الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

التخصص: تجارة دولية ولوجيستيك

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث ل.م.د في العلوم التجارية

بعنوان

آليات العولمة الاقتصادية و مدى تأثيرها على الدول النامية

دراسة حالة تنافسية الاقتصاد الجزائري

2016-1989

من إعداد الطالبة | **تحت اشراف**

بوخاري أمنه | **أ.د يوسفي رشيد**

لجنة المناقشة

د. بن شني عبد القادر	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	رئيسا
أ.د يوسفي رشيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مشرفا ومقررا
أ.د عزي لخضر	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مناقشا
أ.د رابح بلعباس	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مناقشا
أ.د براهيمي بن حراث حياة	أستاذة التعليم العالي	جامعة مستغانم	مناقشا
د. ودان بوعبد الله	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية 2018-2019

الحمد لله ملء السماوات

الحمد لله ملء الارض

الحمد لله ملء ما بينها

الحمد لله ملء ما شاء بعد ذلك

الشكر و التقدير

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل وأعطاني الصبر والقوة لإتمامه.

و يسعدني بعد حمد الله و شكره أن اتقدم بالشكر الى من كان له الفضل الكبير في الإشراف على هذه الدراسة و إيصالها إلى طور الانجاز الأستاذ الدكتور المشرف "**ا.د يوسفي رشيد**" وما قدمه لي من توجيهات ونصائح قيمة.

كما لا يفوتني أن اشكر الدكتوراه " **براهيمي بن حراث حياة**" التي ساعدتني بتوجيهاتها و نصائحها السديدة لإجراء هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد خاصة أختي "**حفيظة**".

و يسعدني أن أتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول المشاركة في اثراء هذا العمل.

و بمقتضى واجب الاعتراف بالفضل يشرفني أن أشكر كل الأستاذة الذين سهروا على تكويني بكلية العلوم التجارية و الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة مستغانم.

إهداء

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى من جعل الرحمان الجنة تحت أقدامها إلى التي انحني لها بكل جلال وتقدير إلى نبع الحنان "أمي" أطال الله عمرها.

إلى من ادين له بحياتي إلى من ساندني وكان شمعة تحترق لتضيء طريقي

إلى من أكن له مشاعر التقدير والاحترام "أبي" رحمه الله.

الى خير رفيق في الحياة زوجي الغالي الذي ساندني طوال مشوار دراستي حفظه الله و رعاه و بارك الله فيه.

إلى رمز المحبة والتضامن إلى" اخوتي و اخواتي".

الى فرحة حياتي ابني "محمد محسن علاء الدين".

الى العائلة الكبيرة

إلى كل طالب علم و معرفة.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

دعاء .....

كلمة شكر و عرفان .....

اهداء.....

قائمة المحتويات I

قائمة الجداول XIII

قائمة الاشكال XVIII

قائمة الملاحق XX

مقدمة.....أ-ل

الفصل الاول: الجانب المفاهيمي الاطار العام للعولمة 01

تمهيد 02

المبحث الاول : ماهية العولمة.....03

المطلب الأول: مفهوم العولمة 03

أولا: العولمة اصطلاح لغوي 03

ثانيا: تعريف العولمة 04

ثالثا: التعاريف المختلفة للعولمة 04

رابعا: المؤيدون و المناهضون للعولمة..... 06

المطلب الثاني: أبعاد العولمة..... 10

أولا: البعد الاقتصادي..... 10

ثانيا: البعد السياسي 11

ثالثا: البعد الثقافي 12

رابعا: البعد الاجتماعي 12

خامسا: البعد الاتصالي..... 13

قائمة المحتويات

المطلب الثالث: فروقات العولمة 14

أولا: العولمة و العالمية 14

ثانيا: العولمة و الامبريالية 15

ثالثا: العولمة و الأمركة 15

المبحث الثاني: المرجعية التاريخية للعولمة 17

المطلب الأول: مراحل تطور ظاهرة العولمة 17

أولا: المرحلة الجنينية 17

ثانيا: مرحلة النشوء 17

ثالثا: مرحلة الانطلاق 18

رابعا: مرحلة الصراع من اجل الهيمنة 18

خامسا: مرحلة عدم اليقين 18

المطلب الثاني: تطور الرأسمالية العالمية 19

أولا: الرأسمالية التجارية 19

ثانيا: الرأسمالية الصناعية 20

ثالثا: الرأسمالية المالية 20

رابعا: الرأسمالية الاحتكارية 21

خامسا: الرأسمالية العالمية" العولمة" 21

المطلب الثالث: تطور النظام الاقتصادي العالمي 23

أولا: مرحلة الثورة الصناعية الاولى 23

ثانيا: مرحلة الثورة الصناعية الثانية 24

ثالثا: مرحلة الثورة الصناعية الثالثة 24

المبحث الثاني: العولمة الاقتصادية 26

المطلب الأول: ماهية العولمة الاقتصادية..... 26
أولا: مفهوم العولمة الاقتصادية..... 26
ثانيا: المدخلات التي اسهمت في بروز العولمة الاقتصادية 28
المطلب الثاني: أنواع وخصائص العولمة الاقتصادية..... 30
أولا: أنواع العولمة الاقتصادية 30
ثانيا: خصائص العولمة الاقتصادية 33
المطلب الثالث: التطور العلمي و التقني في العالم 36
أولا: العولمة و التطور التقني و العلمي 37
ثانيا: المتغيرات التي أحدثتها الثورة العلمية و التقنية على العالم 38
خلاصة الفصل الأول 45
الفصل الثاني: الهيئات المالية و الاقتصادية الدولية و العولمة..... 46
تمهيد..... 47
المبحث الأول: صندوق النقد الدولي..... .48
المطلب الأول: نشأة صندوق النقد الدولي 48
أولا: مشروع كينز..... 48
ثانيا: مشروع هاري هوايت 49
المطلب الثاني: التعريف و الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي 50
أولا: تعريف صندوق النقد الدولي 50
ثانيا: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي..... 51
المطلب الثالث: أهداف و وظائف صندوق النقد الدولي 53
أولا: أهداف صندوق النقد الدولي..... 53
ثانيا: وظائف صندوق النقد الدولي 56

قائمة المحتويات

المطلب الرابع: موارد و استخدامات صندوق النقد الدولي 56
أولا: موارد صندوق النقد الدولي 56
ثانيا: استخدامات صندوق النقد الدولي 58
المبحث الثاني: البنك الدولي 60
المطلب الأول: نشأة و تاريخ البنك الدولي 60
أولا: نشأة البنك الدولي 60
ثانيا: تاريخ البنك الدولي 61
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي 62
المطلب الثالث: وظائف و أهداف البنك الدولي 63
أولا: وظائف البنك الدولي 63
ثانيا: أهداف البنك الدولي 64
المطلب الثالث: مصادر تمويل البنك الدولي 65
أولا: رأس مال البنك الدولي 65
ثانيا: القروض الممنوحة من البنك الدولي 66
ثالثا: أشكال التبعية التي تحققها القروض المقدمة من البنك الدولي 68
المبحث الثاني: من الجات الى المنظمة العالمية للتجارة 70
المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة الجات 70
أولا: نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة 70
ثانيا: تعريف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة 71
ثالثا: جولات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة 71
رابعا: أهداف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة 72
خامسا: مبادئ الجات 73

المطلب الثاني: نشأة المنظمة العالمية للتجارة 76
المطلب الثالث: أهداف و قواعد المنظمة العالمية للتجارة..... 78
أولا: أهداف المنظمة العالمية للتجارة 78
ثانيا: القواعد الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة 78
المطلب الرابع: شروط الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة 79
المبحث الرابع: الشركات العالمية متعددة الجنسيات..... .81
المطلب الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات 81
المطلب الثاني: نشأة الشركات متعددة الجنسيات 84
أولا: ظهور الشركات متعددة الجنسيات 84
ثانيا: تاريخ الشركات متعددة الجنسيات 84
المطلب الثالث: عوامل انتشار الشركات متعددة الجنسيات و خصائصها..... 85
أولا: عوامل انتشار الشركات متعددة الجنسيات 85
ثانيا: خصائص الشركات متعددة الجنسيات 86
المطلب الرابع: دور و أهداف الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي..... 90
أولا: دور الشركات متعددة الجنسيات..... 91
ثانيا: أهداف الشركات متعددة الجنسيات 92
المطلب الخامس: الشركات متعددة الجنسيات بين الرفض و التأييد 93
أولا: أراء المؤيدين 93
ثانيا: أراء الرافضين 94
خلاصة الفصل الثاني 96
الفصل الثالث: أليات تشكيل العولمة الاقتصادية و أثارها على الدول النامية 97
تمهيد..... 98

قائمة المحتويات

المبحث الأول: برامج توأمة بروتون وودز كألية لتشكيل العولمة الاقتصادية 99

المطلب الأول: تعريف برامج التكييف الاقتصادي و أهدافها 99

أولا: تعريف برامج التكييف الاقتصادي 99

ثانيا: الروابط بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في مجال برامج التكييف الاقتصادي 100

ثالثا: أهداف برامج التكييف الاقتصادي 101

المطلب الثاني: أبعاد و مبررات سياسات التكييف الاقتصادي 104

أولا: أبعاد سياسات التكييف الاقتصادي 104

ثانيا: مبررات انتهاج سياسات التكييف الاقتصادي في الدول النامية..... 106

المطلب الثالث: ميادين سياسات التكييف الاقتصادي 107

أولا: الخصخصة و اعادة هيكلة القطاع العمومي 108

ثانيا: تحرير الأسعار 109

ثالثا: تحرير التجارة الخارجية 109

رابعا: سياسة الاستثمار الاجنبي المباشر 110

خامسا: اصلاح القطاع المالي 111

المطلب الرابع: أثار سياسات التكييف الاقتصادي على الدول النامية 111

المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية كألية لبلوغ العولمة الاقتصادية 115

المطلب الأول: اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة 115

أولا: اتفاقية الزراعة..... 115

ثانيا: اتفاقية تجارة المنسوجات و الملابس 116

ثالثا: اتفاقية التجارة في الخدمات 116

رابعا: اتفاقية الاستثمارات المرتبطة بالتجارة 117

خامسا: اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية 117

المطلب الثاني: أثار تحرير التجارة الخارجية على الدول النامية 118
أولا: أثار الاتفاقية على القطاع الصناعي 118
ثانيا: أثار الاتفاقية على القطاع الزراعي 118
ثالثا: أثار الاتفاقية على تجارة المنسوجات و الملابس 119
رابعا: أثار الاتفاقية على تحرير الخدمات 120
خامسا: أثار الاتفاقية على اتفاقية الاستثمارات المرتبطة بالتجارة 121
سادسا: أثار الاتفاقية على الجوانب المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية 122
المبحث الثالث: الاستثمار الاجنبي المباشر كألية لبلوغ العولمة الاقتصادية 124
المطلب الأول: أثار على زيادة رأس المال و العمالة 124
أولا: أثر على زيادة رأس المال 124
ثانيا: أثر على العمالة و التشغيل 125
المطلب الثاني :الأثار على نقل التكنولوجيا و الجانب الثقافي و الاجتماعي 125
أولا: أثر على نقل التكنولوجيا 125
ثانيا: أثر على الجانب الثقافي 126
ثالثا: أثر على الجانب الاجتماعي 127
المطلب الثاني :الأثار على ميزان المدفوعات 127
أولا: أثر على الميزان التجاري 127
ثانيا: أثر على ميزان حركات رأس المال 128
ثالثا: أثر على ميزان الخدمات و باقي التحويلات 129
المبحث الرابع: التكامل الاقتصادي الاقليمي و تدعيم التنافسية 130
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الاقليمي 130

أولا: المفاهيم المتعددة للتكامل الاقتصادي الاقليمي 130
ثانيا: أهداف التكامل الاقتصادي 131
ثالثا: شروط التكامل الاقتصادي 133
المطلب الثاني: مراحل التكتلات الاقتصادية و اثارها 134
أولا: مراحل التكتلات الاقتصادية 134
ثانيا: أثار التكتلات الاقتصادية 136
المطلب الثالث: نماذج التكتلات الاقتصادية في العالم 140
أولا: الاتحاد الاوروبي 140
ثانيا: اتفاقية المنطقة الحرة لشمال أمريكا " النافتا" 141
ثالثا: تكتل المنطقة الاوروبية "الافتا" 141
رابعا: تجمع بلدان جنوب شرق اسيا "أسيان" 142
خامسا: التعاون الاقتصادي لأسيا و الباسفيك " ابيك" 142
سادسا: السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية 142
سابعا: مجلس التعاون الخليجي 142
المطلب الرابع: التنافسية الاقتصادية 143
أولا: مفهوم التنافسية..... 144
ثانيا: تعريف التنافسية من وجهة نظر المنظمات الاقليمية و الدولية 145
ثالثا: أسباب الاهتمام بالتنافسية 146
رابعا: أنواع التنافسية 147
خامسا: مبادئ التنافسية 148
سادسا: مؤشرات قياس التنافسية 149
خلاصة الفصل الثالث 157

قائمة المحتويات

الفصل الرابع: تأثير العولمة الاقتصادية على تنافسية الاقتصاد الجزائري 158

تمهيد 159

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1989-2016 160

المطلب الأول: مرحلة التعاون مع المؤسسات الدولية 1989-2000 160

أولا: الاتفاق الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989 160

ثانيا: الاتفاق الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991 161

ثالثا: برنامج التثبيت الاقتصادي افريل 1994-مارس 1995 163

رابعا: برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998 165

خامسا: تقييم نتائج برنامج الاصلاح الاقتصادي 166

المطلب الثاني: تقييم مرحلة برامج الانعاش و دعم النمو الاقتصادي 2001-2014 168

أولا: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 168

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 172

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 174

المطلب الثالث: تقييم نتائج الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر 178

أولا: الاثار الاقتصادية 178

ثانيا: الاثار الاجتماعية 186

المبحث الثاني: الجزائر و اتفاق الشراكة الاورو جزائرية 187

المطلب الأول: اتفاق الشراكة الاورو جزائرية 187

أولا: خلفية اتفاق الشراكة الأورو جزائرية 187

ثانيا: المسار التاريخي اتفاق الشراكة الأورو جزائرية 188

ثالثا: مضمون اتفاق الشراكة الأورو جزائرية 189

رابعا: دوافع اتفاق الشراكة الأورو جزائرية 195

خامسا: أهداف و أهمية اتفاق الشراكة الأورو جزائرية 198
المطلب الثاني: أثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري 201
أولا: أثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على القطاع الصناعي 201
ثانيا: أثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على القطاع الزراعي 203
ثالثا: أثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على قطاع التشغيل 205
رابعا: أثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسات الاقتصادية 206
خامسا: أثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على مستوى الاستثمار 207
سادسا: أثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على الميزانية العامة 208
سابعا: أثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على القطاع الجمركي 217
المطلب الثالث: تقييم اتفاق الشراكة الأورو جزائرية 214
أولا: الجانب الجمركي 214
ثانيا: الميزان التجاري 215
ثالثا: الجانب المالي 216
رابعا: الصادرات و الواردات 217
المبحث الثالث: الأثار المحتملة لمشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة 221
المطلب الأول: مشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة 221
أولا: دوافع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة 221
ثانيا: شروط انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة 222
ثالثا: مراحل مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة 223
المطلب الثاني :الصعوبات و العراقيل المواجهة لمسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجار.....224
المطلب الثالث :الأثار المحتملة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة 225

أولا: الأثار المحتملة على القطاع الزراعي 225
ثانيا: الأثار المحتملة على القطاع الصناعي 230
ثالثا: الأثار المحتملة على تجارة الخدمات المالية و المصرفية..... 233
رابعا: الأثار المحتملة على قطاع السياحة..... 236
المبحث الرابع: تشخيص واقع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري..... 238
المطلب الأول: نظرة حول تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري..... 238
المطلب الثاني: تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية الدولية لسنة 2016 239
المطلب الثالث : موقع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية و مؤشر سهولة أداء الاعمال لسنة2016.. .245
أولا: مؤشر الحرية الاقتصادية..... 245
ثانيا: مؤشر سهولة الأعمال..... 247
المطلب الرابع: اليات تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية 255
أولا: تحسين بيئة الأعمال و مناخ الاستثمار و اصلاح القطاع العام 255
ثانيا: السياسات الموجهة للنهوض بالقطاع الانتاجي 257
ثالثا: النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 258
رابعا: النهوض بالقطاع التكنولوجي 258
خامسا: النهوض بالقطاع التعليمي.....259
خلاصة الفصل الرابع 260
خاتمة..... 261
قائمة المراجع 272
قائمة الملاحق..... 289

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نسبة البطالة في الدول المتقدمة 2012-2016	39
02	نسبة نمو التوظيف في الدول المتقدمة 2012-2016	40
03	معدلات التضخم في العالم 2012-2016	41
04	جولات التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة/منظمة التجارة العالمية.	73
05	المصطلحات التي أطلقت على الشركات متعددة الجنسيات و مراحل تدويل نشاطها.	85
06	النسب المئوية المحددة لخفض مستوى التعريفة و الدعم	119
07	مراحل الالغاء التدريجي لنظام الحصص في المنسوجات	120
08	تطور المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 1990-1993	170
09	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004	176
10	التدابير المتخذة من أجل تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004	177
11	المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2004	177
12	التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	179
13	المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	181
14	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	183
15	بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2014	184
16	معدلات نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-2015	186

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
17	تطور معدلات التضخم للجزائر خلال فترة 1990-2014	187
18	تطور الميزانية العامة للجزائر خلال 1990-2013	188
19	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1990- 2015	191
20	المبادلات التجارية الاورو جزائرية من المنتجات الصناعية:2010-2014	211
21	حجم واردات وصادرات المنتجات الزراعية للاتحاد الأوروبي نحو السوق الجزائرية 2010-2016	212
22	ملخص المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2011	215
23	مشاريع الاستثمارات الاجنبية في الجزائر حسب الاقليم للفترة 2002-2016	216
24	خسائر الموارد المالية من الناتج المحلي الإجمالي 2004-2015	217
25	الاهمية النسبية للاتحاد الاوروبي في المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة 2005-2016	219
26	تطور الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الاوروبي 2005-2016	220
27	الخسائر المحتملة للخزينة العامة من الإجراءات الجمركية نتيجة التفكيك الجمركي 2005-2017	222
28	حصيلة نتائج الميزان التجاري 2005-2016	223
29	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 2005_2010	224
30	برنامج التعاون المالي(مساعدات مالية) في إطار اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية 2005_2010	225
31	القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار إلى الجزائر في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية 2005_2010	225

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
32	أهم شركاء الصادرات الجزائرية 2016	226
33	أهم شركاء الواردات الجزائرية 2016	227
34	مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الاجمالي 2000-2016	234
35	تطور الميزان التجاري الزراعي الجزائري خلال الفترة 2008-2015	235
36	القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري و نسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام 2000-2016	239
37	تطور ميزان الخدمات الجزائري 1990-2016	242
38	تطور بعض مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2005-2015	246
39	تطور الأداء التنافسي للجزائر في تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة 2012-2016	248
40	تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية العالمية خلال الفترة 2012- 2016.	249
41	مؤشر الحرية الاقتصادية لبعض الدول العربية 2015-2017	253
42	تطور مؤشر بدء المشروع في الجزائر خلال الفترة 2013-2016	256
43	تطور مؤشر استخراج تراخيص البناء في الجزائر خلال الفترة 2013-2016.	257
44	تطور مؤشر الحصول على الكهرباء في الجزائر خلال الفترة 2013-2016	258
45	تطور مؤشر تسجيل الملكية في الجزائر خلال الفترة 2013-2016	259
46	تطور مؤشر الحصول على الائتمان في الجزائر خلال الفترة 2013-2016.	260
47	تطور مؤشر حماية المستثمرين الأقلية في الجزائر خلال الفترة 2013-2016.	261
48	تطور مؤشر دفع الضرائب في الجزائر خلال الفترة 2013-2016.	262

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
49	تطور مؤشر تنفيذ العقود في الجزائر خلال الفترة 2013-2016	263
50	تطور مؤشر التجارة عبر الحدود في الجزائر خلال الفترة 2013-2016.	264

قائمة الاشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الية خلق و تحويل التجارة	143
02	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2015	189
03	تطور احتياطات الصرف الاجنبي و معدل التغطية خلال الفترة 1990-2013	192
04	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	193
05	منحنى الصادرات و الواردات الزراعية الجزائرية خلال الفترة 2008-2015	236

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	302
02	جولات الجات	303
03	ترتيب أكثر العوامل اشكالية لممارسة الاعمال في الاقتصاد الجزائري من وجهة نظر رجال الاعمال	307

الملخص:

تهدف الدراسة الى محاولة فهم طبيعة الاليات المساهمة في ترسيخ العولمة الاقتصادية، باعتبارها ظاهرة غامضة، وكذا التعرف عن مدى تأثير هذه الاليات على تنافسية الاقتصاد الجزائري الذي يسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية العالمية. حيث اقتضت طبيعة الدراسة الى انتهاج المنهج الاستنباطي باستخدام اداتي الوصف والتحليل، وتوصلنا في نهاية الدراسة الى ان الاليات التي تقوم عليها العولمة الاقتصادية أعطت لها الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية لها من خلال الهيئات المالية والاقتصادية الدولية التي تعمل على تكريس سياسات العولمة الاقتصادية، وفي ظل هذه التطورات التي افرزتها اليات العولمة الاقتصادية وامام ازياد حدة المنافسة وجب على الجزائر اعادة النظر في سياساتها وتوجهاتها الاقتصادية للاندماج في الاقتصاد العالمي والنهوض بالقدرات التنافسية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: العولمة الاقتصادية، الهيئات المالية و الاقتصادية الدولية، تنافسية الاقتصاد الجزائري.

Résumé

La présente étude a pour objet de clarifier les mécanismes contribuant à l'enracinement de la mondialisation économique considérée comme un phénomène ambigu, ainsi que d'identifier l'impact desdits mécanismes sur la compétitivité de l'économie algérienne qui vise à s'intégrer dans l'économie mondiale à la lumière des mutations économiques internationales. Par conséquent, la nature de l'étude nous a amené à suivre la méthode déductive basée sur la description et l'analyse. A l'issue de notre étude nous avons constaté que les mécanismes sur lesquels la mondialisation économique est fondée, lui confèrent le droit de s'ingérer dans les affaires internes des pays en voie de développement et de tracer les politiques économiques et sociales, à travers les institutions financières et économiques internationales visant à consacrer les politiques de la mondialisation économique. Face à cette situation et à la lumière des changements résultant de la mondialisation économique, notamment l'intensification de la concurrence, l'Algérie devra revoir ses politiques et ses orientations économiques vers l'intégration dans l'économie mondiale et renforcer la compétitivité nationale.

Mots clés :Mondialisation économique, institutions financières et économiques internationales, compétitivité de l'économie algérienne.

Abstract

The aim of our study is to highlight the mechanisms contributing to the establishment of economic globalization considered as an ambiguous phenomenon, as well as to identify the impact of such mechanisms of the Algerian economic competitiveness, seeking to be integrated in the international economy on the light of the current international transformations. Consequently, the nature of our study leads us to use the deductive method based on description and analysis. At the end of our study, we deduced that the mechanism on which economic globalization is based, have empowered it to interfere with developing countries internal affairs by defining their political and social policies throughout international financial and economic institutions, working hardly to devote international economic globalization. Facing such situation and in the light of transformations resulting from economic globalization, mainly increase of competition, Algeria has to review its policies and economic orientations towards integration in the international economy and strengthen its national competitiveness.

Key words :Economic globalization, financial and economic institutions, Algerian economic competitiveness.

مـــــقـــدمـــة

منذ اجتياز النظام الرأسمالي العالمي لمرحلة تمركز الانتاج و الاستقطاب و الصراع من أجل التوسع في اطار الثنائية القطبية، أصبحت العولمة أو الامبريالية في شكلها المعولم السمة المركزية للمنظومة الرأسمالية العالمية، فالعولمة ليست في حد ذاتها شكلا طارئا من اشكال التطور البشري، وانما هي امتداد لجوهر العملية الرأسمالية القائم على التوسع و الامتداد و هي ايضا استمرار للصراع في ظروف دولية لم يعد لتوازن القوى فيها اي دور او مكانة.

واليوم باتت ظاهرة العولمة الاقتصادية، تعني الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متنافسة، ومتمحورة على الذات، الى الاقتصاد العالمي القائم على النظم الكونية وعلى منطق اللاحواجز، بوجه السلع والخدمات و رؤوس الاموال و الاستثمارات و التكنولوجية، و اخذ ما يسمى بالاقتصاد العابر للحدود يأخذ السمة المميزة لاقتصاد القرن الحادي و العشرين، بحيث تبدو الحدود الطبيعية والسياسية و الجغرافية و كأنها رمزا من رموز الماضي و تراث الامم، و في اطار الاقتصاد العابر للحدود يتقلص منطق الاراضي و يتقلص منطق سلطة الدولة و سيادتها الاقتصادية، و يصبح مصدر الكثير من القرارات الاقتصادية أتيا من الخارج، من منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، أي أتيا من المؤسسات الاقتصادية الكونية العابرة للحدود حيث لا سلطة للدولة و للحدود و للسيادة الوطنية عليها. فلم يكن للعولمة الاقتصادية ان تأخذ ملامحها المميزة، دون وجود هيئات و مؤسسات ذات طابع عالمي، تمتاز بقدر من الفاعلية والمشروعية، فقد أسندت لهذه الهيئات مهام معينة في مجال ادارة الشؤون المالية و الاقتصادية الدولية، والسيطرة على النظام التجاري العالمي، وأهم هذه الهيئات هي مؤسستي بريتون وودز المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، و الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية التي ستتحول في ما بعد الى المنظمة العالمية للتجارة، و كذا الشركات المتعددة الجنسيات.

و في هذا الاطار تمثل المنظومة الرأسمالية و هيئاتها و شركاتها القوة المهيمنة في حين تبقى الدول النامية تؤدي وظائف محددة طبقا لتقسيم العمل الدولي، فلقد أجريت عدة محاولات من خلال برامج الاصلاح و التكييف الهيكلي، و برامج الخصخصة، و من خلال فتح أبواب الدول النامية أمام الاستثمارات و الشركات المتعددة الجنسيات وكذا اليات التكامل الدولي.

وطبقا لهذه المتغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية الدولية، و الوضع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، فالجزائر مثلها مثل الدول النامية مرت بظروف خلال فترة التسعينات خاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 أجبرتها على اللجوء لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على الوصفة العلاجية التي تتكون من مجموعة من الضوابط والقيود والشروط التي تخص الجانب النقدي والمالي، وذلك بتعديل مستوى الطلب الكلي وخفضه بما يتناسب مع مستوى العرض الكلي والعودة الى حالة التوازن الاقتصادي. و تسمى هذه الوصفة في الأدب الاقتصادي ببرامج التكييف الاقتصادي.

لقد شهدت فترة اللجوء الى الهيئات المالية الدولية جملة من الاصلاحات و الاجراءات الصارمة فرضتها المؤسسات الدولية مقابل تمويلها لهذه البرامج، حيث قامت الجزائر بالتطبيق الفعلي لهذه الاصلاحات، من خلال تحرير التجارة الخارجية، تحرير الاسعار، اصلاح القطاع العام و خصخصة المؤسسات بالإضافة الى تكييف المنظومة القانونية و التشريعية وفق هذه الاصلاحات، و بالرغم من كل هذه الاصلاحات الا انها لم تحقق النتائج المرغوبة خاصة على المستوى الاجتماعي، بل كشفت عن هشاشة الاقتصاد الجزائري، ونتيجة لهذه الظروف عملت الجزائر على وضع برامج تنموية مع بداية الالفية الثالثة تعرف بسياسة الانعاش الاقتصادي، بهدف تدارك التأخر المسجل على مدار العشر سنوات من الازمة و تخفيف تكلفة الاصلاحات المنجزة و المساهمة في دفع جديد للاقتصاد و استدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية. واستجابة لهذه التطورات الحاصلة و في سياق اقتصادي يتسم بتنافسية معولمة والاعتماد المتزايد على التكنولوجيات

الحديثة و اليد العاملة عالية التأهيل، و الانفتاح المتزايد على التجارة و تدفقات رؤوس الاموال، وجدت الجزائر نفسها غير قادرة على مواجهة المنافسة الشرسة التي تميز الاسواق العالمية، فقد شهدت الجزائر تغيرات ثانية لم تتحد نتائجها بعد، نتيجة التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، فقد جاء اتفاق الشراكة الاورو جزائرية تتويجا للعلاقات الاقتصادية و السياسية ضمن عوامل تاريخية وجغرافية و اقتصادية و اجتماعية، و تم التوقيع عليه في 22 أفريل 2002 لتدخل حيز التنفيذ رسميا في 1 سبتمبر 2005، بهدف اقامة منطقة للتبادل الحر .

أما طموحها للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، كان بهدف مساعدة اقتصادها على التفتح على العالم والاندماج في الاقتصاد العالمي، و رفع قدرتها التنافسية و اقتحام الاسواق العالمية، و مواكبة التطورات الحاصلة في الأسواق الدولية بالإضافة إلى السعي للحصول على المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمساعدات المالية.

وفي السياق ذاته، اصبحت التحديات المتعلقة بالقدرة التنافسية تلزم الجزائر على مواجهة الاقتصاديات المتقدمة حيث لم تعد المنافسة اليوم تميل للسعر و التكلفة بقدر ما تميل للجودة و الابداع التكنولوجي.

و عليه فان موضوع البحث يستهدف دراسة: **آليات العولمة الاقتصادية و مدى تأثيرها على الدول النامية دراسة حالة تنافسية الاقتصاد الجزائري 1989-2016**.

أولا: اشكالية الدراسة:

ان تحليل و مناقشة هذه المعطيات يشكل محور بحثنا فمن خلال هذه الدراسة وجب علينا طرح الاشكالية التالية:

ان الموجة التي اجتاحت العالم بمفاهيم العولمة الجديدة ضمنت بروزها و انتشار فكرها الرأسمالي و صار الاهتمام كبيرا بالعولمة، ففي سياق هذه التغيرات الاقتصادية أصبح من الضروري على الجزائر ايجاد ألية للاندماج في

الاقتصاد العالمي مع متطلبات اقتصاد السوق. فما **مدى تأثير أليات العولمة الاقتصادية على الدول النامية عامة و على تنافسية الاقتصاد الجزائري خاصة؟**

ويندرج ضمن هذا التساؤل المحوري التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتجلى ظاهرة العولمة، وماهي المرجعية التاريخية للعولمة الاقتصادية؟
- ما هي الاليات التي ساهمت في بروز العولمة الاقتصادية؟ و كيف أثرت على اقتصاديات الدول النامية؟
- ما هو مضمون الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال فترة اللجوء الى المؤسسات المالية الدولية ؟ وماهي نتائجها؟
- الى أي مدى ساهم التحسن في التوازنات الكلية للجزائر بجعله بلدا تنافسيا؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

من أجل تفسير اشكالية الدراسة المطروحة قمنا بالاعتماد على الفرضيات التالية:

- تستند العولمة الاقتصادية على هيئات مالية دولية وشركات متعددة الجنسيات لتحقيق توجهاتها وسياساتها.
- تتمثل الاهداف الخفية للعولمة الاقتصادية في هيمنة الدول الرأسمالية على الاقتصاد العالمي، والتأثير على الدول النامية باستخدام أليالتها.
- أدت عملية الاصلاح التي نفذتها الجزائر في اطار التعاون مع المؤسسات المالية الدولية الى تحسين ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية.
- ان النتائج المتقدمة في المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر تحقق لها أداء تنافسي جيد.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كون ظاهرة العولمة لها اهمية بالغة على الساحة الدولية، وتشمل عدة ابعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، وجب البحث فيها، كما ان استناد هذه الظاهرة على هيئات مالية واقتصادية

دولية للهيمنة على الاقتصاد الدولي جعل منها بالغة الاهمية، حيث ساهمت هذه الهيئات من خلال الياتها في ترسيخ ظاهرة العولمة الاقتصادية بكل جوانبها. وباعتبار الاقتصاد الجزائري مرتبط بالاقتصاد العالمي فانه ليس في معزل عن هذه التطورات حيث اصبح الاندماج أمرا حتميا، لدى وجب علينا رصد أهم البرامج والاصلاحات الاقتصادية واتفاقات الشراكة التي مر بها الاقتصاد الجزائري بغية منه في النهوض بقدراته التنافسية من أجل مواكبة التغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الاقتصادية الدولية.

رابعا: أهداف الدراسة :

ان الهدف الاساسي لهذه الدراسة هو محاولة فهم طبيعة الاليات المساهمة في ترسيخ العولمة الاقتصادية، باعتبارها ظاهرة غامضة ومعقدة في نفس الوقت، وكذا التعرف عن مدى تأثير هذه الاليات على تنافسية الاقتصاد الجزائري الذي يسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية العالمية.

وذلك من خلال:

- متابعة تطور العولمة باعتبارها مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية، و معرفة الجذور التاريخية لها.
- رصد أهم الهيئات الدولية التي كرست لظهور العولمة الاقتصادية بالشكل التي هي عليه الان.
- محاولة معرفة طبيعة الاليات و السياسات المستخدمة من طرف الهيئات المالية و الاقتصادية الدولية ومدى تأثيرها على الدول النامية.
- تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، و مرحلة برامج الانعاش الاقتصادي. وكذا تقييم نتائج الاصلاحات الاقتصادية.
- محاولة معرفة طبيعة اتفاق الشراكة الاورو جزائرية و تقييم نتائجها.
- تتبع مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

- تشخيص واقع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري بالاعتماد على مؤشرات موسعة، عن طريق دراسة تحليلية لبعض التقارير العالمية التي تهتم بدراسة تنافسية الدول، ومحاولة اعطاء بعض الاقتراحات للنهوض بالقدرة التنافسية الوطنية.

خامسا: الاطار الزمني والمكاني:

حتى نستطيع اعطاء الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل و تسليط الضوء على جميع حيثياته، و بالتالي الاجابة عن الاشكالية المطروحة، فقد اقتضت الحدود الموضوعية و المكانية بدراسة الموضوع، من خلال معرفة أثار اليات العولمة الاقتصادية على الدول النامية عامة و على الاقتصاد الجزائري خاصة، اما فيما يخص الحقبة الزمنية فحاولنا بقدر الامكان تسليط الضوء على الفترة الممتدة ما بين 1989 الى 2016.

سادسا: منهج البحث:

اقتضت طبيعة الدراسة الى انتهاج المنهج الوصفي وذلك عند التعرض للاطار النظري للعولمة الاقتصادية، وعرض أهم الهيئات المالية والاقتصادية الدولية التي ترتكز عليها العولمة الاقتصادية، وكذا تحليل المفاهيم المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية والتنافسية، عرض أهم مراحل الاصلاحات والبرامج التي مر بها الاقتصاد الجزائري بغية في الاندماج في الاقتصاد العالمي، بالإضافة الى تحليل الارقام المرتبطة بتطور معظم المؤشرات الخاصة بتنافسية الاقتصاد الجزائري.

من منطلق المنهج السابق قمت بدراسة الموضوع و تقسيمه الى اربع فصول حيث تطرقت في الفصل الأول: الى دراسة الرأسمالية من خلال معرفة جذور النظام الرأسمالي, مراحل تطور هذا النظام وصولا الى مرحلة العولمة الاقتصادية التي هي موضوع دراستنا وكذا معرفة خصائص كل مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية .

بعد معرفة هذا التطور الحاصل في النظام الرأسمالي الذي نتج عنه نشوء العولمة الاقتصادية ارتأيت ان ادرس في الفصل الثاني الهيئات المالية و الاقتصادية الدولية التي ساهمت في نشر و توسيع العولمة الاقتصادية عبر نطاق

العالم من خلال دراسة الهيئات الدولية كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء و التعمير و كذا منظمة التجارة العالمية .لنتعرف بعدها على الفاعلين الاخرين في بروز هذه الظاهرة و المتمثلين في الشركات متعددة الجنسيات, التكتلات الاقتصادية سواء كانت دولية أو اقليمية.

بعدها سلطت الضوء على أثر هذه الهيئات التي سبق ذكرها على اقتصاديات الدول النامية، و سيكون ذلك في الفصل الثالث، من خلال معرفة السياسات و الاهداف الخفية لهذه الهيئات الدولية و كيفية تطبيق الياتها وهيمنتها على الدول النامية و تدخلها في الشؤون الاقتصادية و المالية والسيادة الوطنية لهذه الدول عن طريق برامج الاصلاح الاقتصادي التي تقوم به هذه المنظمات الدولية و تحرير التجارة الدولية و الاستثمار الاجنبي، وكذا دور التكامل الاقتصادي في تدعيم التنافسية.

وفي الفصل الأخير تداعيات العولمة الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التعاون مع الهيئات المالية الدولية، تحليل أثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، رصد الاثار المحتملة على مشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، تحليل القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

وفي النهاية توصلنا في الاخير الى خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج و المقترحات.

سابعا: الصعوبات و العراقيل:

من خلال هذه الدراسة واجهاتنا صعوبات و عراقيل تتمثل في:

- طبيعة موضوع العولمة في حد ذاته، حيث يتسم بتشعبه و تداخل مفاهيمه المختلفة من جهة و من جهة اخرى حداثة موضوع التنافسية .
- قلة المراجع المتخصصة بالنسبة لموضوع التنافسية.
- التضارب الكبير في الاحصائيات بين المصادر الاحصائية الدولية و الوطنية، لذا يصعب علينا دراسة الموضوع بشكل مدقق خاصة مع قلة البيانات المتعلقة بالجزائر.

ثامنا: اسباب ودوافع اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيارنا للموضوع الى عدة عوامل يمكن توضيحها في ما يلي:

- طبيعة الموضوع الذي يتلاءم مع طبيعة التخصص، و الرغبة الشخصية في التوسع و التعمق في قضايا الاقتصاد الدولي.
- بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية بشكل بارز على الساحة الاقتصادية العالمية،
- اندراج هذا الموضوع ضمن موضوعات البحث الجديدة الذي اصبحت تدور حولها الدراسات والملتقيات، فاليوم اصبح موضوع التنافسية الشغل الشاغل لجميع الدول بغية منهم في تطوير ورفع قدراتهم التنافسية لمواكبة التطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية الدولية. بالإضافة الى معرفة مكانة وموقع تنافسية الاقتصاد الجزائري في تقارير التنافسية العالمية.

تاسعا: الدراسات السابقة:

اهتم العديد من المفكرين و المنظرين بظاهرة العولمة، وقد تناولت أعداد من الكتب و المقالات لا حصر لها هذا الموضوع بالبحث و التدقيق و ظهر مفكرون مع أو ضد، كل يحاول اثبات صحة قوله. في اطار اعداد هذا البحث تمكنا من الاطلاع على عدد من الكتب و أطروحات الدكتوراه و رسائل الماجستير التي تناولت مواضيع لها صلة بموضوعنا، و نذكر في هذا السياق بعض الدراسات السابقة التي نعتبرها قريبة من بحثنا:

-كتاب :" **اليات العولمة الاقتصادية و اثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**"، الصادر عن دار الحامد لسنة 2010، للمؤلفة" **هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي**" هدفت هذه الدراسة الى تناول اليات العولمة الاقتصادية و بشكل مفصل بيان أثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، من خلال تحويل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص، و الشركات عابرة القوميات و منظمة التجارة العالمية، و اتفاقياتها الاقتصادية و التكتلات الاقتصادية و التجمعات الاقليمية السابقة و المستحدثة و اثار الأليات في الاقتصاد العربي. توصلت الدراسة

الى ان العولمة التي يشهدها العالم تمثل تحديا خطيرا في الاقتصاد العربي لأثارها السلبية على الاقتصاد العربي، فقد شهد الناتج المحلي الاجمالي تراجعا نحو الانخفاض نتيجة لتقلبات مصادر الداخل من القطاعات المساهمة بشكل عام، فقد ادت سياسات التكييف و التحرير على اساس الكفاءة و الربحية الانتاجية و التكلفة في جعل هذه المعايير هي الاساس في تقرير نجاح هذا القطاع،وذلك كما لم يلعب النفط في تطوير اداء الاقتصاد العربي و جعله قوة اقتصادية بل العكس فقد تكرس التفاوت الاقتصادي بين الدول العربية و انعكس ذلك على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حيث تفاوت بشكل كبير عام 2000 ليتراوح بين اقل من 500 دولار للفرد في عدد من الدول والى اكثر من 1700 دولار في عدد من الدول النفطية.

- كتاب: "**العولمة**"، الصادر عن المركز المصري لحقوق المرأة لسنة 2010، جاء هذا الكتاب بهدف طرح صورة مبسطة للعولمة كمفهوم و ظاهرة لها أثرها على جميع المجالات سواء الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية. كما خلصت هذه الدراسة الى ان العولمة مفهوم مركب و يشمل العديد من المستويات التحليلية و يجب التعامل معه بنوع من المرونة، فلا يمكن رفض العولمة أو تجنبها لأنها تؤثر على كل الدول سواء رضيت أم لم ترض.

- كتاب "**العولمة الاقتصادية رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد و العشرين**"، الصادر عن دار ابي الفداء العالمية للنشر و التوزيع و الترجمة لسنة 2013، للمؤلف "**عبد الحليم عمار غربي**"، تهدف هذه الدراسة الى رصدا تحليليا لأهم جوانب العولمة، بهدف توفر مادة علمية لظاهرة باتت الشغل الشاغل في مناطق العالم المختلفة، ومدخلا هاما للإسهام في تلمس تلك المعالم الي تؤكد بأننا على عتبة ميلاد عصر جديد لم تتحدّد معالمه النهائية بعد. كما توصلت الى أن الأطراف القوية المتمثلة في أخطبوط الشركات المتعددة الجنسيات ونادي الأقوياء اقتصادياً (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) ومجلس إدارة الاقتصاد العالمي (مجموعة السبع الكبار) ستكون من أكبر المستفيدين من العولمة الاقتصادية، لأنها تهيمن على حركة انسياب

السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفكار والقيم والمعلومات، وتُعتبر الشركات المتعددة الجنسيات الشبكة الأكثر فعالية في حركة العولمة، لكونها قوة تجارية وتسويقية وإدارية وتكنولوجية .ورغم أن الدراسة المستقبلية التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تشر إلى احتمال ظهور مراكز قوى اقتصادية عالمية جديدة، خارج النطاق الأمريكي الأوربي؛ إلا أن المؤشرات الاقتصادية تثبت أن العولمة في الشمال والهيمنة في الجنوب هما ظاهرتان مرتبطتان، رغم حرب المواقع الجديدة بين الأطراف القوية في العلاقات الاقتصادية الدولية.

– رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، "**دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية**"، للطالب "**ابراهيم عبد الحفيظي**"، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008.تنبع أهمية و هدف هذه الدراسة من كون الاقتصاد الجزائري قد بدأ فعلا عملية اندماجه في الاقتصاد العالمي، فالاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية التي دخلت حيز التنفيذ تسعى للوصول الى اقامة منطقة للتبادل الحر افاق عام 2017، و هو ما يعني انتهاء كافة اشكال الحماية التفضيلية التي كانت تتمتع بها صناعاتنا و مؤسساتنا الوطنية، بالإضافة الى مساعي الجزائر الحثيثة للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، و هذا و لا ننسى تخلي الدولة عن بعض نشاطاتها الاقتصادية و مؤسساتها العمومية لصالح القطاع الخاص، كما تسعى هذه الدراسة الى التركيز اكثر على معرفة الخطوات العملية، التي يمكن بواسطتها رسم و تنفيذ خطة مستقبلية لبناء اقتصاد جزائري تنافسي و قوي. توصل الطالب الى ان الدول و الحكومات تستطيع من خلال مجموعة من السياسات و الاليات التأثير في قدراتها التنافسية و تتمثل اهم هذه السياسات في سياسة سعر الصرف، السياسة التجارية، سياسة الخصخصة، لكن اهم الدعائم و الاليات فهي تعتمد على بناء اقتصاد قائم على المعرفة و البعد البشري، القيام بالتكامل الاقتصادي الاقليمي و خاصة في جانبه الانتاجي بالنسبة لبلدان العالم النامي، اضافة الى ادخال مجموعة من الانشطة الانتاجية في القطاعات الصناعية من اجل تحويلها الى عناقيد صناعية تتيح الوصول الى وفورات انتاج اكبر و نمو في الانتاجية و تقليل الاعتماد على الواردات.

– رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، "**التنافسية و اشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة: الجزائر المغرب و تونس**"، للطالبة "**كلثوم كبابي**"، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،2007-2008. تستمد هذه الدراسة اهميتها من أهمية المتغيرات التي يتطرق اليها الموضوع، اذ يعالج القضايا الرئيسية التي تتعلق بالقدرة التنافسية و السياسات الكفيلة بالتعامل معها في ظل عالم يتسم بعدم الاستقرار، و من ثم فان موضوع الدراسة يفتح فرصا كثيرة امام الدول لتحسين أدائها و في الوقت نفسه يبرز تحديات كبيرة لابد من مواجهتها و التعامل معها، و بذلك فان اهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي و التقليل من السلبيات التي يخلفها. توصلت الدراسة الى ان بنية التجارة الخارجية للاقتصاديات و طبيعة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تجذبها يعكسان القدرة التنافسية للدول، بمعنى انه كلما كانت المنتجات التي تصدرها الدول ذات كثافة تكنولوجية دل ذلك على ارتفاع انتاجيتها في الصناعات التحويلية التكنولوجية و مساهمتها الكبيرة في تشكيل هيكل الاقتصاد، الامر الذي يبين بان الاقتصاد يتمتع بقدرة تنافسية عالية، وهو ما يعكس على جاذبية البلد للاستثمارات الاجنبية المباشرة و اتجاهها الى القطاعات الحيوية التي تنشط أداء الاقتصاد و تتميز بقيمة مضافة عالية.

رسالة ماجستير في العلوم السياسية: "**أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية**"، للطالبة "**شحاب نوال**"، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2009-2010، تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور الذي أصبحت تمثله التكتلات الاقتصادية الاقليمية في الاقتصاد الدولي و هي تتضمن هدفا علميا يقوم على تقديم دراسة علمية حول الموضوع بالنظر لحداثته و للجدل الكبير الذي اثاره على مستوى المختصين، من خلال التطرق للدراسات التي تتناولته و تسليط الضوء على التجارب الناجحة لاستخلاص العبر و الاستفادة منها بالنسبة للدول النامية و الدول العربية خاصة. توصلت الدراسة الى ان معظم التكتلات الاقتصادية الإقليمية الراهنة، ترتكز على مجالات جديدة و حساسة مثل تحرير الاستثمار و العلاقة بين التجارة البينية

وسياسات المنافسة و أسواق العمل و عدد من القضايا الاقتصادية و النقدية و السياسية، و كلها موضوعات جديدة يصعب التفاوض عليها في إطار متعدد و على هذا الأساس تعد التكتلات الاقتصادية الإقليمية وسيلة للتغلب على القيود المتبقية للتجارة منذ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كما توسعت أهداف التكتلات و أصبحت تشمل الاتصالات و النقل الجوي و تجانس المعايير.

- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، "**المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، مصر**"، للباحث" **أيات الله مولحسان**"، 2010-2011. حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الى الكشف عن اهم الخلفيات التي كانت وراء زوال اتفاقية الجات و انشاء المنظمة العالمية للتجارة، ابراز نتائج الاصلاحات الاقتصادية المفروضة من قبل الهيئات المالية على الاقتصاد الجزائري والمصري عامة وقطاع

التجارة الخارجية خاصة، تبيان اثار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للبلدين(الجزائر و مصر) من خلال مجالات (تجارة السلع الزراعية و الصناعية، تجارة الخدمات، حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة) قصد التعرف على الايجابيات و السلبيات التي قد تلحق بالجزائر و مصر جراء هذا الانضمام. توصلت الدراسة الى ان الاقتصاد المصري شبيه بالاقتصاد الجزائري، فان غالبية الاثار الناجمة عن انضمام مصر الى المنظمة العالمية للتجارة سواء كانت سلبية او ايجابية ستكون مماثلة تقريبا بالنسبة للجزائر في حالة انضمامها الى هذه المنظمة، باستثناء قطاع الخدمات كون مصر تتميز فيه بمزايا نسبية عالية مقارنة بالجزائر.

الفصل الأول:

الجانب المفاهيمي

الاطار العام للعولمة

تمهيد:

لقد انتشر في العقود الاخيرة من الزمن استخدام مصطلح العولمة في كتابات سياسية و اقتصادية عديدة.

فالعولمة لم تظهر فجأة بل هي مرحلة متطورة من النظام الرأسمالي الليبيرالي حيث بدأت منذ الكشوف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر و استمرت مع زيادة العلاقات و التفاعلات بين الدول و التي ارتبطت كثافتها بالتقدم التكنولوجي والاتصالي.

و اختلف الباحثين في تحديد مفهوم و طبيعة ظاهرة العولمة حيث يرى البعض أن العولمة تمثل تطورا طبيعيا نحو عالم بلا حدود و أن ذلك يمهد لزوال نظام الدولة المتعارف عليه.

في حين يرى المفكرين الاخرين أن مفهوم العولمة مبالغ فيه و يدعو الى الخوف بل و يتطلب مقاومته.

ولتحليل الظاهرة بصفة واضحة وجب علينا التطرق في هذا الفصل الى معرفة المفاهيم المختلفة للعولمة من خلال:

المبحث الأول: ماهية العولمة.

المبحث الثاني: المرجعية التاريخية للعولمة.

المبحث الثالث: العولمة الاقتصادية و انواعها.

المبحث الأول :ماهية العولمة

يشير البعض و خاصة الليبراليين الجدد إلى العولمة على أنها ظاهرة شأنها شأن الظواهر التي تحدث بتلقائية، و لكن البعض الأخر يفضل إطلاق و صف العملية، أي أن العولمة عملية خطط و رتب لها من قبل ذوي المصلحة من شركات و مؤسسات دولية رأسمالية غربية.

ما يعنينا هنا هو أن الكثيرون يخلطون بين العولمة كظاهرة أو عملية، و بين كلمة "العولمة" كتعبير لغوي. و من ثم فعند الحديث عن العولمة ينبغي بداية أن نميز بين العولمة كمصطلح لغوي و بين العولمة كظاهرة. فالاعتقاد الشائع هو أن العولمة هي ظاهرة ولدت خلال الحقبتين الماضيتين فقط، في خلط بين المصطلح و الظاهرة، و هي مسألة جديرة بالتوضيح كما هو مبين في الصفحات التالية.

المطلب الاول: مفهوم العولمة

تعد العولمة التطور الطبيعي للحضارة، فقد لقيت اهتماما فائقا في الآونة الاخيرة، لتشمل مجالات مختلفة سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية، و من خلال هذا المطلب سنحاول الالمام بجميع التعاريف و الآراء المختلفة للعولمة .

أولا: العولمة كاصطلاح لغوي:

العولمة في اللغة مأخوذة من التعولم، و العالمية، و العالم. وفي الاصطلاح تعني اصطباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة لجميع أقوامها و كل من يعيش فيها، و توحيد أنشطتها الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية من غير اعتبار لاختلاف الأديان و الثقافات و الجنسيات و الأعراق. و ليس هناك تعريف جامع مانع لها، فهو مصطلح غامض في أذهان كثير من الناس، و يرجع سبب ذلك إلى أن العولمة ليست مصطلحا لغويا قاموسيا جامدا يسهل تفسيرها بشرح المدلولات اللغوية المتصلة بها، بل هي مفهوم شمولي[1] يذهب عميقا في جميع الاتجاهات لوصف حركة التغيير المتواصلة.

إذا التعبير الشائع للعملية القائمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي هو العولمة، و إن كان يطلق عليها أحيانا التحررية الجديدة، أو رأسمالية الكازينو أو الرسمالية أو الرأسمالية الغير منتظمة أو الاقتصاد الأنجلوسكسوني، وأحيانا أخرى يطلق عليها اسم الأمركة.

فالعولمة بصفة عامة و كما يفترض فيها مثل الشارع المزدوج و ليس طريقا واحدا، بحيث تأخذ الأمم بقدر ما تعطي، أما الأمركة أو التغريب فهو الشارع ذو الاتجاه الواحد، حيث تسعى إحدى المناطق للهيمنة على باقي المناطق تحت اسم أشعار العولمة. فعملية العولمة أو الأمركة[2] ليست الا منافسة بين طرفين أحدهما شديد القوة

[1] احمد سيد مصطفى، تحديات العولمة و التخطيط الاستراتيجي، دار الكتب، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2000، ص 33.

[2] عبد الله بن حسين الموجان، العولمة الاقتصادية من منظور اسلامي، مركز الكون، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الاولى، مكة المكرمة، 2004، ص 18.

الأخر يحاول إثبات وجوده. و قد أحسن البعض عندما وصف العملية الراهنة قائلا "بأنه إذا كان العالم قد أصبح قرية كونية، فان الولايات المتحدة أصبحت في حكم النخبة القليلة الغنية التي تحكم هذه القرية".

و من الناحية اللغوية الصرفة، فإنه وفقا لإصدار منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في أوروبا فإن مصطلح العولمة استخدم لأول مرة عام 1985 من قبل" **تيودر ليفت**" "عولمة الأسواق". وقد استخدم ليفت هذا المصطلح لتوصيف التغييرات التي حدثت خلال الحقبتين الماضيتين في الاقتصاد الدولي. تأكيدا لهذا الرأي ذهبت "**سيلفيا أوستي**" (2001) من خلال عرضها لكتاب روبرت جيلين (تحديات الرأسمالية العالمية 2000) إلى أن كلمة عولمة ظهرت لأول مرة خلال النصف الثاني من الثمانينات، و الأن أصبحت هي الكلمة المحورية أو كلمة السر في لغة العلاقات الدولية.

أشار البعض الأخر إلى أن مصطلح العولمة قد أدخل ضمن اصطلاحات قاموس اكسفورد الانجليزي مع أواخر عام 1962. و قد تردد استخدام هذا المصطلح منذ ذلك الحين، و قد ثم التوسع في استخدامه خلال تسعينات القرن المنصرم.

ثانيا: تعريف العولمة:

العولمة مفهوم مراوغ و متعدد الدلالات و مختلف المعاني، و عمومية استخدام المصطلح تجعل من الصعب إيجاد مفهوم خاص له يتمتع بالقبول الجماهيري، شائع الاستخدام و الاستعمال، و بالتالي فان النظرة الذاتية لهذا المفهوم لا يجب أن تقتصر على المصطلح بصفة مغلقة، بل يجب أن تتجه إلى طبيعة المصطلح و انفتاحه، و تنامي مضمونه، مع حركة الفكر و تصاعد الحوار و الدراسات عبر الزمان و المكان و تفاعلها مع التاريخ.

لقد اكتسب مصطلح العولمة وضعا أشبه بالأسطورة، حيث يرى بعض الباحثين أن العولمة تمثل تطورا طبيعيا نحو عالم بلا حدود، و أن ذلك يمهد لزوال نظام الدولة المتعارف عليه، في حين يرى مفكرين اخرين أن مفهوم العولمة مبالغ فيه، و يدعو إلى الخوف بل يتطلب مقاومته[1] . أما علماء التاريخ فيقولون أن العولمة ليست جديدة بل قديمة قدم التاريخ، و هذا ما صرح به أحدهم في إحدى مؤلفاته حيث قال ان: " العولمة ظاهرة من مراحل العلاقات التاريخية للإنسان، ليست ظاهرة جديدة، بل قديمة قدم التاريخ.[2]

و من خلال ما تم ذكره سنتطرق فيما يلي الى التعاريف المختلفة لظاهرة العولمة من مؤيدين و معارضين.

ثالثا: التعاريف المختلفة للعولمة:

كثرت تعريفات العولمة، و لم تتفق الآراء و الأفكار على تعريف واحد شامل و جامع لها، نظرا لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم، و امتداداه من ناحية مجالات التطبيق إلى العديد من الجوانب الاقتصادية و السياسية والثقافية و الاجتماعية و التكنولوجية و المعلوماتية.

[1] عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003، ص 22

[2] أبو عبد السلام، أحمد عبد الله، العولمة رؤية موضوعية، دار التنوير الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر 2000، ص 90.

و لأجل هذا الغموض الحاصل في مصطلح العولمة، انقسم الباحثين و الأكاديميين بين مروج للعولمة و منفر منها، و بين مؤيد للعولمة و معارض لها، و في حقيقة الأمر هذه التعريفات المطروحة تطرح بحسب هوية المعرف و توجهاته، أو حسب الجهة التي يمثلها، ولذلك سنأتي على ذكر بعض التعاريف لكل فئة على حدى ثم نحاول صياغة تعريف شامل للعولمة بعد عرض تعريفين شاملين لكل فئة على حدى.

1- النظرة الأمريكية للعولمة:

ان النظرة الامريكية للعولمة تنطلق من فكرة بروز سوق عالمي وحيد مشروط بتعميم نظام التبادل الحر الذي يسمح بتحقيق اكبر لاقتصاديات الحجم لدى الشركات العالمية الكبرى.

حيث يمثل التيار الامريكي للعولمة بأعمال Théodore levitte et E.Porter من مدرسة هارفرد بزنس سكول، و هي تعتمد على تقارب الاسواق العالمية[1] حيث قام هذان الباحثان بتوضيح الاهمية الكامنة المحررة بواسطة اقتصاديات الحجم الكبير على مستوى العالم في قطاعات الانتاج و التوزيع و الاعمال، و الدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات. فالتكنولوجيا هي العامل الاساسي المشجع لبروز الاسواق المعولمة في قطاعات الاستهلاك الواسع للمنتجات العادية، و فيه تسوق المؤسسة المعولمة نفس السلع و بنفس الطريقة في كل الاماكن و بكلفة اقل نسبيا، اذن هذه الرؤية تمثل استراتيجية مصانع السيارات فورد.

2- النظرة اليابانية للعولمة:

تستند النظرة اليابانية للعولمة على نموذج تدويل الشركات اليابانية و توسيعها على مستويات الاسواق الجديدة بإعادة الانتاج بحجم واسع، و مبدأ التعاون الذي يميز استراتيجيتها للنمو الاقليمي و العالمي. فالاقتصادي Kenichiohmae في تحليلاته يلخص النظرة اليابانية للعولمة. بتسجيل اختلاف واضح على النظرة الامريكية خاصة من خلال مفهوم "سلطة النشاط". و هو مفهوم يجمع في الوقت نفسه الانتاج و الاعمال الهندسية و التسويق و التجارة و البحث و التطوير الذين يشكلون العناصر الهامة في استراتيجية العولمة.

يوضح Kenichiohmae خمسة مراحل تميز استراتيجية العولمة لمؤسسة يابانية تساهم كل واحدة منها في لامركزية جزء من سلسلة النشاط و هي: [2]

- التصدير: يقتصر على اختيار موزع محلي.
- يعتمد البيع المباشر و التسويق على لا مركزية التسويق.
- الانتاج المباشر للخارج: يعتمد على لا مركزية الانتاج.
- الاستقلالية الكاملة حيث جميع الاجزاء لسلسلة النشاط للمؤسسة غير ممركزة

[1] F. Allaouat, Mondialisation et globalisation, ses notions équivoques, Revue de l'INPS, Alger,Décembre 1998, P : 65.

[2] مبارك بوعشة، البعد الاقتصادي للعولمة، مجلة العلوم الانسانية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر ديسمبر 2001 العدد 16، ص 180.

3- النظرة الاوروبية للعولمة:

ان الميزة الاساسية للنظرة الاوروبية للعولمة ترتكز على فكرة بناء سوق وحيد لأوروبا. و التي تشكل نقطة انطلاق المؤسسات الكبرى لمواجهة تحديات العولمة، هذه الرؤية الجهوية تمثل الاطار المؤسساتي المناسب للتنمية و المراقبة لسيرورة عولمة الشركات في الوقت نفسه.

فالأعمال حول العولمة تدمج حول اشكالية الأقلمة مع اعطاء نظرة خاصة لسيرورة بناء السوق الأوروبية الموحدة. يعطي هذا الاهتمام الثنائي للباحثين في النظرة الأوروبية للعولمة بعد مؤسساتي يعتمد على تحديات ورهانات المنافسة حول مستويات الثالوث. فأوروبا كجهة اقتصادية و مؤسساتية تعتبر كعامل اجمالي للدولة الاوروبية، في هذا المنظور تقود سياسة الجذب و التحريض بخصوص الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات من أجل تنمية طاقاتها لمجابهة الاسواق العالمية المشكلة للثالوث " أمريكا، أوروبا، أسيا".

من خلال هذه النظرة ترتكز سيرورة التمركز للمؤسسات و البنوك الأوروبية على استراتيجية اعادة الانتشار. انطلاقا من سوق اقليمي موحد يحاول الادماج التدريجي للأطراف المحيطة جنوب البحر الابيض المتوسط.[1]

رابعا: المؤيدون و المناهضون للعولمة:

ان كثرت الحديث عن العولمة و عن تعاريفها وجوانبها المختلفة، ادى الى بروز عدة اراء فمنهم من يؤيد هذه الظاهرة و يعتبرها أمرا حتميا لابد من الاستسلام له، و البعض الاخر يعرفها أنها استعمار من نوع جديد، تروج له الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. و من خلال هذه الفكرة سنحاول معرفة اراء المؤيدون و المناهضون لظاهرة العولمة.

1- المؤيدون للعولمة:

إن الذين يروجون للعولمة يأتون بتعاريف تقرن بينها و بين العالمية، بحيث تبدو شيئا حتميا و مفروضا لابد من الاستلام له، أو شيئا محببا لابد من الاعتراف و الإقرار به، إن المؤيدين يتبنون و يرافعون على وجهة نظرهم بالتركيز على الجوانب الإيجابية للعولمة، وسنذكر بعض التعاريف فيما يلي:

فيرى **بروتون بادي**: أن العولمة تعمل على إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد و القيم و الأهداف، مع ادعاء إدماج الإنسانية ضمن إطاره، خلاصة هذا التعريف أن الغرض الأساسي من العولمة هي توحيد المجتمع الإنساني في إطار قالب جاهز تقوده قوة معينة، يتخلص في الغالب الأعم في البرنامج الأمريكي المجسد في قيم و قواعد و أهداف خاصة بالدول الرأسمالية الغربية عامة و بالولايات المتحدة الأمريكية خاصة[2].

[1] مبارك بوعشة، مرجع سابق،ص181.

2 فضيل دليلو، التحديات المعاصرة، العولمة الانترنيت، الفقر، اللغة، مخبر علم الاجتماع و الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2002، ص76.

و يرى **أنتوني جيدنز** أن العولمة: عملية تكييف للعلاقات الاقتصادية و السياسية و الثقافية و الاجتماعية عبر العالم على نحو يهيئ لترابط التجمعات المحلية المتباعدة بحيث تتشكل الأحداث المحلية على مقتضى أحداث تقع على بعد كبيرا جدا و العكس بالعكس[1].

يتضح من تعريفه أنه يركز على الطباع الجدلي للعولمة حيث يشير إلى التأثيرات، المتبادلة بين العالمي و المحلي.

أما **واترس** فيرى أن العولمة :هي عملية اجتماعية يتراجع بمقتضاه تأثيرا العامل الجغرافي على التركيبات و النظم الاجتماعية و الثقافية و ما يصاحب ذلك من تزايد و عي الشعوب بهذا التراجع .و يتضح من تعريفة أنه يركز عن البعد الجغرافي أو العامل المكاني و عدم تأثيره على النظم الاجتماعية و الثقافية[2].

و من جهته **روبرتسون** فإنه يعرف العولمة و يقول أنها: انضغاط الزمان و المكان على مستوى العالم، و تكثيف الوعي بالعالم ككل مترابط، بمعنى أنه هناك تراجع أثر الفواصل المكانية و الزمنية على المعاملات الدولية[3].

و يحدد **ريكاردو بيتريلا** العولمة في كونها: مجموعة من المسلسلات التي تمكن من إنتاج و توزيع و استهلاك السلع و الخدمات في الأسواق العالمية، منظمة بمعايير و مقاييس عالمية من طرف منظمات تعمل على أساس قواعد عالمية، وفق ثقافة تتطلع للانفتاح على النظام العالمي و تخضع للاستراتيجيات العالمية.

كما يرى **بيار بول برولكس** أن العولمة: هي الحركة السريعة للسلع و الخدمات و الأشخاص و رؤوس الأموال و المعلومات، كما يرى أنها : ظاهرة تدويل الانتاج بواسطة مؤسسات متعددة الجنسيات غذيت بالتطور التكنولوجي و المعلومات و الاتصالات، في شكل استثمارات أجنبية مباشرة.

و ترى **بثينة حسين عمارة** أن العولمة: هي إزالة القيود و الحدود الاقتصادية و السياسية بين الدول، ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة أو كقرية صغيرة، يضم عدة أسواق ذات خصائص و مواصفات تعكس خصوصية أقاليمها، كما تعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي العالمي[4].

أما **عصام نور** فيقول أن العولمة: اتجاه جديد لطابع الحياة الاقتصادية و السياسية و الثقافية بالصيغة العالمية، لأن ظاهرة العولمة تريد أن تجعل العالم كله يتكلم بلغة واحدة، لأن معاناته الاقتصادية واحدة من منطلق أنه ما من مجتمع قوي يستطيع العيش بمعزل عن المجتمعات الأخرى، و نتيجة زيادة نظم المعلوماتية، و التقدم التكنولوجي، و التقارب الشديد عبر وسائل الإعلام و الاتصال المختلفة، و بالتالي أصبح العالم قرية اعلامية صغيرة.[5]

---

[1] ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة و الأبعاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر،2001 ص16.

[2] ممدوح محمود منصور، نفس المرجع، ص 12.

[3] ممدوح محمود منصور، نفس المرجع، ص 13.

[4] بثينة حسين عمارة، العولمة و تحديات العصر، دار الأمين، الطبعة الأولى،2000،ص21.

[5] عصام نور، العولمة و أثرها في المجتمع الاسلامي، مؤسسة شهاب الجامعية، الطبعة الأولى، 2002،ص16.

ويرى **جلال الشافعي** أن العولمة هي: ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية، من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة و السرعة في عملية انتشار المعلومات و المكتسبات التقنية و العلمية للحضارة، فيتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة.

و يرى **روبر بويز** أن مصطلح العولمة موجود معناه في طيات عمل الشركات المتعددة الجنسيات، و يعطي هذا المصطلح كتعبير عن تقارب الأسواق في العالم، لذلك يعرفها على أنها: تعني طرق التسيير المنهجية على المستوى العالمي بالنسبة للاستثمار و التجارة للشركات متعددة الجنسيات.

أما **عابد الجابري**، فيرى أن العولمة هي من افرازات الثورة المعلوماتية، و ما يرافقها من تطورات في مجال الاتصال و الاعلام و يقول أن: العولمة هي توحيد للاستهلاك و خلق عادات استهلاكية على نطاق عالمي، وهي تزيد من التشابك و الترابط بين الدول و المجتمعات و التفاعل بينها.

و يرى **دونينق** العولمة على أنها عبارة عن تضاعف الروابط و الارتباطات بين المجتمعات و الدول بشكل ينظم و يرتب النظام الاقتصادي العالمي، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تفرز القرارات و الأحداث والأنشطة، التي تحدث في أحد أجزاء العالم، على أنها نتائج مهمة للأفراد و المجتمعات في بقية أجزاء العالم[1].

2- المناهضون للعولمة:

إن الرافضين لفكرة العولمة يعتمدون في تعريفهم لها على أنها استعمار من نوع جديد، تروج له الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك يؤكدون أنه يجب الحذر و الخوف منها، و الاحتياط من أساليبها وأفكارها و على هذا الأساس، سنأتي على ذكر مجموعة من التعاريف التي تنفر و تحذر من العولمة فيما يلي:

فيرى تايلور أن العولمة هي: عملية حركية يتم بواسطتها فرض الهياكل الاجتماعية للحداثة و هذا من المنظور الغربي عبر العالم، بما يتضمنه ذلك من مخاطر القضاء على الثقافات الأخرى و على حق الشعوب في تقرير مصيرها، و حقها في المشاركة في هذه العملية[2].

أما **عبد السلام أبو قحف** فيصيغ مجموعة من التعاريف على النحو التالي[3]:

- خطة رأسمالية غربية، تستهدف استنساخ العالم على صورتها، أي قولبته و تنميته بالشكل الذي يخدم أهداف القوى العظمى.

- محاولة جادة لتكريس أو تجنيد الشرعية الدولية لخدمة مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

- دعوة لتجاهل التاريخ أو الحضارات.

---

[1] عمر صقر، مرجع سابق، ص26.

[2] ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص16.

[3] عبد السلام أبو قحف، العولمة و حاضنات الأعمال، دار الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر،2002،ص14-15.

– خطاب ثقافي و سياسي و اقتصادي تحت شعار أو أطروحة تسمى بالنظام العالمي الجديد الذي ينطوي في ظاهره على شعارات عديدة مثل حقوق الانسان و السلام و الديمقراطية، بينما جوهره هو تعميق فجوة التخلف بين الشمال و الجنوب، و القضاء على أي محاولة للثنائية القطبية، والسيطرة على ثروات الشعوب واستعمالها لصالح الدول العظمى، و طمس حضاراتهم و ثقافتهم .

– استراتيجية أمريكية التصميم لترويج دعوى قهرية من خلال اليات اقتصادية و ثقافية و بتوجيه نفعي بحت، لتغيير هيكل و تركيبة المجتمعات و نسيجها القومي و تحويله نحو الحضارة الغربية إن صح التعبير.

– الاستعمار الفكري و الثقافي و الاقتصادي من جانب قوة واحدة أو تكتل واحد.

أما **مارتين كنون** يرى أن العولمة تمثل ما اصطلحنا على تسميته في العالم الثالث لعدة قرون بالاستعمار، ووفقا لذلك تعد العولمة صورة من صور الإمبريالية الحديثة[1].

و يرى **عبد المجيد الصالحين** أن العولمة: هي تعاظم شيوع النمط الاستهلاكي الغربي، و تعاظم اليات فرضه سياسيا و اقتصاديا، و إعلاميا و عسكريا، خاصة بعد التداعيات العالمية التي نجمت عن انهيار الاتحاد السوفياتي و سقوط المعسكر الشرقي.

أما **رمزي زكي** فيقول: أن العولمة ليست سوى إعادة إنتاج لجوهر الرأسمالية المتوحشة، التي انطلقت غرائزها بعد زوال الحواجز الرادعة لها.

و يقول **جلال العظم** أن: العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز و بقيادتها و تحت سيطرتها، و في ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير متكافئ.

و يؤكد **علي جمعة** أن العولمة في صورتها المتطرفة تدعوا إلى زوال الدولة و الأسرة و الدين و الثقافة و اللغة باعتبارها قيودا على الفكر و العمل معا.

محاولة إعطاء تعريف شامل للعولمة:

في حقيقة الأمر هناك صعوبة كبيرة لصياغة تعريف شامل للعولمة، لأنه هناك مجموعتين من التعاريف، الأولى مؤيدة للعولمة و أفكارها، و الثانية رافضة لها و لأفكارها، و هذا ما يجعلنا مرغمين على صياغة تعريف لكل مجموعة ثم محاولة التوفيق بينهما.

فالتعريف الأول جاء على لسان **عبد المطلب عبد الحميد** حيث يقول أن العولمة هي: السمة الرئيسية التي يستم بها النظام العالمي الجديد، الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين و القائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية و التحول لأليات السوق، و تعميق الثورة التكنولوجية والاعلامية و فتح الحدود السياسية للدول التي حولت العالم إلى قرية عالمية مترامية الأطراف تختفي فيها الحدود

[1] ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص16 .

السياسية للدول القومية، ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون على قواعد للسلوك، و خلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، و تكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية[1].

أما التعريف الثاني فجاء على **لسان ممدوح محمود منصور** حيث يقول أن العولمة هي: عملية مداراة إراديا تهدف من خلال القوى المهيمنة على النسق العالمي، الاستفادة من الأوضاع الدولية التي ترتبت على التطور الهائل في التكنولوجيا و الاتصال و المواصلات و المعلوماتية، وزيادة كثافة التفاعلات الدولية و درجة الاعتماد الدولي المتبادل، و صورة التوزيع العالمي الراهن للقوة المتمركزة بأيدي الدول المتقدمة، و كل هذا من أجل تحقيق الهيمنة العالمية و ذلك من خلال فرض أنماطها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المعيشة على بقية مناطق العالم، خدمة لمصالح القوى المسيطرة.[2]

المطلب الثاني: أبعاد العولمة

من الطبيعي أن تختلف مفاهيم العولمة باختلاف أبعادها و تجلياتها، و يمكن أن تتمظهر في الأبعاد الأساسية التالية: البعد الاقتصادي، البعد السياسي، البعد الثقافي، البعد الاجتماعي، البعد الإتصالي.

أولا: البعد الاقتصادي:

يعتبر الجانب الاقتصادي أهم أبعاد العولمة، حيث ترتكز العولمة الاقتصادية على مفهوم " اقتصاد السوق" فهي عملية سيادة مذهبية السوق و قوانينها على كافة الكرة الأرضية لتجعل العالم منطقة تجارة موحدة[3]، يدخل اليها الأغنياء و الفقراء، حيث تكون معايير السوق "العرض و الطلب" هي الفاصل في تحديد القرارات، فالعالم يتفتح على بعضه، و تزداد سرعة النقل و المواصلات، و تتسع السوق، حيث تزول الحواجز أمام انتقال السلع و الخدمات و الأشخاص و رؤوس الأموال، فالعولمة الاقتصادية تدعو الى تعميم الاقتصاد و التبادل الحر كنموذج مرجعي، و الى قيم المنافسة و الانتاجية و هي تعد العالم بالرفاه و التقدم.

و تظهر العولمة الاقتصادية أساسا في نمو و تعميق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول الوطنية، و في وحدة الأسواق المالية. هذه التجليات الاقتصادية برزت بوضوح من خلال التكتلات الاقتصادية العالمية" منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، الاتحاد الأوروبي، رابطة دول جنوب شرق اسيا"، بالإضافة الى تنامي دور ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات، و المؤسسات المالية الدولية "صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للإنشاء و التعمير، المنظمة العالمية للتجارة".

---

[1] عبد المجيد الصالحين، و اخرون، العولمة من منظور شرعي، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2002،ص32.

[2] ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص16 .

[3] اكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، الطبعة الاولى، القاهرة،2002، ص 28-29.

ثانيا: البعد السياسي[1]:

ترتكز العولمة السياسية على تعويم الرؤية الغربية للديمقراطية و التعددية الحزبية و حقوق الانسان و الحريات الفردية على النطاق الكوني.

- **فمفهوم الديمقراطية:**

منذ أن ظهر في الفلسفة اليونانية يعني حكم الشعب نفسه بنفسه، فهي لم تعد اليوم شكلا من أشكال الحكم فحسب بل أصبحت منهاج تفكير و أسلوب حياة داخل المجتمع.

- **أما التعددية السياسية:**

فهي تعبر عن الحرية السياسية، و ما تتطلبه من زيادة المشاركة الشعبية لتوسيع ممارسة الديمقراطية.

- **الحريات الفردية:**

تشمل حريات الأفراد و الجماعات في التعبير عن أراءها، كما يعتبر مبدأ احترام حقوق الانسان من أهم الشروط الأساسية للرقي الاقتصادي و الاجتماعي، و تتمثل في الحقوق المدنية و السياسية كالحق في الحياة، و عدم الخضوع للتعذيب، و حق الانتخابات... و فئة الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية "كالحق في العمل، الحق في التعليم و الصحة، و الحق في الضمان الاجتماعي..."

و تظهر العولمة السياسية في سقوط الشمولية و السلطوية، و النزوع الى الديمقراطية و التعددية السياسية، و احترام حقوق الانسان. حيث ظهر اتجاه غالب يؤكد على عالمية حقوق الانسان، و تم اجتياح الديمقراطية لأغلب مجتمعات المعمورة، و أصبحت بالتالي حقوق الانسان و حرياته أهم الشعارات المتداولة على الصعيد العالمي، و هذه التجليات السياسية برزت بوضوح من خلال التجمعات و المؤتمرات و الحوارات العالمية" المؤتمر العالمي لحقوق الانسان المنعقد في فيينا سنة 1993، و المؤتمر العالمي للمرأة في بكين سنة 1995."

ففي الوقت التي تبشر فيه العولمة السياسية بالدمقراطية و حقوق الانسان، نجد ان هذه القيم تنهك في كثير من بلدان العالم، إما بسبب المصالح التجارية أو تحث غطاء الشرعية الدولية مثل :

- رفض فرنسا في مؤتمر وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي الذي عقد في هولندا إدانة الصين الشعبية و هي واحدة من الدول ذات السجل الأكثر سوءا فيما يتعلق بحقوق الانسان، لأنها كانت تسعى للتوقيع معها على صفقة طائرات بقيمة 500 مليون دولار.
- يطوى موضوع الديمقراطية و حقوق الانسان إذا تعلق الأمر بإسرائيل و يشهر في وجه بعض الدول، كإصدار قرارات لحصار بعض الشعوب باسم الشرعية الدولية، مثل التدخل في الشؤون العراقية و حصار الشعب الليبي .

[1] عبد الله عبد الخالق، عولمة السياسة و العلوم السياسية، مجلة المستقبل العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، العدد 278، ص 24.

ثالثا: البعد الثقافي[1]:

ترتكز العولمة الثقافية على مفاهيم تعوم أنماط الحياة و أساليب الاستهلاك الغربية، عن طريق قولبة الذوق و المأكل و الملبس، أي محاولة توحيد القيم و الأفكار و أشكال السلوك في ثقافة عالمية واحدة تتمحور حول الذات الغربية، و لقد دخلت الثقافة بوصفها منتج اجتماعي ميدان العملية الاقتصادية، و أصبحت سلعة مثل السلع المادية تتداول في سوق يسودها الأقوى تكنولوجيا. الامر الذي يفرض القول بأن التبادل الثقافي العالمي الجاري في ركاب التجارة الحرة تبادل غير متكافئ و لا يعبر عن أية إمكانية لتحويل العولمة الثقافية إلى تثاقف متوازن بين الثقافات و الشعوب و المجتمعات.

و تظهر العولمة الثقافية من خلال عملية استبدال الثقافة المكتوبة بالسمعي البصري، أي سيادة ثقافة الصورة كأداة للنظام الثقافي الجديد الذي أصبح مصدر انتاج القيم و الأذواق، فالصورة اليوم هي المادة الثقافية التي يجري تسويقها في العالم، حيث تمكنت من تحطيم الحاجز اللغوي و صنع الذوق الاستهلاكي "الاشهار التجاري" و الرأي السياسي " الدعاية الانتخابية"، فالعولمة الثقافية تشمل الموسيقى و السينما و التلفزيون والزي و الطراز، و هي تسعى لفرض أزياء معينة حتى أصبح خبراء الأزياء يبدون بأهمية علماء الطاقة النووية. الذين يعملون لهندسة الأفكار و قولبة الأذواق و صناعة أسباب الجاذبية في عصر الصورة و الاعلام السمعي البصري الذي يؤثر على النموذج الاستهلاكي للمجتمع من خلال أثر المشاهدة.

ففي الوقت الذي تروج فيه العولمة الثقافية بثقافة عالمية موحدة، نجد أن مشكلات الاختراق الثقافي هي في دول الجنوب و الشمال على حد سواء. ففي الجنوب تهدد العولمة الثقافية العادات و التقاليد و الهويات والقيم، أما في الشمال فتعاني كتله من هيمنة النموذج الأمريكي، و تسعى الدول المتقدمة لمواجهة ذلك في اطار الاحتماء بالتكتلات الاقتصادية، و من بين الأدلة على ذلك هو أن أحد القوانين المعمول بها في الاتحاد الأوروبي هو أن تكون 51% من المواد المعروضة تلفزيونيا من انتاج أوروبي. من خلال هذا يتبين أن دول الاتحاد الأوروبي تصر على أن تكون لها هويتها الثقافية الخاصة بها ضد الانصهار في الهوية الأمريكية.

رابعا: البعد الاجتماعي:

ترتكز العولمة الاجتماعية على مفهوم المجتمع المدني العالمي أو الشعب العالمي. المفهوم بمشكلات و قضايا عالمية، جعلت المجتمعات تنظر الى نفسها بمزيد من الارتباط و التواصل و التقارب و الاهتمام ببعضها، والاحساس بالمسؤولية المشتركة إزاء الأخطار التي تواجه الكوكب الأرضي، فالمشكل و المعضلات التي تطرحها هذه الظاهرة، ليست محصورة بقطر أو قارة واحدة. بل إنها ذات طابع كوني شامل، و تتطلب فعلا انسانيا وسياسات سليمة ازاءها مما أفضى أيضا الى عولمة الآمال و الطموحات و نشوء الحاجة الى عولمة الفعل والتحرك المشترك لشعوب العالم أجمع نحو أهداف مشتركة و محددة.

[1] عبد الحليم عمار غربي، العولمة الاقتصادية: رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد و العشرين، مجموعة دار ابي الفداء العالمية للنشر و التوزيع و الترجمة، سوريا، الطبعة الاولى، جانفي 2013، ص 26.

و تظهر العولمة الاجتماعية من خلال بروز قضايا مشتركة لها صفة العالمية مثل قضية حماية البيئة و الصحة العالمية، و قضايا الانفجار السكاني و انتشار الفقر و الجوع و تحركات سكان الأرض، و قضية الجريمة المنظمة و مخاطر التسلح النووي الشامل، و قضية انعدام المساواة الاقتصادية و التباين الواسع في توزيع الفرص على مستوى الكوكب. هذه المشكلات التي بدأت تأخذ طابعا عالميا بعد أن ازداد تفاقمها و تحتم إجراء تعاون عالمي.

فالاهتمام الشديد السائد بشأن تدهور البيئة يؤكد العلاقات المتشابكة بين الأمم و الشعوب، فاتساع طبقة الأوزون و أثر ارتفاع دراجات الحرارة في الأرض و ثلوث البحار و الاشعاع الذري كلها ظواهر عالمية. كذلك فان الصحة لم تنعزل عن هذه التحولات العالمية، فمرض فقدان المناعة " الايدز" أصبح يهدد الجزء الأكبر من البشرية .وفي الوقت الذي تبشر فيه العولمة الاجتماعية بصيانة البيئة و الانشغال بمصير فقراء العالم و النضال المشترك لمواجهة المشكلات التي أصبحت تأخذ منحى عالميا، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تسهم بتلويث البيئة بإطلاق 25% من الغازات الملوثة للبيئة العالمية.

خامسا: البعد الاتصالي[1]:

ترتكز العولمة الاتصالية على مفهوم القرية الكونية التي تنبأ بها "**ماك لوهان**" كوصف مقبل للكرة الأرضية في عصر إعجاز الاتصالات و التواصل، و هي ترفع شعار "**المعلومات في كل وقت و في كل مكان و لكل انسان**" فالتطور في ثورة الاتصالات جعل من العالم قرية واحدة من حيث تداول المعلومات المكتوبة و المرئية والموسوعة.

و تظهر من خلال دور أجهزة الاتصال و أدواته المتمثلة في :

– **الأقمار الصناعية**: التي تمكن من رؤية الأحداث التي تتم في احدى مناطق المعمورة، بعد لحظات من وقوعها، و يأتي الارسال التليفزيوني كترجمة لرسالة الأقمار الصناعية، بينما تقف وراء كل ذلك الاحتكارات العالمية الكبيرة المتمثلة في وكالات الأخبار الفضائية مثل وكالة اليونيتد براس الأمريكية، وكالة رويتر البريطانية، وكالة الأنباء الفرنسية.

– **شبكة الإنترنيت**: هي بمثابة تجسيد فعلي لتسمية "القرية الإلكترونية" حيث تسمح بنقل المعلومات في المجال العلمي و إرسال البيانات في الجانب الاقتصادي، حيث تحول المعارف الى خدمات معلوماتية، فعدد مستخدمي الانترنيت يتزايد ب 20% كل ربع سنة و في بداية 1995 أصبح هناك أكثر من 4.8 مليون مستخدم لها حول الكرة الأرضية و العدد في تزايد مستمر. وأصبحت هذه الأداة وسيلة فعالة لتنشيط السوق التجارية العالمية، عن طريق الفرع الجديد المتمثل في "التجارة الالكترونية".

[1]عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق، ص 34.

الحواسب الإلكترونية: فالإنسان الذي يملك جهاز حاسب و خط هاتفي رقمي واشتراك في شبكة الانترنيت، يمكنه أن يصل الى بنوك المعلومات التي يريدها من حالة الطقس الى مواعيد اقلاع الطائرات وحجز المقاعد، و حسب شبكة الهاتف الأمريكية أن الناس مازالوا يتحدثون مع بعضهم من خلال الهاتف، لكن نسبة المعلومة دون حديث في شبكاتها الدولية، إما من خلال حاسب الى حاسب أو بالفاكس تصل الى 50% من الوقت.

ففي الوقت الذي تروج فيه العولمة الاتصالية بحق الانسان في المعلومة، فإنها تخفي جانبا آخر، حيث تعمل على تعميق الهوة بين الذين يملكون و الذين لا يملكون، فوضعية التدفق الإعلامي غير متوازنة، و حسب "حسام عيسى":" فنحن نعيش أكثر عصور احتكار المعلومات قوة، وهذا عكس ما يدعيه منظرو العولمة...فهل الانترنيت تظهر عليه معلومات تجعلك تنتج دواء لا تستطيع إنتاجه؟"

المطلب الثالث: فروقات العولمة.

ان معركة التضليل بشأن المفاهيم و المصطلحات و الأساليب التي يعتمدها مؤيدو العولمة، أفراد كانوا أم دولا، تهدف الى تمرير مخططاتهم تحت شعارات زائفة و مخدوعة، فمنهم من يتكلم عن العولمة و يخلطون بينها و بين العالمية، و يحاولون اخفاءها على أنها الامبريالية الجديدة أو بعبارة أخرى الأمركة، فانهم في كلتا الحالتين يحاولون تضليل العالم بأسره في حقيقة هذا المفهوم و أهدافة و نواياه لذلك وجب علينا تبيين بعض الفروقات الخاصة بالعولمة من خلال هذا المطلب.

أولا: العولمة والعالمية:

هناك فرق كبير بين المفهومين و هذا ما جاء به مجموعة من المفكرين، حيث تقول فهيمة شرف الدين: "أن العولمة تحويل من الخارج و العالمية تحويل من الداخل" و يعرف محمد عمارة أن العالمية هي: "نزعة انسانية وتوجه نحو التفاعل بين الحضارات و التلاحق بين الثقافات و المقارنة بين الأمم و الشعوب، بحيث يصبح العالم منتدى للحضارات، بينها مساحات كبيرة، و عاملها المشترك هو الانسان و العيش على نفس الكوكب، و لكن لكل منها هوية ثقافية تتميز بها، و مصالح قومية ووطنية و حضارية و اقتصادية و أمنية لابد من مراعاتها في اطار توازن المصالح."[1] وكل هذا وفقا للمبدأ القرآني الذي يؤكد في قوله عز وجل في سورة الحجرات، الآية رقم 13"**يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر و أنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا**"[2] .وهذا عكس مفهوم العولمة الذي هو محاولة لمسخ كل الحضارات و الثقافات التي تتميز بها الشعوب في اطار ثقافة واحدة تشبه النموذج الأمريكي.

[1] محمد عمارة، بين العولمة الاسلامية و العولمة الغربية، مجلة الهلال عدد خاص ماي 2001،ص127.

[2] القران الكريم، سورة الحجرات، الآية 13.

و يتفق مع هذا الرأي محمد عابد الجابري[1] حيث يرى أن "العالمية تشير الى الطموح و الارتقاء بالخصوصية الى المستوى العالمي، أو بعبارة اخرى هو الانفتاح المحلي على ما هو عالمي، اذن العالمية تهدف الى الأخذ و العطاء و الحوار و التعارف و التلاقح بين الحضارات و الثقافات اذن فالعالمية هي اثراء للهوية الذاتية، أما العولمة فهي ارادة للهيمنة و بالتالي فهي محاولة للقمع و تدمير الخصوصيات القومية و محاولة لاختراق الاخر و سلبه هويته و خصوصيته".

و يتضح مما سبق أن مفهوم العالمية ينطوي تحت مضمون ايجابي، يتمثل في سعي الشعوب ذاتها نحو التفاعل مع غيرها على المستوى العالمي، وصولا الى أرضية مشتركة على مستوى البشرية ككل، بحيث يتاح لكافة الحضارات و الثقافات أن تتفاعل و تتبادل التأثير و التأثر فيما بينها على نحو متكافئ، وذلك على عكس العولمة التي تستهدف التأثير فقط دون التأثر، أي انها عملية في اتجاه واحد ذات طبيعة املائية تسعى الى فرض قيم و معايير ونظم و طرق معينة على بقية الأطراف الاخرى دون النظر الى متطلبات كل طرف و خصائصه و مميزاته، اذن فهي استعمار من نوع جديد.

ثانيا: العولمة والامبريالية:

ان العولمة في مفهومها و أهدافها أقرب الى الامبريالية منها الى العالمية، حيث ان الامبريالية هي تكريس مبدأ التبعية الاقتصادية و الثقافية و التكنولوجية، أي تبعية الاطراف للمركز حيث تكون هناك سيطرة و استغلال وحشي لا مثيل له و كان سابق عن طريق القوة و الاحتلال العسكري أما الان فهو احتلال من نوع جديد، و بالتالي اذا كان الاستعمار هو أعلى ما وصلت اليه الرأسمالية التقليدية التي افرزتها الثورة الصناعية في اوروبا، فان العولمة اليوم تعني ما كان يعنيه الاستعمار بالأمس فهي أعلى مراحل الرأسمالية الحديثة التي أفرزتها ثورة المعلومات و الاتصالات و الاعلام.

ثالثا: العولمة والأمركة:

ان كلمة عولمة ظهرت اولا بالولايات المتحدة الامريكية و هي تفيد معنى تعميم الشيء و توسيع دائرته ليشمل الكل، اذن فالأمر يتعلق بالدعوة الى توسيع النموذج الأمريكي، وفسح المجال له ليشمل العالم بأسره اقتصاديا و سياسيا و ثقافيا... و لذلك فان مصطلح الامركة اقرب الى الحقيقة.[2]

و يظهر ان المعنيين الاخيرين الامبريالية و الأمركة هما الأقرب الى العولمة، حيث يقول نايف علي عابد: " أن نظرية العولمة ليست سوى الوجه الأخر للهيمنة الامبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الامريكية أي الأمركة". و هي ذات المعاني و العبارات المتداولة بين الباحثين مشرقا و مغربا و يؤمد هذا القول الباحث **عبد الاله بلقزيز** بقوله: "**ليست العولمة الا اسما حركيا للأمركة و الامبريالية**".

---

[1] محمد عابد الجابري، العولمة و الهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان عدد228، فيفري1998،ص17.

[2] عبد المجيد الصالحين، و اخرون، العولمة من منظور شرعي، مرجع سابق ص19.

ان ظاهرة العولمة ظاهرة متعددة في معانيها و مضامينها و المواقف التي تعكسها، حيث انها ظاهرة تأخذ أكثر من شكل و تأتي في أكثر من صيغة، غير أنها لاتزال غير واضحة المعالم فهي قيد البلورة و التكوين كما تمثل عملية مستمرة يمكن رصدها باستخدام مؤشرات كمية و كيفية في مجالات السياسة و الاقتصاد و التفافة والاتصال.

المبحث الثاني : المرجعية التاريخية للعولمة.

إن للعولمة تاريخ قديم، و من ثم فهي ليست نتاج العقود الحالية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة و ذاع و انتشر، و إذا كانت العولمة ظاهرة ذات أصول تاريخية، فإن هذا يحتم اللجوء إلى تحقيب التاريخ، باعتباره المنهج الذي يمكننا من وضع هذه الظاهرة في سياقها التاريخي، و هناك عدة طرق في تحقيب العولمة تعددت حسب منهج كل فريقين من الباحثين.

فمنهم من اعتمد على أن العولمة في الواقع التاريخي، ليست إلا مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي، تشكلت وفقا لمقتضياته و قوانينه. و منهم من يرى بأن العولمة تمثل مرحلة من مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الذي مر بثلاث ثورات صناعية، و العولمة برزت نتيجة تعمق أثار الثورة التكنولوجية العلمية من جانب، و التطورات الكبرى التي حدثت في عالم الاتصال من جانب أخر.

المطلب الأول: مراحل تطور ظاهرة العولمة:

إذا حاولنا معرفة مراحل تطور ظاهرة العولمة المعروفة حاليا، يمكن الاعتماد على نموذج **روبرتسون**، و الذي صاغه بالاعتماد على مجموعة من الاعتبارات أولها تعقبه للبعد الزمني الذي أوصلنا الى هذه الوضعية الراهنة، والتي تتم بدرجة عالية من الكثافة الكونية و التقييد وقام بتقسيم النموذج الى خمس مراحل كما يلي[1]:

أولا: المرحلة الجنينية:

باعتبار أن العولمة مثلها مثل الكائن الحي لا بد من أن تمر بمرحلة تكوين جنينية، مرحلة يكون فيها المصطلح محل مراجعة، تفاوض و نقاش، إقناع و اقتناع، مد و جزر، امتداد و انحصار، ويمكن القول أن المرحلة الجنينية للعولمة ترجع جذورها إلى فتوحات الفراعنة القدماء سواء في رحلتهم إلى بلاد الصومال أو إلى بلاد الفينيقيين...، أما البعض الاخر فيؤكدون أن مصطلح العولمة تطور ليتزامن مع تشكل الإمبراطوريات الكبرى، و ما أكثرها عبر التاريخ.

أما روبرتسون فيوكد أن هذه المرحلة استمرت في أوروبا من بوادر القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، شهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية و إضعاف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، كما عمقت الأفكار الخاصة بالفرد و الإنسانية[2].

ثانيا: مرحلة النشوء:

استمرت في أوروبا من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 و ما بعده، و قد حدث تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة، و أخدت تتطور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، و بالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة، و نشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية، و زادت الاتفاقيات الدولية ونشأت

[1] أسامة أمين الخوالي، العرب و العولمة، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص30.

[2] محسن أحمد الخضيري، العولمة، مقدمة في فكر و اقتصاد و إدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص39.

المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات و الاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي و بدأ الاهتمام أكثر فأكثر بموضوع القومية و العالمية.[1]

ثالثا: مرحلة الانطلاق:

استمرت هذه المرحلة من 1870 حتى العشرينيات من القرن العشرين، و ظهرت مفاهيم كونية مثل المجتمع القومي و مفاهيم تتعلق بالهويات و القومية و بالفردية، و تم إدماج عدد من البلدان و المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، و بدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية، و محاولة تطبيقها، و حدث تطور هائل في عدد و سرعة الأشكال الكونية للاتصال، و تمت المنافسات الكونية كالألعاب الأولمبية، و جوائز نوبل، و تم تطبيق فكرة الزمن العالمي، ووقف الحرب العالمية الأولى و نشأت عصبة الأمم.

رابعا: مرحلة الصراع من أجل الهيمنة:

استمرت هذه المرحلة من العشرينيات القرن العشرين حتى منتصف الستينيات، و بدأت الخلافات و الحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بظاهرة العولمة، و التي بدأت في مرحلة الانطلاق، و نشأت صراعات كونية حول صور الحياة و أشكالها المختلفة، و قد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم الحوادث التي تمت كإلقاء القنبلة الذرية على اليابان و بروز هيئة الأمم المتحدة مكان عصبة الأمم، في هذه المرحلة و قعت الأزمة العالمية سنة 1929 ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية، و بعدها نشوب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية و التحاد السوفياتي، لقد تم انشاء في هذه المرحلة البنك العالمي للإنشاء و التعمير و صندوق النقد الدولي، و الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية.

خامسا: مرحلة عدم اليقين:

بدأت مند الستينات و هي مستمرة حتى اليوم، حيث جرى دمج العالم الثالث في المجتمع العالمي، و تصاعد الوعي الكوني، وحدث أول هبوط على القمر، و تعمقت القيم ما بعد المادية و شهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة، و شيوع الأسلحة الذرية و زادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية و الحركات العالمية و أهمها القطب الثالث في النظام الاقتصادي العالمي و هي المنظمة العالمية للتجارة مكان الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، وتواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات، و تعدد السلالات و الأجناس داخل المجتمع نفسه، و أصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيدا، من خلال الاعتبارات الخاصة بالجنس و السلالة، و ظهرت حركة حقوق الانسان المدنية، و أصبح النظام الدولي أكثر ديناميكية، و انتهى نظام ثنائي القومية، و زاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي و المواطنة العالمية، و ثم تدعيم نظام الإعلام الكوني.[2]

[1] نفس المرجع السابق، ص42.

[2] أسامة أمين الخولي، مرجع سابق، ص33.

المطلب الثاني : تطور الرأسمالية العالمية:

مر النظام الرأسمالي بعدة مراحل ابتداء من القرن 16، واكبه تحول في شكل الرأسمالية و في أسواقها، فالتجارة كانت هي العمود الفقري للنشاط الاقتصادي أول الأمر، فحلت محلها الصناعة، ثم أخدت المؤسسات المالية تلعب الدور الأساسي في تنمية النظام الرأسمالي، و بعد أن كانت الرأسمالية تنافسية تم احتكارية تطورت إلى مرحلة جديدة يمكن تسميتها "بالرأسمالية العالمية" أي العولمة. من خلال هذا المطلب سندرس كل من مراحل تطور الرأسمالية العالمية.

أولا: الرأسمالية التجارية:[1]

لسنا بصدد تأريخ كامل لنشأة الرأسمالية و تطورها، و إنما نشير إلى مراحل مهمة من هذا التطور، مما يساعد على فهم أن "الرأسمالية كنمط إنتاج متجدد، تتغير ملامحها و أساليبها في الاستغلال عبر الزمن".و الرأسمالية التجارية هي مرحلة تتسم بالدور القيادي الذي يلعبه التاجر، حيث كانت التجارة العنصر الأساسي للنشاط الاقتصادي بعد ظهور المدن في أوروبا، و هي تعبر عن مرحلة ميلاد النظام الرأسمالي في ظل سيادة المذهب التجاري.

و لقد مكنت بعض المعطيات الأساسية من رسم الواقع الأوروبي في القرنين 16 و 17 تتمثل فيما يلي:

- **اتساع رقعة العالم الاقتصادي:** نتيجة الاكتشافات الجغرافية الأوروبية لأمريكا في 1492، و لرأس رجاء الصالح 1498 التي فتحت أمام التجار الأوروبيين باب التصدير لهذه الأسواق الجديدة.
- **الثروة النقدية:** بسبب تدفق انتاج الذهب الذي اكتشف في أمريكا و البيرو و المكسيك، مما أدى إلى تمويل عدة مشاريع تجارية.
- **ميلاد الأمم و الدول العصرية:** ظهرت الأمة بعد أن شعرت بوحدتها، و ظهرت قوة الملك في توحيده للنقود، و القيام بالحروب للبحث عن أسواق و مستعمرات.
- **تراكم الأموال في يد التجار:** بعد زيادة الأرباح، ثم جمع الأموال و استعمالها في استثمارات تجارية جديدة، كتأسيس الشركات مثل الشركة الهولندية للهند الشرقية في 1622.
- **الثورة الفكرية:** ظهر تراكم معرفي ضخم بدأ بالثورة الثقافية في عصر النهضة(كوبرنيكوس و غاليليو في علم الفلك، و نيوتن و لافوازييه في العلوم الطبيعية، بيكون و ديكارت في الفلسفة...)، كما شهدت أوروبا حركة الاصلاح الديني (لوثر 1517 و كلفان 1536) التي غيرت الذهنيات و أصبحت سعادة الانسان تقاس بالسعي وراء جمع الثروة و تعظيم الربح.

[1] إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، مجلة المستقبل العربي، العدد 222، اوت 1997،ص 6.

ثانيا: الرأسمالية الصناعية

إن التغيرات التي عرفتها أوروبا بعد القرن 16 هيأت للثورة الصناعية التي انطلقت في القرن 18 من إنجلترا، ثم انتشرت فيما بعد إلى عدة دول أوروبية و تتمثل السمات الأساسية لهذه المرحلة فيما يلي:

- **الاختراعات التقنية**: مكنت الاختراعات العلمية من استعمال وسائل تقنية جديدة(الالة البخارية) في مجال صناعة النسيج و الحديد و الطاقة، مما أدى الى زيادة إنتاجية العمل، و كان الفحم الحجري هو عنصر التنمية الاقتصادية، وعامل الاندفاع الاقتصادي في ميلاد المؤسسات الصناعية.
- **الثورة الفكرية**: تم اعتبار الحرية الشخصية مبدأ مقدسا، أي تحرير الفرد من كل القيود التي تحد من نشاطه، وشاع "المذهب الفردي" الذي يقدس حق الملكية الفردية، وقد عبر "أدم سميث" من جهة (دعه يعمل دعه يمر)، و المفكرون الطبيعيون من جهة أخرى، عن هذه التوجيهات و الأفكار(الوقوف أمام تدخل الدولة).
- **الإصلاح الزراعي**: أسهمت الزراعة إلى جانب التجارة في تمويل الصناعة، فارتفاع مداخيل الفلاحين أدى إلى توجيه ثرواتهم إلى استثمارات صناعية.
- **النمو الديمغرافي**: عرفت إنجلترا في أواخر القرن 18 نموا ديمغرافيا كبيرا، ساعد هذا العامل على تدعيم الثورة الصناعية حيث تم استخدام الأطفال و النساء في المصانع مقابل أجر ضئيل ووقت عمل طويل.

ثالثا: الرأسمالية المالية[1]

ظهرت بعد 1870 قوى اقتصادية جديدة داخل أوروبا و خارجها، بحيث كانت القدرة الصناعية لبريطانيا 32% من القدرة الصناعية العالمية، في حين أن الولايات المتحدة كانت تملك 23% و ألمانيا 13% و فرنسا 10%، كما لم تكن التجارة سوى وسيلة لفتح الأسواق للمنتجات الصناعية التي احتاجت إلى جهاز مصرفي و مالي لتمويل الاقتصاد، ويمكن تلخيص خصائص هذه المرحلة فيما يلي:

- **تطور المؤسسات المالية و المصرفية**: حيث أخدت تلعب الدور الإداري للحياة الاقتصادية، باعتبارها أصبحت الممول الأساسي للمؤسسات الكبرى التي اضطرت لاستخدام القروض المصرفية و إصدار الأسهم.
- **ظهور قطاعات جديدة**: بعد أن كانت صناعة النسيج و التعدين تشكلان القطاع المحرك للنشاط الاقتصادي، انتقل هذا الدور بعد 1850 إلى السكك الحديدية و صناعات حديثة (سيارات، صناعة ميكانيكية و كيميائية). حيث انتشر استخدام طاقة الكهرباء و البترول على حساب طاقة الفحم.

[1] إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، مرجع سابق، ص 9.

- **المد الاستعماري**: الاستعمار من خصائص النظام الرأسمالي الذي يبحث باستمرار على أرباح و أسواق جديدة، بالاستيلاء على أراضي و خيرات الدول الفقيرة في أسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية، و أدى هذا التسابق على المستعمرات الى الحرب العالمية الأولى سنى 1914.

رابعا: الرأسمالية الاحتكارية

برز تدخل واضح من الدولة في الحياة الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الأولى لتسود بعد ذلك مرحلة الفوضى الاقتصادية التي أدت الى نشوء الاحتكارات، حيث سمى "لينين" هذه المرحلة "الإمبريالية"، كما تميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية:

- **سيادة الاحتكار**: تعددت أنواع الاحتكار حيث يمكن التمييز بين الكارتل و التروست، فالكارتل هو اتفاق بين مجموعة شركات تنتج سلعة أو مجموعة سلعية واحدة، على الالتزام بأسعار معينة، أو على توزيع الأسواق. بينما التروست فهو الاشتغال بكل مراحل الانتاج لسلعة معينة، من المادة الأولية و حتى بيع السلعة النهائية بقصد إلغاء الأرباح الوسيطة أو السيطرة عليها.
- **ظهور النظام الاشتراكي**: يعتبر أكبر حدث عرفه القرن العشرون الذي بدأ في الاتحاد السوفياتي سنة 1917، وكان من نتائج ميلاد هذا النظام، تحمل الدولة المسؤولية الكاملة في إدارة الحياة الاقتصادية، على أساس تخطيط وطني شامل.
- **شعور العالم بوجود فروق بين المستويات الاقتصادية**: وجود دول متقدمة و أخرى متخلفة في القارات ثلاث: اسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية.
- **حدوث الأزمات**: نتيجة للاحتكارات حدثت أزمة 1929 أزمة الكساد الكبير، وهو أعظم كساد في تاريخ الرأسمالية. التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أوروبا، و كادت تقضي على النظام الرأسمالي في حد ذاته. ومن أجل إنقاذ هذا النظام من الانهيار، تزايد تدخل الدولة من خلال تشريعات اجتماعية لمحاربة البطالة (14 مليون بطال)، و ظهر تحليل كينز (النظرية العامة في 1936) لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق اعادة النظر في التحليل الكلاسيكي المتعلق بدور السوق ووظيفة الدولة.

وبعد الحرب العالمية الثانية، استخدمت اليات "بريتون وودز" لتعمير ما خربته الحرب، و الخروج من الأزمات الاقتصادية بدعم الهيكل الاقتصادي للرأسمالية وحمايته، و تم في الفترة (1945-1970) تحقيق معدل نمو سنوي في الدول الصناعية الرأسمالية 4% و لم تتجاوز نسبة التضخم 2.5% و البطالة 3% . إلا أنه مع بداية السبعينات انتهى عصر الازدهار الاقتصادي، بتراجع معدلات النمو و زيادة البطالة و التضخم.

خامسا: الرأسمالية العالمية "العولمة"

بعد تراجع فعالية النموذج الكينزي في ضمان التوازن الاقتصادي العام، و تخفيف حدة الأزمات الدورية، ظهرت أفكار الليبرالية و النيوكلاسيكية التي تميل الى تقليص دور الدولة و تحقيق الانتقال الى اقتصاد السوق،

فالرأسمالية العالمية حولت اليات السوق من اليات اقتصادية معروفة بشروطها الى ايديولوجيا، كل شيء يحله السوق، الدولة و النقابات لا لزوم لها، و السوق هو الحكم الوحيد. وتتسم هذه المرحلة بالسمات التالية:

- **عولمة النشاط الانتاجي**: و هي تتم من خلال أليتين مهمتين هما: التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **عولمة النشاط المالي و اندماج أسواق المال**: حيث تلعب الشركات العالمية المتعددة الجنسيات الدور الرئيس في هذا المجال، و التي تخطى نشاطها الحدود الإقليمية، وظهر نمو واضح في عمليات تكامل الانتاج و التمويل و التسويق على مستوى العالم كله.
- **تغير مراكز القوى العالمية**: ظهرت في القرن العشرين قوتان اقتصاديتان كبيرتان خارج اوروبا هما: الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي، وحاول كل منهما فرض نموذجه على الأخر، فنشبت بينهما حربا باردة انتهت بانهيار الاتحاد السوفياتي مع بداية التسعينات، و برزت الولايات المتحدة كقوة مهيمنة.
- **تغير هيكل الاقتصاد العالمي و سياسات التنمية**: حيث ظهرت أقطاب اقتصادية(أمريكا الشمالية، الاتحاد الأوروبي، الكتلة الأسيوية)، كما تحولت الدول التي مارست التخطيط الى تبني برامج الخصخصة و اقتصاد السوق، تحت ضغط الأوضاع الداخلية و مشروطية المؤسسات المالية الدولية.

يبدو أن العولمة المتمثلة في الرأسمالية العالمية، هي أعلى مراحل صيغ الرأسمالية السابقة، وهي صلة تقوم على علاقتين وهما علاقة امتداد و علاقة انفصال العولمة مع المراحل السابقة للرأسمالية:[1]

–وجه الامتداد: يظهر في الاحتكار و مكانة الجانب المالي و نزعة التوسع، فالعولمة تذهب بالاحتكار الى أبعد الحدود الممكنة، سواء على صعيد مجموعة السبع الكبار(التي تحتكر أكثر من ثلاث أرباع الثروة العالمية)،فأكثر من 85% من حركات رؤوس الأموال تتم ما بين الدول الصناعية الكبرى، يتبقى 15% يتصارع عليها كل الدول .أو على صعيد الشركات المتعددة الجنسيات التي تتحكم في نسيج الانتاج و التبادل، حيث إن اجمالي ايرادات 500 شركة منها يمثل 32% من الناتج الاجمالي من العالم كله.

و في الجانب المالي فان الأسواق المالية العالمية تتعامل يوميا بمبلغ يصل ألف مليار دولار، كما برزت في التسعينات اتجاهات جديدة على مستوى عمل المصارف العالمية لمواكبة تيار العولمة، حيث تزايدت عمليات الدمج بين المصارف الكبرى في العالم، و خاصة في الولايات المتحدة، حيث انخفض عدد المصارف الأمريكية بواقع الثلث تقريبا بين عام 1986و 1998 وقد تأثرت موجة الدمج العالمية بعدد من العوامل، أهمها الحاجة الى خفض النفقات التي تزايدت بشكل سريع في السنوات الأخيرة بعد تدني مستويات الربحية من ناحية، و أهمية اقتصادات الحجم مما يجعل المصارف الكبرى أقدر على المنافسة الدولية في ظل العولمة، و تطور وسائل و تقنيات الاتصال، و إزالة القيود على التوسع الجغرافي في إطار اتفاقية "الغات" من ناحية أخرى.

[1] عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق، ص 46.

أما نزعة التوسع: فتكمن في كون أن النظام الرأسمالي هو نظام شمولي بطبيعته و هو مدفوع بحافز تعظيم الربح و السعي وراء الأسواق لتجاوز حدوده، فاذا لم يتوسع فانه يتعرض للركود و الكساد (أزمات دورية).

– **وجه الانفصال**: يكمن في ميدان الأدوات و الأليات الوظيفية، فالرأسمالية الصناعية و المالية احتاجت الى الاستعمار، فاستعملت القوة العسكرية لاحتلال دول الجنوب و السيطرة على مواردها، و احتاجت الرأسمالية الاحتكارية(الامبريالية) الى أدوات اقتصادية متطورة لإخضاع الدول التي انسحب منها الاستعمار عسكريا، فاستعملت برامج التعاون و القروض و الاستثمار، أما الرأسمالية العالمية (العولمة) فتتجه الى تسليط منظومة جديدة من التشريعات الاقتصادية التي تقر فتح الحدود و حرية التجارة و استثمار ثورة المعلومات و الاتصال، مما جعل البعض يعتبرها استعمارا اقتصاديا. حيث يقول **ماهر الشريف**"إذ أن العولمة بشكل تمظهرها الحالي، سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا، ليست في الحقيقة، سوى شكل جديد من أشكال السيطرة و الهيمنة، الى درجة كلمة "استعمار" صارت تلازمها كظلها: استعمار السوق، و بغض النظر عن الشحنة الإيديولوجية التي يمكن أن تتضمنها كلمة "استعمار" إلا أنها تعبر تعبيرا صادقا، عن أشكال تمظهر هذه العولمة، لاسيما عند ما يتعلق الأمر ب "استعمار السوق"، السوق التي لا يحركها سوى البحث عن الربح و معاظمته، و لا تضبطها أية قيود و لا تخضع لأي تخطيط" .

المطلب الثالث : تطور النظام الاقتصادي العالمي

مر النظام الاقتصادي العالمي بثلاث مراحل، تغيرت فيها العلاقة بين المكونات الأربعة: المنشأة، السوق، الدولة، العالم. حيث تغيرت طبيعة المنشأة التي تمثل مركز اتخاذ القرار على المستوى الجزئي، و عبرت هذه التغيرات عن نفسها بتغير في قواعد عمل السوق، كما تغير دور الدولة التي هي مركز اتخاذ القرار على المستوى الكلي، و انتقلت البنية العالمية من نظام دولي الى نظام عالمي و تعتبر العولمة الاقتصادية نتاج المرحلة الثالثة.

أولا: مرحلة الثورة الصناعية الأولى [1]:

شهدت هذه المرحلة استخدام البخار و الفحم، و شغلت بريطانيا موقع القيادة فيها، و أحدثت هذه الثورة قفزة هائلة في تقنية الانتاج و إنتاجية العمل، نتيجة استعمال الالة في الصناعة مثل صناعات النسيج و الحديد و غيرها من الصناعات.

و كانت المنشأة هي المنتج المفرد الذي يعمل في ظل منافسة حرة، حيث ساد الاعتقاد بحرية الفرد، و بأنه لا يوجد تناقض بين سعي الفرد لزيادة أرباحه و بين مصلحة المجتمع، و تركز مجال النشاط الانتاجي في هذه المرحلة في السوق الداخلية، أما الدولة فتولت وظيفة الحارس " الدولة الحارسة" حيث لا تتدخل في الحياة الاقتصادية، و تهتم فقط بخدمات الأمن و الدفاع و العدالة.

[1] عبد الحليم عمار غربي، ص 49.

كما اتصفت هذه المرحلة بخضوع العالم لظاهرة الاستعمار تقوده بريطانيا أكبر دولة استعمارية، بهدف ايجاد أسواق للمنتجات الصناعية، و كانت الاليتان الاقتصاديتان الرئيستان لهيمنتها هما : حرية التجارة و قاعدة صرف الاسترليني بالذهب.

إن تسابق الدول الصناعية للحصول على المستعمرات أدى إلى صراع بينها، و تحول إلى حروب انتهت بالحرب العالمية الأولى.

ثانيا: مرحلة الثورة الصناعية الثانية:

شهدت استخدام الكهرباء و النفط و قادتها الولايات المتحدة، وظهرت صناعة السيارات و الطائرات و الصناعات الاستهلاكية..... و اتخذت المنشأة شكل الشركة الوطنية الكبيرة، و هو ما أدى الى تنامي قدراتها الاحتكارية، و أصبح من مقومات استمرار هذه الشركات الضخمة في الأسواق هو المستمر للمنتجات، فكان لابد لها من اتساع الأسواق و تجاوز حدود القطر.

و نتيجة للكساد العالمي في الثلاثينيات تغير دور الدولة، و أصبحت تتدخل في الحياة الاقتصادية للتخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية " الدولة المتدخلة" في المعسكر الرأسمالي و "الدولة المنتجة" في المعسكر الاشتراكي و " الدولة الموجهة للتنمية" في الدول النامية

كما اتصفت هذه المرحلة ببروز أمريكا محل بريطانيا كقوة استعمارية و اقتصادية مهيمنة بعد الحرب العالمية الثانية، و شكلت اليتين اقتصاديتين مشابهتين لأليتي المرحلة الأولى و هما: حرية التجارة و قاعدة صرف الدولار بالذهب.

و تحول العالم إلى كتلتين: كتلة رأسمالية "الولايات المتحدة" و كتلة اشتراكية "الاتحاد السوفياتي" كما برزت قضية التنمية في العالم الثالث.

ثالثا: مرحلة الثورة الصناعية الثالثة[1]:

شهدت ثورة تكنولوجية أدت إلى ظهور الحاسب الألي و تطور الصناعات الهندسية و الكيميائية و الطاقة الذرية، و تولت الولايات المتحدة القيادة، كما ظهرت المعرفة كعنصر انتاجي مهم و تقدمت على رأس المال، حيث تم الانتقال من الموجة الثانية الصناعية الى الموجة الثالثة الخدمية.

و في هذه المرحلة كان التغيير على الصعيد الانتاجي، حيث تم الانتقال من تطوير المنتجات الى تطوير أساليب الانتاج و الادارة، و تحولت المنشأة من الشركات الكبيرة الى عابرات قوميات" شركات متعددة الجنسيات" و نتيجة لذلك نشأت و تطورت ظاهرة تدويل الاقتصاد و أسواق المال و الخدمات لتتجاوز الحدود الوطنية، و تم الانتقال الى عالمية السوق، حيث لم تعد حدود الدولة هي حدود السوق، بل أصبح العالم كله مجالا للتسويق في السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و المعلومات و الأفكار و التكنولوجيا" العولمة".

[1] عبد الحليم عمار غربي، ص 50.

أما الدولة فقد اختلفت مهامها بحسب الموقع، فهي في الدولة المتقدمة "دولة مدبرة" تسهر على تدبير احتياجات الشركات المتعددة الجنسيات المنطلقة أساسا من أراضيها، و هي في الدول المتخلفة "دولة ضعيفة" مسؤولة على تهيئة البيئة التي تراها هذه الشركات ملائمة لها.
كما تتصف هذه المرحلة بالتكتلات الاقتصادية في العالم، استنادا الى اعتبارات جغرافية و اقتصادية و هي: كتلة أمريكا الشمالية، كتلة أوروبا الموحدة، الكتلة الاسيوية.

من خلال دراسة مراحل تطور النظام الرأسمالي، يتبين لنا أن الرأسمالية تستطيع أن تتكيف مع الأزمات التي تواجهها، و هي تطرح الان من خلال الليبرالية حلا جديدا يستخدم مفاهيم قديمة بأساليب جديدة تتمثل في الترويج للعولمة، كمحاولة لصياغة الهيمنة الرأسمالية العالمية. كما أن تطور النظام الاقتصادي العالمي، يبين لنا أن العولمة غيرت من صيغة المنشأة، و من ثم دور الدولة، صاحبه تغير موضوعي اخر هو التغير في أهمية عناصر الانتاج، حيث ظهرت المعرفة، و غيرت من مفهوم التراكم، و أصبحت هي أهم مصادر القوة السياسية و الاقتصادية و الاعلامية و العسكرية.

المبحث الثالث : العولمة الاقتصادية

بعد تطرقنا الى العولمة بمفهومها الواسع و الشامل سنتطرق الأن الى مفهوم العولمة الاقتصادية و أنواعها التي هي جوهر دراستنا. حيث سنحاول الالمام بالجوانب المتعلقة بالعولمة الاقتصادية من خلال مفهومها و المدخلات التي اسهمت في بروزها و وكذا خصائصها و انواعها.

المطلب الأول : ماهية العولمة الاقتصادية

العولمة الاقتصادية في حقيقتها لا تخرج عن السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد،[1] الذي بدأ بالتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين و القائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية و التحولات لأليات السوق، و تعميق الثورة التكنولوجية و المعلومات التي حولت العالم الى قرية عالمية متنافسة الأطراف تختفي فيها الحدود السياسية للدول القومية و يتفق في اطارها الفاعلون الرئيسيون من دول و تكتلات اقتصادية و منظمات دولية و شركات متعددة الجنسيات على قواعد للسلوك لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي و تكوين أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له و الذي يعبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات.

أولا: مفهوم العولمة الاقتصادية:

تعتبر العولمة الاقتصادية هي تسارع التحولات العالمية باتجاه الانفتاح و التقارب و التكتل، ضمن وحدات اقتصادية، تقوم على عولمة الانتاج و ازالة كافة أشكال العوائق الكمية و الجمركية أمام حركة التبادل التجاري، مع اتساع نشاط التكتلات الاقتصادية الاقليمية العملاقة في العالم، و في طليعتها الاتحاد الأوروبي و منطقة التبادل الحر لدول شمال أمريكا، و منطقة المحيط الهادي الاسيوية[2].

العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل، حيث تتمثل أولى هذه المراحل في التجارة الدولية، أما المرحلة الثانية و التي بدأت في السبعينات، فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي، و مع بداية الثمانينات بدأت مرحلة العولمة و التي أصبحت السائدة في العصر الحالي.

و في اتجاه مخالف عقائديا يتعامل الدكتور **حسن حنفي** مع العولمة من عدة أبعاد فيقول بأنها في مظهرها الأساسي تكتل اقتصادي للقوى العظمى للاستثمار بثروات العالم و مواده الأولية و أسواقه على حساب الشعوب الفقيرة.

ويقدم الاقتصادي و الوزير السوري السابق **محمد الأطرش** بدوره تعريفا للعولمة بأنها تعني:" اندماج أسواق العالم في حقول التجارة و الاستثمارات المباشرة و انتقال الأموال و القوى العاملة و الثقافات و اتقائه ضمن

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، اسكندرية، 2006، ص32.

[2] إسماعيل صبري عبد الله و أخرون، التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية و العولمة، مؤسسة عبد الحميد تومان، الأردن،2000،ص13

اطار من رأسمالية حرية الأسواق وتاليها خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي الى اختراق الحدود القومية و الانحسار الكبير في سيادة الدولة".

العولمة الاقتصادية هي :" تحرير العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات و المؤسسات القومية و الاتفاقيات المنظمة لها، بخضوعها التلقائي لقوى جديدة أفرزتها التطورات التقنية و الاقتصادية. تعيد تشكيلها و تنظيمها و تنشيطها بشكل طبيعي على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة.

ويعتبر "Ingomar Hauchler and Paul Kennedy "جوهر العولمة الاقتصادية بانتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي من الوطني الى العالمي و من الدولة الى الشركات و المؤسسات و التكتلات الاقتصادية. و ان نمو و سلامة الاقتصاد العالمي هي محور الاهتمام العالمي و ليست الاقتصادات المحلية، و الأولوية الاقتصادية في ظل العولمة هي لحركة رأس المال و الاستثمارات و الموارد و السياسات و القرارات على الصعيد العالمي و ليس على الصعيد المحلي، و الاستجابة لقرارات المؤسسات العالمية و احتياجات التكتلات التجارية و متطلبات الشركات العابرة للقارات أكثر من استجابتها للاقتصادات الوطنية التي أخذت تذوب في الاقتصاد العالمي ويقران بأن العولمة الاقتصادية تشكل نقلة نوعية جديدة في التاريخ الاقتصادي العالمي لإعادة تأسيس قواعد و مؤسسات بنية النظام الاقتصادي العالمي و يحددان الاتجاهات التي شهدها الاقتصاد العالمي و التي تشكل في مجملها العولمة الاقتصادية و التي تفرض أن العالم أصبح وحدة اقتصادية واحدة، تحركه قوى السوق و التي لم تعد محكومة بحدود الدولة، بل ترتبط بمجموعة من المؤسسات المالية و التجارية و الصناعية العابرة للجنسيات.

[1]وجوهر العولمة لا يكمن في مظهرها بقدر ما هو كامن في مضمونها إذ تمثل العولمة الاقتصادية مشروعا ايديولوجيا لليبرالية الجديدة، التي ترتكز على قوانين السوق و الحرية المطلقة في انتقال البضائع و الأموال و الأشخاص و المعلومات عبر الحدود، دون أية قيود، الى جانب تعويم اسعار الصرف و ازالة القيود على النظام المصرفي، و انهاء تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، و تصفية القطاع العام، و تبني كل ما هو في مصلحة رأس المال و ينطوي على ذلك المكتسبات الاجتماعية للعمال و الطبقة الوسطى.

اذن ما تهدف اليه العولمة الاقتصادية هو تهميش دول العالم و جعل الدول المتقدمة في موقع المقرر و المصدر للأوامر و المحتكرة لكل شيء و حسب حاجة النظام الرأسمالي و فكره الليبرالي الجديد، اذ تضع دول الجنوب في موقع المتلقي الضعيف لأوامر الدول الرأسمالية.

وتهدف العولمة الاقتصادية الى التحول نحو اقتصاد السوق و منع الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي، و رفع الحواجز و الحدود أمام حركة رأس المال و انتقاله، من مفاهيم و اليات النظام الرأسمالي. وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أبرز مؤسسات الرأسمال العالمي الى جانب المؤسسات المالية الدولية♣.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 33.

♣أهمها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي التي تم انشاؤهما بموجب المؤتمر النقدي و المالي للأمم المتحدة في بريتون وودز1944

و يرى جيرالد بوكسبرغر و هارالد كليمنتا:" أن العولمة لا تختلف عن أي تطور سابق عليها، أصاب الأسواق و التجارة، انها مشروع سياسي. ذلك أن العوائق♣ و الحواجز التي وقفت و تقف في وجه التجارة العالمية، ترتب عنها تكاليف للشركات في التجارة العابرة للحدود، فتعيق حرية التجارة العالمية اما إزالة هذه التقييدات و العوائق فستظل مرهونة بقرارات سياسية. فالتوسع المتزايد للفضاءات المتقابلة و المتصلة في سياق المنافسة الاقتصادية، منافسة السلع و رأس المال و العمالة و المجالات الاقتصادية لهذا النظام الكبير لم تكن موجودة في السابق بهذا الاتساع، فالدول تنفصل عن بعضها البعض عبر الحدود و تقرر بنفسها حرية التجارة أو عدمها. لكن سياسة كهذه يتم التخلي عنها تدريجيا حيث يأمل المرء من جراء التجارة الحرة مزايا و مكاسب للجميع، و النتيجة أن العولمة ليست الا تطورا أريد له و تقرر سياسيا، و في كل الأحوال فهي ليست قدرا مصيريا.

كما أن العولمة الاقتصادية كمشروع ايديولوجي لليبيرالية الجديدة، وثيقة الصلة بمنطق الرأسمالية المالية التي لا تتطور و لا تتجدد ألياتها أو تتقدم الا بفعل التناقض القائم بينها و بين تقدمها و تطورها من جهة و ما بين التهميش الحاصل سواء على مستوى الدولة الواحدة على مستوى العالم، و الذي نجم عن الاستقطاب الصارخ للثروات، مع تلازم هذه الظاهرة مع اتساع حالات الفقر، و البطالة سواء في المراكز الرأسمالية الأساسية أم في دول الأطراف.

و العولمة لا تتخذ شكل فضاء اقتصادي عالمي يقوم على الاعتماد المتبادل كما يروج لها، انما تبرز بوصفها صراعا تجاريا و ماليا قاسيا يزيد من ذلك الاستقطاب الذي يؤدي بدوره الى تعميق الهوة في مستوى التطور بين الشمال و الجنوب و يفاقم المشكلات الاجتماعية في بلدان العالم أجمع.[1]

كما نعرف أن بلدان الجنوب و البلدان الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تواجه صعوبات خاصة في مجابهة هذا التحدي الأساسي. و لذا فان العولمة لا يمكن أن تكون شاملة و منصفة تماما للجميع الا اذا بذلت جهود واسعة النطاق و مستمرة لضمان مستقبل مشترك و يجب أن تشمل هذه الجهود سياسات و تدابير على الصعيد العالمي تستجيب لاحتياجات بلدان الجنوب و البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية و تنفذ بمشاركة فعلية في تلك البلدان.

ثانيا: المدخلات التي أسهمت في بروز العولمة الاقتصادية:

تعتبر العولمة الاقتصادية مرحلة تاريخية من مراحل تحول العالم، كما أنها عملية مركبة لها أبعادها و مظاهرها الاقتصادية و الاجتماعية و الاعلامية و التكنولوجية و الثقافية و السياسية، و قد أسهمت مظاهر العولمة في ترسيخ العولمة الاقتصادية كما يلي:

- زيادة معدلات التجارة العالمية، و حركة انتقال التكنولوجيا و رأس المال و العمالة عبر حدود الدول.
- الاتجاه نحو اقامة التكتلات الاقتصادية الاقليمية و زيادة دورها في تحرير الأسواق.

♣مثل الرسوم الجمركية على السلع و تقييدات انتقال رأسمال و العملات المختلفة، كلها عوائق تقف في وجه التجارة العالمية.

[1]عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 40 .

- أحدث مرحلة وصل اليها قانون اساسي من قوانين الرأسمالية و هو الاتجاه الثابت نحو المزيد من تركز رأس المال و السيطرة و القوة الاقتصادية.
- اتساع افاق الثورة المالية العالمية و ما يرتبط بها من زيادة في التدفقات المالية عبر الحدود.
- زيادة الترابط و التداخل بين الأسواق و البورصات المالية العالمية و نمو دور مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.
- تسارع عمليات تحرير التجارة العالمية، و توسيع نطاقها خاصة في ظل اتفاقية الجات* و ما طرأ عليها من تطورات في السنوات الأخيرة.
- تراجع دور الحدود كحواجز بين الدول حيث أن الظواهر المعولمة تتخذ من العالم مجالا لها.
- انهيار النظام الدولي و انهاء القطبية الثنائية * و بذلك تعزز مركز أمريكا كقوة وحيدة في العالم ما بعد الحرب الباردة و تفردها المطلق على السياسة الدولية و قد أفرز هذا التحول في هيكل النظام الدولي تطورات عدة من منظور عملية العولمة الاقتصادية.
- هيمنة أمريكا على الصعيد العالمي و سعيها لإعادة صياغة النظام العالمي وفقا لمصالحها و توجهاتها و أنماط القيم السائدة فيها.
- حدوث موجة ذات طابع عالمي وهي الاتجاه نحو الاقتصاد الحر، و قد بدأت الموجه منتصف السبعينات و اتسعت في الثمانينات و التسعينات لتشمل العديد من بلدان امريكا اللاتينية و افريقيا و اسيا ووسط اروبا الشرقية.* ذلك لتعميق اندماج الجنوب باقتصادات السوق العالمية بتنظيم علاقات جديدة بين المراكز الرأسمالية المتقدمة و مجتمعات الأطراف بتوجيه امكانات المجتمعات الطرفية لتحقيق أهداف التنمية الرأسمالية.

-الزيادة الكبيرة في عدد الشركات العابرة القوميات واتساع نطاق انشطتها و اتجاهها نحو الاندماج و التركيز لخلق كيانات أكبر، للعمل خارج الحدود الوطنية و زيادة دورها في عمليتي الاستثمار المباشر محليا و دوليا مما أدى الى عولمة عمليات الانتاج و التسويق و تزايد نسبتها بالنسبة للعديد من الصناعات الحديثة.

---

* و التي تحولت الى منظمة التجارة العالمية في مؤتمر مراكش سنة 1995. و سيتم استعراضها في الفصول الأتية .

* بفتك الاتحاد السوفياتي و بروز قطبية متعددة في الاقتصاد و قطبية أحادية على المستوى الاستراتيجي و العسكري.

* خلال الفترة من 1974-1994 تحولت 60 دولة من الانظمة الشمولية الى الاتجاه نحو تحويل ملكية القطاع العام الى الخاص و الانفتاح السياسي و ذلك كان ضمن شروط مؤسسات التمويل حتى تتمكن هذه الدول من الحصول على قروض و تسهيلات اخرى تتعلق بجدولة الديون.

المطلب الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية و خصائصها.

تكشف التطورات المتلاحقة للعولمة و التغيرات العالمية المصاحبة لها عن وجود نوعين رئيسيين من العولمة الاقتصادية هما عولمة الانتاج و العولمة المالية. كما ان هذه التطورات توضح لنا الخصائص المميزة لهذه الظاهرة الاقتصادية. و هذا ما سوف نتطرق له في النقاط التالية.

أولا: أنواع العولمة الاقتصادية:

عند البحث بعمق في العولمة الاقتصادية نجدها تحدث على نطاقين رئيسيين فهي تتجسد بقوة في مجال الانتاج في اتجاهيين، يعبر الأول عن عولمة التجارة الدولية و اتفاقيات تحرير التجارة الدولية و يعكس ذلك معدلات نمو التجارة الدولية المتسارعة، و يعبر الاتجاه الاخر عن تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدلات متسارعة أكثر من نمو التجارة الدولية. أما النطاق الثاني للعولمة الاقتصادية فهو العولمة المالية و التي يعبر عنها النمو السريع للمعاملات المالية الدولية.

1- عولمة الانتاج:

إن عولمة الانتاج قررت أنماطا جديدة من تقسيم العمل الدولي و يمكن ملاحظة ذلك من خلال التأمل في طبيعة المنتج الصناعي حيث أصبحت أي دولة مهما كانت قدراتها و إمكانياتها لا تستطيع أن تتخصص في منتج معين بالكامل، و الأمثلة على ذلك كثيرة، فالسيارة يتم تجميعها في أكثر من دولة و الأجهزة الكهربائية يحدث لها نفس الشيء و كذلك الحاسبات الألية. ومن هنا ظهر التخصص و تقسيم العمل الدولي بين الدول المختلفة في نفس السلعة و كذلك داخل الصناعة الواحدة.

و بذلك أصبحت قرارات الانتاج و من ثم قرارات الاستثمار تتخذ من منظور عالمي ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة و العائد، و أصبح بإمكان الكثير من الدول النامية اختراق السوق العالمي في الكثير من المنتجات في ظل ما يسمى بعولمة الانتاج[1]، حيث أصبح على كل منها أن تحدد بشكل دقيق أجزاء المنتجات القابلة للتجارة الدولية التي يمكن أن يكون لها ميزة حالية أو مكتسبة مستقبلا لكي تنتجها بأقل تكلفة ممكنة و بأحسن جودة و بأعلى إنتاجية و من ثم تبيعها بسعر تنافسي في أقل وقت ممكن.

- **الاتجاه الخاص بعولمة التجارة الدولية:**

يمكن ادراكه من المؤشرات الخاصة بالتجارة الدولية حيث يلاحظ في عام 2003 أن قيمة التجارة الدولية وصلت الى 6681 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 8.6% بالمقارنة لعام 2002، و بلغت التجارة الدولية في الخدمات عام 2003 حوالي 1704 مليار دولار و بمعدل 8.6% مقارنة بعام 2002.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 33.

وبالتالي فان متوسط معدل نمو التجارة الدولية في السلع و الخدمات بلغ 8.6% عام 2003 بقيمة بلغت 8385 مليار دولار مقارنة مع 2002، بينما وصل معدل الناتج المحلي الإجمالي العالمي الى 3.7% عام 2003 مقارنة بعام 2002.

ومعنى ذلك أن التجارة السلعية تزايدت بمعدل أكبر من ضعفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي أي بحوالي 2.4 مرة بينما زادت التجارة الدولية في الخدمات بنفس المعدل تقريبا أي بحوالي أكثر من ضعفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي أيضا و هو ما يؤكد بوضوح الاتجاه نحو عولمة الانتاج.

و إلى جانب هذه المؤشرات يزداد تحرير التجارة العالمية بشكل متزايد و تكتمل تلك العمليات الخاصة بالتحرير من سنة لأخرى، و يلاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات هي التي تقف وراء تزايد معدلات نمو التجارة العالمية بقوة، بالإضافة الى مشركتها في زيادة الناتج المحلي العالمي.

– الاتجاه الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر[1]:

في ظل النمط الجديد لتقسيم الدولي الذي تتوزع بمقتضاه عملية انتاج السلعة الواحدة على دول مختلفة، فان الشركات المتعددة الجنسيات تضع استراتيجياتها الانتاجية و التسويقية على اعتبار العالم كله سوقا واحدة، حيث يتحدد دور كل جزء منه في العملية الانتاجية وفقا لخطط هذه الشركات و ما تجده متوافرا في كل دولة من مزايا و مقومات مستخدمة في ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد لوحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع و أكبر من معدل نمو التجارة الدولية حيث كان معدل نموه يصل في المتوسط الى 12% حتى منتصف التسعينات من القرن العشرين، لكن بعد ذلك و بداية من عام 1996 فقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر 386 مليار دولار على مستوى العالم، بعد أن كان في المتوسط خلال الفترة 1990-1995 يصل الى 226 مليار دولار[2]، ثم وصل عام 1997 الى 478 مليار دولار بنسبة زيادة بلغت 24% عن عام 1996 ثم بلغ عام 1998 حوالي 695 مليار دولار أي بنسبة زيادة وصلت الى 45% ببنما وصل في عام 1999 الى 1088 مليار دولار و بنسبة زيادة بلغت 57% ثم وصل الى 1495 مليار دولار عام 2000 بنسبة زيادة بلغت 37% .

و بمقارنة المستوى الذي وصل اليه الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2000 بالمستوى الذي كان عليه في منتصف التسعينات، نجده يتضاعف بحوالي 6.6 مرة، وهذا تطور هائل يشير الى تزايد أهمية هذا الاتجاه في تعميق عولمة الانتاج بكل أبعادها و جوانبها و أثارها.

1– العولمة المالية:

تعتبر العولمة المالية الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول الى ما يسمى بالاندفاع المالي. مما أدى الى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال و من

[1] ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص 70.

[2] ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص 71.

ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية، بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا و تكاملا.

يمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين اثنين هما[1]:

- **المؤشر الاول و الخاص بتطور حجم المعاملات:**

و هذه المعاملات معبر عنها بالأسهم و السندات في الدول الصناعية المتقدمة بحيث تشير البيانات الى أن المعاملات الخارجية في الأسهم و السندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول في عام 1970 بينما وصلت الى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا عام 1996 و الى ما يزيد عن 200% في فرنسا و ايطاليا و كندا في نفس العام.

- **المؤشر الثاني و الخاص بتطور تداول النقد الأجنبي:**

تشير الإحصائيات على الصعيد العالمي، بأن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفع من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف ثمانينات القرن الماضي إلى حوالي 1200 مليار دولار أمريكي عام 1995.

غير أنه و بالرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية فإنها لن تصل بعد إلى درجة التكامل في الأسواق السلعية، أي أن العولمة المالية لا زالت في درجة أقل من العولمة الإنتاجية.

تتضمن العولمة المالية تحرير المعاملات التالية[2]:

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم و السندات.
- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية، أي المعاملات الخاصة بشراء و بيع العقارات التي تتم محليا بواسطة غير مقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.
- المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري و المالي و الضمانات و الكفالات و التسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل و على القروض و الودائع الأجنبية التي تمثل تدفقات للخارج.
- المعاملات المتعلقة بحركات رؤوس الأموال الشخصية، و تشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا أو المنح أو الميراث أو التركات أو تسوية الديون.
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، و هي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار قبل تحرير استثمار الحافظة المالية أو الاستثمار غير المباشر.

و يمكن تلخيص **أهم العوامل المؤدية للعولمة المالية فيما يلي**[1]:

---

[1] عبو هودة، أثار العولمة المالية على الاستثمار الاجنبي المباشر" دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2007-2008، ص 17-18.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 35.

- ظهور فائض نسبي كبير لرؤوس الأموال.
- ظهور الابتكارات المالية و التقدم التكنولوجي.
- ظهور سوق الأسهم و السندات.
- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية.
- الخصخصة.

ثانيا: خصائص العولمة الاقتصادية.

إن المحتوى الفكري و التاريخي للعولمة يكشف الستار عن عدد من الخصائص الرئيسية التي تميز العولمة، و التي يمكن تحديدها فيما يلي:

1- سيادة اليات السوق و السعي لاكتساب القدرات التنافسية:

فأهم ما يميز العولمة هو سيادة اليات السوق و اتخاذ القرارات في إطار من التنافسية و الأمثلية و الجودة الشاملة و اكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية و ثورة الاتصالات و المواصلات و المعلومات و تعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة و بأحسن جودة ممكنة و بأعلى إنتاجية، و البيع بسعر تنافسي، على أن يتم كل ذلك في أقل وقت ممكن فالوقت أصبح أحد القدرات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة، لأن العالم تحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف تغير فيه نمط تقسيم العمل الدولي ليتقف مع عالمية الإنتاج و عالمية الأسواق، أين أصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتج في أماكن مختلفة من العالم و أصبحت قرارات الإنتاج و الاستثمار تتخذ من منظور عالمي لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة و العائد[2].

2- ديناميكية مفهوم العولمة[3]:

لعل كثرة التعريفات الواردة لمفهوم العولمة تشير إلى خاصية أساسية و هي ديناميكية العولمة التي تتأكد يوما بعد يوم بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا و في المستقبل و أن التنافسية تواجه جميع الدول حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تسعى بكل قوة إلى امتلاك القدرات التنافسية لكي تستطيع المنافسة مع باقي الأطراف الأخرى الناهضة و التي تخطو خطوات و ثابة نحو المستقبل مثل الصين على سبيل المثال، حيث يشير البعض إلى أن الاشتراكية القائمة على اقتصاد السوق التي طبقها دنغ اكساو بنغ (Deng Xiao Peng) ستمكن الصين أن تحتل في عام 2010 المرتبة في قائمة القوى الاقتصادية الكبرى في العالم.

---

[1] رسول حميد، العولمة و ضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 20.

[2] إبراهيم توهامي، اسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، العولمة و الاقتصاد غير الرسمي، دار الهدى للطباعة و النشر، 2004، ص16

[3] أحمد عبد الرحمن، العولمة مظاهرها و مسبباتها، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26، الكويت، 1998، ص 23.

و تتعمق ديناميكية العولمة في سعيها لإلغاء الحدود السياسية و التأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي بل أن ديناميكية العولمة تتجسد أيضا قضايا الصراع و ردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبهم، و اتجاه ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع و خاصة الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها، و قد كشف عن ذلك الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في المكسيك عام 2003.

3- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

و يعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية و المعلوماتية، حيث تسقط العولمة حاجز المسافات بين الدول و القارات مع ما يعينه ذلك من تزايد احتمالات و إمكانيات التأثير و التأثر المتبادلين و إيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي، الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة و بذلك يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان.

و تشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوى الاقتصادية و تطرح معايير جديدة لهذه القوة تتلخص في السعي لاكتساب الميزة التنافسية بدلا من الميزة النسبية، و بذلك لم تعد الموارد الطبيعية هي الركيزة الأساسية للقوة الاقتصادية، بل أصبحت الركيزة في ذلك امتلاك الميزة التنافسية في مجال التبادل التجاري الدولي و التي تتمحور حور التكلفة و الجودة الإنتاجية و السعر و هو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل.

وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل كأحد الخصائص المميزة للعولمة ظهور اثار عديدة من أهمها[1]:

- زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية إيجابية كانت أم سلبية من بلد إلى أخرى في الاقتصاد العالمي فإذا حدثت موجة انتعاشيه أو انكماشية مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تنتقل بسرعة إلى البلدان الصناعية الأخرى و البلدان النامية، و كل هذا يسبب الارتفاع الكبير في نسبة النشاط الاقتصادي المعتمد في رخائه أو كساده على ما يحدث في العالم الخارجي. و يكفي أن نشير إلى الأزمة الأخيرة في المكسيك حين اتخذت الحكومة قرارا بتخفيض قيمة العملة لعلاج عجز شديد في ميزان المدفوعات وأدى ذلك إلى هروب كميات ضخمة من رؤوس الأموال و كان لذلك صدؤه في أسواق المال العالمية و كاد أن يفضي إلى أزمة ذات أبعاد عالمية لولا التدخل السريع لصندوق النقد الدولي.

و ينطبق الأمر أيضا على الأزمة الاسيوية عندما انتقلت من تايلاند إلى باقي النمور الاسيوية في ماليزيا و إندونيسيا و كوريا الجنوبية و غيرها، و سرعان ما انتقلت الى اليابان بل و أثرت في النهاية على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

[1] إبراهيم توهامي، اسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، مرجع سابق، ص20

- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في البلدان المختلفة حيت أصبحت الصادرات محرك النمو بعد زيادة درجة الاعتماد المتبادل.
- زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة و ينتج ذلك عن إزالة أو تخفيض العوائق أمام التدفقات السلعية و المالية و قيام أسواق عالمية في السلع و الخدمات المختلفة تتنافس فيها البلدان المختلفة.

4- ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي[1]:

ويرجع ذلك إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية و المعلوماتية و الاتصالات، و من هنا ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، و من أهمها ظهور تقسيم العمل بين البلدان المختلفة في نفس السلعة، و أصبح من المألوف بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة و الآلات و المعدات أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات و الواردات لنفس البلد، وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة، كما أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول بحيث تتخصص كل دولة في جزء أو أكثر منها و هذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة.

و بالتالي أصبح للكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمية في العديد من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لهذه الدول اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع في الصناعات الكهربائية و الإلكترونية و الهندسية و الكيميائية، و لعل تجربة النمور الأسيوية في جنوب شرق أسيا شاهدة على ذلك.

5- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات[2]:

إن الشركات متعددة الجنسيات في كل معانيها هي أحد السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا، و الخبرات التسويقية و الإدارية و تأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية و المالية و التكنولوجية و التسويقية و الإدارية، فهذه الشركات ذات الامكانيات التمويلية الهائلة تلعب دور رائدا في الثورة التكنولوجية التي جعلت الفن الانتاجي فنا إنتاجيا كثيف المعرفة، و يرجع ذلك إلى جهود البحث و التطوير التي قامت بها هذه الشركات و بذلك فإن هذه المؤشرات و غيرها توضح الدور المتعاظم لهذه الشركات في ترسيخ مفهوم العولمة.

---

[1] محمد الأطرش، العرب والعولمة : ما العمل ؟، ورقة مقدمة إلى ندوة العرب والعالم، مركز د راسات الوحدة العربية، بيروت 18-20 كانون الأول1997، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، آذار 1998، ص101-102.

[2] أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، العولمة الاقتصادية و تأثيرها على الدول العربية، مجلة الادارة و الاقتصاد، العدد 86، 2011، ص 70.

6- تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة:

من الخصائص الهامة للعولمة تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة و تعميق العولمة، و خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكك الاتحاد السوفياتي سابقا و بالتالي تلاشي المنظمات الاقتصادية لهذا المعسكر، و إنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995، و انضمام معظم دول العالم إليها، و من ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي التي تمثل العولمة أهم سماته بل هي الوليد الشرعي له، لتعمل مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي على إدارة السياسات النقدية و المالية و التجارية في العالم.

7- **تزايد التكتلات الاقتصادية و الترتيبات الإقليمية الجديدة:**

و هو أهم مظهر من مظاهر الاقتصاد العالمي، حيث يشهد العالم لجوء العديد من الدول النامية و المتقدمة للدخول في التكتلات الإقليمية و الاتفاقات التجارية، لبناء أنظمة تجارية إقليمية من خلال عقد سلسلة من اتفاقيات التجارة التفضيلية مع دول الجوار الجغرافي لتتطور فيما بعد حتى تكتمل و يتحقق التكامل و الاندماج الاقتصادي بينها و هذا لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية و السياسية.

و يخلق هذا التحول العالمي وفق المنهج الإقليمي تخوفا لدى الكثير من الدول، كما يثير نقاط تساؤل حول مدى تعارض هذه الموجات من التحرير التجاري العالمي وفق هذا المنهج الإقليمي، مع ما تدعو إليه منظمة التجارة العالمية كإطار متعدد الأطراف لتحرير التجارة العالمية. [1]

المطلب الثالث: التطور العلمي و التقني في العالم .

للعولمة ادواتها التي تعتمد عليها في الممارسة و التطبيق و في بلورتها كظاهرة، و يعتبر التطور العلمي و التقني♣ المحرك الاساسي للعولمة و من الصعوبة فهم ظواهر التنمية و التصنيع و العولمة من دون الاعتراف بالعلوم و الثقافة أولا كمنبت لتلك الانشطة.

أولا: العولمة و التطور التقني و العلمي:

ان العولمة ثمرة من ثمرات العلم و الثقافة، فالبداية الحقيقية لولادة العولمة ارتبطت ارتباطا كبيرا بمعطيات الثورة العلمية و التكنولوجية و اندماجاتها .بدأت بوادر العولمة بالظهور في حقبة التسعينات، و الثورة العلمية و التقنية هي احدى معالم العولمة و القوة الاساسية لها،لكنها ليست المسؤولة الوحيدة عن ظهورها.

لقد أصبحت العولمة ممكنة بسبب ما احدثته و ستحدثه الثورة التقنية من تغيرات متسارعة لم يشهدها المجتمع الانساني من قبل و في كافة المجالات. فالثورة العلمية و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات هي الادوات و الطاقة المحركة للعولمة مما يعني أن العلاقة مترابطة بينهما و لا يمكن فصلهما. فهي التي نقلت العالم من مرحلة الحداثة الى مرحلة ما بعد الحداثة و الدخول في عصر العولمة و لاحقا الى عصر ما بعد العولمة. و اكدت ولادة

[1] عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، الدار المصرية، القاهرة، 2005، ص 47.

العولمة ان هذا العصر هو اكثر من اي وقت اخر، عصر العلم و الثورات العلمية و قد اثر العلم في هذا العصر كما لم يؤثر فيه اي عامل اخر.

فالعولمة كالثورة العلمية تتضمن ايضا توصيل المعلومات و الخدمات الفورية الى ارجاء المعمورة و بسرعة. كما انها تقدم السلع و المعلومات و الخدمات بأقل الاسعار و من دون اي ثمت مشيرة الى كل التطورات التي تربط العالم و توحده زمانيا و مكانيا مثل الانترنيت التي تحولت الى عملاق الكتروني يوحد العالم و يجعل التواصل بين الافراد يتم بالصورة و الصوت و بسرعة الزمن الحقيقي كل التغيرات التي تحدث لأول مرة في التاريخ مرتبطة ببروز العولمة. فالعولمة اليوم حالها حال الثورة العلمية فهي في بدايتها و ليس في وسع احد التنبؤ بمضاعفاتها او تحليل نهايتها.

ان العولمة تروج للثورة العلمية الثالثة اضافة الى الثورات الاخرى الثورة الديمقراطية و ثورة التكتلات الاقتصادية و ثورة اقتصاد السوق و حرية التبادل التجاري بعد قيام المنظمة العالمية للتجارة محل الغات. و تعتبر هذه الثورات اساسية للعولمة و ما يترتب عليها من اثار، حيث يعتمد فيه الاقتصاد على استثمار الوقت و باقل تكلفة و عن طريق استخدام المعرفة العلمية الجديدة و تحويلها الى سلعة أو خدمة جديدة أو التحسن المستمر و السريع في المنتجات و طرق التصنيع. و الدخول بها الى الاسواق بطريقة فعالة، و لم تعد التنمية الاقتصادية تعني التغير من وضع سيء الى وضع افضل بل المهم هو الوقت الذي يستغرقه هذا التغير.

لقد اصبحت المعلومات اهم مصادر القوة للمعرفة السياسية و الاقتصادية و العسكرية فالقوة هي المعرفة. و البلدان المتقدمة باقتصاد صناعي مدعوم بتقدم علمي و تقني متين هي المستفيدة من الفرص التي تقدمها العولمة، و المجتمعات غير الواعية للتقدم العلمي في العالم محكوم عليها أن تظل واقعة في فجوة تقانة دائمة التوسع. فموارد المعلومات عكس الموارد المادية لا تنقص بل تزيد مع زيادة استهلاكها.

فالنجاحات و الانجازات التي تحققت للبشرية و كل التقدم المادي و المعنوي الذي تحقق خلال مائة سنة الاخيرة خاصة خلال العقد الاخير من القرن الماضي لم يكن له ان يتحقق دون العلم الذي اصبح اليوم الحقيقة الاساسية في الحياة و المحور الذي تدور حوله كل الحقائق الحياتية الاخرى. فالعلم ينقل البشرية من طور الى اخر و هو الذي يقوم حاليا بخلق عالم جديد و حضارة جديدة، حيث تحول العلم الى قوة لصنع احداث المستقبل و اعادة ترتيب اولويات الدول و المجتمعات و الافراد فمن يمتلك هذه القوة و يحسن توظيف نتائجها يمتلك اساس مصيره و كيفية ادارة شؤونه و من يحسن توظيف نتائج العلم الباهرة يمتلك مصيره و تأثيره في الاخرين بما في ذلك القدرة على ادارة شؤون العالم سياسيا و اقتصاديا. و كل المعطيات تشير الى ازدهار العلم يوما بعد اخر و انتشاره الواسع سيزداد خلال عصر العولمة، و تتضاعف المعرفة العلمية كما و نوعا و لا توجد نهاية للاختراعات العلمية أو الاضافات التكنولوجية التي تتم حاليا بمعدل اختراع او اكتشاف كل دقيقتين في الساعة الواحدة خلال السنة و من دون توقف. و رغم كل التطورات العلمية مازال

العالم في بداية الاكتشافات العلمية، و ما هو ات من اضافات سيفوق الكثير من المتحقق من حيث عدد العلماء و عدد الاختراعات و حجم المعرفة العلمية و نوعيتها و تأثيرها على الحياة و الانسان.

و قد حددت العولمة بان سر التفوق و التقدم و التحضر يقاس بمقياس وحيد هو الاندماج في الحضارة العلمية و الاخذ بمعطيات الثورة التكنولوجية و العلمية.

فمن خلال ما تقدم يتضح لنا العلاقة المتبادلة بين العولمة و الثورة العلمية و التقنية و ان معطيات التقدم العلمي كانت من ابرز اسباب بروز العولمة.[1]

ثانيا: المتغيرات التي احدثتها الثورة العلمية والتقنية على العالم

لقد كان للإنجازات العلمية المتحققة في المجالات الثقافية و الاقتصادية و ما تمخضت عنه من ميزات اقتصادية اثرها البالغ في اوساط القوى الاقتصادية في العالم من خلال المجالات المعلوماتية و التقنيات الحيوية واحلال الموارد و المعارف محل المال من حيث القدرة على تحريك الاقتصاد و مفاصلة بالاعتماد على تدفق المعلومات الهائلة و قد احدث هذا التدفق المتسارع و المتجدد للمعلومات تغير كبير في التركيب العضوي لراس المال. فأصبحت التركيبة الجديدة لا تعتمد على الاستخدام المكثف للعمل و راس المال بل الاعتماد على المعرفة العلمية التي طبقت حصيلتها في مجالات الفضاء و التسلح و الالكترونيات الدقيقة و الطاقات المتجددة و تخليق مواد جديدة و الاتصال البشري و التحكم في الانتاج المادي و الادارة العلمية.

ومن الاثار المباشرة للتطورات التقنية هي ما يلي:

1- **استمرار التفاقم في اعداد البطالة في العالم** :

بلغ مجموع العاطلين عن العمل في العالم مع نهاية 2015 الى 197.1 مليون شخص أي اكثر ب 27 مليون شخص من عدد العاطلين عن العمل قبل وقوع الازمة المالية الاقتصادية لعام 2007.، و ازداد سنة 2016 ليصل الى 199.4 مليون شخص اي بنسبة 2.3 مليون شخص. وفي الدول المتقدمة استمرت البطالة في التفاقم و هذا ما سيوضحه الجدول التالي:

[1] هيفاء عبد الرحمن التكريتي، اليات العولمة الاقتصادية و اثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد،الاردن، 2010،ص99.

جدول رقم01: نسبة البطالة في الدول المتقدمة 2012-2016

البـــــــــيـــــــــان	2012	2013	2014	2015	2016
الدول المتقدمة	**8.0**	**7.9**	**7.3**	**6.7**	**6.2**
الولايات المتحدة	**8.1**	**7.4**	**6.2**	**5.3**	**4.9**
منطقة اليورو و منها:	**11.4**	**12.0**	**11.6**	**10.9**	**10.0**
المانيا	5.4	5.2	5.0	4.6	4.2
فرنسا	9.8	10.3	10.3	10.4	10.0
ايطاليا	10.7	12.1	12.6	11.9	11.7
المملكة المتحدة	8.0	7.6	6.2	5.4	4.9
اليابان	4.3	4.0	3.6	3.4	3.1
كندا	7.3	7.1	6.9	6.9	7.0

المصدر : صندوق النقد العربي، الملاحق الاحصائية 2012-2016، ص 275.

نلاحظ ان نسبة البطالة في الدول المتقدمة تعرف تذبذب حيث ان منطقة اليورو عرفت ارتفاع في البطالة خلال سنتي 2012-2013 اذ انها بلغت 11.4% و 12.0% على التوالي. و الامر نفسه في كندا حيث بلغت نسبة البطالة 7.0% سنة 2016.

بلغت نسبة البطالة في اليابان التي يعتبر معدل البطالة فيها مستقرا تاريخيا حيث لا يتجاوز 1% من قوة العمل اصبح 4.3% عام 2012 مقابل 3.1% عام 2016 و الواقع اكثر بكثير بوجود قسم كبير من العاملين لم يتمكنوا من الحصول على اية وظيفة في الشركات، و تؤكد الدراسات اليابانية انه لو تم تسريح كل اولئك الذين لديهم وظائف ثانية في الشركات فان معدل البطالة سيصل الى 7% او اكثر.

و يرجع سبب هذا التفاقم بالنسبة للخبراء الاقتصادين هو ان عمق الازمة الاقتصادية لسنة 2007 و بطء النمو الذي طال امده، تركا اثرا عميقا جدا على سوق العمل العالمية الذي لم يتعاف بشكل تام حتى الان، في الوقت نفسه ازداد عدد السكان الذين يدخلون الى القوة العاملة كل عام مما يزيد من التحديات المتمثلة في ايجاد اعداد كافية من الوظائف الجديدة.

2- **بالنسبة للتوظيف** فلم يحدث نموا واضحا في ذلك، فقد حافظت الدول المتقدمة على ذلك و هذا ما نشاهده في الجدول التالي:

جدول رقم 02: نسبة نمو التوظيف في الدول المتقدمة 2012-2016

البـــــــــيـــــــان	2012	2013	2014	2015	2016
الدول المتقدمة	**0.7**	**0.6**	**1.2**	**1.3**	**1.5**
الولايات المتحدة	**1.9**	**1.0**	**1.6**	**1.7**	**1.7**
منطقة اليورو	**0.7**	**0.6**	**0.7**	**1.2**	**1.7**
المانيا	1.0	1.0	0.9	0.8	2.8
فرنسا	0.2	0.2	0.4	0.5	0.5
ايطاليا	0.1	1.7	0.4	0.8	1.0
المملكة المتحدة	1.1	1.2	2.4	1.8	1.4
اليابان	0.2	0.7	0.7	0.5	1.0
كندا	1.3	1.4	0.6	0.9	0.7

المصدر : صندوق النقد العربي، الملاحق الاحصائية 2012-2016، ص 275

من الجدول اعلاه بلغت نسبة نمو التوظيف في الدول المتقدمة 0.7% سنة 2012 لترتفع سنة 2016 الى 1.5% لكن تعتبر هذه النسب ضئيلة جدا مقارنة بنسب البطالة.

فبالنسبة للولايات المتحدة عرفت انخفاض في نسب معدلات التوظيف اذ انتقلت من 1.9% سنة 2012 لتنخفض الى 1.7% سنة 2016.

أما بالنسبة للملكة المتحدة فقد عرفت ارتفاع من سنة 2012-2014 حيث بلغت 2.4% سنة 2014 لتنخفض الى 1.4% سنة 2016.

نفس الشيء في كندا بلغ معدل التوظيف من 1.4% سنة 2013 الى 0.7% سنة 2016.

و يرجع السبب الرئيسي في هذا الى الانخفاض المسجل في معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة ذاتها، حيث انخفض من 2.0% سنة 2014 ليصل الى 1.7% سنة 2016.

و لهذه الاسباب يجب ان تحظى عملية خلق وظائف بصورة اكبر و اكثر استدامة بأولوية سياسية خاصة لدى الاقتصادات المتقدمة في المستقبل المنظور و اذ استمرت معدلات النمو لدى الاقتصادات المتقدمة بنفس الضعف المقدر لها ووفق التصورات خط الاساس فان معدلات التوظيف لن تعود الى مستوياتها.

3- زيادة معدل التضخم في الدول المتقدمة و الدول الاخرى في العالم:

ان التغيرات الهيكلية العالمية خاصة بين العمل و راس المال الناجمة عن الثورة العلمية و المعلوماتية، فقامت في زيادة معدلات التضخم في الدول المتقدمة و دول العالم الاخرى و هذا ما سيوضحه الجدول التالي:

جدول رقم03: معدلات التضخم في العالم 2012-2016

البـــــــــيـــــــــان	2012	2013	2014	2015	2016
الدول المتقدمة	**1.2**	**1.2**	**1.4**	**1.2**	**1.0**
الولايات المتحدة	1.8	1.6	1.8	1.1	1.3
منطقة اليورو	1.3	1.2	0.9	1.1	0.9
اليابان	0.8-	0.3-	1.7	2.0	0.3
المملكة المتحدة	2.8	2.6	1.5	0.1	0.6
كندا	1.5	0.9	1.9	1.1	1.4
الدول المتقدمة الاخرى	2.1	1.7	1.5	0.5	1.0
الدول النامية و اقتصادات السوق الناشئة الاخرى	**5.8**	**5.5**	**4.7**	**4.7**	**4.4**
افريقيا جنوب الصحراء	9.3	6.6	6.3	7.0	11.4
و سط و شرق اوروبا	6.1	4.5	4.1	3.2	3.2
رابطة الدول المستقلة	6.2	6.5	8.1	15.5	8.3
الدول النامية الاسيوية	4.6	4.6	3.5	2.7	2.9
الشرق الأوسط و شمال افريقيا	9.7	9.3	6.6	5.9	5.4
امريكا اللاتينية و الكاريبي	4.6	4.6	4.9	5.5	5.6

المصدر : صندوق النقد العربي، الملاحق الاحصائية 2012-2016، ص 274.

ان العمليات الانتاجية للسلع الرئيسية اخذت اتجاها متزايدا في استخدام راس المال على حساب العمل في وحدة المنتج في الاقتصادات المتقدمة، فالأهمية النسبية لعوائد العمل تكون اقل من راس المال و سيترتب عن ذلك اتجاه عوائد راس المال نحو التراكم في الاقتصادات المتقدمة حيث سادت في صناعتها التكنولوجيا و نسبة اكبر في العمل حيث حلت البرمجة و الانسان الالي محل اليد العاملة و اختفاء الوظائف للعمال غير المهرة، اضافة الى نقل البطالة و تصديرها الى البلدان ذات المستويات المنخفضة في الاستثمار و الموارد البشرية و انخفاض التوظيف في التصنيع و في صناعات الخدمات و عدم اجتذاب الاستثمارات للعمالة الرخيصة ففي دراسة عن الاستثمارات لأمريكا ظهر ان 76% من اجمالي الاستثمارات الخارجية خلال عام 1996 كانت في بلدان مرتفعة الاجور اضافة الى عدم كفاءة النظام الرأسمالي في امتصاص قوة العمل، و انتشار البطالة هو نتيجة منطقية لتدهور بيئة العمالة امام زيادة منظومة الألة و تعقيداتها.

اما في دول الجنوب فان الاهمية النسبية لعوائد العمل في الفائض الاقتصادي ستكون اكبر من عوائد راس المال نتيجة لاتساع الفجوة التكنولوجية بينها و بين دول المركز الى درجة التصدع الكامل لبنية المجتمع الانساني.

فالتغير الجوهري الذي تحقق في التقنيات الفائقة القدرة في الاقتصاد الرأسمالي ادخل العالم في مرحلة التطور المثير في القوى المنتجة لدول المركز (الشمال) فيما لم يحدث تطور مناظر في دول الاطراف (الجنوب) حيث يتطلب استخدام التقنيات تركيزا عالميا في التمويل و هذا ما تفتقر له دول الجنوب مما يقضي منها احتكار الموارد من المواد الاولية لأغراض المنافسة و لضمان الموارد المالية لاستثمارها في الصناعات الجديدة.

اما دوافع التضخم في الدول المتحولة فيعود الى تدمير الهياكل الانتاجية في البلدان التابعة التي تبنت السياسات الليبرالية او في البلدان الاشتراكية التي اخذت الطريق الرأسمالي.

4- عمق التطور التكنولوجي داخل تقانة المعلومات[1]:

قوة الربط بين الشركات عابرة القوميات بمصادر انتاجها، و ربط المنتجين بباعة الجملة اضافة الى خزن المعلومات عن المبيعات و المعاملات المالية الى المصارف و الشركات و تحقيق وفرة كبيرة في راس المال و الموارد و اجراء تغيرات في النظام التقني و التنظيمي في مجال العمل و تخفيض التكاليف نتيجة زيادة الكفاءة الانتاجية، كما ان التقدم العالمي المتحقق في النظام الرأسمالي مكن الشركات من تدويل نشاطها الانتاجي و التسويقي و التمويلي لتعظيم الارباح و تحقيق عالمية السوق، و فرض سياسات اقتصادية منسجمة مه توجهاتها من خلال المؤسسات الدولية لزيادة درجة التبعية و الفاصل التقاني بين بلدان العالم المختلفة.

5- التطور السريع في انظمة المعلومات :

عزز من مهارات الانسان و عظم مستوى ادائه الذهني و ازدادت قدرة الانسان على الابداع و التجديد. و سهولة اعادة تصميم المنتجات و العمليات في انواع عديدة من السلع و الآلات مما اتاح تحقيق الاقتصاد في الموارد الاولية و الطاقة.

لقد مثل السبق الغربي في مجال الثورة العلمية عاملا حاسما في تحديد قوة الدولة و موقعها في النظام الدولي و بنيته الجديدة و ان قصور الاتحاد السوفياتي السابق في مواكبة مجريات الثورة الثالثة كان السبب الرئيسي في ركوده صناعيا و تدهور في الهياكل الانتاجية لبنيته القطاعية و عجز مكونات نشاطه الاقتصادي في تمويل القطاع العسكري و قطاعات الخدمات بما تحتاجه من التكنولوجيا الحديثة لمواصلة التطورات العالمية و الثقافية و المتحققة في الثورة العلمية التي انفردت بها كل من امريكا و اليابان مما ساهم في هيمنة الايديولوجية الرأسمالية و تدويلها على حساب التفكك و الانكسار العقائدي الذي لحق في التحاد السوفياتي.

ان العوامل الاقتصادية و السياسية و العالمية التي استغلتها امريكا للانفراد بالمركز القيادي عالميا و قد حفزها ذلك للهيمنة على المنظمات الدولية. و تكوين بنى اقتصادية جديدة في العالم توجه مركزيا و تنشط ميدانيا في ظل قواعد و شروط المنظمات التي تفرضها الادارة الامريكية على تلك المنظمات بفعل هيمنتها عليها.

[1] هيفاء عبد الرحمن التكريتي، مرجع سابق، ص 101.

ولتحقيق التواصل مع نتائج الثورة العلمية و التقنية فقد سعت الدول الاوروبية من خلال تكتلها و اندماجها و الاستفادة من توسيع قاعدة البحث بما يمكنها من المنافسة و البقاء داخل الحلبة و الصراع اقتصاديا بدل الصراع عسكريا. اضافة الى اتجاه الادارة الامريكية للضغط بكل ثقلها العلمي و التقني و الاقتصادي و العسكري و السياسي للمحافظة على تفوقها امام الهجمة اليابانية الجريئة و تهديد مستقبل دول الجنوب التي لا تجد لها مكانا في هذا التنافس الشرس.

– المعلوماتية و ثورة الاتصالات هي نتاج الاهتمام بالتكنولوجية و البحث و التطوير و ستستمر التغيرات العلمية و التقنية لان تدفق التغيرات التقنية راسخ و مستمر و انفاق نحو اربعمائة مليار دولار سنويا على البحث و التطوير يجعل هذا التغير و التدفق في مجال التقنية غير قابل للتوقف. و تصبح الصناعة اكثر تقدما بفعل التطور التكنولوجي الهائل. وقد دفعت سرعة التقدم التقني في البلدان المتقدمة الى اعادة سياستها الصناعية على اساس مغادرة الانماط السابقة في الانتاج خاصة و ان التنافس اصبح في ارتفاع المكون العلمي للسلعة و التحقق من استخدام تكنولوجيا متقدمة نتيجة الارتكاز على البحث و التطوير. و بموجب ذلك أصبحت دورة المنتج تعد بالأشهر مما يؤشر على سرعة التقدم في التكنولوجية المستخدمة و ينطبق هذا على المشروعات الكبيرة و المتوسطة و الصغيرة بشكل عام. و هذا الأمر يتجاوز اراء بعض الاقتصاديين الذين يرون قدرة و قابلية المشروعات الكبيرة على تخصيص المزيد من الاموال لأغراض البحث و التطوير غير أن الملفت للنظر حاليا هو الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للابتكار و البحث و التطوير، حيث تمكنت تلك المشروعات من استغلال الفجوات التي تتركها المشروعات الكبيرة و المتمثلة في الاتي:

– قدرة المشروعات الصغيرة و المتوسطة الاستثمار في المجالات التي لا توليها المشروعات الكبيرة الاهتمام اللازم في حقل البحث و التطوير العلمي. و لمحدودية كلفة المخاطر لقلة كمية الانتاج فيها و قابلية المشروعات الصغيرة و المتوسطة على تطوير و تحسين المخترعات للأجهزة، و التكييف السريع تجاه التقلبات نظرا لضيق دائرة اتخاذ القرار الامر الذي يؤدي الى تقليص الوقت في الوصول للأسواق.

من خلال ما تقدم يتضح لنا الدور الكبير الذي تقوم به المشروعات الصغيرة في دوره المخاطر و منح المرونة الكافية للمشروعات في المناورة بوحداتها الانتاجية بالرغم من ظروف عدم اليقين.

ان التحول الجوهري الذي حققته الثورة العلمية و التقنية في الدول الرأسمالية وفر لها المجال الواسع للتحكم في النشاط الاقتصادي بما يؤدي الى تبديل هيكل التقسيم الدولي للعمل و اعادة تصنيف الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية على وفق مقاييس يضعها المشترطون و المتحكمون و بالمقابل لم يحدث ذلك التطور المماثل في دول الجنوب، مما يهدد و يعمق الفجوة مع الشمال و يزيد من تدهور موقع الجنوب في الاقتصاد العالمي مع زيادة الدور المهيمن للشمال على حركة و ادارة الاقتصاد العالمي.[1] و بما يؤكد هيكل العلاقات الاقتصادية

[1] هيفاء عبد الرحمن التكريتي، مرجع سابق، ص 103.

سيستمر لصالح الشمال على حساب الجنوب و يشكل هذا مصدر عدم استقرار الاقتصاد العالمي نتيجة لإرساء قواعد السلوك التكنولوجي انطلاقا من أن الازدهار الاقتصادي المتحقق لدولة الشمال يعتمد على مخزون المعارف و التقنية، مما يضع دول الجنوب في موقع الشريك الضعيف في القسمة الدولية العالمية للعمل و تثبيت اوضاعها كاقتصاديات غير مصنعة. ان ما وفرته الثورة العلمية و التقنية من تحقيق التقارب بين أطراف كوكب الارض و ما اتاحته من تغيرات في امكانيات التخاطب الجماهيري و أساليب اتخاذ القرارات اصبحت سمة بارزة في العصر الحالي ستترك اثارها على مستقبل اقتصادات دول الجنوب. و تكشف الثورة التقنية في ذات الوقت الرغبة في التوسع و الهيمنة من دول المركز مستغلة تقدمها العلمي و التكنولوجي اذن فالثورة العلمية هي القوة الرئيسية التي اسست للعولمة و هي المسؤولة عن كل المخاطر الامنية و البيئية و الثقافية و السياسية التي تواجه الامم و الشعوب الرامية من أجل تحريرها و تحقيق نموها و سيطرتها على مصيرها و اللحاق بعصر العلم و التكنولوجيا.

نستخلص مما سبق ان العولمة الاقتصادية تعبر عن تسارع التحولات العالمية باتجاه الانفتاح و التقارب و التكتل ضمن وحدات اقتصادية.

و في هذا السياق حددت العولمة الاقتصادية بأن سر التفوق و التقدم و التحضر يقاس بمقياس وحيد هو الاندماج في الحضارة العالمية و الأخذ بمعطيات الثورة التكنولوجية و العلمية.

خلاصة الفصل الأول

لقد ارتبط مفهوم العولمة بنشوء الرأسمالية الصناعية حيث تعتبر العولمة نتيجة طبيعية لتطور النظام الرأسمالي باتخاذها أشكالا و أنماطا مختلفة حسب درجة تطور الرأسمالية العالمية.

ان جوهر العولمة لا يكمن في مظهرها بقدر ما هو كامن في مضمونها إذ تمثل العولمة الاقتصادية مشروعا ايديولوجيا لليبرالية الجديدة، التي ترتكز على قوانين السوق و الحرية المطلقة في انتقال البضائع و الأموال و الأشخاص و المعلومات عبر الحدود دون أية قيود.

كما أنها عملية مركبة لها أبعادها و مظاهرها الاقتصادية و الاجتماعية و الاعلامية والثقافية و السياسية و التكنولوجية.

ووفقا لهذه الظاهرة يمثل التطور و التغير التكنولوجي أحد المحركات الأساسية للعولمة مما يترتب عليها انتقال في النظم الاقتصادية العالمية من مرحلة الى مرحلة أخرى، فالعولمة هي ثمرة من ثمرات العلم و الثقافة.

الفصل الثاني :

الهيئات المالية و الاقتصادية الدولية و العولمة.

تمهيد

يشهد عالم اليوم تطورات كبيرة في جميع المجالات اضافة الى أنها شديدة الخصوصية مستمدة من تلاشي دور الدولة و ذوبان حدودها السياسية و الإقليمية، في ظل تعاظم دور المؤسسات و الشركات التي تحكم العلاقات الدولية حاليا.

لقد استطاعت هذه المؤسسات و الشركات متعددة الجنسيات أن تترجم مفهومها الإيديولوجي الليبيرالي الذي أسست من أجله، من خلال اعتماد النظام الرأسمالي للسياسات المالية و الاقتصادية و التجارية.

كما استعملت في ظل النظام العالمي الجديد الأدوات و الوسائل التي تسمح لها بتحقيق أهدافها، معتمدة على القوة و الحكمة و الدهاء.

سنتطرق في هذا الفصل الى الهيئات المالية و الاقتصادية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة و الشركات متعددة الجنسيات من خلال :

المبحث الاول: صندوق النقد الدولي.

المبحث الثاني: البنك الدولي.

المبحث الثالث: من اتفاقية الجات الى المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الرابع: الشركات العالمية متعددة الجنسيات.

المبحث الأول : صندوق النقد الدولي

نتيجة للفوضى التي سادت النظام النقدي الدولي قبل وخلال الحرب العالمية الثانية فقد اندفعت الدول إلى البحث عن نظام نقدي جديد يحقق لها أهدافها والمتمثلة في خلق تجارة دولية متعددة الأطراف وثبات أسعار الصرف وإمكانية التحويل بين العملات، على أن تحقق هذه الأهداف دون العودة إلى نظام الذهب، على أن يتمتع هذا النظام الجديد بمرونة كافية فيكون بمقدور هذه الدول بإتباع السياسة النقدية الملائمة لظروفها الاقتصادية في الداخل وبالتالي فقد أجمعت الدول على تسليم أمرها لمنظمة دولية تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف على النظام النقدي الدولي ككل.

وكان ذلك من خلال انعقاد مؤتمر بريتون وودز في العام 1944م والذي انبثق عنه مشروع تأسيس صندوق النقد الدولي .

المطلب الأول: نشأة صندوق النقد الدولي.

في مؤتمر بريتون وودز والذي عقد في العام 1944م في مدينة نيوهامشير في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من اجل مناقشة وبحث السلوك النقدي الذي يتعين على دول العالم الامتثال له في فترة المقبلة وكذا ضرورة الاتفاق على نظام نقدي جديد يوفر حرية التجارة ويمد الدول الأعضاء بالسيولة الكافية، عرض في هذا المؤتمر أهم مقترحين وهما لكل من اللورد كينز الانجليزي وهاري هوايت الأمريكي من أجل تحقيق الأهداف التي عقد المؤتمر من أجله وفيما يلي نستعرض أهم النقاط التي تعرض إليها كل من هذين المقترحين.

أولا: مشروع كينز.

وقد ذهب كينز في مشروعه إلى أن إدارة وضبط النظام العالمي الجديد تتطلب تكوين مؤسسة دولية ذات طابع مركزي عالمي، ويكون لكل دولة مشتركة بها حصة تحدد مسؤولياتها في إدارة شؤون هذه المؤسسة، وقد قصد كينز بذلك إنشاء اتحاد للمقاصة الدولية تكون مهمته البنك المركزي في النظام النقدي المحلي، مع ترك الحرية لكل دولة عضو في تحديد سياستها بما يتناسب بما يتناسب وظروفها[1].

كما تضمن مشروع كينز اقتراح قيام هذه المؤسسة الدولية المقصودة بمنح القروض إلى الدول الأعضاء على غرار ما تقوم به البنوك التجارية عند تقديم القروض لعملائها، أن يتم منح هذه القروض حسب أهمية كل دولة في التجارة الخارجية[2].

واقترح كينز أن تتكون النقود في هذه المؤسسة من وحدات أطلق علبها اسم بانكور وهي عبارة عن وحدة نقدية حسابية قياسية تستخدم في تسوية المدفوعات بحيث ترتبط قيمتها بالذهب، وترتبط العملات بوزن معين

[1] زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية،1999، ص 153.

[2] ضياء مجيد، اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005ص305.

من الذهب وقد أعطى هذا النظام مرونة كبيرة من حيث زيادة السيولة في حال ارتفعت الأسعار العالمية كما أن كمية النقد الدولي تتحدد ليس على أساس احتياط الذهب وإنما على أساس التجارة الدولية[1].

كما وقد اقترح كينز فرض عقوبات على الدول الأعضاء التي تتمتع بفوائض في موازين مدفوعاتها وكذلك على الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها وكذا أن تعمل هذه المؤسسة الدولية على تقديم النصح والمشورة للدول الأعضاء[2].

وفي الواقع فإن هذا المشروع كان يحاول إلغاء دائنية ومديونية الدول اتجاه بعضها البعض بحيث تصبح مع اتحاد المقاصة الدولي وهو في الواقع كان يدافع عن مصلحة بريطانيا.

ثانيا: مشروع هاري هوايت.

أما مشروع هاري هوايت فلم يكن يستهدف إيجاد سلطة دولية نقدية تحل محل السلطات النقدية المحلية، بل تصور إمكانية التعاون بين هذه السلطات. وكان جوهر اقتراحه يتخلص في أن نظام النقد الدولي الجديد يجب أن يستهدف العمل على استقرار أسعار الصرف ومحاربة مختلف أشكال القيود على المدفوعات الخارجية التي تحد من حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال والتخفيضات المستمرة في العملة.

وقد اقترح لذلك تكوين صندوق دولي لتثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة فيه واقترح أن تكون وحدة التعامل الدولي هي اليونيتاس والتي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب وعلى الدول أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو اليونيتاس وليس لها الحق في تغيير هذه القيمة إلا بعد موافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في الصندوق[3].

وتودع الدول الأعضاء حصصا تتكون جزئيا من الذهب ومن عملاتها المحلية وبعض أذون الحكومات، كما اقترح هوايت أن يكون حجم الحصة لأي دولة على أساس دخلها القومي وما في حوزتها من ذهب وعملات أجنبية، واقتراح كهذا إنما يعبر عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تملك آنذاك أكبر كمية من الذهب وتنتج أعلى دخل في العالم[4].

وعموما فقد تشابه المشروعات من حيث المبادئ الأساسية، فقد تضمن كل منها ما يلي:

- إيجاد مؤسسة مركزية نقدية دولية.
- السعي وراء تحقيق التوازن في موازين المدفوعات.
- توفير الأثمان للدول الأعضاء.
- العمل على استقرار أسعار الصرف[5].

---

[1] بسام حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003 ص 177.

[2] ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 303.

[3] زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص154.

[4] بسام حجاز، مرجع سابق،ص177.

[5] ضياء مجيد، مرجع سابق، ص304.

كما أن الفرق بين هذين المشروعين يتلخص في أن مشروع كينز قدم مقترحات بخصوص إنشاء مصرف عالمي وعملة عالمية بانكور ونظام موحد للمفاوضة، في حين أن مشروع هاري قد ركز على القضايا المتعلقة بإعادة الأعمال وقد تضمنت إنشاء صندوق دولي لتحقيق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي المستمر على الصعيد العالمي وقد تضمنت مقترحاته كذلك ضرورة حماية أسعار الصرف وتثبتها.

ولقد جاء قرار المؤتمرين متأثرا بالمشروع الأمريكي أكثر من تأثره بالمشروع الانجليزي وذلك بفضل ثراء أمريكا وقوتها العسكرية وهكذا انتهت أبحاث ومناقشات مؤتمر بريتون وودز بإيجاد صندوق النقد الدولي اضافة الى مؤسسة مالية ثانية و هي البنك العالمي للإنشاء و التعمير.

المطلب الثاني: التعريف و الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

بعدما تطرقنا فيما سبق إلى مؤتمر بريتون وودز و فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي سنحاول فيما يلي التعرض إلى تعريف صندوق النقد الدولي و كذا الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسة الدولية.

أولا: تعريف صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظمة الأمم المتحدة و الذي نشأ بموجب معاهدة دولية في العالم 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي و يقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة و يديره أعضاءه الذين يمثلون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184 دولة و قد بدأ نشاطه الفعلي في مارس 1947[1].

و لا يشترط للعضوية فيه أن تكون الدولة عضوا في منظمة الأمم المتحدة و يضم الصندوق للأعضاء الأصليين و هي الدول التي حضرت مؤتمر بريتون وودز و التي أودعت الوثائق الخاصة بالانضمام حتى آخر ديسمبر من العام 1946، أما الدول التي انضمت بعد ديسمبر 1946، فلا تعتبر أعضاء أصليين و قد صدر قبول عضويتها قرارات من قبل مجلس محافظي الصندوق و لا يوجد فرق في الحقوق و الالتزامات بين كل من الأعضاء الأصليين و الأعضاء الجدد و لكل دولة الحق في الانسحاب من الصندوق و ذلك بعد إبلاغه أو إذا ما عجز أحد الأعضاء عن الوفاء بالتزاماته المحددة في اتفاق فإنه يمكن أن يحرم من الحقوق في السحب من موارد الصندوق أما إذا استمر عجزه بعد فترة معينة فإنه يرجى منه الانسحاب من الصندوق[2].

إضافة إلى مؤسسة مالية ثانية وهي البنك العالمي للإنشاء والتعمير.

و يمثل صندوق النقد الدولي إحدى مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي و هو يفوق بذلك البنك العالمي للإنشاء و التعمير في الأهمية و يرجع السبب في ذلك أن صندوق النقد الدولي قد عهد إليه بأخطر مهمة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و هي العمل على استقرار أسعار الصرف و حرية تمويل العملات فضلا على

[1] www.imf.org

[2] زينب حسن عوض الله، مرجع سابق ص156-157.

أنه ظل لفترة غير قصيرة معنيا بأمور الدول المتقدمة، في حين كان البنك الدولي منشغلا بأمور الدول النامية و هي أقل على المستوى الاستراتيجي[1].

ثانيا: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي مسؤول أمام بلدانه الأعضاء و هي مسؤولية تمثل عنصرا لأن ما لتحقيق فعاليته، و يتولى القيام بأعمال الصندوق أربعة أجهزة و هي:

1- مجلس المحافظين:

يضم مجلس المحافظين ممثلين لكل البلدان الأعضاء و هو صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي و يقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ له عادة ما يكون وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد و كذا محافظ مناوب له و يبت مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى، و لكنه يفوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية[2].

و يتمتع مجلس المحافظين بكافة السلطات اللازمة للإشراف على كافة شؤون الصندوق و من بين هذه السلطات، قبول الأعضاء الجدد، مراجعة الحصص و تعديل قيمة العملات و التعاون مع المنظمات الأخرى و توزيع صافي الدخل و مطالبة عضو بالانسحاب و تصفية الصندوق و كذا النظر في الاستخدامات... و يجتمع المجلس مرة كل سنة و قد جرت العادة أن تكون الاجتماعات مجلس محافظين البنك الدولي للإنشاء و التعمير و كذلك وكالة التمويل الدولية و هيئة التنمية الدولية[3].

2- المجلس التنفيذي :

و يتألف المجلس التنفيذي من 24 مديرا و يرأسه المدير العام للصندوق و يجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات تستغرق كل منها يوما كاملا، و يمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر و ذلك في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة و تخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى و هي الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و ألمانيا و فرنسا و المملكة المتحدة، إلى جانب كل من الصين و روسيا و المملكة العربية السعودية، أما المديرون الستة عشر الآخرون فيتولى انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية لفترات مدتها عامين[4].

و يختص هذا المجلس بتسيير أعمال الصندوق و إدارة شؤونه اليومية و له كل الصلاحيات في هذا الصدد ما عدا تلك التي تدخل صراحة في اختصاص مجلس المحافظين، كما يقوم كل مدير بتعيين كاتب له يمارس كافة

---

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص 257-258.

[2] www.imf.org ,

[3] زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص162.

[4] www.imf.org

سلطاته في حالة غيابه و يجب على المدير التنفيذي أو نائبه أن يكون متواجدا في المقر الرئيسي للصندوق و أن يخصص كل وقته و اهتمامه لأعمال الصندوق[1].

و يقوم موظفو صندوق النقد الدولي بإعداد معظم الوثائق التي تمثل الأساس لمداولات المجلس التنفيذي و هو ما يتم في بعض الأحيان بالتعاون مع البنك الدولي و تقدم الوثائق بعد موافقة إدارة الصندوق عليها، و إن كان هناك وثائق يقدمها المديرون التنفيذيون أنفسهم.

و على عكس بعض المنظمات الدولية الأخرى التي تعمل على أساس تمتع كل بلد بصوت واحد مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن صندوق النقد الدولي يطبق نظاما للتصويت المرجح، فكلما زادت حصة بلد عضو في الصندوق، كان عدد أ[2]صواته أكبر، غير أن المجلس التنفيذي نادرا ما يتخذ القرارات بالتصويت الرسمي و إنما يتخذ معظم قراراته استنادا إلى توافق الآراء بين أعضاءه و يجري تأييد هذه القرارات بالإجماع[3].

3- مدير الصندوق:

و يتم انتخابه بمعرفة المديرين التنفيذيين، و هو بحكم منصبه يعتبر رئيس هيئة الموظفين بالصندوق و ذلك بنص اتفاق الصندوق و هو الذي يرأس المجلس التنفيذي و لكنه لا يملك صوتا فيه و ذلك فيما عدا التصويت المرجح في حالة انقسام عدد الأصوات داخل المجلس و مدة عقده خمس سنوات قابلة للتجديد، و عادة ما يتم تعيين مديرا للصندوق رجل ذو خبرة واسعة في مجال النقد و الائتمان و المال و يساعده في عمله نائب أو نائبان آخران[4].

4- هيئة موظفي الصندوق:

بحيث يقوم مدير الصندوق بتعيين مجموعة منتقاة من الموظفين الفنيين يكونون الهيئة العاملة بالصندوق و يراعي في انتقاءهم أقصى درجات الكفاءة و التخصيص الفني مع توسيع القاعدة التي يختار من بين مواطنيها هؤلاء الموظفين إلى أكبر حد ممكن و يتعين أن يقر عضو هيئة موظفي الصندوق عند تعيينه أنه لن يقبل أية تعليمات فيما يتعلق بممارسة واجباته في الصندوق من أية حكومة أو سلطة خارجية عن الصندوق[5].

أي أن العاملين في صندوق النقد الدولي موظفون مدنيون دوليون مسؤولون أمام الصندوق و ليس أمام سلطاتهم الوطنية، و يعمل بالصندوق حوالي 2800 موظف ينتمون إلى 133 بلد و يشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق تقريبا و يضم الصندوق 22 إدارة و مكتبا يرأسها مديرون مسؤولون أمام المدير العام[6].

---

[1] زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص162.

[2] www.imf.org

[3] www.imf.org

[4] زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص163.

[5] زينب حسن عوض الله، مرجع سابق ص163.

[6] www.imf.org

و يتمتع محافظو الصندوق و مديروه و مديروه التنفيذيون و نائبيهم و أعضاء هيئة الموظفين بعدد من الحصانات و الامتيازات التي نص عليها اتفاق الصندوق، و بصفة خاصة فإنهم محصنون ضد المسائلة القضائية عن الأعمال التي قاموا بها بصفتهم الرسمية و ذلك إذا لم يرفع الصندوق عنهم هذه الحصانة، كما أنه لا تفرض ضرائب على المرتبات التي يصرفها الصندوق للمديرين التنفيذيين و نائبيهم و أعضاء هيئته من غير المواطنين المحليين[1].

المطلب الثالث: أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي

لم يستهدف إنشاء صندوق النقد الدولي في البداية التنمية الاقتصادية للدول الفقيرة، بل كان اهتمامه منصبا على مساعدة الدول الأوروبية الصناعية و التي عانى اقتصادها من عجز كبير في موازين مدفوعاتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و لكن مع المتغيرات السياسية و الاقتصادية التي واجهت العالم و دعت الصندوق إلى الاهتمام بمشكلات الدول النامية و ذلك عن طريق تقييم القروض و منع التسهيلات لها و بذلك اتسعت دائرة نشاط الصندوق لتشمل كل دول العالم تقريبا[2].

و بالتالي فقد أصبح صندوق النقد الدولي يقوم بوظائف عديدة و ذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف و التي نستعرضها كما يلي:

أولا: أهداف صندوق النقد الدولي

يسعى صندوق النقد الدولي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إبرازها كما يلي:

الهدف العام لصندوق النقد الدولي هو تشجيع التعاون الدولي في مجال النقد و ذلك بواسطة هيئة دولية دائمة تهيئ سبل التشاور و التآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية، و خاصة بعد تراجع العمل بقاعدة الذهب فلم تعد العملات الوطنية مغطاة بالذهب كما كان في السابق، و قد استلزم ذلك وجود منظمة دولية تملك خبرات و آليات تعمل على ضبط أسعار العملات الوطنية.

تشجيع و تسيير التوسع و النمو المتوازن للتجارة الخارجية الدولية، فالتوسع في التجارة الدولية يسهم في التنمية الاقتصادية لكل من الدول الأطراف في تلك التجارة، إلا أنه يجب أن يكون ذلك التوسع متوازنا بين جميع أطرافه و السبب في ذلك أن التوسع غير متوازن يؤدي إلى الخلل في معدل التبادل للعملات، مما يؤدي إلى مشكلات في التنمية الاقتصادية.

العمل على تجنب تخفيض قيمة تبادل العملات الوطنية بالعملات الأجنبية لأغراض تنافسية و القصد من ذلك مجابهة السياسات الاقتصادية التي تحدد سعرا تحكميا للعملات الوطنية بهدف تشجيع التصدير و دعم منتجات وطنية معينة لحماية الصناعة الوطنية و يهدف الصندوق إلى وضع قواعد و نظم نموذجية لتبادل العملات.

---

[1] زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص164.

[2] يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص63-64.

إنشاء نظام المدفوعات متعدد الأطراف بهدف تسهيل عقد الصفقات النقدية بين الدول.

- العمل على إلغاء القيود التي تعرقل عمليات التجارة الخارجية[1].
- تدعيم الثقة لدى البلدان، متيحا لهم استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دول اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي[2].

ولتحقيق الأهداف السابقة فإن على الدول الأعضاء الالتزام بما يلي:

- تبادل المعلومات بينها بحيث تلزم كل دولة عضو بتقديم معلومات دقيقة ووافية عن حالة ميزان مدفوعاتها للصندوق، وتقدم عرضاً عن حال احتياطاتها واستثماراته وكذا مستوى الدخل الوطني وتقديم معلومات حسب مستوى الأسعار والنفقات، وبالمقابل يضع كل هذه المعلومات تحت تصرف الدول الأعضاء، كما يلزم بتقديم مساعدته الاستشارية فيما تعلق بالأنظمة النقدية.
- إزالة العقبات التي تحول دون التشجيع الحسن للتجارة الدولية، برفع الحواجز الجمركية وسن القوانين الداخلية، وتسهيل عملية نقل السلع والخدمات .
- عدم استخدام الدول الأعضاء لموارد الصندوق لهدف تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها، بشكل قد يؤثر سلباً على باقي الدول الأعضاء.
- تحقيق حرية تحويل العملات بتجنب الرقابة على أسعار اصرف داخل الدول الأعضاء.

و قد بدأ الالتزام الفعلي بإجراءات تحقيق هذه الاهداف بعد خمس سنوات من إمضاء الاتفاقية. و بطبيعة الحال، يعتبر الصندوق أحد أهم المؤسسات العالمية في النظام العالمي الجديد، التي تخدم مصالح الدول الرأسمالية القوية، و هذا من خلال الميكانيزمات التي يستعملها مع الدول النامية، حيث يطبق نفس الوصفة لجميع الأمراض دون مراعاة ظروف أي بلد، و في الوقت الذي كانت تعاني فيه الدول النامية من اختلالات هيكلية في موازين مدفوعاتها، كان يقدم الصندوق حلول مؤقتة و عاجلة، أزمت الوضعية و زادت من المشاكل، و هذا ليس اعتباطا، و إنما هناك أدلة من الواقع على الطبيعة الحقيقية لصندوق النقد الدولي، على أنه وسيلة للإشراف على النظام النقدي للسوق الرأسمالية العالمية **و أهم هذه الأدلة ما يلي**[3]:

و ضع الترتيبات المالية لمساعدة الدول الرأسمالية الكبرى، فلقد حصلت فرنسا و بريطانيا وحدهما عامي 1969-1970 على 83 % من الائتمان الممنوح.

لجوء لصندوق الدولي إلى الإقراض من أجل حماية العملات الرئيسية و بصورة متزايدة (الجنيه الإسترليني و الدولار الامريكي).

[1] مصطفى سيد عبد الرحمن، المنظمات الدولية المتخصصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص66-67.

[2] www.imf.org.

[3] مصطفى سيد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 70.

- عندما ظهرت حقوق السحب الخاصة عام 1969، تقرر توزيعها على الأعضاء بنسبة حصة كل عضو و بذلك فإن الدول الأكثر حاجة إليها (الدول النامية) لم تنل إلا القليل، و هذا في المقابل فإن الدول المتقدمة هي التي أخذت حصة الأسد.
- توزيع الحصص في الصندوق هو خير دليل على أنه أداة في يد الدول الرأسمالية الكبرى المتقدمة و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية . و نقول في الأخير أنه رغم التطورات التي شهدها الصندوق و المساعدات التي كان يقدمها إلى الدول النامية، إلا أنه كان في كل مرة يؤكد على انه وسيلة لفرض الهيمنة و السيطرة على الدول النامية، تستعملها الدول الغربية الرأسمالية الكبرى، من خلال **الشروط القاسية** التي يفرضها على الدول التي تلجأ إليه[1]:
- ضرورة إتباع سياسة ليبرالية لتسيير الاقتصاد و فتح المجال الاقتصادي للسوق.
- إلغاء الدعم على المواد الاستهلاكية، و تقليص الإنفاق الحكومي إلى ابعد حدود.
- تقليص الدور الاقتصادي للدولة.
- تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار .
- الاستجابة الكلية لشروط الصندوق و تنفيذها بحذافيرها وبكل صرامة.
- كل هذه الشروط قاسية جدا إذ أنها تجعل سيادة الدول المستدينة، شكلية فقط.

هذه الأهداف التي وضعها مؤسسو الصندوق، في حين كانت صور الحرب العالمية الثانية ماثلة أمام الجميع، وكان في أذهانهم تجربة الكساد الكبير، والآن بعد مرور سنوات كثيرة على الاتفاقية، يجب العمل على تطويرها بما يتلاءم مع المتغيرات الدولية المتجددة، وكما هو معروف، أن الأهداف الاستراتيجية لمؤسسة ما لا تبقى ثابتة كما هي الحال مع صندوق النقد الدولي، ولنسلم جدلاً أن هذه الأهداف لا تتبدل، معناها أنها لم تتحقق وبالتالي فشل ذريع لمؤسسة دولية نقدية أهدافها سبعون سنة، لذلك أرى أن هذه الأهداف كما هي لم تعد صالحة اليوم فيجب العمل على تطويرها لا إلغائها نهائياً.

ثانيا: وظائف صندوق النقد الدولي

يمارس صندوق النقد الدولي من أجل تحقيق أهدافه وظيفتين أساسيتين: الأولى تنظيمية رقابية بحيث يقوم الصندوق بمراقبة سلوك الدول الأعضاء بما يكفل تحقيق ثبات و استقرار أسعار الصرف و تنشيط التبادل الدولي أما الوظيفة الثانية فهي تمويلية و يحتفظ الصندوق لهذه الغاية بمجموعة كبيرة من العملات يستعين بها لمد الدول الأعضاء بالمزيد من وسائل الدفع الدولية[2].

كما يمكن إبراز و بشيء من التفصيل وظائف صندوق النقد الدولي في مجموعة النقاط التالية:

[2] بسام حجاز، مرجع سابق ص179-180.

- يقدم الصندوق القروض طويلة الأجل بسعر فائدة منخفض للدول التي تعاني من اختلالات في موازين مدفوعاتها بشرط أن تعمل هذه الدول على إصلاح تلك الاختلالات.
- يعمل الصندوق كمستشار نقدي و مالي لجميع الدول، حيث تسترشد جميعها بالسياسات و النصائح التي يقدمها الصندوق سنويا من خلال تقريره السنوي.
- بحسب نظام الصندوق تستطيع الدولة أن تقترض بالعملات الصعبة من الصندوق ففي العام 2001 قدم الصندوق قروضا بقيمة 50 مليار دولار منها 18 مليار لتركيا و 13.1 للبرازيل و 20 مليار دولار لدول أخرى و مع زيادة اعتماد العديد من دول العالم على مساعدة الصندوق وجد نفسه هذا الأخير في وضع يؤهله للتأثير على السياسات الاقتصادية للدول التي تتقدم منه لطلب المساعدة[1].
- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها و تطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي و المرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.
- يركز الصندوق في معالجته للسياسات الاقتصادية الكلية على الفترة القصيرة و أحيانا الفترة المتوسطة و يطلق عليها سياسات التثبيت، و هذا ما حصل مع الجزائر و سيتم شرحه بالتوضيح في الفصل الرابع.
- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات من خلال زيادة الاحتياطات الدولية و قد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة[2].

المطلب الرابع: موارد و استخدامات صندوق النقد الدولي

من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على موارد صندوق النقد الدولي و كذا أهم استخدامات صندوق النقد الدولي كما يلي:

أولا: موارد صندوق النقد الدولي:

فقد تولد عن مؤتمر بريتون وودز رأس مال دولي و هو عبارة عن اشتراكات الأعضاء في صندوق النقد الدولي و هذه الاشتراكات تكون من مجمل الاحتياطات الدولية من الذهب و العملات الأجنبية بحيث تساهم كل دولة عضو بحصة معينة في رأس مال الصندوق[3].

و تعكس الحصة بشكل عام وزن البلد العضو في الاقتصاد العالمي و تتألف الحصة من 25% ذهبا و 75% من عملة البلد العضو، و في حال عدم توافر كمية الذهب و الدولارات المطلوبة، فإنها لا تلتزم إلا بدفع 10% من قيمة الحصة ذهبا و تدفع النسبة المتبقية بالعملة الوطنية، و نظام الحصص هو من أهم السمات الأساسية لصندوق النقد الدولي و تكمن هذه الأهمية فيما يلي:

- فهي تحدد مدى مساهمة البلد الراغب في العضوية في تمويل الصندوق.

[1] علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2003 ص344-345.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق ص259.

[3] ضياء مجيد، مرجع سابق ص308.

- تحدد حق البلد العضو في الاستفادة من موارد الصندوق.
- بموجبها تحدد القوة التصويتية لكل بلد عضو.
- على أساسها توزع حقوق السحب الخاصة التي ينظمها الصندوق على الأعضاء[1].

و يملك كل بلد عضو في الصندوق 250 صوتا مع زيادة صوت واحد لكل 100 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة من حصته مما يؤمن الأكثرية الساحقة من الأصوات لمصلحة الدول التي تملك الحصص الأكبر[2]. و من الممكن تعديل مبالغ حصص الدول الأعضاء في الصندوق فهي ليست ثابتة بل متغيرة حسب احتياجات الصندوق و كذا بحسب تغير أوضاع و ظروف هذه الدول و قد نص اتفاق صندوق النقد الدولي على إعادة النظر في حصص الأعضاء كل خمس سنوات و تعديلها إن وجد مبرر لذلك و يتعلق الأمر هنا بتعديل شامل لكافة حصص الأعضاء و يلزم أن توافق الدولة على تعديل حصتها حتى يمكن أن يتم التعديل فعلا[3].

إضافة إلى حصص الأعضاء فإن للصندوق موارد خاصة كذلك مثل العمولة التي يحصل عليها من معاملات الدول الأعضاء معه عندما تلجأ إلى استخدام موارده و كذا العمولة التي يحصل عليها عندما يتعامل مع هذه الدول في الذهب بيعا و شراء و الفائدة التي يحصل من استثماره في أذونات الخزانة الأمريكية[4].

و يجوز للصندوق الاقتراض عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه و لدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الإقراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تحديد للنظام النقدي الدولي:

- الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) التي تم إنشاؤها في عام 1962 و يشارك فيها أحد عشر مشتركا (حكومات البلدان الصناعية العشرة و سويسرا أو بنوكها المركزية).
- الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) التي تم استحداثها في عام 1997 و يشارك فيها 25 بلدا ومؤسسة.

و بموجب مجموعتي الاتفاقات هاتين، يتاح لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى 34 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 46 بليون دولار أمريكي).

وقد زادت الحصص في صندوق النقد الدولي منذ العام 1990 بمقدار 45% تقريبا لتبلغ في عام 1999 حوالي 212 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 290 بليون دولار أمريكي)[5].

---

[1] بسام حجاز، مرجع سابق ص180.

[2] مرجع سابق ص181.

[3] زينب حسن عوض الله، مرجع سابق ص160.

[4] مرجع سابق، ص 162.

[5] www.imf.org

ثانيا: استخدامات صندوق النقد الدولي

و يتم الاستفادة من رأسمال صندوق النقد الدولي في مساعدة الدول الأعضاء ممن يعانون من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتهم و قد حددت بموجب مواد اتفاقية الصندوق الشروط التي بموجبها يحصل العضو على القروض من الصندوق و كذلك الحد الأقصى للقروض التي يمكن أن يمنحها الصندوق للعضو[1]. و ذلك بدلا من اللجوء إلى تدابير اقتصادية تسيء إلى حرية التبادل التجاري الدولي.

و من بين مجموعة القواعد و الضوابط المقيدة حتى يمنع الدول الأعضاء من الإسراف في استخدام موارده ما يلي:

- لا يجوز للدولة العضو أن تسحب في سنة من صندوق النقد عملات أجنبية تتجاوز 25% من حصتها المقدرة في الصندوق خلال 12 شهرا، و عند السحب من موارد الصندوق في حدود هذه النسبة يجب على الدولة أن تضع تحت تصرف الصندوق قدرا من عملتها الوطنية يعادل قيمة المبالغ المسحوبة.
- إن العضو يفقد حقه في شراء العملات الأجنبية في الصندوق متى بلغ رصيد الصندوق من عملته 200% من حصته.
- كما يتعين على الدولة العضو أن تقدم بأدائها خلال فترة تتراوح ما بين 3-5 سنوات عن طريق إعادة شراء عملتها الوطنية في صندوق النقد مقابل الذهب أو عملات أخرى.
- يدفع البلد العضو عندما يلجأ إلى السحب من موارد الصندوق عمولة قدرها 3/4 % و للصندوق أن يخفض هذه العمولة أو أن يرفعها كلما تزايد أجل السداد و زادت قيمة المسحوبات[2].
- أن يكون الغرض من الحصول على تلك العملات هو مواجهة عجز مؤقت في ميزان المدفوعات الجارية.
- لا يجوز استخدام موارد الصندوق لمواجهة أعباء الدولة الناشئة عن أعمال الإغاثة و التعمير أو تصفية ديون الحرب[3].

و يعتبر لجوء الدولة العضو إلى موارد الصندوق في حقيقة الأمر اقتراضا منه، غير أن أحكام ميثاق صندوق النقد قد تحاشت لفظ الاقتراض و استخدمت بدلا منه عبارة: يحق لكل عضو أن يشتري من الصندوق عملات أعضاء آخرين مقابل مقدار معادل بقيمته الوطنية، و بالتالي تستبدل لفظة سحب بمصطلح شراء العملة[4].

و من بين أهم أشكال القروض و التسهيلات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي إلى الدول الأعضاء نذكر ما يلي:

---

[1] ضياء مجيد، مرجع سابق ص309.

[2] بسام حجاز، مرجع سابق ص181-182.

[3] زينب حسن عوض الله، مرجع سابق ص165.

[4] بسام حجاز، مرجع سابق ص 182.

- **اتفاقات الاستعداد الائتماني:**

و تمثل هذه الاتفاقيات جوهر سياسات الاقتراض في الصندوق و يعتبر هذا الأخير بمثابة تأكيد للعضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين و على مدى فترة تتراوح بين 12 و 18 شهرا في العادة، لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

- **تسهيل الصندوق الممدد:**

و طبقا لتسهيل الصندوق الممدد يستطيع البلد العضو السحب من موارد الصندوق إلى حد معين على مدى فترة تتراوح بين 3 أشهر إلى 4 سنوات في العادة لمساعدته على معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تتسبب في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعاته.

- **تسهيل النمو و الحد من الفقر:**

و هو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات.

- **تسهيل الاحتياطي التكميلي:**

و هو تسهيل يوفر تمويلا إضافيا قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ، و يتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب هذا التسهيل رسما إضافيا يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق[1].

- **خطوط الائتمان الطارئ:**

و هي خطوط دفاعية وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ و مثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.

- **مساعدات الطوارئ:**

و هو مخصص لمساعدة البلدان التي تواجه مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها و قد تم تطوير هذا النوع المساعدة في العام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها.

تزايد نفوذ صندوق النقد الدولي و اتسعت الرقعة الجغرافية التي يلعب دورا بارزا على امتدادها، و هكذا أصبح صندوق النقد الدولي و الهيئات المالية الاخرى شخصية حقيقية تتحكم في العديد من البلدان النامية، و لعل أهم معالم هذا التحكم، هو الحد من دور الدولة في تنفيذ مهام التنمية و السياسات الاقتصادية الوطنية.

[1] www.imf.org

المبحث الثاني: البنك الدولي.

يعتبر البنك الدولي اكبر مصدر تمويل في العالم يهدف الى تقديم المساعدات المالية والفنية لبلدان العالم الثالث في جميع انحاء العالم، وينصب محور تركيزه الرئيسي حول مساعدة اكثر الناس واشد البلدان فقرا، رسالته تحقيق عالم خال من الفقر.

المطلب الاول: نشأة و تاريخ البنك الدولي.

تأسس البنك الدولي بعد الحرب العالمية الثانية و يعتبر راعي النظام المالي الدولي و ركنا أساسيا من أركان النظام الاقتصادي العالمي.

أولا: نشأة البنك الدولي[1]:

دخلت اتفاقية البنك الدولي حيز التنفيذ في 27 ديسمبر 1945 الا أنه لم يبدأ أعماله الا في 25 يناير 1946 في مقره بمدينة واشنطن، و في 15 نوفمبر 1947 تم الربط بين البنك الدولي و بين الأمم المتحدة.

تأسس بتاريخ 01 جويلية 1944 بقرار من مؤتمر دولي حضره ممثلو 44دولة في بريتون وودز بنيو همشير الامريكية، مقره الرئيسي بواشنطن مقاطعة كولمبيا، وهو مؤسسة تعاونية تمثل البلدان المساهمة الاعضاء البالغ عددها 188 بلدا[2]، ويصبح البلد عضوا بمجرد اتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وتشير عبارة البنك الدولي الى البنك الدولي للإنشاء والتعمير و المؤسسة الدولية للتنمية، في حين تضم عبارة مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات و هي[3]:

1- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير:**

نواة البنك الدولي و أكبر المجموعات المكونة له تأسس عام 1944 قدم البنك منذ نشأته أكثر من 500 مليار دولار، تمتلك الولايات المتحدة 17% منه، و هي بذلك تملك حق الاعتراض على قرارات تعديل رأسمال البنك.

2- **المؤسسة الدولية للتنمية:**

أنشأت هذه الهيئة عام 1960 بهدف رفع المستوى الاقتصادي العالمي، و زيادة الانتاجية و مستوى المعيشة لدى الدول الأكثر فقرا في العالم، عن طريق تقديم الدعم المالي لسد الحاجات الأساسية اللازمة للبدء في عملية التنمية و التطوير.

---

[1] http://web.worldbank.org

[2] عبيدات ياسين، بيوض محمد العيد، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الاقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل، دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء، مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، 08-09 ديسمبر، 2014، ص 208.

[3] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية، 2001، ص 409.

3- مؤسسة التمويل الدولية:

أنشأت مؤسسة التمويل الدولية في عام 1956 بهدف تشجيع استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية. تهدف الى تطوير القطاع الخاص الى جانب العمل كوسيط بين اصحاب المشروعات و رؤوس الاموال المتاحة للاستثمار، الى جانب قيامها بالاستثمار بشكل مباشر او المساهمة في امتلاك اسهم المشروعات في حدود 25% من الحصة المالية للاسهم، كما تعمل على تقديم المشورة و المساعدة الفنية للمؤسسات و الحكومات.

4- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار:

في عام 1966[1] أنشأ البنك الدولي مركز خاص لحل النزاعات و الخلافات بين الحكومات و المستثمرين، على أساس أن حل مثل هذه النزاعات سيسهل من تدفق الاستثمارات الأجنبية.

5-هيئة ضمان الاستثمار متعددة الاطراف:

أنشأت الوكالة عام 1988[2] للعمل على رفع مستوى الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، و تقوم الوكالة بضمان أموال المستثمرين أو المقرضين من المخاطر و خاصة السياسية الممكن حدوثها في هذه الدول.

ثانيا: تاريخ البنك الدولي:[3]

بدأ البنك الدولي أعماله للمساعدة في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب في بريتون وودز بولاية نيو هامشير الأمريكية. وكان قرض البنك الأول من نصيب فرنسا بقيمة تبلغ 250 مليون دولار في عام 1947، وقد خصص القرض لمجهودات إعادة إعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية.

واستمرت جهود الإعمار موضع تركيز هام لعمل البنك وذلك في ظل الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية واحتياجات إعادة التأهيل في ما بعد للنزاعات والتي دائما ما تؤثر على اقتصاديات البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول. لكن اليوم يتمركز عمل البنك حول تخفيف حدة الفقر كهدف عام يشمل جميع أعماله. وقد سبق للبنك أن كان له طاقم متجانس من المهندسين والمحللين الماليين يعمل من خلال مكتب البنك في واشنطن العاصمة. أما اليوم فلديه طواقم متنوعة ومتعددة التخصصات تشمل خبراء اقتصاديين وخبراء في السياسات العامة ومختلف القطاعات وعلماء اجتماع. ويعمل 40% من هذه الطواقم الآن في المكاتب القطرية التابعة للبنك في البلدان الأعضاء.وعرف تاريخ البنك مروره بمرحلتين:

[1] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات، الطبعة الاولى، بيروت، 2003، ص 192.

[2] مصطفى سيد عبد الرحمان، المنظمات الدولية المتخصصة، دار النهضة العربية، القاهرة،2004 ، ص 72.

[3] خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص 132.

1- **المرحلة الانتقالية:**

خلال فترة الثمانينات، اتخذ البنك مسالك عديدة للعمل: في بداية العقد، تعامل البنك مع قضايا الاقتصاد الكلي وإعادة جدولة الديون. وفي وقت لاحق من نفس العقد، احتلت القضايا الاجتماعية والبيئية مكان الصدارة.

في الوقت الذي تزايد تعبير المجتمعات المدنية اتهمت بعض هذه الجمعيات البنك بأنه لا يتقيد بسياساته في بعض المشاريع البارزة، و لمواجهة القلق حول نوعية عمليات البنك تم إصدار تقرير وبنهانز الذي اتخذت بعده خطوات تجاه الإصلاح تضمنت إنشاء لجنة تفتيش مستقلة لتقصي الادعاءات ضد البنك. إلا أن الانتقادات تزايدت وبلغت ذروتها عام 1994 في الاجتماعات السنوية التي عقدت في مدريد بإسبانيا.

2-الإصلاح والتجديد:

منذ ذلك الوقت، تقدمت مجموعة البنك تقدماً كبيراً، وأصبحت المؤسسات الخمس تعمل بصورة منفصلة وبالتعاون فيما بينها لتحسين الكفاءة الداخلية والفعالية الخارجية، وعبرت البلدان التي يتعامل معها البنك عن ارتياح كبير إزاء التغيرات التي يرونها في مستويات خدمات مجموعة البنك وفي التزاماها وتقيدها وكذلك ارتفاع جودتها.

يقوم البنك اكثر من أي وقت مضى اليوم بدور هام على صعيد رسم السياسات العالمية، فقد اشترك البنك الدولي و بفعالية مع الشركاء المعنيين والبلدان المتعامل معها في حالات الطوارئ المعقدة كالعمل في البوسنة في مرحلة ما بعد النزاع كذلك تقديم المساعدات في مرحلة ما بعد الأزمة لبلدان شرق آسيا والمساعدة في أعمال التنظيف بعد الإعصار في أمريكا الوسطى ودعم تركيا في أعقاب الزلزال والعمل في كوسوفو و تيمور الشرقية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي

البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية، تعتبر البلدان الأعضاء فيها وعددها 188 مساهمين فيها. ويُمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي، وبصفة عامة يكون

المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء، ويجتمعون مرة واحدة في السنة في .الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي مجموعة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي

ولأن المحافظين لا يجتمعون سوى مرة واحدة فقط في السنة[1]، فإنهم يفوضون واجبات محددة إلى 24 مديراً تنفيذياً، يعملون في داخل البنك الدولي، ويعين كل من أكبر خمسة مساهمين، وهي فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مديراً تنفيذياً، بينما تُمثل البلدان الأعضاء الأخرى بتسعة عشر مديراً تنفيذياً.

ان رئيس البنك يرأس اجتماعات مجلسي المديرين التنفيذيين وهو مسؤول عن إدارة البنك الدولي بصفة عامة. وقد جرت العادة أن يكون رئيس البنك من مواطني أكبر المساهمين في البنك الدولي، وهي الولايات المتحدة، وهي التي ترشحه. وينتخب مجلس المحافظين الرئيس لفترة مدتها خمس سنوات، قابلة للتجديد.

والمديرون التنفيذيون يشكلون مجلسي المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي. وعادة ما يجتمع المديرون التنفيذيون مرتين كل أسبوع على الأقل للإشراف على عمل البنك الدولي، بما في ذلك اعتماد القروض والضمانات، والسياسات الجديدة، والموازنة الإدارية، واستراتيجيات المساعدة القطرية، وقرارات الإقراض والتمويل.

المطلب الثالث: وظائف و أهداف البنك الدولي.

يقوم البنك الدولي بمجموعة من الوظائف و الاهداف التي سطرت منذ نشأته، سنحاول في هذا المطلب معرفة وظائف و اهداف البنك الدولي.

أولا: وظائف البنك الدولي.[2]

تتلخص وظائف البنك الدولي في :

- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الاجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية .

[1] يونس احمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، لبنان، ص 49.

[2] عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، 2000، ص 172.

- تقديم المساعدات الخاصة للدول النامية الاكثر فقرا والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن الف دولار سنويا.
- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة.
- لقيام بتقديم المشورة والمساعدة الفنية للدول الاعضاء لمعاونتها على تحقيق افضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية.
- العمل على تقوية البنية الاساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها سدود المياه مشاريع الري، محطات توليد الكهرباء، السكك الحديدية والطرق.
- القيام بتطوير ادوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات واصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشروعات.

ثانيا: اهداف البنك الدولي[1]:

تحدد اهداف البنك الدولي في :

- المساعدة في تعمير وتنمية اقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمو اقتصادي اعلى.
- تشجيع الاستثمارات الاجنبية الخاصة عن طريق الضمان او المساهمة في القروض.
- المساعدة في تحقيق النمو المتوازن في الجل الطويل للتجارة الدولية.
- علاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات للدول النامية.
- ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الاموال سواء في صورة قروض او استثمارات اجنبية مباشرة او غير مباشرة، بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

[1] عادل احمد حشيش، مرجع سابق، ص 180.

المطلب الرابع :مصادر تمويل البنك الدولي.

تقدم المؤسستان المتداخلتان اللتان تشكلان البنك الدولي-- البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية قروضاً منخفضة الفائدة أو بدون فائدة ومنحاً إلى البلدان التي لا تستطيع الولوج إلى أسواق الائتمان الدولية في إطار مؤاتٍ أو تلك التي لا تتمكن من الحصول على هذه الخدمات على الإطلاق. وعلى خلاف المؤسسات المالية الأخرى، فإن البنك الدولي لا يعمل بغرض تحقيق الربح. حيث يعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أساس السوق، كما يستخدم البنك الدولي تصنيفه الائتماني المرتفع في تمرير ميزة الفائدة المنخفضة التي يدفعها على الأموال إلى البلدان المقترضة -- أي البلدان النامية. ويتحمل البنك الدولي تكاليفه التشغيلية، حيث لا يستعين بمصادر خارجية من أجل توفير أموال لأغراض تمويل المصروفات العامة.

إذاً، من أين تأتي النقود التي تمول أنشطة البنك الدولي، وكيف يستخدم البنك الدولي الأموال من أجل تحقيق رسالته؟.

أولا: رأس مال البنك الدولي.

يتكون راس مال البنك من مساهمة الاعضاء ويدفع كل عضو 20% من قيمة حصته نقدا والباقي يعتبر ضمان للقروض التي يحصل عليها البنك، وتتحدد قدرة كل دولة عضو في البنك على التصويت وفقا لحصتها في راس ماله.

الدول الصناعية المتقدمة (امريكا، اليابان، المانيا، فرنسا، انكلترا) تسيطر على اكثر من 3/1 راس مال البنك وهو ما يجعلها تؤثر مباشرة على قرارات البنك واستراتيجية. وقد حددت اتفاقية انشاء البنك رأسماله الاسمي بحدود 10 مليار دولار، يتوزع على 100.000 سهم، قيمة كل سهم 100.000 دولار. و تقوم الدول الأعضاء بسداد حصصها في رأس مال البنك على النحو التالي:

10%تسدد بالذهب أو بالدولار الأمريكي.

90%تسدد بالعملة الوطنية للبلد العضو.

ان المساهمين في البنك الدولي هم حكومات 179 دولة، حيث تحتفظ كل دولة بنصيبها في رأس مال البنك، و تختلف مصادر التمويل لهيئات البنك الدولي حسب طبيعة نشاط كل مؤسسة، و بالإضافة الى رأس المال، يحصل البنك الدولي على الجزء الأكبر من موارده عن طريق الاقتراض من الأسواق المالية، أي أن البنك الدولي

يقوم بالاقتراض من البنوك الدولية و المؤسسات المالية الأخرى ليتمكن بدوره من تقديم القروض لدول الأعضاء.

ثانيا: القروض والمنح [1].

يقدم البنك الدولي من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير و المؤسسة الدولية للتنمية قروض ومنح، يعتمد البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إقراضه للبلدان النامية بشكل رئيسي على بيع سندات تتمتع بتصنيف ائتماني من مرتبة (AAA) في الأسواق المالية العالمية. وبينما يجني البنك الدولي للإنشاء والتعمير هامش ربح صغير على هذه القروض، فإن الجزء الأكبر من دخله يأتي من قيامه بإقراض رأس المال الخاص به. ويتألف رأس المال هذا من احتياطيات تراكمت عبر السنوات وأموال يدفعها مساهمو البنك من البلدان الأعضاء البالغ عددها 184 بلداً. كذلك يمول دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير المصاريف التشغيلية للبنك الدولي، كما ساهم في أعمال المؤسسة الدولية للتنمية وتخفيف أعباء الديون.

ويتم تحديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وهي المصدر الأكبر الذي يقدم قروضاً بدون فائدة ومساعدات في شكل منح إلى أشدّ بلدان العالم فقراً، كل ثلاث سنوات بمساعدات من 40 بلداً مانحاً. وتتم تعبئة المزيد من الأموال من خلال سداد أصل القروض التي تمتد آجال استحقاقها لحوالي 35 إلى 40 عاماً وكذا سداد القروض التي تقدم بدون فائدة، ثم يعاد إقراض هذه الأموال مرة أخرى. وتشكل المؤسسة الدولية للتنمية حوالي 40 في المائة من القروض التي يقدمها البنك الدولي.

يقدم البنك الدولي، من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، نوعين أساسيين[2] من القروض والاعتمادات: **قروض الاستثمار وقروض لأغراض سياسات التنمية** . تُقدَّم القروض الاستثمارية إلى البلدان من أجل تمويل توريد السلع وتنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات المساندة لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة واسعة ومتنوعة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتوفر قروض سياسات التنمية (التي كانت تعرف فيما مضى بقروض التكييف) تمويلاً سريع الدفع من أجل مساندة إصلاحات السياسات والإصلاحات المؤسسية في البلدان.

[1] مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل- التجربة الجزائرية-، دار الحامد، الطبعة الاولى، عمان، 2008، ص 513.

[2] برباص الطاهر، اثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية في الاقتصاد- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص نقود و تمويل، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008-2009، ص 101.

ويتم تقييم المشروعات المقترحة التي تتقدم بها جميع الجهات المقترضة من أجل ضمان سلامة المشروع من الناحية الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. وأثناء المفاوضات التي يتم إجراؤها بشأن القرض، يتفق البنك والجهة المقترضة على الأهداف الإنمائية والنتائج ومؤشرات الأداء وخطة التنفيذ وكذا الجدول الزمني الذي سيجري بمقتضاه تقديم مدفوعات القرض. وبينما يقوم البنك الدولي بالإشراف على تنفيذ كل من القروض التي يقدمها وتقييم ما تحققه هذه القروض من نتائج، تقوم الجهة المقترضة بتنفيذ المشروع أو البرنامج وفقاً للشروط التي تم الاتفاق عليها. يعمل ما يقرب من 30 في المائة من موظفي البنك الدولي في نحو 100 مكتب قطري حول العالم، ويقوم على إدارة ثلاثة أرباع القروض القائمة مديرون قطريون يعملون بعيداً عن مكاتب البنك الدولي في واشنطن.

تستهدف المنح تيسير إقامة المشروعات الإنمائية من خلال تشجيع الابتكار والتعاون بين المنظمات ومشاركة أصحاب المصالح المباشرة المتواجدين على المستوى المحلي في المشروعات. وفي السنوات الأخيرة، تم استخدام المنح التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية--التي تُموَّل مباشرةً أو تُدار من خلال الشراكات-- فيما يلي:

-التخفيف من أعباء الديون التي تثقل كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

-تحسين خدمات الصرف الصحي وإمدادات المياه.

-مساندة برامج التحصينات واللقاحات من أجل تخفيض حالات الإصابة بالأمراض المعدية مثل الملاريا.

-مكافحة فيروس ومرض الإيدز.

-مساندة منظمات المجتمع المدني.

-وضع مبادرات من أجل تخفيض انبعاث غازات الدفيئة.

والجدير بالذكر ان اموال البنك محصنة ضد أي تخفيض في عملة أي عضو اذ تتمتع امواله بالحماية ولا يتحمل خسارة الصرف، فكلما خفضت دولة سعر صرف عملتها طالب بدفع تعويض مساو لنسبة التخفيض لتغطية الخسارة التي تصيب حصة ذلك البلد في البنك.

ثالثا: أشكال التبعية التي تحققها القروض المقدمة من البنك الدولي:

تعتبر القروض والمنح التي يقدمها البنك الدولي لدول العالم الثالث، أداة لتحقيق تبعية هذه الدول من خلال التزامها بما يترتب على هذه القروض من شروط تكرس تبعية هذه الدول تجاه البنك والتي تتجلى في المجالات التالية:

1- التبعية الاقتصادية[1]:

إن تزايد اعتماد الدول النامية ودول العالم الثالث على التمويل الخارجي واللجوء إلى البنك الدولي من اجل الحصول على المنح والقروض لتمويل مشاريعها وموازنتها،أدت إلى تفاقم حجم الديون الخارجية التي خلقت العديد من التغيرات التي قيدت هذه الدول بشروط وقيود اقتصادية معينة، تخدم سياسة وأهداف البنك الدولي في تعزيز تبعية هذه الدول ونظامها المالي للخارج, والتي عرضت حرية صانع السياسة الاقتصادية ومتخذ القرارات الهامة بهذه الدول للخطر الشديد, بحيث أصبح يتعين عليه مراعاة الضغوط والمصالح الخاصة بالجهة المانحة والأخذ بعين الاعتبار العمل على تحقيق مصالحها وأهدافها عند تصميم السياسة الاقتصادية لدولته، مما أدى في النهاية إلى التحول عن الطريق الإنمائي الذي كانت تختاره الدولة بوعي واستقلالية، والسير في طريق أخر حدده البنك الدولي كشرط من شروط الحصول على هذه المنح والمساعدات والذي في اغلب الأحيان لا يؤدي الأهداف المنشودة من التمويل والتي تم الاعتماد على المنح والقروض المقدمة من البنك الدولي من اجل تحقيقها لهذه الدول وترجع هذه التبعية سواء كانت سببا أو نتيجة للمديونية الخارجية إلى حاجة دول العالم الثالث إلى مصادر لتمويل خططها الإنمائية, فالحاجة إلى رؤوس الأموال دفعت بهذه الدول ذات الموارد المالية المحدودة إلى الاقتراض من البنك الدولي والاعتماد على المنح والقروض الخارجية مما جعلها تعاني من التبعية المالية للبنك الدولي والذي نتج عنه اندماج مؤسساتها المالية في النظام الرأسمالي الدولي مما جعل النظام المالي لهذه الدول مرهون بالتغيرات والتقلبات التي تطرأ على النظام المالي العالمي.

وانعكست السياسة التي يتبعها البنك الدولي في تعميق تبعية اقتصاد دول العالم الثالث للدول المتقدمة على النقل الأفقي للتكنولوجيا أي استيرادها من الدول المتقدمة بدل العمل على تنميتها وطنيا أو قوميا أو إقليميا, وقد اختار معظم دول العالم الثالث اكتساب هذه التكنولوجيا عن طريق استيرادها جاهزة باعتقاد أن ذلك سيمكنها من اقتصاد الوقت والنفقات, لكن المشكلة تكمن في كون هذه التقنية لا تتلاءم مع الطبيعة الإنتاجية للدول النامية مما عمق من تبعيتها للدول المنتجة لهذه التكنولوجيا[2], كما اقتصاد بلدان العالم الثالث المدينة ومنها الدول العربية يتعرض لمؤامرة مالية دولية بعد أن تم توريطها في مديونية مفرطة, والذي يتمثل في احتلال المستثمرين الأجانب للأصول الإنتاجية الاستراتيجية التي بنتها هذه الدول عبر جهودها الإنمائية المضنية خلال عقود من الزمن على نحو يعيد لها السيطرة الأجنبية فبعد وصول أزمة الديون إلى مستوى حرج وبعد

[1] عبد الفتاح علي الرشدان، رؤية في التنمية العربية: نحو الحد من التبعية وتحقيق التنمية المستقلة، شؤون عربية، جوان 1999 .

[2] محمد الاطرش، العرب و العولمة،: ما العمل؟ بحوث و مناقشات ندوة فكرية لمركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2000، ص 414.

التعثر في سداد خدمتها ظهر اتجاه بين صفوف الدائنين يدعو إلى مبادلة الدين الخارجي ببعض الأصول الإنتاجية في هذه الدول, أي مقايضة الديون بحقوق ملكية في المشاريع التي تملكها الدولة في هذه البلدان, وقد لقي هذا الطرح صدى واسعا في نفوس الدائنين لأنه يحسن من محافظهم المالية ويحول الديون المشكوك في تحصيلها إلى أصول إنتاجية ذات عوائد مستمرة, وهنا يتحول الدائنون إلى مستثمرين وهو ما يؤدي إلى إخضاع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المدينة إلى مزيد من الرقابة والتبعية الخارجية.

2- التبعية السياسية[1]:

لم تقتصر المنح والقروض التي تحصل عليها الدول النامية ودول العالم الثالث إلى تعميق تبعيتها المالية والاقتصادية إلى البنك الدولي، بل تعداه إلى تحقيق تبعية النظام السياسي بهذه الدول إلى الدول المانحة والبنك الدولي, فالقروض ليست فقط مشروطة بشروط مالية اقتصادية، بل أيضا تكون مرهونة بمواقف سياسية يجب على الدول التي ترغب بالحصول على المنح والقروض تبنيها من اجل حصولها على هذه الأموال, ويكمن ذلك في تبني وتأييد هذه الدول لسياسة الدول المانحة والقيام بتبني نظامها السياسي وتطبيق النظام المالي المتبع بهذه الدول بغض النظر عن ماهية هذا النظام.

وفي كثير من الأحيان لا تتلاءم الأنظمة المالية المتبعة في الدول الغربية مع طبيعة وتكوين النظام الاجتماعي في بلدان العالم الثالث, كما أنها تعرض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي في ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية التي تحاول فرض سيطرتها على الدول النامية ودول العالم الثالث من خلال سياستها المالية.

يهدف البنك الدولي إلى تحقيق أهدافه من خلال استخدام المنح والقروض كأداة ضغط على دول العالم الثالث لتحقيق أطماعه عن طريق فرض تبعية هذه الدول لسياستها من اجل تحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة.

[1] مصطفى ولد سيد محمد، الاثار السياسية و الاقتصادية للدول العربية، على موقع .www.aljazeera.net

المبحث الثالث : من الغات الى المنظمة العالمية للتجارة

جاءت فكرة انشاء المنظمة العالمية للتجارة في 1947 و الصادرة عن ميثاق هافانا، الا أن هذه المبادرة لم تلق استحسانا و لا تأييدا من طرف الدول الصناعية، و من ثم باءت هذه المحاولة لتنظيم التجارة العالمية بالفشل، لتحل محلها في 30 أكتوبر 1947 الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة المعروفة باسم الجات و قد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من جانفي 1948.

المطلب الاول: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة الجات.

تعتبر هذه الاتفاقية اتفاقية متعددة الاطراف تهدف الى تحرير العلاقات التجارية الدولية، و لقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية في 1947/10/30 . و من خلال هذا المطلب سنتعرف على نشأة هذه الاتفاقية المبادئ وكذا الاهداف و الجولات التي مرت بها حتى الوصول لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

أولا: نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة الجات:

عملت الدول الصناعية الكبرى على إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، فأجريت محادثات كثيرة من أجل ايجاد اطار تنظيمي تعالج فيه كل المشاكل التي خلفتها الحرب في مجال النقد و الاستثمار و التجارة وفي مؤتمر بريتون وودز سنة 1944، و الذي شاركت فيه مجموعتان من الدول، الدول المتأثرة من الحرب بزعامة بريطانيا، و الدول التي شاركت في الحرب و خرجت منتصرة و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وافق المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة في جنيف عام 1946 على عقد مؤتمر دولي للتجارة، و هكذا انعقد المؤتمر في هافانا يوم 21 نوفمبر 1947[1] ودامت أعماله حتى يوم 24 مارس 1948، ووقع على هذا الميثاق 53 دولة من بين 56 دولة شاركت في المؤتمر، و من أهم مواد هذا الميثاق الذي يشمل 106 مادة تلك التي تنص على انشاء المنظمة العالمية للتجارة، و التي كان من المفترض انشاؤها سنة 1947 لكنها لاقت معارضة كبيرة من طرف الدول الصناعية عامة و الولايات المتحدة الامريكية بالتحديد. و لكن ذلك لم يقف دون استمرار الجهود من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوروبا الغربية لإيجاد اطار للمفاوضات التجارية بين دول العالم، و نتج عن تلك الجهود عقد اجتماع في جنيف عام 1947، و الذي تمخضت عنه الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفات الجمركية حيث تم التوقيع على هذه الاتفاقية في 1947/10/30 و بدأ سريانها ابتداء من 1948/01/01[2].

[1] عبد اللاوي خديجة، الية المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قانون الاعمال المقارن، كلية الحقوق، جامعة وهران،2012-2013، ص 33.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية و الاقليمية، دار الثقافة للنشر، الاردن، الطبعة الثانية، 2012، ص 18.

ثانيا: تعريف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة: [1]

تعرف هذه الاتفاقية ب GATT و هو ناتج جمع الأحرف الأولى بالإنجليزية للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة .General Agreement on Tariffs andTrade

وهي معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوق و التزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها، و التي تعرف اصطلاحا بالأطراف المتعاقدة بهدف تحرير العلاقات التجارية الدولية السلعية، منطلقة من المبادئ التي سنتها النظريات الكلاسيكية و في اطار القواعد المنبثقة عن حرية التجارة الخارجية و من منطلق أن التجارة الدولية هي محرك النمو.

و للإشارة أن هذه الاتفاقية كانت تتكون من أربع أجزاء رئيسية[2]:

- يتلخص في الالتزامات الأساسية التي يلتزم بها الأعضاء و كذلك حقوق الدول المنضمة للاتفاقية بما في ذلك جداول التعريفات الجمركية.
- طرق التعامل و القواعد الخاصة بالتجارة الدولية.
- القواعد الخاصة بالانضمام و الانسحاب من الاتفاقية.
- و يخص الدول النامية حيث يرتبط بتشجيع الصادرات لمجموعة الدول النامية.

ثالثا: جولات الجات:

قد مرت اتفاقية الجات بسلسلة من المفوضات التجارية شاركت من خلالها الدول المتعاقدة للدفاع عن مصالحها التجارية العالمية، (**أنظر الملحق رقم 02**). و في الجدول التالي مختصر عن هذه الجولات من جولة جنيف سنة 1947 و صولا الى جولة الاوروغواي .

[1] عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 20-22.

[2] فضل علي مثنى، الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية، مكتبة مدبولي، الطبعة الاولى، القاهرة، 2005، ص 16.

جدول رقم 04:جولات التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة/منظمة التجارة العالمية.

تاريخ الجولة	مكان الجولة/الاسم	الموضوعات المطروحة	عدد البلدان المشاركة
1947	جنيف	الرسوم الجمركية	12
1949	انسي-فرنسا	الرسوم الجمركية	13
1951	توركاي- انجلترا	الرسوم الجمركية	38
1956	جنيف	الرسوم الجمركية	26
1961-1960	جنيف جولة ديلون	الرسوم الجمركية	26
1967-1964	جنيف جولة كينيدي	الرسوم الجمركية و تدابير مكافحة الاغراق	62
1979-1973	جنيف جولة طوكيو	الرسوم الجمركية، التدابير غير حكومية، القواعد، الخدمات، الملكية الفكرية، تسوية المنازعات، المنسوجات، الزراعة، انشاء المنظمة العالمية للتجارة.	102
1994-1986	جنيف جولة أوروغواي	جميع السلع و الخدمات، الرسوم الجمركية، التدابير غير حكومية، مكافحة الاغراق، الدعم الحكومي، اتفاقات التجارة الاقليمية، الملكية الفكرية، البيئة، تسوية النزاعات، قضايا سنغافورة.	123

المصدر: مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2002، ص 06.

رابعا: أهداف الجات:

اختارت الجات أهدافا عامة تضمنت مزايا و التزامات تبادلية في اطار سياسات التجارة الخارجية للأطراف المتعاقدة بهدف الوصول اليها و هي[1]:

- تحرير التجارة الدولية و تنظيمها، بإزالة الحواجز التجارية و الجمركية و القيود التي تعيق التبادل التجاري الحر و التي تضعها الدول أمام حركة السلع عبر الحدود الدولية.
- سهولة الوصول الى الأسواق و ضمان مناخ دولي ملائم للمنافسة الدولية لتوسيع التجارة الدولية.

[1] الاء عبد السلام عبد الرزاق، اثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الدول النامية، بالتطبيق على صناعة السكر في السودان في الفترة 1987-1997، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا و البحث العلمي، جامعة الرباط الوطني،2000، ص 45.

- تشجيع حركة الانتاج و رؤوس الأموال و ما ترتبط بها من زيادة في الاستثمارات العالمية و تنشيط التبادل التجاري بين الأطراف المتعاقدة.
- الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية و التوسع في الانتاج و المبادلات التجارية السلعية.
- العمل على رفع مستوى المعيشة في الدول المتعاقدة و السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل فيها و رفع مستويات الدخل الحقيقي و تنشيط الطلب الفعال بالأطراف المتعاقدة.
- اعتماد المفاوضات كأساس لحل النزاعات و الخلافات التجارية و تحت رعاية ادارة الجات.

ان الهدف الرئيسي لتحرير التجارة الدولية سيدفع كل دولة تمتلك ميزة نسبية في الانتاج في التخصص بالنتاج بشكل أفضل و أرخص عن غيرها من الدول فالكفاءة في تخصص الموارد في كل بلد و تقسيم العمل ما بين دول العالم سيؤديان الى المستوى الأمثل فيزداد الانتاج و ترتفع مستويات المعيشة في كل الدول، و على هذا الأساس فان الهدف الذي دارت حوله جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف و التي أشرفت عليها سكرتارية الجات على تنظيمها هو اجراء تخفيضات متتابعة في الرسوم الجمركية و الغائها عن بعض السلع لتشجيع نمو التجارة العالمية.

خامسا: مبادئ الجات:

بدأت جولات مفاوضات الجات من مبادئ محددة شملت الاتي:

1- مبدأ الدولة الأكثر رعاية:

تقتضي المادة الأولى من الاتفاقية على هذا المبدأ العام الذي يعني يجب أن يقوم على أساس عدم التمييز بالمعاملة و أن يلتزم بموجبه البلد العضو بمنح بقية الدول المتعاقدة نفس المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالرسوم و حقوق الاستيراد و التصدير التي يمنحها لأية دولة أخرى من دول الاتفاقية دون تمييز، فمثلا عندما تفتح دولة متعاقدة سوقها لمنتج وادر من دولة أخرى متعاقد أو غير متعاقدة فان سوق المنتج يعتبر مفتوحا في ذات الوقت من دون شروط أمام كل الدول المتعاقدة الأخرى[1].

و للمبدأ استثناءات للدول النامية نصت عليها الاتفاقية كما يلي:

منح الدول النامية بعض الافضليات و المزايا لصناعتها الوليدة لمساعدتها في الدخول الى أسواق الدول الصناعية المتقدمة حتى تقوى على المنافسة العالمية.

في حال وجود اتفاقية تجارية اقليمية كالاتحاد الجمركي الاقليمي أو عند دخول الدولة في منطقة التبادل الحر مع مجموع من الدول يكون شرط العضوية فيها الغاء الحواجز الجمركية. و في مثل هذه الحالات يتم استثناء الدولة العضو في اتفاقية الجات من منح الاعفاءات و الميزات التي التزمت بمنحها دول الاتحاد الجمركي الاقليمي او منطقة التبادل الحر للدول الاعضاء في الجات و فق مبدأ الدولة أكثر رعاية.

[1] ابراهيم العيسوي، الجات و أخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، يناير، 2001، ص 23.

2- مبدأ المعاملة الوطنية[1]:

نصت المادة الثالثة من الاتفاقية الى عدم اللجوء الى القيود غير التعريفية (الضرائب أو الرسوم أو القوانين و القرارات و الاجراءات التنظيمية الأخرى). لحماية المنتج المحلي و التمييز ضد المنتج المستورد فالدول المتعاقدة في الجات لا تفرض اية شروط تمييزية لصالح المنتج المحلي على حساب المنتج الأجنبي[2]. فمثلا منح الدول المتعاقدة تقديم اعانة للمنتج المحلي لتفضيل استخدامه على المنتج المثيل المستورد أو فرض رسوم على المنتج المستورد تفوق ما يفرض على المنتج المحلي المثيل*.

3- مبدأ عدم التمييز:

نصت المادة الأولى من الاتفاقية بانه لا يجوز لأي طرف متعاقد في الجات أن يستخدم التعريفة الجمركية أو أي قيد اخر بطريقة تمييزية بين الأطراف المتعاقدة في الجات التي تعامل معها تجاريا، بمعنى أن تعامل الدول المتعاقدة في الجات بنفس الطريقة دون تمييز فيما يتعلق باستيراد سلعة معينة. بحيث يتساوى كل الأعضاء في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية و من ثم اذا منحت دولة ما ميزة تجارية فان هذا الاجراء سوف يكون سائر المفعول به تلقائيا على جميع الدول الأعضاء و هذا يعني المساواة في المعاملات التجارية بين جميع الدول الأعضاء.[3]

4- مبدأ استخدام الرسوم الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية[4]:

ينص هذا المبدأ على أن حماية الإنتاج الوطني يجب أن تتم عن طريق التعريفة الجمركية دون غيرها من الإجراءات الحمائية الأخرى و تلتزم كل دولة متعاقدة بتجميد الرسوم الجمركية التي تفرضها و عدم تجاوزها لسقف محدد يتم التفاوض حوله مع بقية الدول المتعاقدة، و يمكن لأي دولة متعاقدة رفع تعريفاتها الجمركية لبعض السلع المستوردة عن طريق تقديم تنازلات جمركية مقابلة لسلع أخرى مستوردة، و تتضمن اتفاقية الجات بالمقابل نصوصا لمحاربة سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الشركات، كما أعطت الحق للدول بفرض رسوم تعويضية على مستورداتها من السلع التي تتمتع "بدعم" من قبل السلطات في البلدان المصدرة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة، مرجع سابق، ص 30.

[2] ابراهيم العيسوي،مرجع سابق، ص 24.

* ان هذا المبدأ يساعد من الناحية النظرية على مساواة بين البضائع في المعاملة الا انه في المدى القصير يؤثر على الدول النامية لان السلع المنتجة فيها لا يمكنها ان تتساوى في المعاملة مع نفس السلع المنتجة في الدول المتقدمة و ذلك بسبب تباين التكنولوجيا و بالتالي فان منتجات الدول المتقدمة تكون باقل تكلفة و ذلك بسبب الوسائل و التقنيات المتطورة و بمواصفات أفضل مما يؤدي الى شراء المنتجات المستوردة في السوق و تبقى المنتجات الوطنية المماثلة كاسدة لعدم قدرتها على المنافسة.

[3] -عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة، مرجع سابق، ص 31.

[4] ابراهيم العيسوي، الجات و أخواتها، مرجع سابق، ص 16-17.

5- حظر الإجراءات التقييدية الكمية[1]:

يعتبر حظر استخدام الإجراءات التقييدية الكمية على المستوردات واحدا من النصوص الأساسية لاتفاقية الجات إلا أن هناك استثناء لهذا الحظر (المادة 12) يتيح للدول التي تعاني من مشاكل في ميزان مدفوعاتها اللجوء إلى مثل هذه الإجراءات التقييدية الكمية.

كما أن المادة (18) نصت بالنسبة للدول النامية على أنه قد يتوجب عليها تطبيق إجراءات تقييدية كمية، إما لوقف النزيف الكبير في احتياطاتها من الاحتياط الأجنبي الذي يسببه تمويل الطلب على المستوردات الناجم عن عملية التنمية، أو لحماية صناعتها الوطنية الناشئة، شريطة ألا يكون هنالك معاملة تمييزية في تطبيق هذه الإجراءات.

6- محاربة سياسة الإغراق*:

تلزم المادة (6) من اتفاقية الجات 1947 الأطراف المتعاقدة في الجات بعدم تصدير منتجاتهم بأسعار أقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في بلادهم، إذا كان من شأن ذلك إيقاع ضرر جسيم بمصالح المنتجين المحليين في الدولة المتعاقدة المستوردة، أو التهديد بوقوع مثل هذا الضرر. و تخول الاتفاقية (في المادة نفسها) الطرف المتعاقد فرض رسم تعويضي* لإلغاء أثر الإغراق أو منع حدوثه أصلا من جانب أية دولة أخرى[2].

7- مبدأ الشفافية[3]:

يقضي هذا المبدأ بتعهد الدول الأعضاء بنشر المعلومات اللازمة حول القوانين واللوائح الوطنية و الممارسات الشائعة التي قد تعرقل تجارة الخدمات و السلع.

وهناك استثناءات على هذه المبادئ تأخذ في الحسبان واقع الاقتصاد العالمي والفروقات بين الدول التي تعيق التطبيق الدقيق لمبادئ المعاملة بالمثل، ومنها:[4]

- المادة 24، و هي الاستثناء الأهم على "نص الدولة الأكثر رعاية" التي تسمح بإقامة مناطق تبادل حر أو اتحاد جمركي، تمنح الدول المنتسبة شروطا أفضل في ميدان الرسوم الجمركية. و الاستثناء الذي يكاد يلغي مفعول المبدأ المذكور أعلاه رقم 1 هو الفقرة الرابعة من المادة 24، التي دخلت حيّز التطبيق منذ 1966،

---

[1] عبد الله بلوناس، عولمة الاقتصاد- الفرص و التحديات- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد24، العدد الاول 2008، ص 187.

* يقصد بالإغراق بيع السلعة في سوق التصدير بسعر أقل من السعر الذي تباع به في البلد الذي ينتجها و غالبا ما يتم اتباع هذا الأسلوب للتغلب على المنافسة في السوق الدولية.

* و يكون يعادل الفرق بين السعر الذي تباع به السلع في سوق التصدير و السعر الذي تباع به في موطن انتاجها مع اضافة التكاليف الاخرى المرافقة لعملية التصدير من رسوم و نقل و تأمين و غيرها لإلغاء أثر الاغراق و منع حدوثه من طرف أية دولة أخرى.

[2] إبراهيم العيسوي: الجات و أخواتها، مرجع سابق، ص 23-24.

[3] يوسف سعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 117

[4] إبراهيم العيسوي: الجات و أخواتها، مرجع سابق، ص 22.

والتي تسمح لدول العالم النامي بالاستفادة من هذا المبدأ دون أن تكون مجبرة على تطبيقه بالمثل حيال الدول الغنية.

- المادة 19 تسمح بإقامة عوائق جمركية تهدف إلى حماية فروع من النشاط الاقتصادي المهدد، الأمر المعروف بـ " بند الحماية" و القيد الوحيد المفروض عليه هو وجوب احترام مبدأ التعامل بالمثل بين الدول.
- المادة 12 تسمح بممارسة قيود كمية في الحالات التالية.
- عندما يتعرض ميزان المدفوعات إلى خلل خطير، لكن يجب رفع القيود عندما يعود الميزان إلى التوازن.
- عندما تدخل هذه القيود في إطار سياسة زراعية تحد من الإنتاج لامتصاص الفوائض.
- عندما تعتبر "دول نامية" أن تحديد الاستيراد يسهل لها خلق أو تنمية فرع من فروع صناعتها الداخلية.

من قراءة هذه المبادئ و الاستثناءات يبدو أن نص " الجات" يحمل بذور الشقاق في ثناياه. لكن حتى عام 1973، و هي الفترة التي عرف فيها العالم نموا اقتصاديا ملحوظا، لم تحدث خلافات جوهرية، و تم التوصل إلى حلول سريعة للخلافات الناشئة بين الدول. أما العقدان الماضيان فقد حملا خلافات حادة و اضطرابات داخل" الجات" نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية الآخذة بالتصاعد. و راحت الدول في سعيها وراء مصالحها الضيقة تتهرب من تطبيق قواعد "الجات" و تلجأ إلى الإعفاءات و الاستثناءات، و تتبادل الاتهامات في ما بينها إلى درجة أن الاتفاق نفسه بات مهددا، بعدما بدأ للجميع أن الممارسة ابتعدت كثيرا عن النصوص المكتوبة.

المطلب الثاني :انشاء المنظمة العالمية للتجارة

من أبرز النتائج الرئيسية لجولة الأورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي عقدت للفترة من 1986-1993 هو اعتماد الدول المشاركة فيها الاتفاقات و القرارات التي اسفرت عنها جولة اوروغواي في اجتماعها المنعقد في أفريل 1994 في مراكش/المغرب انشاء المنظمة العالمية للتجارة التي دخلت حيز التطبيق عام 1995 بعد مصادقة 77 دولة على اعلان اوروغواي مع 22 اتفاقية دولية اضافة الى 7 تفاهمات ضمن اطار المنظمة العالمية للتجارة التي تتولى ادارة النظام التجاري في العالم باعتبارها المرجعية الوحيدة التي تحكم قواعد و اجراءات تحرير التجارة الدولية[1].

يعتبر انشاء المنظمة العالمية للتجارة من أهم أحداث العقد الاخير من القرن العشرين و عصر ما بعد الحرب الباردة و تأتي أهمية هذه المنظمة باعتبارها تشكل ألية من أليات العولمة التي لها أهميتها لإدارة و تنظيم النظام التجاري العالمي و عولمة الاقتصاد الى جانب صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لتسيير العالم ماليا و تنمويا و تجاريا،[2] وفق أسس اقتصاد السوق الرأسمالية التي عمت العالم بقيادة أمريكا، وقد أكد ذلك الرئيس "كلينتون" حيث وصف الاتفاق بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة بأنه خطوة ستعزز وضع أمريكا في زعامة العالم

[1] حسين عمر، الجات و الخوصصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2002، ص 08.

[2] سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية و أثارها السلبية و الايجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية، دار حامد للنشر، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2004، ص 17.

رغم أنها لم تحقق كل ما يتمناه. فما يتمناه "كلينتون" هو استمرار ظاهرة العولمة و الهيمنة الأمريكية على العالم و تصاعدها مرهون بما تحققه أليات العولمة و منها المنظمة العالمية للتجارة.

لقد تم التوصل اليها بالتراضي و ليس عن طريق التصويت الديمقراطي و الذي تشكل فيه دول الجنوب الغالبية التي ستكون ملزمة بموجب اتفاق مراكش بتنفيذ الاتفاقيات و التفاهمات و البروتكولات و القرارات الوزارية الصادرة عن المنظمة و تعتبر المنظمة العالمية للتجارة المظلة المؤسسية المسؤولة عن مراقبة و تنفيذ تلك الاتفاقيات بعد التوقيع عليها اثر الانضمام و بصبغتها المتكاملة الصادرة عن المنظمة عند انضمامها أو بعد الانضمام اليها و تولي المنظمة التي تتمتع كشخصية اعتبارية مثل صندوق النقد و البنك العالمي و يترتب عليها الاشراف و ادارة الاتي:♣

الجات و الاتفاقيات المرتبطة بها و التي تسري على تجارة السلع.

الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية و الصكوك القانونية البروتوكولات و القرارات الوزارية و تنظم المنظمة المفاوضات المستمرة بين الدول الأعضاء حول الأمور المعلقة الأخرى المتفق عليها من أجل تحقيق المزيد من تحرير التجارة في السلع و الخدمات و من أجل التفاوض على قضايا أخرى متصلة بالتجارة قد يقع عليها الاختيار من أجل تطوير القواعد و الأنظمة الخاصة بها.

كما أن المنظمة مسؤولة عن ادارة نظام شامل و هو حد لتسوية المنازعات التجارية[1] التي تنشأ بين الدول الأعضاء وفقا لنصوص وثائقها القانونية. كما تدير المنظمة ألية المراجعة و المراقبة الدورية للسياسات التجارية في الدول الأعضاء و فق الالية المتفق عليها و بما يضمن اتفاق هذه السياسات مع القواعد و الضوابط و الالتزامات في اطار المنظمة و التعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و الوكالات الملحق به لتأمين المزيد من التنسيق في عملية صنع السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي.

اذن ان المنظمة العالمية للتجارة هي ألية فاعلة لنشر العولمة و التفاعل معها لما تمتلكه هذه المؤسسة من صلاحية و قدرة على ادارة جوانب متعددة من الاقتصاد العالمي، و للمنظمة العديد من الاساليب المناسبة للتعامل مع عولمة الاقتصاد و التي يترتب عليها التخلي عن جزء من السيادة الوطنية لصالح التكامل مع الاقتصاد العالمي، فضلا على تمكن و قدرة المنظمة على ادارة التجارة الدولية بأشكالها المختلفة بين الدول الأعضاء في المنظومة الدولية ضمن قواعد معروفة.

و استنادا لما تقدم يمكن القول أن العولمة لا يمكن تطبيقها الا من خلال ازالة الحدود و الحواجز بين الدول من أجل تسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال و العمالة و البضائع و المنتوجات وفق قوانين و قواعد المنظمة العالمية للتجارة مما يعني الغاء دور الدولة و التجاوز على سيادتها و سيولد ذلك مقاومة قوية لدى الدول و الشعوب للدفاع من أجل سيادتها.

♣هناك اتفاقيتين غير الزامية و هما اتفاقية المشتريات الحكومية و اتفاقية التجارة في الطائرات المدنية أما اتفاقية اللحوم و الألبان فقد ألغيت.

[1] سهيل حسن الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية و الاقليمية، دار الثقافة للنشر، الاردن، الطبعة الثانية، 2012، ص 181.

- **الهيكل التنظيمي للمنظمة**

إن الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية يعكس المهام و الأهداف التي أنشأت من أجلها، ويشرف على نشاط المنظمة العالمية للتجارة جهاز يتكون من مؤتمر وزاري و مجلس عام و مجالس متخصصة و لجان و سكرتارية (**أنظر الملحق رقم 01**).

المطلب الثالث :أهداف و قواعد المنظمة العالمية للتجارة:

تعمل المنظمة العالمية للتجارة على مجموعة من الاهداف و القواعد سنذكرها في هذا المطلب.

أولا: الأهداف:[1]

تهدف المنظمة العالمية للتجارة بصورة عامة الى تحرير التجارة العالمية اعتمادا على المبادئ الأساسية لاتفاقية الجات 1947 و تتطابق أهدافها مع أهداف الجات التي أصبحت جزء منها وقد تم توسيع الأهداف لمنح المنظمة صلاحية تنظيم تجارة الخدمات الى جانب تجارة السلع، كما أن الاهداف توضح بأنه من اجل دفع التنمية الاقتصادية من خلال توسيع التجارة لابد من الاهتمام بحماية التنمية و الحفاظ عليها. و قد أضيف هدف جديد الى الاهداف العامة للمنظمة و الذي ينص على بذل الجهود الايجابية لتأمين حصول البلدان النامية وخاصة الاقل نموا على نصيب أكبر في نمو التجارة العالمية يتماشى و احتياجات تنميتها الاقتصادية.

وتعمل المنظمة لتحقيق اهدافها على تنظيم المفاوضات و اتخاذ الاجراءات ووضع الترتيبات اللازمة بشأن الاتفاقيات التجارية القائمة و عقد اتفاقيات جديدة اذا لزم الأمر.

ثانيا: القواعد الجديدة للمنظمة

اتبعت المنظمة العالمية للتجارة ذات القواعد التجارية التي اقرتها الجات 1947 للسلع و الخدمات عند فرض الضرائب غير المباشرة و من أهم القواعد هي:

عدم التمييز في تطبيق السياسات التجارية و اعتماد قواعد المعاملة بالمثل و الدولة الاولى بالرعاية و المعاملة الوطنية للسلع المستوردة.

عدم استخدام القيود الكمية و اية قيود اخرى تخص الاستيراد و غيرها.

ايقاف تقديم الدعم و الاعانات الحكومية للمصدرين.

عدم اتباع سياسة الاغراق♣.

اعتماد ثمن السعر الجمركي للبضائع القائمة المقدمة من المستورد.

قيام الدول الأعضاء بوضع الترتيبات و البرامج الواضحة لضبط الجودة و الغاء الاجراءات التي تتقاطع مع القواعد العالمية و المواصفات الدولية للسلامة الصحية، و التي يمكن أن تعتبر بمثابة قيود تعيق تحرير تجارة السلع الغذائية.

[1] نبيل حشاد، الجات و منظمة التجارة العالمية: اهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مكتبة الاسرة، القاهرة، 2001، ص 173.

أما قواعد المعاملات التجارية على الخدمات فإنها تستند على مبدأ المعاملة الوطنية، وفتح السوق المحلية في قطاعات تحددها الدول الأعضاء وقد تمت اتفاقية تجارة الخدمات على ستة أنواع من القيود المسموح بها بحصر مجالات فتح السوق المحلية للموردين الاجانب للخدمات و القيود هي:

- تحديد عدد موردي الخدمات الاجانب.
- تحديد قيمة المعاملات في الخدمات الواردة.
- الزام مورد الخدمات الاجنبي بالتواجد في السوق المحلية.
- الزام مورد الخدمات الاجنبي بإنتاج كميات و قيم محددة من الخدمات في الدول المستقبلة.
- تقييد عدد منتسبي الشركات الاجنبية الموردة للخدمات.
- مشاركة رأس المال الاجنبي بنسبة معينة في مشروعات الخدمات الوطنية.

أما اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فقد فرضت على كل الأعضاء توفير الحماية الكافية لحقوق الملكية و التكنولوجيا و توفير الاجراءات القضائية لرصد مخالفاتها و اللجوء الى تسوية النزاعات الدولية من خلال المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الرابع :شروط الانضمام للمنظمة*:

لقد حددت المنظمة العالمية للتجارة تحقيق عدد من الامور للدولة الراغبة في الانضمام كما جاءت في وثيقة بروتوكول الانضمام و اهم هذه الامور هي:

أن تعيد النظر في سياساتها الاقتصادية و الائتمانية بصورة تنسجم و احكام اتفاقية الجات، ومن هيكلية مؤسساتها المصرفية و النقدية، و في الخطر المفروض على الاستيراد و التصدير و جميع الانظمة التي تقف عائقا امام التبادل التجاري و تحويلها الى تعريفة جمركية يتم الاتفاق عليها من خلال المفاوضات[1].

- اعتماد نظام الجودة و المواصفات العالمية و الرقابة في عمليات الانتاج، و تحسين المناخ الاستثماري في البلد مع توفير الحماية اللازمة للملكية الفردية، و تطوير البيئة الانتاجية الصناعية و الزراعية بما يتلاءم و تحرير التجارة و الصناعة.
- دعم و تشجيع القطاع الخاص و تقليص القطاع العام الا في امور الخدمات العامة الهامة و البنى التحتية التي تسهل عمليات الاستثمار.
- أن تتعهد الدولة بخفض التعريفة الجمركية و أن لا ترفعها مستقبلا الا بعد التفاوض مع الدول الأعضاء و أن تلتزم بسقوف تثبيت تعريفاتها الجمركية.[1]

*غالبا ما يشار الى هذه الشروط على أنها ثمن تذكرة دخول الدولة الى المنظمة، ووسيلة ضغط تستعملها المنظمة على الحكومات بفرض السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و التشريعية، و بغض النظر عن العواقب المترتبة و غلبة المصالح التجارية على مستلزمات التنمية و التطور في دول العالم..

[1] Mehdi ABBAS, Le processus d'accession à l'OMC. Une analyse d'économie politique appliquée à l'Algérie, note de travaille de LEPII, n° 13/2008, p 2.

- اختيار القطاعات الخدماتية التي ترغب الدولة الالتزام بفتحها و عادة ما يكون الالتزام في حدود ما تسمح به القوانين الوطنية من حرية الاستثمار و التنقل و التملك للأجانب.
- يحق للدولة أن تطلب استثناءات من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في حالة وجدو اتفاقية ثنائية تعط امتيازات في مجال الاستثمار و العمل في الخدمات لرعايا بعض الدول.
- اعلان استعداد الدولة بالالتزام بمبادئ الجات و سعيها لتطبيقها و فق الشروط التي سيتم التفاوض عليها.
- تحرير الاقتصاد الوطني من القيود و الاجراءات غير الملائمة للاستثمار و تنشيط التبادل التجاري الدولي، و تقديم مذكرة توضيحية حول سياسة التجارة الخارجية.
- تسهيل دخول الاستثمارات الخارجية و الوطنية و منحها الامتيازات و الاعفاءات اللازمة لمزاولة أعمالها.

وتكون كافة الدول المتعاقدة في اطار اتفاقية الجات و دول المجموعة الأوروبية التي قبلت باتفاقية الجات و اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة أعضاء اصليين في المنظمة منذ اعلان قيام المنظمة، و تكون عضوية المنظمة مفتوحة لجميع الدول بالانضمام للمنظمة عن طريق التفاوض على الانضمام، و عليها خلال المفاوضات الموافقة على الامور التي حددتها المنظمة و الواجب اتباعها و اتخاذ الخطوات اللازمة لها. و تتطلب اتفاقية المنظمة من الاعضاء قبول كافة الاتفاقيات التي تشرف عليها المنظمة، و تقديم الطلب المرفق به الوثائق المطلوبة للانضمام. وبعدها يتخذ المؤتمر الوزاري♣ قرارات الانضمام،و يوافق على شروط الانضمام بأغلبية ثلثي الأعضاء في المنظمة.

خلاصة لما تقدم يتضح لنا من خلال شروط الانضمام للمنظمة ان هناك عدة عواقب تترتب على الدول خاصة الدول النامية من القضاء على فرص العمل و زيادة البطالة و الفقر و زيادة ضعف الدولة و افقارها. فالمنظمة هي في حقيقتها مجرد اداة في يد الشركات متعددة الجنسيات فهي منظمة غير ديمقراطية و عليه فعملية انضمام الدول اليها هو طمس لحقوقها و سيادتها و الانقياد نحو النظام العالمي الجديد.

[1] هيفاء عبد الرحمن التكريتي، مرجع سابق، ص 419.

♣ يعتبر السلطة العليا و هو الجمعية العامة حيث يتألف من ممثلي جميع أعضاء المنظمة و يقوم بمناقشة الموضوعات و اتخاذ القرارات داخل المنظمة.

المبحث الرابع: الشركات العالمية متعددة الجنسيات.

ان تضخم الشركات متعددة الجنسيات بشكل واسع و مختلف، ادى الى اعطاءها مكانة و تأثير في تحقيق و قيادة العولمة. حيث قامت الكثير من النظريات بتفسير و دراسة نشاط هذا النوع من الشركات. و ركزت أغلب الدراسات على الأسباب الحقيقية التي دفعت بهذا النوع الى الظهور. فمن خلال هذا وجب علينا التعرف على هذا الكيان الاقتصادي و الخوض في تفاصيله.

المطلب الأول: تعريف الشركات العالمية متعددة الجنسيات.

قام جدل ونقاش واسع لتحديد مفهوم الشركات متعددة الجنسيات جراء غموض المضمون وصولا الى تعريف دقيق و محدد و قد تعددت المفاهيم الخاصة بتعريف و تحديد ماهية الشركات متعددة الجنسيات سواء في الأدب الاقتصادي الغربي أو في الأدبيات الاقتصادية الاشتراكية. حيث اختلفت الدراسات القائمة عنها فهناك التعريفات القانونية و الادارية و الاقتصادية. و نظرا للعدد الكبير من الخصائص التي تتميز بها هذه الشركات فانه من الصعب الوصول الى تعريف واحد يمكن أن يزودنا بمقياس محدد يستخدم بنحو واضح لمعرفة ما اذا كانت هذه المنشأة متعددة الجنسية أم لا؟.

لكن هناك بعض الدراسات حاولت أن توازن بين مختلف وجهات النظر و بين الآراء المتعددة من خلال وضع بعض الخصائص التي تحدد و تميز كل معنى عن الاخر و تتمثل في[1] :

- ضخامة النشاط و سعته.
- وجود فوع تابعة في عدة دول أجنبية.
- مركز قرار موحد.
- البعد الاستراتيجي العالمي.

فيما يخص ضخامة النشاط و سعته : يعتمد هذا المحدد على عنصر الحجم المتعلق بنشاط الشركات، حيث يعرفها الاقتصادي ريمون فنون بانها " فقط الشركات التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، و التي تمتلك تسهيلات أو فروعا انتاجية في ستة دول أجنبية على الأقل."

كما يبين جون سافاري بأنه توجد علاقة طردية بين حجم الشركات و معدل صادراتها و كذلك الأمر نفسه مع عامل الاستيطان في الخارج.[2]

من الملاحظ هنا ارتباط ضخامة النشاط و سعته بمقدار الاستيطان في الخارج، يمكن القول بان كل شركة تمتلك فروعا في بلدين اجنبيين فأكثر و فروعها تحقق على الأقل 10% من رقم أعمال الشركة الأم تعتبر شركة متعددة الجنسيات.

---

[1]Pierre Jacquemot, La firme multinational :une introduction économique, paris,ed,economica,1990,p.-p.15-16.

[2] Pierre Jacquemot.ibid.p.14

و هناك من يرى انه يجب توفر شرطان أساسيان حتى تكون الشركة متعددة الجنسية و هما شرط الاستيطان في ستة بلدان أجنبية على الأقل، و الشرط الثاني ان فروعها الانتاجية تمثل ما لا يقل عن 20% من أصولها الاجمالية.

أما بخصوص محدد وحدى مركز القرارات، فهو مرتبط بطبيعة التنظيم لهذه الشركات وذلك عن طريق قيام المكتب الرئيسي ♣ بتسيير شركات الفرع المتواجدة في البلدان الأجنبية و من خلال هذه الميزة الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات ظهرت تسمية أخرى لها و هي الشركات العابرة للحدود.

و بخصوص المحدد الاخير فهو كذلك مرتبط ارتباط كبير بالمحدد السابق، حيث يرى الاقتصادي شارل البير ميشالي أنه مهما كانت الأشكال التي يمكن أن تحيط بهذا النوع من الشركات فهي شركات مسؤولة عن كل عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر في أكثر من بلد، مما يعطي تلميحا واضحا عن عملياتها و أنها تحافظ على عملياتها الاستثمارية الانية و المستقبلية عبر تبنيها لاستراتيجية تسيير طويلة المدى .و من الواضح أن مركزية القرارات المرتبطة بتسيير هذه الشركات تشير الى صعوبة الوصول الى الأهداف المنشودة دون وجود استراتيجية معينة.

بينما يرى رولف أنها [1]: الشركة التي يجب إن تصل مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية حوالي 25 % من إجمالي المبيعات أو العاملين أو الاستثمار.

المصطلحات التي أطلقت على الشركات.

لقد تم استخدم مصطلح أو تعبير الشركات متعددة الجنسيات في الأدبيات الاقتصادية و انتشر بشكل واسع عام 1963 اثر نشر تقرير في مجلة "Business Week" في ملحق خاص بعنوان الشركات متعددة الجنسيات. و الستينات و السبعينات تزايد الاهتمام بالشركات متعددة الجنسيات و استخدام المصطلحات المرتبطة بها لتؤدي الى ذات المعنى من وجهة نظر التحليل الاقتصادي الغربي بالرغم مما تتضمنه من اختلاف في الجوانب القانونية.[2]

فمن خلال الجدول التالي نحاول الربط بين كل مصطلح أطلق على هذه الشركات و مراحل تدويل نشاطها.

♣ وتسمى كذلك بالشركة الأم.

[1] عبد السلام أبو القحف، ادارة الاعمال الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 132.

[2] مايكل تانز و أخرون، من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد الكوني، دور الشركات المتعددة الجنسيات،ترجمة عفيف الرزاز،1981، مؤسسة الابحاث العربية،بيروت،ص124.

الجدول رقم05: المصطلحات التي أطلقت على الشركات متعددة الجنسيات و مراحل تدويل نشاطها.

المصطلح	مراحل النشاط
الشركات الأجنبية **Les sociétés étrangères**	و هو المصطلح الأكثر شمولية فهو يحوي كل شركة لها تسهيلات للنشاط خارج البلد الأم♣ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و مهاكانت طبيعة النشاط انتاجي او تجاري.
الشركات متعددة الجنسيات **Les firmes multinationales**	يكفي ان ينتقل مستوى النشاط الى بلدين أجنبيين
الشركات عبر الوطنية **Les firmes trans-tanionales**	نفس المصطلح السابق لكن رفض استعماله من طرف الأمم المتحدة من أجل تفادي الأثار النفسية التي يمكن أن يتركها في شعوب الدول النامية.
الشركات متعددة الجنسيات الشمولية	وجوب شمول نشاط هذه الشركات بالإضافة الى انتقال نشاطها الى بلدان أجنبية أن يشتمل كذلك على منتجات أخرى من غير المنتج الأصلي و من غير القطاع الاصلي ايضا.
الشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات **Les firmes multinationales trans-continents**	هي شركات لها فروعا انتاجية أو تسويقية في العديد من الدول الأجنبية من قارات مختلفة، و هي مرحلة متقدمة من مراحل النشاط لهذه الشركات.
الشركات العالمية متعددة الجنسيات **Les firmes multinationales mondiales**	هي شركات لها فروعا انتاجية أو تسويقية في العديد من الدول الأجنبية و في كل قارات العالم الخمس.
الشركات متعددة الجنسيات الكوكبية **Les firmes multinationales globales**	هي شركات لها فروعا انتاجية أو تسويقية في العديد من الدول الأجنبية و في كل قارات العالم الخمس من هذا الكوكب و كمثال على ذلك شركة كوكا كولا التي وصل نشاطها التسويقي الى كل منطقة من كوكب الأرض.

المصدر: من تجميع الباحث بالاعتماد على مراجع سابقة

و من خلال هذا الجدول سنستعمل في دراستنا مصطلح الشركات العالمية متعددة الجنسيات و ذلك لاعتبارها مرحلة متقدمة من مراحل تطور نشاط الشركات و مساهمتها في تفعيل عولمة الاقتصاد.

♣ و هي الدولة الأصلية للشركات متعددة الجنسيات و فيها تسجل و اليها تنسب و عادة ما يكون فيها المقر الرئيسي حيث تدير و تراقب الفروع الخارجية.

المطلب الثاني : نشأة الشركات متعددة الجنسيات

يمثل ظهور الشركات متعددة الجنسيات الصورة الجديدة لتنظيم النشاط الاقتصادي في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة حيث ان هذه الشركات تمثل التجسيد الحي لظاهرة كوكبة الحياة الاقتصادية و السيطرة على العالم .

أولا: ظهور الشركات متعددة الجنسيات:

لقد ظهرت الشركات المتعددة الجنسيات على يد الشركات الأمريكية الكبرى التي دأبت منذ نهاية الحرب العالمية , وبشكل خاص منذ الخمسينات على زيادة استثماراتها المباشرة خارج الولايات المتحدة وذلك بإنشاء وحدات إنتاجية في كندا و أوربا و أمريكا اللاتينية في إطار استراتيجية إنتاجية عالمية موحدة , وسرعان ما حذت الشركات الأوربية حذو الشركات الأمريكية بعد أن استردت أوربا أنفسها بعد الحرب وأعادت بناء قوتها وبدأت تنتقل من الإقليمية إلى العالمية بإنشاء وحدات إنتاجية خارج حدودها , بل أن بعض هذه الشركات قام بإنشاء شركات صناعية تابعة لها في أمريكا.

وبعدها جاء دور اليابان لتدخل هي الأخرى معترك الدولية ورغم أن هذا الدخول جاء متأخرا بعض الشيء فإن العالم تنبأ بأن هذه الشركات اليابانية سوف تلعب دورا متعاظما في المجال العالمي وتستمد هذه الشركات المتعددة القوميات قدرتها على السيطرة على الاقتصاد العالمي من قوتها الاقتصادية الذاتية ومن قوتها الفنية والتكنولوجية الهائلة [1], وما يميز الشركات المتعددة القوميات ليس هو قيامها بنشاط اقتصادي على المستوى الدولي , وإنما طبيعة هذا النشاط والأسلوب الذي يتم به وكم أن طبيعة وأسلوب نشاط الشركات يختلف اختلاف جذريا عن طبيعة وأسلوب نشاط كل ما سبقها من الشركات التي عرفتها الرأسمالية طوال حياتها. وما يميزها كذلك أنها تقوم بنقل وحدات إنتاجية من الدولة التابعة لها , أي الدولة الأم إلى دول أخرى مختلفة مع استمرار سيطرتها على هذه الوحدات الإنتاجية وإدارتها مركزيا في إطار استراتيجية إنتاجية عالمية موحدة.

ثانيا: تاريخ الشركات متعددة الجنسيات:[2]

يرجع تاريخ العديد من الشركات المتعددة الجنسيات التي نعرفها اليوم إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية وبشكل أكثر تحديد إلى نهاية القرن 19 فمنذ ذلك التاريخ بدأت بعض الشركات الكبرى في أمريكا و أوربا تقيم وحدات إنتاجية خارج حدودها الأصلية ففي عام 1865 أنشأت شركة باير الألمانية للصناعات الكيميائية مصنعا لها في نيويورك إلى أن أول شركة تستحق وصف (المتعددة القوميات) بالمعنى الدقيق هي شركة سنجر الأمريكية لصناعة مكنات الخياطة التي أقامت في عام 1867 مصنع لها في جلاسكو وتبعته بعدة مصانع أخرى في النمسا وكندا وسرعان ما حذت الكثير من الشركات الأمريكية حذوسنجر.

[1] سمير أمين، صراع الحضارات أم حوار الثقافات، مجموعة باحثين، دار التضامن، 1997، ص 76.

[2] كريم نعمة، أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة علوم إنسانية، مجلة شهرية الكترونية، السنة الثالثة، العدد 27، آذار 2006.

ورغم ظهور واستقرار العديد من الشركات المتعددة القوميات فقد بقيت أهميتها في الاقتصاد العالمي محدودة للغاية من ناحية لان القطاعات التي كانت تعمل فيها هذه الشركات وبشكل أساسي البترول , السيارات و الألمنيوم , رغم أهميتها في الاقتصاد اليوم , لم تكن تلعب دور أساسيا في اقتصاديات الدول الرأسمالية آنذاك , إذا كانت القطاعات الرئيسية هي الفحم , السكك الحديدية , الحديد والصلب ...الخ وبقيت هذه الصناعات بعيدة عن عمل الشركات المتعددة القوميات ومن ناحية أخرى لضيق حجم النشاط الدولي لهذه الشركات[1].والظروف الدولية الاقتصادية في فترة ما بين الحربين العالميتين لم تكن لتسمح بنمو كبرى الاستثمارات الدولية المباشرة من ناحية بسبب عدم استقرار الأوضاع النقدية في أوربا نتيجة لتضخم الهائل على أن هذه الأوضاع تغيرت تماما بعد الحرب الثانية بإبرام الاتفاقية العامة لرسوم الجمركية والتجارة المعروفة باسم الغات والتي كما ذكرنا سابقا انها تولت وضع أسس ومبادئ عامة لتنظيم التبادل التجاري الدولي فأزاحت بذلك واحدا من أهم العواق التي كانت تعترض سبيل الشركات المتعددة القوميات وكذلك اتفاقية إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوربية المعقودة في روما سنة 1957 أعطت دفعة هائلة لنشاط هذه الشركات وهكذا فإن الظروف كلها كانت مهيأة منذ نهاية الحرب العالمية لظهور الشركات المتعددة الجنسيات.

المطلب الثالث: عوامل انتشار الشركات العالمية متعددة الجنسيات و خصائصها.

تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على العديد من العوامل و الخصائص المساهمة في انتشارها و من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق اليها بالتفصيل.

أولا: عوامل انتشار الشركات العالمية متعددة الجنسيات:

يعتمد التفسير الاقتصادي لنشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات على مجموعة من العوامل التي قام العديد من الباحثين بسردها و ادراجها في مختلف دراساتهم البحثية و تحاليلهم، حيث ينفرد كل واحد منهم بمجموعة من العوامل التي ربما تختلف عن الاخرى. لذا حاولنا في دراستنا الالمام بجميع هذه العوامل التي نلخصها فيما يلي:

1- **تحرير السياسات العامة:**

كما درسنا في الفصول السابقة أن المؤسسات المالية الدولية تعتبر مظهر من مظاهر العولمة، حيث ساعدت لتهيئة الأرضية أمام الشركات العالمية متعددة الجنسيات من أجل القيام بتدويل نشاطها، حيث نجد أنها تركز من خلال شروط* منحها المساعدات المالية للدول التي تعاني العجز على ضرورة الانفتاح على التجارة الدولية و تبني سياسة التحرير* بدلا من سياسة الانغلاق.

[1] احمد عباس عبد الله، احمد محمد جاسم، دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29 2012، ص 57.

* حيث تكون هذه الشروط وفقا لمتطلبات المؤسسات المالية الدولية حيث قامت العديد من الدول بإعادة النظر في مجموعة كبيرة من القوانين المنظمة للاستثمارات الأجنبية . وهذا ما سوف نتطرق اليه في الفضول القادمة.

* تتضمن سياسة التحرير فتح الأسواق المالية و السماح بدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة و غير المباشرة.

أما المنظمة العالمية للتجارة هي الأخرى لعبت دورا هاما في تحرير السياسات العامة المتعلقة بالاستثمار و بإزالة الحواجز الجمركية أمام تنقل السلع و الخدمات .

2- تزايد المنافسة:

تعبر المنافسة و تزايدها من العوامل بالغة التأثير في تزايد نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات و توجهها نحو تدويل النشاط، ذلك أنه في ظل تزايد الصراع على الأسواق المحلية تتجه هذه الشركات بنظرها الى أفق الأسواق الدولية خاصة في الدول النامية سعيا للاستفادة من الجوانب العديدة المرتبطة بإمكانيات تخفيض تكاليف الانتاج من جهة و زيادة الحصص السوقية من جهة أخرى.

3- التكنولوجيا و تغيراتها السريعة:

ان التسارع في تغيرات التكنولوجيا شكل عاملا مهما في تزايد نشاط هذه الشركات و سرعة تدويلها، فتطور طرق المواصلات و الاتصال ساهم بشكل كبير في انخفاض تكاليف النقل، سوآءا تعلق الأمر بنقل المواد الأولية و المنتجات الوسيطية أو بنقل المنتجات تامة الصنع.

كما أن التكنولوجيا ساهمت بشكل كبير في تطوير طرق الانتاج و مساعدة الشركات على تقليص المخاطر و تقاسم التكاليف مع الشركات المحلية للدول المستضيفة[♣] في اطار عقود الشراكة[1].

ثانيا: خصائص الشركات العالمية متعددة الجنسيات.

تتميز الشركات العالمية المتعددة الجنسيات بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها وتتحدد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي، ومن أهم هذه الصفات:

1- ضخامة الحجم[2] :

تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة، ومن المؤشرات التي تدل على هذا، حجم رأس المال وحجم استثماراتها وتنوع إنتاجها وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تملكها، وحجم إنفاقها على البحث والتطوير، فضلا عن هياكلها التنظيمية وكفاءة أدارتها . ولكن أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة لهذه الكيانات الاقتصادية العملاقة، يتركز في المقياس الخاص برقم المبيعات أو ما يطلق عليه " رقم الأعمال". كذلك يستخدم حجم الإيرادات لنفس الهدف، ووفقاً لهذا المقياس احتلت شركة ميتسوبيشي، بإجمالي إيراداتها الذي بلغ 184,4 مليار دولار، المرتبة الأولى بين أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في عام 1995 م، والتي يصل أجمالي إيراداتها إلى نحو 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. كذلك تستحوذ هذه الشركات على نحو 80% من حجم المبيعات على المستوى

♣ و هي الدول التي تستقبل الشركات و توجد بها مشروعات هذه الشركات.

[1] سيد طه بدوي، دور الشركات العابرة للحدود في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية، دار النهضة العربية لقاهرة، 2005، ص 54.

[2] حميد الجميلي، الشركات متعددة الجنسية ودورها في الإنتاج الدولي، مجلة أخبار النفط والصناعة، أبو ظبي، العدد 401،فيفري، 2004، ص 27.

العالمي. أن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات حقق معدلات نمو مرتفعة تجاوزت 10% سنوياً أي نحو ضعف معدل النمو في الاقتصاد العالمي ومعدل نمو التجارة العالمية.[1]

2- ازدياد درجة تنوع الأنشطة :

تشير الكثير من الدراسات والبحوث، إلى إن الشركات المتعددة الجنسيات تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها، فسياستها الإنتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة متعددة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة، من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى . وقد قامت هذه الشركات بإحلال وفورات مجال النشاط، محل وفورات الحجم والتي انتهجتها الشركات الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية. ونتيجة لذلك تتشعب الأنشطة التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات قطاعياً وجغرافياً وهذا بالتالي يؤدي إلى تحقيق التكامل الأفقي والرأسي.

3- الانتشار الجغرافي – الأسواق-[2] :

من الميز التي تتميز بها الشركات المتعددة الجنسيات هي كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي، خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق، وفروع وشركات تابعة في أنحاء العالم. لقد ساعدها على هذا الانتشار التقدم التكنولوجي الهائل، ولاسيما في مجال المعلومات والاتصالات. وتكفي الإشارة إلى أن شركة ABB السويسرية، تسيطر حالياً على أكثر من 1300 شركة تابعة منتشرة في معظم أنحاء العالم، مع العلم أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالي مبيعات الشركة . وقد ساعدت على ذلك كله إبداعات الثورة العلمية والتكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات، حيث أصبح ما يسمى الإنتاج عن بعد، حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق في بلد معين، وتصدر أوامر بالإنتاج في بلاد أخرى[3].

4- القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم :

أن هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم، وكذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي. على الرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات، فإن أكثر من ثلثي استثماراتها تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي(إنجلترا وألمانيا وفرنسا) وسويسرا واليابان، ويعود هذا التركز إلى:

المناخ الجاذب لهذه النوعية من الاستثمارات، – ارتفاع العائد على الاستثمارات، – تزايد القدرات التنافسية

---

[1] سالم احمد الفرجاني، العولمة والدول النامية من منظور استثماري، دار الكتب الوطنية، طرابلس، 2004، ص 87-88.

[2] إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 22، أوت 1997، ص 12-13.

[1] حميد الجميلي، مرجع سابق،ص24

للدول المضيفة والتي تتحقق عادة من خلال انخفاض تكلفة عنصر العمل وتوافره وارتفاع مستواه التعليمي ومهاراته وإنتاجيته، – توافر البنية الأساسية وتسهيلات النقل وتقدم شبكات الاتصالات، – والطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي.

5- إقامة التحالفات الاستراتيجية[1] :

وهي تعتبر من السمات الهامة للشركات متعددة الجنسيات والتي تسعى دوماً إلى إقامة تحالفات استراتيجية فيما بينها ومن أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية. أن هذه التحالفات هي نتاج المنافسة المحتدمة والتي صارت سمة أساسية للأسواق المفتوحة وثورة الاتصالات والمعلومات أن التحالفات الاستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحاف شكل الاندماج، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحث والتطوير بما يحتاجه إلى تمويل ضخم ومن الأمثلة على هذا التعاون، التمركز الأوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات التي تشترك فيه ثلاثة شركات أوروبية كبرى تنتج الحاسبات الآلية، وهي بول الفرنسية Bull و TCL البريطانية و سمنز الألمانية، وقد يتحول التحالف الاستراتيجي أيضاً إلى شركات تابعة مشتركة، للشركات متعددة الجنسيات. وكل هذا يمثل صيغ للتعاون لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لكل شركة متعددة الجنسية تدخل في التحالف الاستراتيجي الذي يتم الاتفاق عليه.

6- المزايا الاحتكارية[2] :

تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات، يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب، ومن أهم عوامل نشأته تمتع مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة . وهذا الوضع يتيح للشركات المتعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وإيراداتها . وتتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل، والإدارة، والتكنولوجيا، والتسويق. وتنبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى الشركة المتعددة الجنسية، وتمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظراً لوجود عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي . تتمثل المزايا الإدارية في وجود الهيكل التنظيمي الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة، ويسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات، ويؤدي بالتالي إلى اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب . أن توافر المزايا الإدارية يتيح لهذه الشركات التميز والتفوق، لذلك تحرص على وجود وحدات متخصصة وقادرة في مجالات التدريب والاستشارات والبحوث الإدارية . وتحصل الشركات على المزايا التقنية، من خلال التطوير التكنولوجي المستمر، للاستجابة لمتطلبات السوق، والحد من دخول منافسين جدد وتقرير وضعها الاحتكاري، ولذلك تحرص هذه

[1] حسن عوض الله زينب، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، 1998، ص 246.

[2] الجوزي جميلة، دحماني سامية، دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد رقم 06، 2015، ص 89.

الشركات على التجديد والابتكار وتحسين الإنتاجية وتطويرها وزيادتها وتحقيق مستوى عال من الجودة. تأتي المزايا التسويقية للشركات المتعدية الجنسيات من خلال الشبكات التوزيعية والتسويقية، التي تعمل على توفير منتجاتها بحالة جيدة في الوقت المناسب . إن هذه الشركات تهتم بأبحاث السوق والتركيز على أساليب الترويج والدعاية والإعلان لمنتجاتها لضمان طلب متزايد ومستمر عليها[1].

7- **تعبئة المدخرات العالمية :**

ان كل شركة من الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحدة، ومن ثم تسعى إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق في مجموعها بالوسائل التالية:[2]

- طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في كل من الأسواق المالية العالمية الهامة وكذلك الأسواق الناهضة، وغيرها :تعتمد الشركات متعددة الجنسيات، عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركة منافسة بالقدر الذي يسمح بالسيطرة على إدارتها مثلاً، إلى الاقتراض من البنوك متعددة الجنسيات وبمعدلات عالية.

-تستقطب الشركات متعددة الجنسيات الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه أساساً إلى أسواق الدول الصناعية التي تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية.

- إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محلياً أقصى ما يمكن لتمويل اللازم لها، من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة، طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في الأسواق المالية العالمية، الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي وغيرها .و بهذه الوسائل يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تقوم بتعبئة مقادير متزايدة من المدخرات العالمية.

8- **تعبئة الكفاءات:**

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات، فالمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة. و النمط المعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة باجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة في الدورات التدريبية.

9- **التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية :**

يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة الشركات متعددة الجنسيات، وهو المنهج الملائم الذي يضمن ويؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه الشركة متعددة الجنسية والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل . يكثر استخدام التخطيط الاستراتيجي في الشركات المتعددة الجنسيات وهي تسعى من خلال ذلك اغتنام الفرص وتكبير العوائد، وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل العائد على رأس المال المستثمر. أن

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998،ص 152.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع، ص 153.

التخطيط الاستراتيجي هو الأداة الأساسية التي تستخدمها وتقوم بها الإدارة الاستراتيجية في تلك الشركات، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وتعد الخطط الاستراتيجية في غالبية الشركات المتعدية الجنسيات في المراكز الرئيسية، ويترتب على ذلك أن قواعد التخصيص ووضع الأهداف الخاصة بكل شركة تابعة يرتبطان بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وخدمة استراتيجيتها العالمية . تعاظم الشركات المتعددة الجنسيات هناك العديد من المؤشرات والتي تدل على تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والعالمية النشاط ومن أهمها [1]:

- أن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعدية الجنسيات، وهو ما يعكس ضخامة قدرتها التسويقية والإنتاجية التي مكنتها من السيطرة على جزء هام من حركة التجارة الدولية .
- الدور الكبير الذي تلعبه هذه الشركات في تسريع الثورة التكنولوجية، فبفضلها زادت نسبة الاكتشافات التكنولوجية الحديثة والتي كانت نتيجة لجهود البحث والتطوير التي قامت بها هذه الشركات.

10- التركيز على النشاط الاستثماري :

تشير البيانات والمعلومات المتاحة إلى أن الشركات متعددة الجنسية تتميز بالتركيز في النشاط الاستثماري الضخم الذي تقوم به تلك الشركات، ولعل تفسير هذا التركيز في النشاط الاستثماري يرجع بالدرجة الأولى إلى مناخ الاستثمار الجاذب لهذا النوع من الاستثمارات بمُكوِّناته المختلفة بالإضافة إلى ارتفاع العائد على الاستثمار، وتزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة في العناصر الخاصة بتكلفة عنصر العمل، ومدى توافره ومستواه التعليمي، ومهاراته الإنتاجية والبنية الأساسية ومدى قوتها وتكاليف النقل، والوقت الذي يستغرقه الشحن، وتسهيلات النقل والاتصالات اللاسلكية والكهرباء والطاقة والأرض، والتسهيلات التمويلية كلها وغيرها، تجعل دولاً معينة أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المتدفقة من الشركات متعددة الجنسية، بالإضافة إلى الجوانب الخاصة بالمعلومات والخدمات المدعَّمة للأعمال، وتوافر المدخَلات في السوق المحلية وغيرها[2]، يُضاف إلى ذلك الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني والصحة الاقتصادية، وإثبات المقدرة على النمو وغيرها من العوامل.

11- الانتماء غالباً إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا[3]:

ينتمي المركز الرئيسي أو الشركة الأم في معظم الحالات إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا، وفي مقدمتها الولايات متحدة الأمريكية لوفرة رأس المال، واحتكار التكنولوجيا لتهيئ مناخ الاستثمار لنمو هذا النوع من الشركات، ولذلك نرى هذه الشركات مركزة بفروعها في عدد من الدول المتقدمة.

المطلب الرابع: دور و اهدف الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي:

تمثل الشركات المتعددة الجنسيات احد أهم العوامل المؤثرة في حركة الاقتصاد العالمي فمنذ ظهور هذه الشركات

[1] حميد الجميلي، مرجع سابق، ص 25.

[2] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، الدار الجامعية،القاهرة، 1993، ص245.

[3] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص 29.

في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الماضي شكلت نقطة تحول هامة وكبيرة في النشاط الاقتصادي الدولي الذي كان سائدا آنذاك.

وبعد الحرب العالمية الثانية ازداد عدد هذه الشركات وازدادت فروعها المختلفة في العالم، حيث تعد تلك الشركات من الظواهر البارزة في الاقتصاد العالمي ذات تأثير كبير في سياسات الدول المتقدمة اذ ازداد عددها حتى اصبحت في اواسط التسعينات بحدود 35الف شركة تتوزع على الولايات المتحدة الامريكية واوروبا واليابان. وقد تجسدت ممارسة هذه الشركات في نشاطاتها في الاقتصاد العالمي من خلال نمو دورها في تدويل الانتاج والخدمات والتجارة والمساهمة في تشكيل نظام تجارة دولية حرة والتسريع في نمو اكبر للاستثمار الاجنبي المباشر والتطور السريع للعولمة المالية .

أولا: دور او تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي:

ويمكن ايجاز دور و تأثير الشركات المتعددة الجنسيات من خلال النقاط الاتية:

1-التأكيد على صفة العالمية :

لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا كبيرا في التأثير على اليات ومكونات النظام الاقتصادي العالمي والذي يتمثل بصفة اساسية في تطوير اداء أعمال منظم عابر القوميات الامر الذي يؤدي الى عولمة الاقتصاد حيث استطاعت تلك الشركات من تحويل العالم الى كيان موحد تتوفر فيه الاتصالات والمواصلات والمعلومات اضافة الى ذلك ومن خلال تلك الشركات بدأت تنتشر العالمية على كافة المستويات الانتاجية، والتمويلية، والتكنولوجية و، التسويقية، والادارية مما اضفى عليها صفة العالمية.

2-التأثير على النظام النقدي الدولي :

بالنظر لامتلاك الشركات المتعددة الجنسيات الاصول السائلة والاحتياطات الدولية الكبيرة والضخمة فقد استطاعت تلك الشركات من التأثير على السياسة النقدية والاستقرار النقدي العالمي من خلال التحكم بأسواق المال العالمية و المؤسسات الدولية.

3-التأثير على التجارة الدولية:

نتيجة لامتلاك الشركات المتعددة الجنسيات نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات الدولية فان تأثيرها بلا شك سيكون كبيرا على منظومة وهيكل التجارة الخارجية أو الدولية من خلال ما تمتلكه من قدرات تكنولوجية عالية وامكانيات مادية وبشرية والتي قد تؤدي الى اكساب العديد من الدول في العالم بعض المزايا التنافسية في الكثير من الصناعات والانشطة المختلفة .

4- التأثير على توجهات الاستثمار الدولي :

تلعب تلك الشركات دورا كبيرا من خلال تأثيرها على الاستثمار الدولي او الاستثمار الاجنبي المباشر إذ تشير التقديرات تقرير الاستثمار الدولي الصادر عن طريق الامم المتحدة لعام 2003 بان حجم الاستثمار الدولي المتدفق من العالم في ذلك العام قد بلغ اكثر من 300 مليار دولار والتي تدفقت في مختلف مناطق العالم.

5- تعمل الشركات على تكوين انماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي :

ان تفاعل تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التجارة العالمية وتوجهات الاستثمار الدولي قد يؤدي الى انماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل اذا لعبت هذه الشركات دورا رئيسيا في تعميق هذه العملية التي اصبحت واضحة المعالم وبشكل متزايد بين الدول الصناعية والنامية على حد سواء. وقد احتاجت عملية التخصص وتقسيم العمل الدولي الفرصة للدول النامية على اختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات خاصة في مجال الصناعات الكهربائية والالكترونية وخير دليل على ذلك تجربة النمور الاسيوية في جنوب شرق اسيا.

ثانيا: أهداف الشركات متعددة الجنسيات:

بالرجوع الى جذور الشركات متعددة الجنسيات التاريخية، يتضح لنا أن لها العديد من الاهداف المهمة و التي سنتطرق لها فيما يلي:

1- تحقيق الارباح[1]:

يعتبر من اهم الاهداف المالية التي تسعى الشركات متعددة الجنسيات الى تحقيقها، فالاستراتيجيات التي يعمل جهاز ادارة الشركة الأم على وضعها، و اخذ فروع تلك الشركة بها يعود بالفائدة على تضخيم الارباح.

يؤكد الاقتصاديون ان الشركات متعددة الجنسيات، تهدف الى تحقيق اقصى ربح ممكن، و كلما تحقق ذلك ارتفعت أسعار أسهمها و امكنها التوسع و الانتشار و مضاعفة الاستثمار في جميع بلدان العالم، و تسعى الشركات متعددة الجنسيات الى تعظيم ارباحها بالنسبة لإجمالي ارباح الشركة الأم. كما ان تحقيق الارباح في الاجل القصير أو الارباح الفورية ليست هي أكثر أهداف الشركة اهمية، اذ تتطلع اكثر هذه الشركات الى تعظيم أرباحها في الاجل الطويل، وقد تؤدي سياسات الربحية للشركة الام الى الاضرار الشديد بربحية بعض شركاتها التابعة. حيث ان وظيفة الشركات التابعة لا تحدد بذاتها و انما لخدمة اهداف ربحية الشركة ككل، فقد تقيد بعض الشركات التابعة بسقف انتاجي معين، لكي تؤثر في سعر المنتج العالمي فتتأثر ارباح الشركة الأم مع ان امكانية هذه الشركات التابعة لرفع انتاجيتها و تحقيق أرباحها الخاصة ممكن و لكنها مقيدة بخدمة أهداف و سياسات الشركة الأم بمجموعاتها. و تحقيق الربح في الاجل الطويل و لو أدى الى خسائر مؤقتة لبعض شركاتها التابعة.

وعليه فان تحقيق اقصى ربح ممكن في الاجل القصير، قد أصبح غير وارد في الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة، حيث ان لهذه الشركات أهدافا أخرى قد تفوق في اهميتها هدف الربح في الزمن القصير هناك من وضع لهذه الشركات أهدافا اخرى بدلا من هدف الربح، منها تحقيق أكبر قدر من المبيعات أو تحقيق الربح من اجل النمو.

[1] طابوش مولود، أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 27-28.

2- البقاء في السوق[1]:

ان الشركة جهاز حي لا يهدف فقط الى تحقيق أقصى ربح ممكن، بل عليها أن تدفع المصاريف التي أقرضتها و للدولة التي تسدد لها الضرائب، كما عليه ايضا أن تعيل الموظفين و العمال و أن تمد العملاء بالمنتجات و الخدمات التي هم بحاجة اليها لبقائهم.

3- النمو:

اذ لم تستطيع الشركات متعددة الجنسيات النمو بنفس معدل نمو منافسيها من الشركات الوطنية و الاجنبية، فيستولى هؤلاء على حصتها في السوق، و اذا حدث ذلك انخفضت أرباحها الى ان تتوقف عن العمل في حالة حدوث خسائر فادحة، و بذلك ينتهي عمرها بإعلانها الافلاس و هذا ما لا تريده أي شركة.

4- الاستمرارية:

ان الهدف الاساسي في الشركات العامة هو الاستمرار و باقل خسارة ممكنة اضافة الى الاهداف السابقة لأنها لا تخرج من السوق عادة بل يعوض كثير من الدول خسائر شركاتها العامة من ميزانية الدولة، لان بقاء الشركة بخسائر قليلة أفضل بكثير من انتهائها، و لكن هذه الاوضاع لا يمكن أن تستمر هكذا، فإما أن تحسن وضعيتها سواء عن طريق اعادة النظر في نمط التسيير أو الاندماج مع شركة أخرى أو الى شركة أخرى.

المطلب الخامس: الشركات العالمية متعددة الجنسيات بين الرفض و التأييد.

استحوذت الشركات العالمية متعددة الجنسيات على مجموعة من الخصائص جعلتها تؤثر على توجهات الاقتصاد العالمي، و بالرغم من المساهمات الانتاجية و الخدمية العديدة التي تقدمها لكنها تضل تتسم بسمات اساسية و هي الاستغلال في الدول النامية. حيث تختلف أراء صناع القرار في الدول النامية و حتى في الدول المتقدمة بين الرفض و التأييد لهذه الشركات. و فيما يلي نستعرض اراء المؤيدين و الرافضين لجلب الشركات.

أولا: أراء المؤيدين:

يقدم هذا الطرف من المفكرين جملة من المزايا الايجابية التي تتحصل عليها الدول المضيفة للشركات متعددة الجنسيات اعتبارا منهم انها حجج قادرة على اسكات الطرف المعارض و تتمثل هذه الحجج فيما يلي:

- تساهم المشاريع الاستثمارية طويلة المدى للشركات العالمية متعددة الجنسيات بشكل كبير في تحسين وضعية ميزان المدفوعات، عن طريق تحقيق عوائد و مدخلات ضخمة من خلال الضريبة التي تفرض عليها خلال عملية تحويل المنتجات و الفوائد الى البلد الأم أو الى البلدان الأخرى.

- تمكن الشركات العالمية متعددة الجنسيات الدول المضيفة من استثمار الثروات الكامنة بها، و بالتالي تمكن الشعوب من الاستفادة.

[1] بقندوز حسين، الشركات المتعددة الجنسية و استراتيجياتها في التوغل في الاسواق الأجنبية – دراسة تحليلية-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المالية و الاقتصاد الدولي، تخصص مالية و اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران، 2001-2002، ص 75.

– تساعد الشركات الدول المضيفة في القضاء على النسب العالية من البطالة و ذلك من خلال توفير الاعداد الكبيرة من مناصب العمل.

– تحسين مستوى الدخل عن طريق سياسة الأجور التي تتبعها في الكثير من الدول.

– ان حصة الأرباح و الضرائب و الرسوم الجمركية التي تدفعها الشركات تمثل مصدر هام لميزانية الدولة و بالتالي تساهم هذه الشركات في تمويل مختلف المشاريع الانمائية.

– ان جلب التقنيات الحديثة و التكنولوجيا المتطورة من طرف الشركات تجعل الدول تلتحق بالركب الحضاري.

– يرى الكثيرين أن الشركات العالمية متعددة الجنسيات تعتبر من أهم الوسائل التي تساعد و تمكن الدول النامية من الدخول الفعال الى الأسواق العالمية لما لها من فروع دولية و علاقات عالمية.

– تساعد الشركات متعددة الجنسيات في اطار العولمة المالية على تحويل رؤوس الأموال الأجنبية، و التي بدوها تساعد على تحريك الأسواق المحلية و خلق منافسة شديدة بين مختلف الشركات محلية كانت أو أجنبية.

– ان وجود هذه الشركات يدعم أكثر صادرات الدول المضيفة و يمكنها من فرض مكانتها في الأسواق العالمية و ذلك من خلال المكانة الهامة التي تحققها الشركات متعددة الجنسيات داخل الاقتصاد العالمي، و بالخصوص في التجارة الدولية.

– تساهم الشركات متعددة الجنسيات في الأخذ بيد الشركات الفتية الى مدارج العالمية و ذلك من خلال مختلف أشكال الشراكة كتراخيص الانتاج مثلا.

– تساعد هذه الشركات على ترقية المنتجات المحلية و الحاقها بالمنتجات التي تتصف بمقاييس الجودة العالمية.

ثانيا: أراء المعارضين:

ان حقيقة رفض هذا الطرف للشركات العالمية متعددة الجنسيات استندت على النتائج السلبية التي نجمت عن نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات من خلال تواجدها في الدول المضيفة .و يمكن استعراض هذا من خلال النقاط التالية:

- ان النشاط التجاري لهذه الشركات يتسبب احيانا في عجز مستمر لميزان المدفوعات و ذلك بسبب الممارسات الاقتصادية التي تقوم بها هذه الشركات بصفة مباشرة أو عن طريق فروعها المتواجدة على الساحة الوطنية.
- ان المزايا الاحتكارية للشركات العالمية متعددة الجنسيات تمثل سببا كافيا يدعم فكرة العقود و الاتفاقيات و التحالفات التي تمكنها من السيطرة على الأسواق العالمية و التحكم في النسب العالية من المبادلات التجارية الدولية، من خلال الأسعار التي تحقق أقصى العوائد لكل الأطراف .فهنا اين موقع الشركات الوطنية من هذه المنافسة غير العادلة؟.
- تقوم العديد من الشركات بتمويل مشاريعها من الموارد المالية المحلية، ذلك ما يجعلها تتسبب في عدم جلب رؤوس الأموال الأجنبية الى البلد، من جهة و من جهة أخرى تتسبب في خروج هذه الأموال الى الدولة الأم على شكل أرباح أو فوائد.

- ان هشاشة الأنظمة المحاسبية في الدول النامية تجعل هذه الشركات تتهرب من دفع الضرائب للدول المضيفة .
- استغلال اليد العاملة الرخيصة، فبالرغم من مشاركة الشركات في التخفيف من حدة البطالة الا أن ذلك يتم بنسب ضئيلة مقارنة بالإمكانيات المالية التي تسخرها و مقارنة بالأرباح و الفوائد المحققة.
- ان ميزة الاحتكار التي تتسم بها الشركات متعددة الجنسيات تجعلها تضع من التكنولوجيا و التقنيات الحديثة بمثابة عائق كبير أمام التنمية الاقتصادية للدول النامية ذلك من أجل الوصول الى تحقيق غايتين :الأولى تتمثل في الحفاظ على التقدم العلمي و تبعا لذلك تبقي على تبعية الدول المضيفة، و الثاني يتمثل في خدمة الاستراتيجيات المتعلقة بالسيطرة على الأسواق المحلية و الدولية.
- أسعار التحويل عادة ما تكون في صالح الدول الأم حيث تستغل الشركات فرصة التقدم الصناعي و التكنولوجي و فرضة حيازة المواد الأولية بأرخص الأثمان لإعادة بيعها الى الدول النامية بأسعار عالية.
- غالبا ما تفرض الشركات منافسة غير عادلة على الشركات الوطنية و الشركات الفتية في الدول المضيفة و ذلك بهدف القضاء عليها و الانفراد بالأسواق المحلية*.
- عادة ما لا تراعي هذه الشركات الاتفاقيات و النصوص الدولية المنظمة للعمل، فنراها تطبق سياسة التمييز العنصري فب الأجور و تقف المواقف العدائية اتجاه النقابات، كما انها لا تراعي تطبيق الاجراءات الوقائية و اجراءات الأمن الصناعي، و كثيرا ما نجد هذا في الدول النامية فقط*.

لاشك ان تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات يشير الى درجة الهيمنة العالمية على الاقتصاد العالمي، خاصة و أن ميزة الاحتكار التي تتسم بها هذه الشركات تجعلها تضع من التكنولوجيا و التقنيات الحديثة بمثابة عائق كبير أمام التنمية الاقتصادية للدول النامية.

* تستعمل الكثير من الأساليب و السياسات كالإغراق و تحريض العملاء على عدم التعامل مع الشركات المحلية.

* ان الفقر و المستوى الثقافي المتدني للعامل يجعل منه عامل بسيط غير قادر على الدفاع عن أدنى حقوقه التي يؤكدها القانون الدولي للعمل عن طريق المكتب الدولي للعمل "BIT".

خلاصة الفصل الثاني:

ان أهم العوامل التي أدت الى تجسيد ظاهرة العولمة بالشكل التي هي عليه هو تنامي دور الهيئات المالية و الدولية.

حيث يمثل كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي الى جانب المنظمة العالمية للتجارة أداة لخدمة أغراض الرأسمالية العالمية و تجاهل مستمر لمطالب الدول النامية و متطلبات التنمية المستدامة و البيئة.

و يجدر الاشارة الى أن الشركات متعددة الجنسيات ساهمت في تنشيط العولمة الاقتصادية باعتبارها أحد مظاهر بروزها، لما أحدثته من تغيرات هائلة عبر نهج و سياسات الرأسمالية.

كما أن هذه الشركات هي وسيلة لتكريس هيمنة العولمة الاقتصادية من خلال تزايد دورها في الاقتصاد العالمي.

ان الشروط و المبادئ التي تقوم عليها هذه الهيئات الدولية أصبحت تعطي لها حرية التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية و رسم السياسات الاقتصادية و الاجتماعية لهذه الدول من خلال برامجها التي تعتبر كوصفة علاجية تطبق على جميع الدول النامية التي تعاني من اختلالات اقتصادية و مالية و نقدية.

الفصل الثالث:

اليات تشكيل العولمة الاقتصادية و تأثيرها على الدول النامية

الفصل الثالث: اليات تشكيل العولمة الاقتصادية و تأثيرها على الدول النامية

تمهيد

ان الموجة التي اجتاحت العالم بمفاهيم العولمة الجديدة ضمنت شيوع العولمة و فكرها الليبيرالي، وصار الاهتمام كبيرا بالعولمة فالحديث اليوم عن العولمة الاقتصادية، المتمثلة في التدخل في شؤون اقتصادات الدول النامية عن طريق حزمة من السياسات و الاجراءات المشروطة من قبل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة عن طريق تحرير التجارة العالمية و منظمتي بريتون وودز صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بما يسمى ببرامج التكييف الاقتصادي.

بالإضافة الى الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر من أقوى الاليات في قيادة الاقتصاد الدولي لتحقيق العولمة حيث تملك هذه الشركات استراتيجية من خلال فتح باب الاستثمارات الأجنبية قائمة على تدويل الاقتصاد العالمي و عولمته و تحديد اتجاهاته لاحتواء اقتصاديات الدول النامية في الاقتصاد الرأسمالي.

و في ظل تزايد النزعة للتكتل بين دول العالم و ما تفرضه العولمة من تحديات و ما ينجم عنها من أثار سلبية على اقتصاديات الدول النامية، فرض على الدول الاندماج في اطار تكتلات اقتصادية، و السعي لتحسين قدراتها التنافسية في ظل بيئة تتسم بالانفتاح الاقتصادي و التحرير التجاري.

ضمن هذا السياق سنحاول في هذا الفصل تحليل اليات العولمة الاقتصادية و اثرها على الدول النامية من خلال دراسة برامج التكييف الاقتصادي، اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية و اثار الاستثمار الأجنبي. بالإضافة الى دراسة التكتلات الاقتصادية و أهم نماذجها، و في الاخير دراسة مؤشرات التنافسية .

المبحث الأول: برامج توأمة بروتون وودز كألية لتشكيل العولمة الاقتصادية.

المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية كألية لبلوغ العولمة الاقتصادية.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر كألية لبلوغ العولمة الاقتصادية.

المبحث الرابع: التكامل الاقتصادي الاقليمي و تدعيم التنافسية.

المبحث الأول: برامج توأمة بروتون وودز كألية لتشكيل العولمة:

ان الظروف التي عانت منها الدول النامية ستجبرها الى اللجوء حتماً الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على الوصفة العلاجية التي تتكون من مجموعة من الضوابط والقيود والشروط التي تخص الجانب النقدي والمالي، تفرض على الاقتصاد المتأزم الالتزام بها كشرط ضروري لعودته الى وضعه الطبيعي، وذلك بتعديل مستوى الطلب الكلي وخفضه بما يتناسب مع مستوى العرض الكلي والعودة الى حالة التوازن الاقتصادي. وتسمى هذه الوصفة في الأدب الاقتصادي ببرامج التكييف الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف برامج التكييف الاقتصادي و أهدافها.

تتألف برامج التكييف الاقتصادي من جزأين هما برامج التثبيت الهيكلي وبرامج التكييف الهيكلي وسوف نعرف كلاً منهما وصولاً إلى تعريف للتكييف الاقتصادي، و معرفة أهدافه.

أولا: تعريف برامج التكييف الاقتصادي[1]:

يمكن تعريف **التثبيت الهيكلي** وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنه: جملة من السياسات قصيرة المدى توضع بالأساس بوحي من صندوق النقد الدولي، وتهدف هذه السياسات إلى خفض التضخم واستعادة قدرة العملة على التحويل وتجديد خدمة الديون، وهي تتضمن إجراءات لتقليل النفقات (مثل خفض الدعم والمرتبات) فضلاً عن تطبيق سياسيات مالية وائتمانية ونقدية انكماشية صارمة من أجل إصلاح عدم التوازن الخارجي والمتعلق بالميزانية.

كما يمكن تعريف **التكييف الهيكلي[2]** وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنه: مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحرير الاقتصاد والتجارة من خلال رفع السيطرة والضبط وإتباع الخصخصة وتطبيق سياسات موجهة نحو التصدير وإجراء تعديلات على هيكل الاقتصاد الوطني.

يستنتج مما سبق أنه: **يمكن تعريف برامج التكييف الاقتصادي** وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنها حزمة من السياسات والإجراءات المشروطة *من قبل منظمتي بريتون وودز صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمدعومة من قبل الدول المتقدمة والتي تهدف لإيصال الاقتصاد إلى حالة من الاستقرار بمعالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية وتحقيق نمو اقتصادي مستمر من خلال إجراء تعديلات على بنية الاقتصاد الوطني.

---

[1] خزاز راضية اسمهان، دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، دراسة حالة الجزائر 2001 – 2012، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 2011-2012، ص03.

[2] زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية و اصلاحات صندوق النقد الدولي " تحليل دروس الامس للاستفادة لازمة اليوم"، مجلة المالية و الاسواق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار، ص 266-267.

* وقد قمنا بإضافة كلمة المشروطة كون المساعدات التي يتم تقديمها مشروطة بتحقق عدد من الشروط وعلى سبيل المثال فلكي تحصل الدولة على مساعدة من صندوق النقد الدولي يجب عليها تحقيق جملة من المطالب والشروط المبدئية قبل أن تخطو الخطوة الأولى، وهي كتابة خطاب النوايا.

حيث تقوم هذه الشروط على جملة من المطالب اولها هو كتابة خطاب النوايا*، وعادة ما يتم التفاوض حول هذه الأمور بين الدولة طالبة المساعدة وصندوق النقد الدولي كما أن الإفراج عن الشرائح الائتمانية التالية من خلال التسهيلات التي يقدمها الصندوق لبرامج التكييف الاقتصادي يشترط قبله إجراء عملية تقييم ومراجعة للبرنامج ومدى التقييد فيه والأهداف التي حققها، وإذا لم يتم تحقيق معايير أداء مناسبة أثناء تنفيذ البرنامج يتم إيقاف صرف الشرائح التالية للدولة.

ثانيا: الروابط بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في مجال برامج التكييف الاقتصادي[1]:

على الرغم من التصور الذي توحي به التعاريف السابقة، وهو ما درج بعضٌ على اعتقاده من أن صندوق النقد الدولي يتولى برامج التثبيت الهيكلي فيما يتولى البنك الدولي برامج التكييف الهيكلي، إلا أن الواقع العملي وحقيقة التطبيق والممارسة تختلف عن ذلك، حيث يوجد " ارتباط تبادلي لعدم الوفاء وهو ما يفسر بلغة الدين بأن عجز المدين عن الوفاء بدين أحد دائنيه يعني عجزه تجاه جميع دائنيه, وهو يعني في حالتنا أن عجز الدولة عن الوفاء بشروط صندوق النقد الدولي لا يخولها الحق في سحب الشرائح التالية من شرائح البنك الدولي لقرض من أجل الإصلاح الهيكلي أو الإصلاح الهيكلي القطاعي والعكس صحيح أيضاً.

وعلى الرغم من النص الصريح لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي القائل " لا ارتباط تبادلي للاشتراطات " ومعناه عدم ربط شروط أحد المنظمتين لمنح قروض بشروط المنظمة الأخرى، حيث إنّه في حال الربط ستبدو المنظمتان وكأنهما تشكلان جبهة في وجه الدول النامية، إلا أن الممارسات الفعلية للبنك وبصفة عامة منذ عام 1989 تتجه إلى الارتباط، فقد اتجه ليكون الإقراض من أجل الإصلاح الهيكلي مقصوراً على الدول التي لديها في الوقت نفسه برامج استقرار اقتصادي مع صندوق النقد الدولي.

لتترسخ حقيقة مفادها أن البنك الدولي لا يقدم قروضاً للإصلاح الهيكلي أو الإصلاح الهيكلي القطاعي إلى دول في حال غياب برنامج موازي للصندوق، كما أن برامج التكييف الاقتصادي وفقاً لرؤى كلّ" من المنظمتين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واحدة في جوهرها من حيث الأهداف والاستراتيجيات بغض النظر عن الإجراءات الشكلية للتفاوض وفترات التفاوض والتبويب إلى عدد أقل أو أكثر من البنود، وقد وصل التنسيق والتعاون في هذا المجال إلى درجة متقدمة جداً في بداية التسعينيات من القرن الماضي وبشكل خاص في المساعدات الفنية والمالية المقدمة من قبل المنظمتين إلى خمس عشرة دولة شيوعية سابقاً لإتباع برامج تكييف اقتصادي للاندماج في اقتصاد السوق ويدل على التوجه الواحد للمنظمتين الدعوات التي برزت مؤخراً لدمج المنظمتين والصادرة عن بعض الاقتصاديين مثل المحلل الاقتصادي ستانلي فيشر .

---

* يتضمن خطاب النوايا تشخيص ووصف مفصل لمشاكل الدولة الاقتصادية والأهداف التي يرمي اليها برنامج التكييف الاقتصادي تحقيقها والفترات الزمنية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

[1] حسن علي حسن عنانزة، اثر العولمة على اقتصاديات الدول الاسلامية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي، قسم الفقه و الدراسات الاسلامية، كلية الشريعة و الدراسات الاسلامية، جامعة اليرموك، 2000-2001، ص 30.

ثالثا: اهداف برامج التكييف الاقتصادي:

ان برامج التكييف الاقتصادي حصيلة لتفاعل عدة عوامل محلية ودولية، ولذلك فان أهدافها الحقيقية تختلف باختلاف المدارس الاقتصادية وباختلاف زاوية النظر إليها سواء من وجهة نظر توأم بريتون وودز أو من وجهة نظر الحكومات التي تتبناها أو تعارضها أو من وجهة نظر الدول المتقدمة أو من وجهة نظر الشعوب بتعدد طبقاتها الاجتماعية والاقتصادية، وسوف نقوم بإظهار هذه الأهداف وفقاً لأهم وجهات النظر ومبرراتها والمأخذ عليها.

1- تحقيق النمو الاقتصادي " استعادة النمو الاقتصادي[1]:

لقد شهدت الدول النامية في السبعينيات من القرن العشرين تحسناً كبيراً في أدائها الاقتصادي تمثل في تحسن شروط التجارة الخارجية المصاحب لارتفاع أسعار بعض المواد الأولية خاصةً في مجال الطاقة (الثورة النفطية) ويمكن القول إن هذا العقد شهد اكبر معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي للدول النامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين مع استثناءات قليلة جداً لبعض الدول النامية، وشجعت المؤشرات السابقة الدول النامية على التوسع في إنفاقها الحكومي معتقدة أنها بذلك تهدم الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة وأنها تقطع المراحل نفسها التي قطعتها الدول المتقدمة في السابق، ونظراً لعدم كفاية مواردها المحلية فقدت لجأت هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي لتمويل التوسع الكبير في السياسات الائتمانية وللإنفاق على مشاريع ضخمة غير مجدية اقتصاديا للقطاع العام والتوسع في الدعم المقدم للسلع الأساسية وترافق ذلك مع اعتماد أسعار صرف عالية وتشديد قيود التجارة الخارجية، وبنهاية عقد السبعينيات عملت العوامل السابقة على وضع الدول النامية في أزمة مالية واقتصادية كبيرة باستثناء بعض الدول النفطية التي خفف من أزمتها عوائد النفط مع الإشارة إلى تضررها نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الثمانينيات.

إن الأزمة المالية التي واجهتها الدول النامية في بداية الثمانينيات بالنسبة لمجموعة منها وفي مرحلة متأخرة من الثمانينيات بالنسبة لمجموعة أخرى منها قد أدت إلى تحول بعضها من نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي إلى نمو سلبي وإلى انعدام النمو في بعضها الأخر، وإلى انخفاض معدلات النمو في باقي الدول إلى الدرجة التي دفعت بعض الاقتصاديين إلى انتقاد تسمية الدول النامية من حيث إنّها تشير إلى أن هذه الدول تحقق نمواً اقتصادياً ملموساً بينما الواقع يشير إلى أنها تزداد تخلفاً، وقد دفع ذلك تقرير التنمية البشرية في المنطقة العربية للعام 2002 إلى إطلاق تسمية " العقد الضائع " على عقد الثمانينيات بالنسبة للعديد من مناطق العالم النامي ومنها منطقتنا.

حيث لم تحقق فيه غالبية الدول النامية تطوراً يذكر، وترافق ذلك مع تفجر أزمة المديونية العالمية، وفي ظل هذه الظروف طرحت المنظمات الدولية ومن خلفها الدول المتطورة برامج وسياسات التكييف الاقتصادي كطريق لاستعادة النمو الاقتصادي واتبعت العديد من الدول النامية هذه البرامج مدفوعةً بالحاجة إلى مصادر التمويل

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص20

التي يوفرها وبالدعم الفني من خلال " برامج المساعدات الفنية " المرافقة، حيث أرجعت المؤسسات الدولية تدهور النمو الاقتصادي في الدول النامية إلى جملة من العوامل أهمها: المستويات المرتفعة للاستهلاك الحكومي وتقييد حرية التجارة وأسعار الصرف المبالغ بها... الخ ورأت أن معالجتها ستقود إلى استعادة النمو الاقتصادي.

2- تخفيض التضخم[1]:

لقد سجلت حقبة الثمانينيات من القرن الماضي استفحال ظاهرة اقتصادية جديدة هي ظاهرة الكساد التضخمي والذي نشأ بسبب نمو عرض النقود بمعدل يفوق معدل نمو الناتج القومي الحقيقي في العديد من دول العالم النامية، وذلك ناتج عن اتجاه معظم الدول النامية إلى سياسات التمويل بالعجز (تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي)، وذلك استناداً إلى النظرية الكينزية، وترى برامج التكييف الاقتصادي أن الاقتراض الداخلي أو الخارجي عن طريق رفع سعر الفائدة أفضل من التمويل بالعجز من خلال الإصدار النقدي خاصة في ظروف الدول النامية التي لا تتمتع بمرونة في الجهاز الإنتاجي، فالإصدار النقدي سوف يؤدي إلى التضخم حتماً، بينما تعمل سياسة رفع سعر الفائدة المحلية على تخفيض حجم وسائل الدفع المتداولة، ممّا يسهم في معالجة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية، وقد استندت وجهات النظر السلبية للتضخم في حالة البلدان النامية إلى النقاط الآتية :

-إن زيادة معدلات التضخم تعمل على خفض معدلات النمو الحقيقية وزيادة المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها البلد.

-إن زيادة معدل التضخم بما يتجاوز معدل الفائدة الاسمية سوف يؤدي إلى تأكل المدخرات المحلية وتأكل رأس المال.

-إن زيادة التضخم تؤدي إلى هروب الاستثمارات الأجنبية وإعادة توزيع الدخل بما يتفاقم من أوضاع الطبقات منخفضة الدخل.

3- الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات:[2]

من الملاحظ أن غالبية الدول النامية غير النفطية (و بشكل خاص جميع الدول النامية التي لجأت إلى قروض التكييف الاقتصادي) تعاني من عجز مزمن في ميزان المدفوعات، وبشكل خاص عجز في ميزان التجارة المنظورة يتم تغطيته حسابياً عن طريق الأبواب الأخرى لميزان المدفوعات وتتفاقم المشكلة بالنسبة لبعض الدول النامية التي يترافق فيها عجز ميزان المدفوعات بعجز الموازنة العامة للدولة، وكانت الدول النامية تقوم بتغطية عجز ميزان المدفوعات عن طريق القروض الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والمعونات والمساعدات

[1] عزيزة بن سمينة، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،10 نوفمبر 2010، ص 05 .

[2] مدني بن شهرة، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 06.

إلا أنه في الثمانينيات من القرن العشرين تفاقمت أزمة المديونية[1] وتسببت بانحسار لتدفق الاستثمارات والقروض الأجنبية وازدياد معدل الفائدة، مما ترتب عليه زيادة الضغوط على ميزان مدفوعات الدول النامية بدرجة كبيرة وتعميق الاختلال، وبما أن الاختلال هيكلي وليس عارضاً فقد طرحت مؤسسات بريتون وودز جملة من الشروط على الدول النامية تتضمن سياسات وإجراءات تهدف لتخفيض عجز ميزان المدفوعات من قبيل سياسات تخفيض سعر الصرف وإزالة القيود التي تعرقل حرية التجارة الخارجية وتخفيض الإنفاق العام. واضطرت الدول النامية لقبول هذه الشروط تحت ضغط حاجتها إلى التمويل وقوة النفوذ المالي والاقتصادي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

4-تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية:

لقد واجهت الدول النامية التي طبقت برامج تكييف اقتصادي بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نقص في الموارد الاقتصادية المحلية خاصّةً رأس المال بعد أن اختبرت سوء الاستخدام خلال العقود الماضية، وذلك نتيجة عدم استقرارها الداخلي والخارجي بالنسبة للعديد منها ونظم الحكم العسكرية الشمولية بالنسبة لبعضها الأخر ومحدودية الموارد المتاحة بالأساس لبعضها الأخر مع ترافق كل ما سبق بتضخم مرضي للقطاع العام وانخفاض كفاءته الإنتاجية وفشل السياسات التنموية المتبعة في غالبية الدول النامية مع ما رافقها من هدر كبير للموارد الاقتصادية التي أنفقت عليها، وأصبح من المستحيل استمرار الدول النامية بهذه السياسات العقيمة مدفوعةً بعاملين مهمين أولهما: تنامي الديمقراطية والحقوق المدنية ونشاط مؤسسات المجتمع المدني وانحسار النظم الشمولية العسكرية، وثانيهما: عدم مقدرة هذه الدول على توفير مصادر التمويل اللازمة للاستمرار بهذا النهج.

و ظهرت في هذه المرحلة ندرة مصادر التمويل بالنسبة للدول النامية التي سبق لنا عرض وضعها خاصّةً مع التراجع الكبير لتدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها، وأمام هذه الندرة أصبح من المطلوب تحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد المتاحة أمام ضغط عاملين هامين هما: الأول داخلي ويتمثل في ضمان استمرار استقرار الدولة الاقتصادي والسياسي، والثاني خارجي يتمثل في ضمان قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها خاصة بالنسبة للبنوك الأجنبية الدائنة.

5- إنقاذ البنوك الدائنة للدول النامية [2]:

لقد غالت الدول النامية في اعتمادها على القروض الخارجية للتمويل مدفوعةً بفجوتين هما فجوة التمويل المحلي (عجز المدخرات المحلية) وفجوة التجارة الخارجية (عجز في النقد الأجنبي)، حتى وصلت إلى الدرجة التي أعلنت فيها العديد من دول العالم النامية عجزها عن تسديد أقساط خدمة الدين، لتطرح عدم مقدرتها على

[1] بن الطاهر حسين، دراسة و تحليل مديونية بلدان العالم الثالث- دراسة حالة الجزائر-أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص 157.

[2] رمزي زكي، نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولي في ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي، الجزء الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 146.

تسديد أصول الدين والفوائد للبنوك الأجنبية الدائنة، ممّا هدد المركز المالي لهذه البنوك ودفع مؤسستي بريتون وودز للتدخل لضمان حصول البنوك على أموالها، وقد بدا الأمر واضحاً في القروض التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والرئيس الأميركي إلى المكسيك عام 1995 والتي تم ربطها بسياسات التكييف الاقتصادي.

فقد برزت حاجة المكسيك الطارئة لمبلغ خمسين مليار دولار وبسبب عنصر الوقت ومعارضة غالبية الكونغرس لتوفير التمويل، قام الرئيس الأميركي بقرار فردي منه متجاهلاً معارضة الكونغرس بالتصرف بصندوق الطوارئ والبالغة قيمته 20 مليار دولار أميركي، وضغط على مدير صندوق النقد الدولي ميشيل كاميدسو الذي اتخذ قراراً فردياً بمنح المكسيك 7. 17 مليار دولار كقرض كما ضغط على البنك الدولي والحكومة الكندية لتصبح قيمة القروض المتوفرة للمكسيك 50 مليار دولار أميركي.

6- فتح أسواق البلدان النامية أمام منتجات الدول المتطورة[1]:

لقد وصلت الرأسمالية العالمية إلى مرحلة من التطور في الثمانينيات من القرن العشرين قادرة فيها على زيادة الإنتاج وتنويعه إلى درجة كبيرة جداً لكن برزت مشكلة عدم القدرة على تصريف هذا الإنتاج المتزايد، وذلك بسبب محدودية السوق الداخلية للدول المتطورة الناتجة عن محدودية عدد السكان (يعيش في الدول المتقدمة حوالى مليار نسمة مقابل خمسة مليارات تعيش في الدول النامية ومحدودية الطلب على منتجاتها في الدول النامية، مما أدى لبروز أزمات فيض الإنتاج الدورية في تلك المرحلة وتفاقم انعكاساتها على الدول المتطورة في حال عدم حلها، فتم أخذ هذه المسألة بالاعتبار عند تصميم برامج التكييف الهيكلي التي تؤدي عن طريق بعض سياساتها، مثل فتح أسواق الدول النامية وحرية التجارة وتضييق دور الدولة في الحياة الاقتصادية ... الخ إلى ضمان استمرار نمط التقسيم الدولي للعمل والذي يرسخ الدول النامية كمنتج للمواد الأولية والدول المتطورة كمنتج للسلع الصناعية، وذلك لضمان استمرار التقدم الرأسمالي في الدول المتطورة عن طريق فتح منافذ تصريف لها في الدول النامية والتوسع في المنافذ المفتوحة سابقا لنصل إلى نمط رأسمالي يعمل على إعادة الإنتاج على المستوى الكوني.

المطلب الثاني: أبعاد و مبررات سياسات التكييف الاقتصادي:

ان لسياسات التكييف الاقتصادي أبعادا و مبررات سنقوم بدراستها في هذا المطلب.

أولا: أبعاد سياسات التكييف الاقتصادي:

ان لسياسات التكييف الاقتصادي بعديين أساسيين يتمثلان في البعد الداخلي و الخارجي.

1- البعد الداخلي "المحلي":

و يشمل ثلاثة أبعاد فرعية و هي البعد الاقتصادي، البعد السياسي، و البعد الاجتماعي.

[1] حمزة بن حافظ، دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 1998-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع التمويل الدولي و الهيئات المالية و النقدية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة،2010-2011، ص 13.

1-1 البعد الاقتصادي:

ان سياسات التكييف الاقتصادي أثرها البعيد المدى في الأداء الاقتصادي للدولة و أهمها ما يتعلق بالتجارة الخارجية و الداخلية و الأسعار و الدعم و العجز في الموازنة و سعر الفائدة فضلا عن باقي السياسات التي نت شأنها التأثير في النشاط الاقتصادي [1].

2-1 البعد الاجتماعي:

ان سياسات التكييف الاقتصادي ينتج عنها في معظم الأحيان مشاكل لمحدودي الدخل و هي الفئة التي تمثل نسبة كبيرة في المجتمع، يتطلب منها تقديم التضحيات ولو على المدى القصير، ولكن يجب على الدولة التي تنتهج سياسات اصلاحية أن تضمن لها اجراءات من شأنها تخفيف ذلك العبء و المساهمة في تحمل جزء من تلك الأعباء، و لقد حاول البنك الدولي لمدة من الزمن أن يرجع النقد الموجه لهذه السياسات بخصوص تأثيرها الاجتماعي، مما دفع الدول المتبعة لهذه السياسات الى اتخاذ اجراءات من شأنها القضاء على تلك الأثار .*

3-1 البعد السياسي:

ان سياسات التكييف الاقتصادي تصاغ و تفرض من قبل القوى العظمى التي تتحرك ضمن اطار مؤسسي*، مما يجعل الدول أمام خيار صعب بين بلوغ أهدافها الإنمائية عن طريف التكييف الاقتصادي و بين التبعية لهذه المؤسسات، فمع الاجراءات المطلوب اتخاذها على الصعيد الاقتصادي هناك شروط سياسية لابد من تحقيقها فالضمانات التي يطلبها رأس المال الأجنبي تتعدى في الواقع ما هو اقتصادي الى ما هو سياسي .*

2- البعد الخارجي "الدولي":

انتشرت الدعوة الى التكييف الاقتصادي في كل النظم الاقتصادية و السياسية سواء كانت نامية أم متقدمة، رأسمالية أم اشتراكية، كذلك نجد بان هذه السياسات انتقلت بين قارات العالم المختلفة بدءا بأروبا ثم أمريكا الشمالية و أمركا اللاتينية ثم انتشرت في كل من اسيا و افريقيا، و يبدو البعد الدولي واضحا بشكل جلي [2] لأنها متبناة من قبل المؤسسات الدولية التي تهيمن و تسيطر على عمليات التمويل في العالم، فضلا عن أن البعد الدولي له أهميته من حيث تأثيره في تحديد الدولة لمجموعة الأهداف التي يراد تحقيقها من خلال سياسة التكييف الاقتصادي، و لأهمية البعد الدولي في صياغة هذه السياسات لجميع الدول باختلاف أنظمتها الاقتصادية و السياسية، يرى البعض أن سياسات التكييف الاقتصادي ذات بعد دولي أكثر من كونها سياسات تنبع من الظروف المحلية الخاصة بالدولة كما ان لهذه السياسات أثرها بالنسبة للدول النامية، من

---

[1] جودة عبد الخالق، الاصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية،مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، مصر، ص 35.

* لم تكن تلك الاجراءات سوى مسكنات قصيرة المدى مما أدى الى ظهور مطالبة بجعل الاجراءات الاصلاحية أكثر نجاعة من الناحية الاجتماعية لإزالة أثارها السلبية.

* تتمثل في هيمنة كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و الشركات المتعددة الجنسيات.

*في ظل التطورات الجديدة لم تعد الضمانات الاقتصادية كافية بل المطلوب وضع سياسي يتماشى و ترضى به المراكز الرأسمالية.

[2] جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص35.

حيث حاجتها لتطوير سوقها المحلية عن طريق التكامل الاقليمي كخطوة تمهيدية للتكامل مع السوق العالمية و محاولة التكيف السريع و الحاسم مع التغيرات في أسعار السوق العالمية، و كذلك محاولة التفاعل مع الفرص التجارية المتاحة على الصعيد الدولي، و ذلك في محاولة لإزالة العقبات أمام المنافسة الدولية أو زيادة كفاءة قطاع التجارة الخارجية.

ثانيا: مبررات انتهاج سياسات التكييف الاقتصادي في الدول النامية:

على الرغم من أن التحرير الاقتصادي كان متاحا أمام جميع الدول لكونه أحد البدائل القائمة، الا أن الادارة الاقتصادية في الدول النامية كانت تفضل عدم اللجوء اليه، و العمل على تخفيف حدة المشاكل الاقتصادية القائمة بصفة مؤقتة، وذلك لارتفاع تكلفة التحرير و مشاكل تطبيقه، و لكن بعد تفاقم السلبيات بصورة يصعب علاجها الا من خلال سياسات شاملة للإصلاح الاقتصادي، اتجهت الدول النامية و من قبلها حكومات بعض الدول المتقدمة الى اختيار و تنفيذ السياسات العامة على أساس تفاعلها و استجابتها للمشاكل الداخلية و الخارجية التي تواجهها، و لكن كان لكل دولة أسباب خاصة بها لانتهاج مثل هذه السياسات سواء كانت دواعي داخلية أم ضغوط خارجية من قبل المؤسسات الدولية. و سنتعرف عليها فيما يلي[1]:

1- المبررات الداخلية:

عندما تسعى البلدان النامية لتحقيق أهدافها التنموية*، يتوجب عليها القيام بعدد من الاصلاحات و غالبا ما تمثل هذه الاصلاحات تكيفا مع تغيرات داخلية و خارجية سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة و قد تكون هذه التغيرات ايجابية أو سلبية لمجوعة من الأهداف التي تتبعها الدول النامية، ففي حالة التغير الايجابي، *فان التحدي هو الحصول على أعظم منفعة منه أما في حالة التغير غير الايجابي، فيجب التعامل معه بأقل تضحية ممكنة من الأهداف، و بأقل التكاليف الاجتماعية و العوارض الجانبية غير المرغوب فيها.

2- الضغوط الخارجية:

هناك جملة من الضغوط الخارجية و العوامل الدولية التي تفرض نفسها على أي اقتصاد لانتهاج سياسة التكييف الاقتصادي و من أبرز الضغوط الخارجية الاتي:

- لا يمكن فصل سياسات التكييف الاقتصادي عن ارتفاع مستوى المديونية الخارجية للدول النامية، و لهذا حدث ارتباط بين عملية اعادة الجدولة و برامج الاستقرار الاقتصادي التي تعقدها هذه الدول مع المؤسسات الدولية.

---

[1] منير الحمش، الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبيرالية الاقتصادية الجديدة و حق الشعوب بالحياة، الطبعة الأولى، درا الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2003، ص 122.

*تتمثل في النمو المساواة و محاربة الجوع، الفقر، الاكتفاء الذاتي، و حماية البيئة.

*مثل تحسن غير متوقع في التبادل التجاري، اضافات جديدة في رأس المال الأجنبي للاستثمارات المتاحة، منافع كبيرة من قسمة العمل الدولي.

- الاتجاه التنازلي للدورة التجارية، و الركود الاقتصادي الذي عانت منه الدول المختلفة بدرجات متفاوتة أدى بالدول المتقدمة الى انتهاج سياسة التحرير و حث الدول النامية على اتباعها، حيث عكفت المؤسسات و الهيئات الدولية و مراكز البحث على دراسة الأزمة الاقتصادية العالمية في كل البلدان الرأسمالية المتقدمة و البلدان النامية و كان الفكر الليبرالي يغلب على القائمين على هذه المؤسسات و الهيئات و المراكز، و بالتالي وضعت الخطوط الأساسية التي يمكن أن تخرج الرأسمالية العالمية من أزمتها، و قد تمحورت هذه الخطوط بخلفيتها الليبيرالية الاقتصادية الجديدة، حول ايجاد البرامج الكفيلة بإعادة احتواء البلدان النامية[1]، أي اعادة فتحها من جديد، من خلال خلق الأجواء المناسبة لذلك.♣

لقد رفضت أغلب الدول النامية هذه الشروط، خاصة تلك التي اتبعت النهج الوطني المستقل، الا أن تفاقم الصعوبات الاقتصادية، و تزايد الديون الخارجية و فشل عملية التنمية، و سعى البلدان الرأسمالية المتقدمة الى نقل أزمتها و تصديرها اليها جعلها تخضع لتلك المطالب و الشروط التي كان صندوق النقد الدولي و البنك الدولي قد تبنياها و صاغاها، كلا على طريقته و ضمن أهدافه♣، لذا يمكن القول بأن جانبا مهما في برامج التحرير الاقتصادي يتم في واقع الأمر تحت ضغوط المنظمات الاقتصادية الدولية بدعوى محاولة تخفيف عبء الدين الخارجي و تكلفة خدمته و ليس استجابة لضغوط الاختلالات الداخلية للاقتصاد الوطني أو رغبة حقيقية في تحرير الاقتصاد، و بناء على ما سبق نجد بأن الدولة التي تنتهج سياسة الاصلاح الاقتصادي سواء بدوافع داخلية أم وفقا لضغوط خارجية تترجم أهدافها العامة في اطار سياسة التكييف الاقتصادي و فقا لتلك الدوافع التي أدت بها الى انتهاج هذه السياسة، مرشدة القائمين على تنفيذ تلك السياسة لاستخدام مجموعة متكاملة و مناسبة من أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق تلك الأهداف المنشودة.

المطلب الثالث: ميادين سياسات التكييف الاقتصادي:

على العموم، تهتم سياسات التكييف الاقتصادي بإصلاح الأطر و الأسس الخاصة بالسياسة الاقتصادية وتناولت هذه السياسات من منظور صندوق النقد الدولي الميادين التالية: الخصخصة وإعادة هيكلية القطاع العام، الاستثمار الأجنبي المباشر، إصلاح نظام الأسعار وتحريرها، تحديد التجارة الخارجية، إصلاح القطاع المالي.

[1] منير الحمش، مرجع سابق، ص 123

♣ هذه الخلفية هي التي تشكل الدوافع الاساسية لوضع الشروط التي تم تطويرها من قبل المنظمات الدولية، و هي التي ظهرت في شكل توصيات تحت عنوان ليبيرالية التكيف حيث قادت هذه المنظمات الهجوم ضد تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية و دعت بالعودة الى ليبيرالية السوق.

♣ قام البنك الدولي و صندوق النقد الدولي بصياغة شروط على شكل وصفة جاهزة تم تعميمها على جميع البلدان النامية دون التمييز بينها.

أولا: الخصخصة و إعادة هيكلة القطاع العمومي:

1- الخصخصة:

تعبر الخصخصة عن الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة للصالح الخواص أو تمليكهم بموجب عقد من إدارة المؤسسات مع بقائها مملوكة للدولة، و تعتبر الخصخصة إحدى الوسائل المستعملة للانتقال الاقتصاد السوق لتقليص حجم الدولة، وعملا على ترشيد الإنفاق العام واقع كفاءة المؤسسات.

و تهدف الخصخصة إلى التقليل من سيطرة القطاع العام و تخفيض بنيته التحتية التنفيذية، و تخفيض من توقعات الشعب حول ما يمكن أن تقوم به الحكومة وما يمكن أن تكون مسئولة عنه اتجاه الشعب.

2- أساليب الخصخصة[1]:

تتم عملية انتقال المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص بعدة أساليب أهمها.

-بيع المؤسسات العامة كاملة للجمهور: سواء بطرح أسهمها للاكتتاب العام في السوق المالية، أو التفاوض مباشرة مع بعض المستثمرين أو عن طريق مقايضة هذه المؤسسات بالديون الخارجية.

-التأجير طويل المدى الأصول الاقتصادية التي تملكها الدولة للقطاع الخاص: تبعا لشروط مناسبة تحقق المصلحة للاقتصاد الوطني وللجمهور. وقد طبق هذا الأسلوب في الصين.

-طرح المؤسسات العمومية للتعاقد على إدارتها من قبل القطاع الخاص، وفقا لدفتر الشروط، وضمن هذا المنظور يتم الإبقاء على المؤسسة كما هي بحيث رأس المال مملوكا للدولة.

-فتح رأسمال المؤسسات العمومية القائمة جزئية للخواص أو رفع رأسمالها: بإصدار أسهم جديدة للبيع الخواص.

تعترض الخصخصة مجموعة من الصعوبات الميدانية أهمها[2]:

-أنها تؤدي في الغالب إلى تسريح عدد كبير من العمال في المؤسسات التي تمت خصخصتها مما يفاقم من حدة البطالة بما لها من انعكاسات اجتماعية غير مرغوبة.

-صعوبة التقييم الاقتصادي للمؤسسات في ظل غياب أسواق مالية ذات كفأه في الدول النامية مما يفتح المجال للتلاعب بالمال العمومي.

3- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية[3]:

عند خصخصة المؤسسات تثور ثمة مشكلة تتعلق بكون المؤسسات العمومية المطروحة للخصخصة تكون في العامة غير مؤهلة مما يجعلها تحظى بالإقبال عليها لشرائها، و هذا ما يدفع السلطات العمومية إلى إعادة

---

[1] شهاب حمد شيحان، اشكالية الخصخصة و انعكاساتها في رفع كفاءة الاداء الاقتصادية" دراسة تحليلية تطبيقية"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، العدد الثاني، 2008، ص 05.

[2] ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2005، ص 32.

[3] رمزي زكي، الخصخصة و الاصلاح الاقتصادي، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، العدد 1، جوان 1994، ص 04.

هيكلتها بقصد ضمان استمرارية هذه المؤسسات من جهة، و ضمان زيادة متحصلات البيع الناجم عن خصخصتها، وتعبر عملية إعادة الهيكلة نوعا من التطور للمؤسسات في اتجاه الملكية الخاصة.

و تتضمن عملية إعادة الهيكلة مجموعة من **الأساليب** أهمها :

- تجميع المؤسسات العامة في صورة شركات قابضة، بحيث تمثل الشركة القابضة عنصر الملكية الخاصة بالدولة و هي في ذات الوقت تبتعد عن الهياكل الإدارية و التنظيمية للدولة و تخضع عملية التجميع إلى مدى تماثل أنشطة المؤسسات.
- تفريع المؤسسات العامة :(Filialisation) يتم هذا من خلال دراسة مختلف أنشطة المؤسسات العامة قصد الوقوف على الأنشطة المربحة و غير المربحة و على أساس الأنشطة المربحة يتم دمج بعض المؤسسات جديدة، و يتم التخلي عن الأنشطة غير المربحة إذا لم تكن هناك إمكانية التأجيل من جديد.

ثانيا: تحرير الأسعار[1]:

تستخدم سياسة تحديد الأسعار قصد إزالة الشبهات السعرية وتحديد قيمتها بإلغاء الدعم و كافة أشكال التدخل الإداري السعري وقصد المساهمة في قيام و تطور اقتصاد السوق، إن غياب تحديد الأسعار يمكن أن تقود المؤسسات إلى كبح استثماراتها و عدم و التفكير في التجديد و الإبداع باعتبارها على تستطيع تقدير أرباحها بشكل سليم، و بالمقابل فإن تحديد الأسعار من شأنه أن يولد سلوكيات عقلانية لأن المؤسسات تعتمد على معلومات غير معروفة و تعكس في ذات الوقت حجم الندرة في المجتمع و تشجع المؤسسات على الاستثمار والإنتاج قصد تحقيق أرباح أفضل.

و تعتمد سياسة تحرير الأسعار على:

-إلغاء كافة أشكال الدعم الممنوحة للأسعار لأن هذا الدعم يشكل أعباء على الميزانية العمومية و هو في ذات الوقت تعبير عن حجم التضخم المكبوت في الاقتصاد بالإضافة إلى جعل الأفراد يعيشون فوق قدراتهم الاقتصادية بزيادة الطلب على المنتجات والاتجاه نحو الاستهلاك التبذيري.

-إلغاء التجديد الإداري للأسعار لكون الإدارة ليس لديها المعلومات الكافية عن طبيعة العرض و طبيعة الطلب و درجة الندرة في المجتمع مما يجعل أفراد تخصيص المعدات لا يتم وفق قواعد الكفاءة.

ثالثا: تحرير التجارة الخارجية[2]:

يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على أنها جملة الإجراءات أو التدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلية تجاه الواردات أو الصادرات و هي عملية تستغرق وقت طويلا و يشكل تحرير التجارة الخارجية مبدا أساسي من المبادئ التي تقدم عليها المنظمة العالمية للتجارة.

---

[1] عبد الخالق بوعتروس، الانعكاسات لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية، حالة الجزائر، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007 -2008، ص 123.

[2] خزاز راضية اسمهان، مرجع سابق، ص 27.

و من مزايا التجارة الخارجية دفع القوى التنافسية للمنتجين المحليين في اتجاه تحقيق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة والتقليص من التكاليف الناجمة عن تحديد الإداري لأسعار الصرف مما يجعل الحكومة تتصرف إلى مهام أخرى و المساعدة على عمليات الاندماج الاقتصادي البيني.

و استنادا إلى التجارب التي عرفتها الدول النامية في سياساتها في تحديد التجارة الخارجية أن هناك متطلبات يجب توفيرها أهمها:

-يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة و أسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي .

-من المفيد الابتداء في التحرير إلغاء الحصص و القيود الكمية المماثلة و التي يمكن في البداية استبدالها بتعريفات جمركية لأن التعريفة تضفي نوعا من الشفافية على الحماية و المنتفعين من الحماية و حجم هذا الانتفاع.

-يركز برنامج تحرير التجارة الخارجية على مواصفات السلع و محاربة السلع مجهولة المصدر.

رابعا: سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النقود في إدارة المؤسسات.

و تعتبر حصة الدول النامية ضعيفة مع تركز شديد لهذه الاستثمارات لدول شرق أسيا .

1- أثار الاستثمار الأجنبي المباشرة على الدول النامية.

- **على مستوى المديونية:** تعتبر الاستثمار شكلا بديلا للمديونية إذ لا يترتب أي التزامات على عائق الدولة و باعتبار الدول النامية تشكو من مصاعب تسيير الديون الخارجية فهي تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **على مستوى الاستثمار:** ففي حالة إحداث وحدات إنتاج جديدة يكون خلق مناصب العمل أكبر من حالة اقتناء أو اندماج في مؤسسة قائمة.

- **التحويل التكنولوجي:** يطرح التحويل التكنولوجي في الواقع مشكلة التحكم في التكنولوجيا من قبل الدول التي تريد استعمالها و هنا ما يدفع بالدول النامية إلى ضرورة بناء نظام وطني للإبداع مترابط متكامل و منسجم يأخذ بعين اعتبار قدراتها من عوامل الإنتاج و حاجات السوق الفعلية الآتية و المستقبلية.

2- الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الدول النامية:

تعمل البلدان النامية بشتى الوسائل على منح حوافز للاستثمار الأجنبي المباشر قصد استقطابه، و يمكن ذكر هذه الحوافز كما يلي:

- **حوافز ضريبية:** و تكون في صورة إعفاء و تخفيض في الضريبة سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل و تتفاوت حسب القطاع الذي توجب الاستثمارات.

- **حوافز تمويلية:** و تتعلق بتوفير الأموال اللازمة لمشروع الاستثماريين سواء في شكل إعانات حكومية، تقديم تسهيلات للحصول على قروض من البنوك الوطنية، تخفيض معدلات الفائدة على القروض.

خامسا: إصلاح القطاع المالي[1]:

تتوقف فعالية النظام المالي على قدرته على تعبئة الادخار و ضمان أفضل التخصيصات للموارد، و تشكو دول العالم الثالث في معظمها من عدم كفاءة أنظمتها المالية واعتمادها على البنوك في التمويل و إصلاح النظام المالي يتم على محورين:

1- تطوير المنظمة المصرفية: و هذا من خلال:

- تقيد معايير لجنة بازل و الابتعاد عن الائتمان الموجه.
- إدارة السياسة النقدية عن طريق الأدوات الغير مباشرة.
- إصلاح الإطار القانوني و التنظيمي لعمل المصارف.
- إعادة هيكلة المصارف العمومية بإعادة رسملتها و تأهيلها.

2- الانتقال من اقتصاديات المديونية إلى اقتصاديات الأسواق المالية: و يتم هذا من خلال:

- إصلاح الأسواق النقدية بالفصل بين السوق البينية للبنوك و السوق الممكن لباقي الأعوان التعامل فيها:
- التقليص من حواجز التحول لأسواق رأس المال.
- تسيير المديونية العمومية حتى تتمكن الخزينة العمومية من تنويع أوراقها المطروحة للتداول.
- إنشاء سوق مالي.

المطلب الرابع: أثار سياسات التكييف الاقتصادي على الدول النامية:

ان تطبيق سياسات التكييف الاقتصادي في الدول النامية نجم عنها أثار سلبية كثيرة مست جوانب عديدة و التي يعتبرها البعض بمثابة تكاليف لا مفر منها و ثمن لابد من دفعة من قبل الدول لتحقيق التنمية و من أبرز هذه الأثار ما يلي[2]:

[1] خزاز راضية اسمهان، مرجع سابق، ص 28.

[2] ابراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية، الانسانية، بين النظرية و الواقع، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2008،ص 82-83.

1- انخفاض معدل النمو:

لقد كان من نتائج سياسات التكييف الاقتصادي في العديد من البلدان، انخفاض معدلات النمو وسجلت في بعض الأحيان معدلات جامدة إن صح التعبير ومن ثمة معدلات سالبة للدخل الفردي خلال فترة البرنامج إذ اننا نجد الدخل الفردي الفعلي الخام في دول افريقيا كان في 1988 أقل بـ 6 % مما كان عليه في سنة 1980بعد تطبيق الإصلاح.

2- تخفيض قيمة العملة:

إن التخفيض في قيمة العملة المقرون بإلغاء الدعم على الاستهلاك و الرقابة على الأسعار يؤدي إلى ارتفاع متسارع للأسعار للوصول إلى المستوى العالمي في الوقت الذي تجمد فيه القدرة الشرائية للسكان بهدف تحديد طلب و تفادي الضغوط التضخمية.

وقد يحدث أن يؤدي التخفيض من قيمة العملة إلى نوع من الدولرة ""Dollarisation "بحيث يعوض الدولار العملة المحلية بشكل غير رسمي طبعا مثلما حدث في بعض بلدان أوروبا الشرقية بحيث تباع المنتوجات التي يكثر عليها الطلب بالدولار في محلات مخصصة لمن لهم عملات صعبة، وهذه الظاهرة تجعل الرقابة على السياسة النقدية فالتة عن السلطات المحلية.

3-توزيع الدخل:

أدت بدون شك سياسات التكييف الاقتصادي الى تغيير تركيب توزيع الدخل و تنعكس أثار هذا التغيير بصورة متباينة على مختلف فئات المجتمع، ذلك أن الاصلاح ذو الطابع البنيوي يسعى لبلوغ هدفين هما أفضلية العقلانية الفردية على عقلانية القطاع العام و الانفتاح الاقتصادي الشديد على المبادلات الخارجية، و لهذين العاملين أثرهما على التوزيع الوظيفي للدخل، فدعم التحليل القائم على عقلانية المبادرة الفردية يقضي بتحديد الأجور بهدف تحقيق عائد أفضل للمنشآت، و يقضي أيضا بإلغاء أو التخفيف من التدابير و الاجراءات العامة بخصوص الأسواق، و كذلك التدابير المستخدمة لدعم الاستهلاك و الرقابة على الأسعار، فأكيد ان هذا النوع من التدابير له أثار على القوة الشرائية لدى أفراد المجتمع.

3- ارتفاع نسبة البطالة وسوء التوظيف[1]:

إن اقتراحات صندوق النقد الدولي بتسريح العمال والموظفين سواء في القطاع الخاص أو العمومي تزيد من خطورة الوضع في البلدان النامية التي تعاني من سوء استخدام اليد العاملة فمثلا بالنسبة لقارة إفريقيا فإن لجنة الاقتصادية تابعة للأمم المتحدة أقرت زيادة البطالة من 9.7 مليون في 1980 إلى 22 مليون نسمة 1985. أي حوالي 40% من القوة العاملة، و هذا ما يؤدي إلى تفاقم هجرة الأدمغة كما هو معروف.

كما أن لسياسات التكييف الاقتصادي دورا هاما في زيادة معدلات البطالة فوضع سقف للائتمان من شأنه أن يحد من قدرة القطاعات في التمويل، و بالتالي تخفيض الانتاج و من ثم التأثير سلبا على طلب العمالة، كما

[1] برباص الطاهر، مرجع سابق، ص 143.

أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي الى التحول عن الاستثمار و بالتالي خفض الطلب على العمالة، هذا بالإضافة الى دور الخصخصة السلبي على العمل و المتمثل في التخلي عن الاف العمال في المشاريع و المؤسسات الخاصة مما يزيد من معدلات البطالة.

5-تدهور أحوال الفقراء و ذوي الدخل المحدود:

تتحمل فئات الفقراء و ذوي الدخل المحدود النصيب الأكبر من التكاليف و الأثار السلبية الناجمة عن تطبيق سياسات التكييف الاقتصادي، ذلك أن سياسة زيادة أسعار السلع و الخدمات لتتلاءم مع الأسعار الدولية و كذا سياسة إلغاء و تخفيض الدعم الحكومي على السلع و الخدمات الأساسية و زيادة الضرائب غير المباشرة و خفض الإنفاق الحكومي على السلع و الخدمات الأساسية الموجهة للتعليم و الصحة و الإسكان من شأنها أن تؤدي خاصة خلال المراحل الأولى من الاصلاح الى ارتفاع التضخم و بالتالي انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد خاصة الفقراء و ذوي الدخل المحدود، و كذا انخفاض مقدرتهم في توفير احتياجاتهم المعيشية بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة.*

6-الاختناق المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة:

يؤدي التضييق في سياسة القرض في إطار برامج التكييف الاقتصادي إلى شل حركة الشركات الصغيرة و المتوسطة التي لا تملك القدرات المالية الكافية لخوض غمار المنافسة مع فروع الشركات المتعددة الجنسيات وهو ما يؤدي إلى امتصاص تلك الشركات الوطنية " الضعيفة" من طرف الشركات المحمية و بالتالي عدم مواطنة الاقتصاد[1] .

7-إضعاف قوة الدولة:

تؤثر السياسات الاصلاحية خاصة تلك التي تفرضها المؤسسات الدولية على تدخل الدولة في الأسواق، فقانون حرية السوق يرفض أن تكون الوسائل المتبعة لتحجيم الطلب الكلي تتم بواسطة سياسات التكييف مثلا مع النمو، و ذلك من خلال سياسات الاقتصاد الكلي التوسعية♣، وتصر هذه السياسات على قبول اليات السوق و ابعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، مما يقلل من قدرتها على وضع الخطط الضرورية لتحقيق التنمية البشرية، سواء كان ذلك عن طريق السياسات، أو توفير التمويل اللازم لتغطية نشاطاتها و أولوياتها.

---

*نجم عن هذا عدة أثار اجتماعية سلبية أهمها زيادة معدلات الفقر، تدني مستوى المعيشة، تدهور في الجوانب الصحية و التعليمية، تفشي العديد من السلوكيات المنحرفة مثل القتل، السرقة، الرشوة، و الانحلال الخلقي.

[1] ابراهيم مراد الدعمة، مرجع سابق،ص 83.

♣ مثل تعزيز الصادرات و ليس خفض الواردات، تحويل الاستثمارات أو اعادة تشكيلها و زيادة الايرادات بدل الحد من الانفاق و تركيز التخصيصات على الأولويات، و سياسة الدعم في حالات الطوارئ.

ومن الناحية السياسية فإن تطبيق برامج التكييف الاقتصادي يلاقي العديد من الصعوبات السياسية نجد منها معارضة النقابات العمالية لإجراءات التقشف التي ذكرنها سابقا مثل تجميد الأجور و ارتفاع الأسعار بما يجره من انخفاض في القدرات الشرائية و في مستوى المعيشة ومن ثمة تطرح في هذه الحالة مسألة إتهام المؤسسات الدولية بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول المعنية بالتكييف الاقتصادي و كذا مسائل الديمقراطية و حقوق الإنسان.

ان تطبيق برامج التثبيت و التكييف الهيكلي و الدعوة نحو تحويل القطاع العام الى القطاع الخاص، ما هو الا الية يستعملها كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للسيطرة و الهيمنة على الدول النامية التي تعاني من اختلالات و ازمات اقتصادية.

المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية كألية لبلوغ العولمة الاقتصادية

قامت الدول المتقدمة بتحرير التجارة الخارجية للسلع ذات الافضلية النسبية لها، لكن الامر كان معاكسا بالنسبة للسلع التي تملك فيها الدول النامية افضلية النسبية مثل المنسوجات و المنتجات الزراعية التي ما زالت تحضي بالدعم، و في هذا الاطار سوف نحاول من خلال هذا المبحث اسقاط الضوء على اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية و اهم الاثار المحتملة لانضمام الدول النامية للمنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة:

مرت جولة الاورجواي بجملة من المفاوضات اسفرت عن العديد من الاتفاقيات أهمها ما يلي:

أولا: اتفاقية الزراعة[1]:

هدفها الاساسي هو تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية عن طريق الاجراءات التالية:

الجدول رقم06 : النسب المئوية المحددة لخفض مستوى التعريفة و الدعم

البـــــــيان		الدول المتقدمة: 6 سنوات تبدأ من عام 1995–2000	الدول النامية: 10 سنوات تبدأ من عام 1995–2004
التعريفات	نسبة الخفض لكل المنتجات الزراعية	%36	%24
	الحد الأدنى للتخفيض لكل منتج	%15	%10
الدعم المحلي	اجمالي تخفيض الدعم الكلي للدولة لكل قطاع سنة الأساس 1986-1988	%20	%13
دعم التصدير	قيمة الدعم	%36	%24
	حجم الدعم	%21	%14

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا، تحديات و فرص النظام التجاري العالمي: الزراعة، نيويورك، 2003، ص 04.

-نصت الاتفاقية على التزام الدول الأعضاء بتحويل القيود الكمية الى تعريفات جمركية ذات أثر حمائي معادل. أي تحويل القيود الكمية المفروضة على الواردات من السلع الزراعية الى قيود سعرية.

-تخفيض كل التعريفات الجمركية خلال فترة معينة، و مراعاة الظروف الخاصة للدول النامية التي لا تستطيع فتح أسواقها بنفس الدرجة أو السرعة التي تستطيع بها الدول المتقدمة، و تلتزم الدول بتخفيض تعريفاتها الجمركية على الواردات الزراعية بنسبة 36% خلال 06 سنوات أما الدول النامية فان نسبة التخفيض 24% فقط و يتم ذلك خلال 10 سنوات.

[1] بن عمر الأخضر، أثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، مرجع سابق، ص 46.

- تخفيض الدعم التي تمنحه الحكومات للإنتاج الزراعي ويتم تخفيضه بمقدار 20% خلال 06 سنوات في حالة الدول المتقدمة، و بمقدار 13% خلال 10 سنوات للدول النامية.
- تخفيض دعم الصادرات من السلع الزراعية بنسبة 36% من الدعم الذي كان مطبقا خلال الفترة 1986-1990 و تخفيض حجم الصادرات المدعومة بمقدار 21% بالنسبة للدول المتقدمة أما الدول النامية فالتخفيض يكون معادلا لثلثي التخفيض الذي التزمت به الدول المتقدمة على أن يتم التنفيذ خلال 10 سنوات.

ثانيا: اتفاقية تجارة المنسوجات و الملابس[1]:

هدفها الأساسي هو انهاء نظام الحصص الذي يطبق على هذه السلعة بحيث تكون التجارة الدولية فيه على قدم المساواة مع السلع الصناعية و يكون انهاؤها بصورة تدريجية ضمن فترة انتقالية مدتها 10 سنوات تبدأ من سنة 1995 و تنتهي سنة 2005 و تنقسم الفترة الانتقالية الى أربعة مراحل كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 07: مراحل الالغاء التدريجي لنظام الحصص في المنسوجات.

المرحلة	التاريخ	نسبة التحرير
الأولى	1995/01/01	%16
الثانية	1998/01/01	%17
الثالثة	2002/01/01	%18
الرابعة	2005/01/01	%49

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على ما ورد في الاتفاق.

ثالثا: اتفاقية التجارة في الخدمات[2]:

تدخل لأول مرة تجارة الخدمات الى جانب تجارة السلع في عملية تحرير التبادل التجاري و يعتبر هذا الجانب من السمات الطموحة لجولة اوروجواي وذلك لأهمية تعاظم الخدمات في الهيكل الانتاجي للدول المتقدمة. حيث كان موضوع تحرير تجارة الخدمات محل خلاف بين الدول المتقدمة و الدول النامية، فمن وجهة نظر الدول النامية ترى ان تحرير الخدمات سيؤثر سلبا على قطاع الخدمات لديها و ذلك لتفوق الدول المتقدمة في هذا الجانب و لقدرتها التنافسية العالمية مقارنة بالدول النامية. وقد اشتملت الاتفاقية جميع الخدمات ذات الطابع التجاري التي تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية و أهمها: الخدمات المالية و المصرفية و التأمين و النقل (البري و البحري و الجوي)، الخدمات الاستشارية و المهنية، المقاولات و البناء و السياحة و الاتصالات السلكية و اللاسلكية (البريد و الهاتف ووسائل الاتصال الصحافة و الاعلام السمعي).

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، اليات العولمة الاقتصادية و أثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص 409.

[2] نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، دار ايجي للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، مصر، 1999، ص 28-29.

و قد حددت الاتفاقية القواعد المناسبة لتجارة الخدمات بين الدول و المتضمن كيفية تعامل الدول مع تجارة الخدمات و ازالة العوائق و فض المنازعات عند حدوث اختلاف. و تتطلب التجارة في الخدمات انتقال مقدمي الخدمة و متلقيها وأهمها تصدير الخدمات من دولة الى اخرى و تتم عبر أربعة وسائل: انتقال الخدمة عبر الحدود، انتقال العمالة، انتقال المستهلك، و حق التأسيس في البلد الأخر.

كما أكدت الاتفاقية على تجسيد قواعد النظام التجاري متعدد الاطراف مثل: تعميم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية و مبدأ الشفافية و زيادة مشاركة الدول النامية، اضافة الى تشجيع الاعضاء على اقامة تكتلات اقليمية لتحري التجارة في الخدمات و خاصة بين الدول النامية.

رابعا: اتفاقية الاستثمارات المرتبطة بالتجارة[1]:

أكدت الاتفاقية بأن بعض شروط الاستثمار التي تطبقها الدول تؤدي الى تغيير و تشويه التجارة الدولية و لذلك فالاتفاقية شملت على مبدأين: الأول مبدأ المعاملة الوطنية التي نصت عليها أحكام المادة (03) من الاتفاقية و التي تمنح للمستثمرين الاجانب ذات المعاملة التي تمنح للمستثمر الوطني.

أما المبدأ الثاني: مبدأ الشفافية الذي نصت عليه المادة الخامسة من الاتفاق و الذي ينص على الالتزام بالإعلان عن تزايد الاستثمارات المتصلة بالتجارة بحيث تكون معروفة من قبل الدول الأعضاء في الجات.

أما المادة 11 فقد ركزت على عدم فرض قيود كمية على الواردات و تمثلت شروطها في:

- استعمال المستثمر الأجنبي لنسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي.
- احداث توازن بين صادرات و واردات المستثمر الأجنبي.
- بيع نسبة معينة من الانتاج في السوق المحلي.
- الربط بين النقد الأجنبي الذي يتاح للاستيراد و النقد الأجنبي العائد من التصدير.

يمنح الاتفاق الدول النامية فترة انتقالية مدتها 5 سنوات و الدول الأقل نموا مدة 7 سنوات قبل بدء تنفيذ احكامه بالنسبة لإجراءات الاستثمار المحظور استخدامها في حين يسمح للدول المتقدمة بفترة انتقالية مدتها سنتين فقط.

خامسا: اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية[2] :

شملت الاتفاقية قواعد جديدة لحماية هذه الحقوق ضمن اتفاقية انشاء المنظمة العالمية للتجارة تستهدف زيادة درجة الحماية التي تتمتع بها حقوق الملكية الفكرية و زيادة مدة سريانها و الزام الدول الموقعة على الاتفاقية تضمين تشريعاتها الوطنية للقواعد الجديدة للحماية و فرض العقوبات للخارجين عليها و بموجب هذا الاتفاق اشتملت اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية على: حقوق المؤلف، براءات الاختراع، المؤشرات الجغرافية

[1] فرارحة ايمان، أفاق التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير، جامعة البويرة، 2014-2015 ص 62.

[2] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص 412.

(مكان الصنع، الجودة العالية للمنتج)، العلامات التجارية، التصميمات الصناعية، التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة(هي منتجات ذات وظيفة الكترونية)، المعلومات السرية غير المفصح عنها.

المطلب الثاني : أثار تحرير التجارة الخارجية على الدول النامية:

ان تطبيق الدول النامية لأحكام و لوائح المنظمة العالمية للتجارة فيما يخص الاتفاقات متعددة الاطراف يجعلها مستعدة للاستفادة من المزايا الممنوحة و تحمل نتائج هذه الاتفاقات و فيما يلي اثار تحرير التجارة العالمية:

أولا: أثار الاتفاقية على القطاع الصناعي: [1]

– من المتوقع انه سيشهد القطاع الصناعي للدول النامية اثار سلبية خاصة و ان خفض التعريفة على السلع الصناعية في الدول المتقدمة بعيدا عن المواد الاولية و المنتجات الكثيفة لليد العاملة التي يزداد انتاجها في الدول النامية، يؤدي بالدول النامية للاستيراد اكثر من الدول المتقدمة و بالتالي تنخفض صادرات الدول النامية مقارنة مع صادرات الدول المتقدمة.

– ادراج حقوق الملكية الفكرية سيؤدي الى زيادة تكاليف التصنيع بالنظر لارتفاع اسعار براءات الاختراع. مما يؤذي الى احتكار التكنولوجية فسينعكس ذلك سلبا على الصناعات الغذائية بالدرجة الاولى بالنظر للتطورات الحاصلة في مجال تصنيع الغذاء، اضافة الى ارتفاع اسعار الصناعات الدوائية و الالكترونية و البتروكيماوية.

– استثناء النفط و الغاز من الاتفاقية يشكل ضعفا في مجموع الفوائد التي تتحصل عليها الدول النامية خاصة العربية باعتبارها اهم الصادرات الصناعية العربية، ومن المحتمل ان تفرض ضرائب جديدة على هذه الصادرات كضريبة الكاربون و تحت ذريعة سلامة البيئة.

– تزايد المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق سيؤدي الى اختفاء بعض الصناعات نتيجة عدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية.

– استفادة الصناعات القائمة في الدول النامية من قواعد مكافحة الاغراق و الدعم و اجراءات الوقاية من الواردات.

ثانيا: أثار الاتفاقية على القطاع الزراعي[2]:

ان تخفيض التعريفة على السلع الزراعية و تخفيض الدعم الزراعي سيؤدي الى اثار سلبية للدول النامية بالمقابل ستستفيد الدول المتقدمة من هذه الترتيبات .

–ان المدة المستخدمة كأساس للتخفيض 1986–1988 مثلث فترة حماية الزراعة في الدول المتقدمة، و التخفيض الحقيقي للتعريفة في الدول المتقدمة سيكون أقل مما هو متوقع.

–ان تخفيض الدعم الزراعي و تحرير تجارة المنتجات الزراعية في الدول المتقدمة الى ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية (المواد الغذائية) ما عدا القليل من المنتجات التي الممكن أن تشهد اسعارها بعض الانخفاض كالرز و

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص 427–428.

[2] نبيل حشاد، مرجع سابق، ص 312–314.

البن و الكاكاو. و ستتركز الزيادة في المتوسط ما بين 3% و8% و سيكون اثر الزيادة كبيرا على الدول النامية خاصة العربية منها و ذلك لاعتمادها على الاستيراد الصافي للمنتجات الغذائية فقد يصل الارتفاع المتوقع في اسعار السلع الزراعية الى 25% و ستواجه الدول النامية صعوبات في توفير امدادات كافية من السلع الغذائية الاساسية من المصادر الخارجية بشروط معقولة بالإضافة الى صعوبة تمويل الواردات الجارية من السلع الغذائية الاساسية.

-زيادة اسعار التضخم نتيجة ارتفاع اسعار الواردات الزراعية.

-تخفيض قيمة احتياطات النقد الاجنبي و تفاقم مشكل المديونية الخارجية بسبب تزايد القروض الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي و زيادة التبعية للإعانات الغذائية الخارجية.

-ان تقليص الدعم للصادرات الزراعية يخل بشروط المنافسة التي يقوم عليها النظام التجاري العالمي و تقليص الاعانات يعني زيادة كلفة الانتاج ينجم عنها ارتفاع اسعار السلع الزراعية عند تصديرها فيتضرر المستهلكون اصحاب الدخول الضعيفة في الدول المستوردة و سيكون الوطن العربي في مقدمة المناطق المتأثرة من تحرير المنتجات الزراعية لكونه مستوردا صافيا للمواد الغذائية، فقد قدرت صادرات الدول العربية 1% فقط من الصادرات الزراعية العالمية، اما وارداتها فتفوق 6% من الواردات الزراعية العالمية. وهناك دول نامية تعتمد أساسا على الصادرات الزراعية و مع ندرة استخدام التكنولوجيا الحديثة فمن من غير المتوقع ان تحقق مكاسب مهمة.[1]

-ان اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية تحد الكثير من امكانية تطوير الاساليب الانتاجية الزراعية خاصة في مجال استخدام البذور و الشتول المحسنة و الهندسة الوراثية و غيرها من الأساليب التكنولوجية الجديدة بسبب ارتفاع تكلفتها.

-من جهة اخرى قد يترتب على تحرير السلع الغذائية أثار ايجابية مثل اعادة الاعتبار للقطاع الزراعي و تنمية الميزة التنافسية نتيجة زيادة الحافز الاستثماري لكن يتوفق هذا على ضرورة الاعتماد على سياسة زراعية تأهيلية مدعمة من قبل الدولة[2].

ثالثا: أثار اتفاقية تجارة المنسوجات و الملابس:

يعتبر قطاع المنسوجات و الملابس ذو أهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية و خاصة العربية حيث يؤدي تحرير تجارة المنسوجات و الملابس الى[3]:

-تعزيز و دعم و ترابط القطاعات الاقتصادية للدول العربية كالزراعة و الصناعة و الخدمات على مستوى الاقتصاد القومي نتيجة حرية التفاعل مع الاسواق العالمية غير ان هذا الاثر الايجابي مرتبط بقدرة الدول العربية على زيادة و تعزيز طاقتها الانتاجية اضافة الى قدرة صادراتها على مواجهة المنافسة المتزايدة بين صادرات الدول

[1] سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة، مكتبة مدبولي، القاهرة2004 ، ص229 .

[2] محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، عدد 2002/01، ص 21.

[3] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص 433.

الأخرى الأقل كلفة من انتاجها مثل الهند و الباكستان و الصين، للحصول على نصيب كبير من الصادرات في اسواق الدول الصناعية كأمريكا و الاتحاد الاوروبي، حيث تعتبر المغرب اكبر دولة عربية مصدرة للمنسوجات و الملابس للاتحاد الاوروبي.

-تعرض الدول العربية لمنافسة شديدة في حالة الغاء او تخفيف اجراءات الحماية التجارية التي تتمتع بها في الوقت الحاضر، حيث ساعدت اجراءات الحماية التجارية على زيادة الاستثمارات في صناعة المنسوجات و الملابس في الدول العربية بشكل كبير في السنوات الاخيرة غير أن هذه الاجراءات ادت من ناحية ثانية الى ارتفاع تكاليف الانتاج و انخفاض انتاجية راس المال و تخلف المواصفات القياسية.

رابعا: أثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات:

لقد تطور قطاع الخدمات الانتاجية في الدول النامية بما فيها الدول العربية و ازدادت أهميته باعتباره مصدر من مصادر الدخل و سوقا لتشغيل و توظيف العمالة المحلية فضلا عن أهميته باعتباره مصدرا مهما من موارد النقد الاجنبي في عدد من الدول العربية كقطاع السياحة في مصر و تونس و المغرب و الاردن. و النقل و الاتصالات في كل من السعودية و العراق و مصر و التمويل و المصارف في دول الخليج العربي.

-ان تحرير تجارة الخدمات ليس في مصلحة الدول النامية بشكل عام قد تستفيد بعض الدول في بعض الحالات غير أن المتوقع أن تكون الخسائر أكبر، لان فتح أسواق الدول النامية أمام موردي الخدمات الاجنبية سيؤدي خاصة في تجارة التوزيع و الخدمات المصرفية و المالية و التأمين و خدمات السفر و السياحة و الاتصالات الى اجبار المنتجين المحليين في هذه الخدمات اجراء تحسينات على أدائهم من أجل منافسة الموردين الاجانب فضلا عن الحصول على التقنيات المتقدمة ذات التكاليف العالية[1].

- ان تحرير الخدمات المالية و المصرفية قد منح للدول العربية الاعضاء في المنظمة العالمية للتجارة حق التواجد التجاري لشركات الخدمات و البنوك التجارية الاجنبية التي هي في أغلب الاحوال شركات عملاقة متعددة الجنسيات أن تبث سيطرتها و الهيمنة على السوق العربية و أسواق الدول النامية و سيعطي هذا البنوك العالمية التي تمتلكها تلك الشركات مجالات كبيرة للعمل و التوسع و الامتداد و سيؤثر ذلك سلبا على أداء بنوك الدول النامية و أسواقها المالية ذات الرأسمال المحدود مقارنة بالبنوك العالمية ذات الاحجام الكبيرة و بالتالي ستصبح المنافسة شديدة و يتطلب الأمر اجراء تعديلات أساسية محليا في هذا القطاع بتطوير قدرة بنوك الدول النامية بزيادة رأسمالها بتشجيع عمليات الدمج و زيادة حجم رأسمالها لتصبح بنوك كبيرة.
- ان تحرير الخدمات يعتبر احد مظاهر العولمة الاقتصادية حيث انها تشكل خطورة على السيادة الوطنية بحيث انها تتطلب وجودا على اراضي دول اخرى فقد طالبت الدول الصناعية و المؤسسات الدولية المالية صندوق النقد الدولي و البنك العالمي الدول النامية أن تعمل على تعديل اجراءات و تسهيلات و

[1] محمد قويدري، مرجع سابق، ص22.

اعفاءات و ميزات خاصة مما يعني مطالبة الدول النامية بالتنازل الجزئي عن سيادتها الوطنية لمنح الشركات و رؤوس أموالها تسهيلات و ميزات فائقة اضافة الى رفع القيود عن تنقل العاملين في هذه الشركات الأجنبية بعد دخولها في أسواق الدول النامية و ذلك ضمن تأدية الخدمات المطلوبة و في ذلك مخاطر على سيادة الدول[1].

- و من ناحية اخرى يؤدي تحرير قطاع الخدمات الى زيادة الأصول الأجنبية التابعة للدول المصدرة لرأس المال، و من ثم فلا تعتبر صك مديونية على الدول المضيفة، و ذلك طالما من حق المالك نقل ملكيته أو سحبها أو تحويلها الى أنشطة أو مناطق مختلفة، و عليه فان العلاقة بين تحرير الخدمات و ميزان المعاملات الرأسمالية يمكن أن تمارس أثرها الايجابي في الحصيلة الوطنية من عوائد الخدمات وفقا للتعاقد القائم.[2]

خامسا: اثار اتفاقية الاستثمارات المرتبطة بالتجارة:

تتضمن اتفاقية الاستثمارات المرتبطة بالتجارة عدة تعديلات للتشريعات المنظمة للاستثمار حيث ستكون لهذه التعديلات اثرا ايجابيا على معدل التدفقات الرأسمالية في الدول العربية، بصورة تؤمن لرأس المال سواء الاجنبي العربي أو الوطني حرية التدفق و الحركة و سهولة اعادة تدوير رأس المال و تصديره و حرية التصرف في الأرباح وفق ضوابط اقتصادية و موضوعية، و الأهم من ذلك هو ما توفره أحكام الاتفاقية من مناخ ملائم لعودة الاستثمارات العربية المهاجرة الى أسواق الاستثمار داخل الوطن العربي[3].

من ناحية أخرى فان هذه الاتفاقية تهدف الى تكريس هيمنة الدول المتقدمة و شركاتها متعددة الجنسيات باعتبارها النموذج الوحيد لتمويل و إدارة الاستثمارات و توسعها بعيدا عن تصورات الهوية أو مفهوم الخصوصية المحلية، و بالتالي سيؤثر هذا سلبا على زيادة معدلات البطالة و خفض معدلات الاجور و التأثير على مقومات الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي. و تزيد المخاوف من هذه الشركات عند التعاملات في النقد الأجنبي داخل أسواق الوطن العربي، و عند تكوين احتكارات في الأسواق المحلية، أو قيامها بممارسات تجارية لتقييد الأسعار أو الدخول الى الأسواق و غيرها من الممارسات غير المشروعة، و هو ما يمكن أن يحد أو يلغي تماما فاعلية السياسات الاقتصادية في الدول العربية[4].

و بالنسبة للمنافسة فان الاتفاق يشكل خطورة على المستثمرين المحليين الذين يضطرون للخروج من السوق بسبب صعوبة المنافسة، و لن تستطيع الدول العربية كبح الاستثمار الأجنبي في هذه الحالة، طالما لم يكن لديها قوانين فعالة لتنظيم المنافسة و منع الاحتكار و منع تحطيم الشركات داخل الدول العربية.

---

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص437.

[2] حسن عبيد، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، أوراق اقتصادية، 20، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة القاهرة، 2002، ص 39.

[3] صباح نعوش، العرب ومنظمة التجارة العالمية، على الموقع www.aljazeera.net/NR/exeres ص 5-6.

[4] بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، عدد 2008/06، جامعة ورقلة، ص 60.

سادسا: أثار اتفاقية الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية:

ان مجمل اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية التي صاغتها و ما تزال تقف وراء صياغتها الدول الصناعية المتقدمة هي مفروضة على الدول النامية باعتبار الدول الصناعية صاحبة المصلحة الحقيقية في ذلك لأنها تمثل مخزن المعرفة و التكنولوجية المتراكمة عبر الزمن فضلا عن امتلاكها لأسباب تطور تلك المعارف أكثر فأكثر سواء ما يتصل بالموارد البشرية و الاقتصادية و المالية أو المؤسسية و غيرها بخلاف الدول النامية و ما تعانيه عموما من ضعف في الموارد و البنى المؤسسة ان وجدت.

– تؤثر الاتفاقية تأثيرا بالغا للأضرار بمبدأ تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية لعدم قدرة المزارعين من اعادة انتاج الشتلات و تنميتها و بيعها في ظل احتكار الشركات متعددة الجنسيات في الدول الصناعية المتقدمة لملكية براءات الاختراع و أبحاثها و نتائجها الخاصة بها سواء في مجال الهندسة الوراثية للنبات و الحيوان و اضفاء الحماية على الأصناف الزراعية المنتجة بواسطتها و منح منتجاتها حقوق البراءة خاصة في أصناف الشتلات النباتية و طرق تهجين النبات. و عدم التعامل مع منتجات هذه الأصناف أو التعامل المحلي التجاري بها الا شروط مالك البراءة و سيؤدي ذلك الى تقيد الأنشطة الزراعية في اقتصاديات العربية، و ارتفاع أسعارها و زيادة أسعار العديد من السلع الغذائية و زيادة مشكلة البطالة لتقليص فرص العمل نتيجة تحجيم انتاج الكثير من السلع مما يؤثر على حجم الدخل القومي، و بالمقابل

ستحقق الدول الصناعية المتقدمة جراء ما حققته الاتفاقية من حماية للأساليب البيولوجية و منتجاتها[1].

–للاتفاقية أثار خطيرة على كل ما يتعلق بالأمن الغذائي لارتباط صناعة الدواء بالملكية الفكرية خاصة بشأن المادة الفعالة و مستلزمات التصنيع سيترك أثار سلبية على الدول النامية بما فيها العربية لاستيرادها من المستلزمات و السلع الدوائية بنسبة 75% في حين أن نسبة الاكتفاء الذاتي من الأدوية للدول العربية تصل الى 25% و نتيجة لإخضاع الدواء للاتفاقية قد حققت الدول المتقدمة تدفقات نقدية هائلة من صناعة الدواء . فمن خلال هذه الاتفاقية حققت شركات الأدوية و المستحضرات الصيدلية العالمية في الدول المتقدمة و التي معظمها شركات متعددة الجنسيات أرباحا طائلة لاحتكارها براءة اختراع تلك السلع و سوف تتمكن هذه الشركات من الهيمنة على أسواق المنتجات و السلع في دول العالم و منها الدول العربية، و تتسم الملكية الفكرية بسمة هامة و هي أن معظم حقوقها ترتبط بالشركات متعددة الجنسيات مما يجعل أن هناك ارتباط وثيق بين حقوق الملكية الفكرية و اجراءات الاستثمار فمثلا أن معظم صناعات الدواء يتم انتاجها عن طريق الشركات التي تقوم بالاستثمار في صناعة الدواء عن طريق اقامة فروع لها في معظم دول العالم و رواج صناعة الدواء يتأثر بشدة بعوائق الاستثمار. فقد بلغ عدد الدول التي كانت تفرض قيودا على نشاط شركات الأدوية نحو 100 دولة و بموجب اتفاقية الجات و تحرير كل عوائق الاستثمار فمن المتوقع حدوث فريد من الرواج و الاستثمارات للشركات في مجال صناعة الدواء . ففي اطار تلك المزايا التي تستمتع بها تلك الشركات من

[1] صباح نعوش، ص 7–8.

حقوق احتكار و حماية براءات الاختراع فمن المتوقع أن تتضاعف أرباحها على حساب الدول المستوردة للدواء خاصة الدول النامية[1].

و من جهة أخرى للاتفاقية أثار ايجابية تتمثل في[2]:

-تشجيع الاستثمار الأجنبي و نقل التكنولوجيا من خلال الترخيص و المشروعات المشتركة.

- حماية المستهلك و ذلك بحماية العلامات التجارية للشركات و علامات الخدمة و غيرها من الاشارات المميزة.

- تشجيع الابداع التكنولوجي و الفني و تطوير المنتجات الجديدة.

ان اتفاقية الملكية الفكرية هي مجرد وسيلة ابتزاز وضعتها الدول المتقدمة امام الدول النامية للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا الا بالشروط التي تفرضها الدول المتقدمة باعتبارها هي التي تحتكر التكنولوجيا.

بقيام المنظمة العالمية للتجارة تكامل المثلث الذي تشكلت أضلاعه من مؤسسات النظام الاقتصادي(صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة.) و تعتبر اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة مجرد وسيلة هيمنة و ابتزاز من طرف الدول الصناعية العظمى على الدول النامية.

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص 450.

[2] بلعور سليمان، مرجع سابق، ص 61.

المبحث الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لبلوغ العولمة .

تحمل الاستثمارات الأجنبية العديد من المزايا على الاقتصاد المحلي للدول المضيفة حيث أن أغلبية البلدان النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية بسبب انخفاض داخلها الوطني هذا ما يجعلها تلجا إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف الباهظة و المضرة باقتصادها أو عن طريق الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية كبيرة و متطورة يصعب على الشركات الوطنية الاستثمار فيها باعتبار الشركات الأجنبية تتحمل مخاطر قد تحمل الدول المضيفة تكاليف باهظة.

المطلب الأول : أثار على زيادة رأس المال و العمالة .

تبلغ أهمية الاستثمارات الأجنبية في زيادة رأسمال الدول المضيفة و العمالة بحيث إذا أحسن توجيهها .

أولا: أثر على زيادة رأس المال :

يمكن أن تضيف الاستثمارات الاجنبية رأسمال بشكل مباشر في:

- زيادة الدخل المحلي بحيث يمكن أن يدخر جانب منها ويتحول إلى استمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي.
- مساهمة في سد بعض الفجوات الرئيسية في البلدان النامية مثل الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات و فجوة النقد الأجنبي اللازم للاستيراد بوجه عام و استيراد مستلزمات الإنتاج بوجه خاص بالإضافة إلى فجوة الإيرادات و النفقات العامة عن طريق حصيلة الضرائب من الاستثمار[1].
- توفير العملات الصعبة للدول المضيفة عند قدومها إلى البلاد و عند بيعها لمنتجاتها في السوق الخارجية مما يحول اقتصاد الدولة إلى اقتصاد تصديري وهدا ما يقلص فاتورة الاستيراد .
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات التنمية في الدول المضيفة وذلك إما عن طريق الأسواق المالية أو بدعوة الشركات الدولية الاشتراك في مشروعات مع هذه الدول المضيفة أو من خلال تعبئة المدخرات المحلية بتقديمها فرص مغرية للاستثمار .
- قد يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي بشكل مادي كمعدات و آلات و تجهيزات تكنولوجية و التي لا يمكن صناعتها محليا خاصة إذا كانت الدولة المضيفة ضعيفة[2].

رغم هذه الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هناك أثار سلبية فالمستثمر الأجنبي ينافس المستثمر المحلي على استخدام الموارد المحلية النادرة أو على أسواق المنتجات فبالتالي يؤدي إلى عرقلة الاستثمار المحلي وربما زوال بعض المستثمرين المحلين غير القادرين على مواجهة منافسة المستثمرين الأجانب .

---

[1] سيد طه بدوي، دور الشركات العابرة للحدد في اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 59.

[2] حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص 114.

ثانيا: أثر على العمالة و التشغيل

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة و غير مباشرة من أهم وسائل التقليل من معدلات البطالة في الدول النامية المضيفة من خلال خلق فرص عمل اضافية وذلك اما بإقامة مشاريع جديدة او شراء مشاريع و مؤسسات قائمة.

1- إقامة مشاريع جديدة[1] :

في هذه الحالة يجب معرفة ميدان نشاط هذا النوع من الاستثمار من حيث الاستخدام المكثف لليد العاملة ام الاستخدام المكثف للآلات التكنولوجية المتقدمة فقد تكون هذه التكنولوجيا بديل في كثير من الاستثمارات التي تتطلب التكنولوجيا هذا ما يؤدي الى التضيق في خلق مناصب شغل جديدة و بنوعية تكوين عال التي معظم الوقت لا تتواجد في الدول المضيفة النامية .

2- شراء مشاريع و مؤسسات قائمة[2] :

يتم الشراء عن طريق خصخصة المؤسسات العمومية المحلية والتي تحوي فائض في عدد عمالها ففي هذه الحالة لا يخلق مناصب شغل جديدة بل العكس يقلص و يساهم في زيادة عدد البطالين لتخفيض تكاليف الانتاج واستبدال العنصر البشري بالآلات المتطورة والتي تعتبر أهم خواص المستثمرين الاجانب .

يقدم الاستثمار الاجنبي المباشر لمستخدميه اجورا مرتفعة عن اجور مستخدمي المؤسسات المحلية هدا الاخير يؤثر سلبا على المستثمرين المحليين و يساهم في سوء توزيع الدخل في نفس الوقت يؤثر ايجابي على اليد العاملة ذات تكوين عال و التي تضطر في اغلب الحالات الى الهجرة بحثا عن شروط عمل احسن او ما يعرف بهجرة الادمغة.

يساهم الاستثمار الاجنبي في تخفيض معدلات البطالة اذا اقام مشاريع جديدة تعتمد على اليد العاملة و ليس على التكنولوجيا عالية التطور بالإضافة الى استخدام عمال محليين وليس أجانب .

المطلب الثاني : الآثار على نقل التكنولوجيا و الجانب الثقافي و الاجتماعي .

سنحاول في هذا المطلب دراسة اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على كل من نقل التكنولوجيا و الجانب الثقافي و الاجتماعي.

أولا: أثر على نقل التكنولوجيا

تتسارع الدول النامية إلى الحصول على التكنولوجيا بكل الإثمان بحيث تعتقد ان الازدهار الصناعي و التقدم الاقتصادي الذي تتمتع بهما الدول المتقدمة يرجع إلى التقدم التكنولوجي .

تعرف التكنولوجيا على إنها "فن وعلم الصنعة" وذلك لما تتطلبه من دراسات و بحوث و مهارات و خبرات لازمة للتطبيق في مجالات إنتاجية مختلفة[1]، و لهذا تعمل الدول النامية على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي، الطبعة الاولى، دار الاشعاع الفنية، بيروت، لبنان، 2001، ص 464.

[2] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشر و اثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 115.

طمعا منها في اكتساب التكنولوجيا الحديثة بدلا من العمل على توفير متطلبات إنتاج التكنولوجيا خاصة على المدى القصير .

يعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم وسائل نقل التكنولوجيا للدول المحلية بحيث:

-يساعد على إيجاد منافسة بين فروع الشركات الأجنبية و الشركات المحلية وتعتبر هذه المنافسة ضرورية لشيوع التكنولوجيا[2] .

- بالإضافة ان المستثمرين الاجانب يقدم شكلا من تدريب العمالة و التي لا يمكن ان تتحقق في الشركات المحلية او عن طريق شراء التكنولوجيا من الخارج .

-نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق تقديم حزمة كاملة تشمل نظم و أساليب التخطيط و التنظيم و الإنتاج و التسويق و المعرفة الفنية و رأس المال .

-فالاستثمار الأجنبي يجلب التكنولوجيا الحديثة و يساهم في توطينها لان المستثمرين المحلين يسعون إلى تقليد منتجات المستثمرين الأجانب من حيث الجودة و النوعية[3] وهذا ما يستدعي تحسين المستوى التكنولوجي او البحث عن تكنولوجيا اكثر تطورا مما يجعل المستثمرين المحلين يبحثون عن تطوير و توطين التكنولوجيا المستوردة و انتاج تكنولوجيا محلية و يؤدي هذا التلهف على التكنولوجيا من قبل الدول المضيفة النامية الى ما يلي[4]:

-استيراد التكنولوجيا الأجنبية ارخص من إعادة تطويرها محليا لعدم تفعيل دور برامج البحث لعدم توفر الإمكانيات المالية التي تؤهلها لتطوير التكنولوجيا المحلية .

-رغبة المستثمرين في استخدام تكنولوجيا معينة و ذلك من شانه ان يؤثر على مستويات البطالة محليا باعتبار ان التكنولوجيا الأكثر حداثة تعني الاستغناء عن اليد العاملة .

-في ظل هذه الظروف تفرض الشركات العالمية هيمنتها على تكنولوجيا عن طريق احتكار قنوات نقلها اما بشكل مباشر او غير مباشر .

ثانيا: أثر على الجانب الثقافي [5]:

تعمل الاستثمارات الأجنبية في إطار تطبيق استراتيجيات تسويق منتجاتها على غرس مجموعة من العادات و التقاليد الاستهلاكية كإشارة لما تحمله من أثار على ثقافات الدول المضيفة و تجسد ذلك عن طريق الحملات الإعلانية و الدعائية و حملات الإشهار لتحقيق أهدافها الربحية حيث تتجنب التكاليف العالية المخصصة

---

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي، نفس المرجع، ص 456.

[2] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشر و اثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، مرجع سابق، ص 117.

[3] محمد زيدان، الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية- نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر-، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد01، السداسي الثاني 2004، ص 136.

[4] عبدالمجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 253.

[5] بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، اطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 144.

لتطوير المنتجات بحسب ما يتناسب وعادات و تقاليد المجتمعات النامية المستهدفة و بدلا من ذلك تعمل على تحقيق الأهداف التالية :

- توحيد أساليب العيش .
- تكييف المجتمعات على منتجاتها .
- خلق أنماط استهلاكية موحدة .

وقد اتخذت الاستثمارات الأجنبية المباشرة عدة أساليب مباشرة و غير مباشرة لتنفيذ ثقافتها الغربية وغرسها داخل البرامج الاستهلاكية التربوية و التعليمية في الدول المضيفة، معتمدة في ذلك على الثورة التكنولوجية التي مست وسائل الإعلام و الاتصال، ومن خلال الهيمنة على صناعة و مراقبة هذه الوسائل في الخارج و التحكم أيضا في أسواقها و مبيعاتها بما يتناسب و مبادئ الفكر الغربي الواحد والتي تسعى شبكات العولمة الاقتصادية إلى تجسيده.

و الجدير بالذكر أن الآثار الثقافية واضحة من خلال ما نراه الآن على التلفاز و السينما و الانترنت ....الخ مما يؤثر على أنماط العيش و الملبس و المأكل والتي غالب ما تخالف تقاليد المجتمعات النامية عامة و العربية خاصة .

لا يمكن فصل الجانب التربوي عن الجانب الثقافي باعتباره جانبا في ثقافات الدول فهو عبارة عن وسيلة تتخذه الشركات و الاستثمارات لترسيخ تربويا جديدا إما بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق مراكز التكوين و التمهين .

وبالتالي الاستثمارات الأجنبية بأشكالها المختلفة ماهي إلا أداة لطمس الهوية الثقافية و الدينية لدول المضيفة عن طريق المنتوجات و الإعلانات التي تروج لها الشركات متعددة الجنسيات .

ثالثا: أثر على الجانب الاجتماعي :

تلعب الاستثمارات الأجنبية دورا في ترسيخ مفهوم الإنسان الاقتصادي ونشر القيم الاستهلاكية و المعايير الأخلاقية التي تشجع على التفسخ الخلقي و الفساد و الميل إلى الاستهلاك لدى الفرد و الأغنياء بطرق مشروعة و تكريس الفجوة بين الشرائح الاجتماعية من خلال خلق فئة تتعايش على حساب المجتمع ولها مواصفات غير إنتاجية مما يؤدي لعدم الاستقرار الاجتماعي و السياسي وخلق أزمات داخلية في الدول النامية

المطلب الثالث : الآثار على ميزان المدفوعات .

يمكن تصنيف اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الى نوعين اثار ايجابية اذا حقق ميزان المدفوعات فائضا، و اثار سلبية اذا حقق عجزا، و يمكن دراسة هذا من خلال مكونات ميزان المدفوعات.

أولا: أثر على الميزان التجاري :

يبرز تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على هذا الميزان من خلال الفرق بين صادرات هذا الاستثمار و واردته من السلع فاذا كانت قيمة صادراته اكبر من قيمة واردته يحدث فائضا في الميزان التجاري للبلد المضيف له او

يخفف من عجز و العكس صحيح حيث يحدث عجزا في هذا الميزان او يخفض من فائضه اذا كانت واردته اكبر من صادراته و هناك استراتيجيتان لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر هما[1] :

- استراتيجية الاستثمار الاجنبي المباشر الموجه للتصدير .
- استراتيجية الاستثمار الاجنبي المباشر الموجه لإحلال الواردات اي لإنتاج السلع المستوردة .

وكلا الاستراتيجيتان تؤثران ايجابيا على الميزان الى زيادة الصادرات و بالتالي زيادة المقبوضات من العملات الاجنبية و الاستراتيجية الثانية تؤدي الى تخفيض الواردات ومنه تقليص المدفوعات الى الخارج بالعملات الاجنبية.

1- العناصر المستوردة في الإنتاج المحلي للاستثمار الاجنبي المباشر[2] :

ان استخدام جزء كبير من مستلزمات الانتاج – المواد الاولية و المنتجات النصف مصنعة المستوردة يحدث اثرا سلبيا على الميزان التجاري سواء كان هذا الانتاج موجه للتصدير او لإحلال الواردات لهذا فان أهمية الأثر الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر على الميزان التجاري للبلد المضيف تناقص كلما ازدادت أهمية المكون المستورد في منتجات هذا الاستثمار .

أما اذا كانت هذه المستلزمات ذات مصدر محلي فيبقي الأثر الايجابي لهدا الاستثمار على الميزان التجاري كما ذكر سابقا هذا بافتراض عدم التحايل في اسعار التحويل بين الشركة الام و فروعها في الخارج .

2- التلاعب في أسعار التحويل :

أي أسعار التصدير و الاستيراد بين الشركة الأم و فروعها في الخارج أو بين فروعها في الخارج مع بعضهم البعض وهدا راجع لأسباب عديدة منها التهرب الضريبي و نقل الأرباح من الفرع الذي يقيد بلده تحويل الأرباح إلى الخارج ....الخ فتلجأ الشركة الأم إلى رفع أسعار صادرتها إلى فروعها و تخفيض أسعار واردتها منها وهذا ينتج تضخيم في المدفوعات الخارجية للفروع و تحجيم في مقبوضاتهم الشيء الذي يخفض في فائض الموازين التجارية للبلدان التي تتواجد فيها فروع أو يحدث عجزا فيها .

ثانيا: أثر على ميزان حركات رأس المال :

1- طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر :

نقصد بها مصدر التمويل المستخدم من طرف المستثمر الأجنبي يكون الأثر الايجابي عندما يستخدم المستمر الأجنبي أمواله الذاتية و بالعملة الأجنبية الصعبة اما اذا لجأ في تمويل مشروعه الاستثماري الى الاقتراض من سوق البلد المضيف للاستثمار إذا لا يقع أي تدفق للعملة الأجنبية إلى الداخل و لا يحدث أي اثر على ميزان حركات رأس المال، و كمثال لذلك هناك دراسة أشارت الى ان " كل دولار كان يخرج من الولايات المتحدة الأمريكية بقصد الاستثمار في الدولة النامية يتم تجميع أربع دولارات مقابلة بواسطة هذه الاستثمارات من

[1] عبو هودة، مرجع سابق، ص 81.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 400.

مصادر تمويل مختلفة منها الدول المضيفة أي أنها لم تكن تدبر من رؤوس الأموال الأزمة لتمويل استثماراتها أكثر من 25% "تمول الشركة الام جزء من العمليات بأموالها الذاتية لا تتجاوز 20% كمتوسط بالنسبة للشركات الامريكية لأنها تفضل عدم تعريض نفسها الى مخاطر الناشئة عن كل استثمار في الخارج.

1- العملة المستخدمة في سداد تكاليف لإنجاز او الحيازة :

الاستثمار الأجنبي المباشر يهدف إلى إنشاء مشروع جديد فتكاليف انجازه ستدفع كليا أو جزئيا إما بالعملة المحلية او الأجنبية .

اذا دفعت هذه التكاليف بالعملة المحلية فلا يقع أي تأثير ايجابي أو سلبي على ميزان حركات رأس المال، مع مراعاة طريقة التمويل الأزمة إما اذا دفعت تكاليف مالية مقابل استيراد معدات و تجهيزات الاستثمار و أجور الأجانب .....الخ جزئيا او كليا بالعملة الأجنبية فيكون التأثير سلبي على الميزان حركات رأس المال الناتج عن طريقة تمويل الاستثمار .

اما اذا دخل الاستثمار الأجنبي المباشر مشتريا لمشاريع استثمارية قائمة مثل عمليات الخصخصة فان الآثار المتوقعة تتوقف على طريقة تمويله لان تكاليف الانجاز ستكون معدومة الا في حالة ضرورة إدخال تحسينات على المشروع القائم او تأهيله فينبغي مراعاة مدى أهمية قيمة هذه التكاليف ونوع العملة المستخدمة في تسديدها .

ثالثا: أثر على ميزان الخدمات وباقي التحويلات:[1]

المدفوعات الخارجية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف له ستتعاظم في المستقبل نتيجة التدفق الوارد من العملات الأجنبية و سينقلب مستقبلا حين يشرع في تسديد القروض الأجنبية و فوائدها إن وجدت مما يؤثر سلبا على ميزان مدفوعات البلد المضيف واذا لم تكن المقبوضات الجارية من العملة الاجنبية كافية لمواجهة هذه المدفوعات مما يدفع البلد الى استدانة الاجنبية .

يمكن أن يتحمل البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر مدفوعات مغشوشة بالعملة الصعبة من خلال تقديم الشركة الأم قروضا لفروعها في الخارج بأسعار فائدة مبالغ فيها دون الحاجة الى هذه القروض وانما تلزمها الشركة الام بهذا الاقتراض لأهداف ما ومن تم خروج العملة الاجنبية بدلا من جلبها .

من خلال ما سبق قمنا بتحليل أهم الاثار الايجابية و السلبية للاستثمار الاجنبي المباشر فبالتالي يجب على الدول المستضيفة وضع اسس و سياسات ملائمة، للاستفادة من مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر و التقليص من اثاره السلبية غير المرغوبة.

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 440.

المبحث الرابع : التكامل الاقتصادي الاقليمي و تدعيم التنافسية

يعتبر التكامل الاقتصادي الاقليمي سمة من سمات التنمية الاقتصادية و التطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، و يرجع هذا الى تنامي مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية. فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الاقتصادي الاقليمي و أساسياته الى الاقتصادي جاكوب فاينر♣ سنة 1950 حيث بين أسس نظرية التجارة الحرية أو الحماية. من خلال هذا سنحاول معرفة مفهوم التكامل، مراحله، شروطه، اثاره و النماذج المختلفة للتكتلات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الاقليمي.

يطرح مصطلح التكامل جملة من التشابك و التداخل بين المفاهيم من حيث تعدد المعاني و المفاهيم المماثلة له مثل الاندماج، التكتل، و الاعتماد المتبادل. لدى ينبغي علينا البدء بتحديد المفاهيم اولا.

أولا: المفاهيم المتعددة للتكامل الاقتصادي الاقليمي:

1- التكامل الاقتصادي:

يمكن التمييز بين اتجاهيين اساسيين في تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي[1]:

1-1 الاتجاه الاول:

اتجاه عام يعرف التكامل على أنه "أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة". يعتبر هذا التعريف تعريفا موسعا وذلك لجعله كل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية و هو ما يجعل من التكامل مفهوما غير واضح.

2-1 الاتجاه الثاني:

يعتبر التكامل "عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا الى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات و التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة". هذا الاتجاه أكثر تحديدا حيث تتضمن عملية التكامل نقل الاختصاصات في مجالات معينة من الدولة الى هيئات و مؤسسات اقليمية.

2- التكتل الاقتصادي:

يعبر عن تنظيم تعاوني يرمي الى احلال منطقة واحدة مكان بلدان متفرقة، بقصد تمكينها من وضع و تنفيذ سياسات اقتصادية ساعية الى تطبيق مبدأ التكامل الاقتصادي.[2]

♣اقتصادي كندي، من رواد مدرسة شيكاغو للاقتصاد، له العديد من المؤلفات أهمها: مسالة الاتحاد الجمركي 1950، دراسات في نظرية التجارة الدولية 1937.

[1] اكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة و التكتلات الاقليمية البديلة، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2000، ص 41.

[2] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1991، ص 277.

كما يعرف على انه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة، و التي تجمعها مصالح مشتركة اقتصادية، بهدف تعظيم تلك المصالح و الوصول الى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.[1]

2- الاقليمية:

هي مفهوم وسط يتناول التفاعلات التعاونية بين الدول سواء على المستوى القاري او على مستوى الأقاليم الفرعية، و هي حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع الأفراد و الجماعات و المؤسسات لتضيق نطاق اهتمامها سواء السياسية أو الاقتصادية، وبين العولمة التي تستهدف ازالة الحدود الجغرافية و الجمركية و تسهيل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كوني[2].

و عليه بان موضوع دراستنا هو التكتلات الاقتصادية الاقليمية وجب علينا التطرق لكل هذه المفاهيم للوصول لمعرفة معنى التكتلات الاقتصادية الاقليمية.

3- التعاون الاقليمي:

يعرف على أنه " التفاعلات التي تتم في اقليم جغرافي معين و بين عدة دول تنتمي الى هذا الاقليم الجغرافي، وعادة ما يشتمل على الاتصالات و التعاملات الحكومية و التفاعلات الشعبية غير المقيدة بتوجيهات معينة أي النابعة من أسس اجتماعية و مصلحة حقيقية". و هو وسيط لأنه يتخذ موفقا وسطا بين التعاون الدولي أو العالمي من ناحية و التعاون الثنائي بين الدول الفاعلة في النظام العالمي من ناحية أخرى.

تعتبر التكتلات الاقتصادية الاقليمية: أهم النماذج التنموية التي تنطوي على مبدأ التكامل الاقتصادي كضرورة و منهاج لبلوغ اعلى مستويات و درجات التكامل. و بالتالي فان التكتل الاقتصادي يعكس الجانب النظري و التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي.

ثانيا: اهداف التكامل الاقتصادي.

يسعى التكامل الاقتصادي الى جملة من الاهداف نذكر منها:

1- الاهداف الاقتصادية:

يسعى اي تكامل اقتصادي الى تحقيق الاهداف الاقتصادية التالية:

- يؤدي التكامل الاقتصادي بالدول الاعضاء في المنطقة التكاملية، الى وضع يتجه نحو تقسيم العمل و التخصص الانتاجي بين مجموعة الاقطار، و هذا ما يساعد على زيادة الانتاجية و تقليص التكاليف، بهدف تطوير الهيكل الانتاجي و تنويع الانتاج.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2002، ص 30.

[2] اكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 169.

- يساهم التكامل الاقتصادي في تطوير القاعدة التكنولوجية في الدول الاعضاء، و يسمح باستخدام الوسائل الحديثة في عملية الانتاج، حيث ان التكامل يساعد على توفير مصادر التمويل المشترك لبرامج البحث، كما يساهم في زيادة المنافسة و الكفاءة الانتاجية.
- يؤدي التكامل بين الدول الى كسب مركزا تفاوضيا قويا، تستطيع من خلاله الدول الحصول على شروط أفضل في مجالات التبادل التجاري، كما ان الاقتصاد الصغير منفردا لا يمكنه حشد الموارد الكافية لبلورة منتجات حديثة أو تحسين المنتجات الحالية[1].
- يسعى التكامل الاقتصادي لاستغلال الامكانيات المتاحة للدول الاعضاء، مستفيدا من اتساع السوق و وفرة عنصر العمل مما يؤدي الى خلق قابليات جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج و الاستثمار و الدخل و التشغيل[2].

ان المزايا الاقتصادية العديدة هذه تؤدي الى تعزيز التنمية الاقتصادية، و بذلك يكون الهدف النهائي للتكامل الاقتصادي رفع مستوى المعيشة لمواطني الدول المتكاملة.

2- الأهداف السياسية:

أحيانا قد يكون وراء التكامل الاقتصادي أهدافا سياسية نذكر منها:

- ضمان استقرار النظم السياسية، من خلال تحقيق المكاسب و المنافع المرجوة من التكامل، و كسب تأييد الراي العام في حالة تحن الاداء الاقتصادي[3].
- تقليل المنازعات بين الدول الاعضاء في المنطقة التكاملية و القضاء على العنصرية فيما بينهم. و هذا ما حدث في العديد من التجارب التكاملية، ابرزها انشاء المجموعة الاوروبية للفحم و الصلب سنة 1951 و المجموعة الاقتصادية الاوروبية سنة 1957 الذي مكن أوروبا من تفادي الحروب[4].
- يهدف التكامل الى تكوين مدخل للتعاون الامني و الدفاع المشترك في ظروف العدوان و الحروب الاقليمية و الدولية.
- التقريب يبن المواقف ووجهات النظر تجاه المشاكل و الصراعات الدولية.

---

[1] أسماء سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية على تنافسي الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية- افاق ما بعد 2017- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016-2017، ص 06.

[2] اكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 52.

[3] ايمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص 220.

[4] مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي : دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و التجربة المغاربية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2013-2014، ص 34.

3- الاهداف العسكرية:[1]

قد يكون الهدف من وراء التكامل الاقتصادي، الرغبة في تكوين وحدة عسكرية بين الدول المتكاملة لمواجهة العالم الخارجي، و هذا ما نادى به المفكرين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية، لقيام وحدة أوروبية أساسها اقتصادي و اهدافها عسكرية سياسية لمواجهة القوى العالمية.

ثالثا: شروط التكامل الاقتصادي:

لابد من توافر مجموعة من الشروط الرئيسية من أجل تحقيق التكامل الناجح بين الدول و ضمان فعاليته و من بين هذه الشروط نذكر ما يلي:

1- التقارب الجغرافي:

يعتبر من اهم الشروط الاقتصادية لنجاح التكامل و يرجع ذلك لسهولة انتقال السلع و الخدمات و العمالة داخل المنطقة التكاملية، وكذا تخفيض تكاليف النقل و ذلك بسبب التقارب الجغرافي داخل المنطقة . و بالتالي يعتبر التقارب الجغرافي أحد ركائز التكامل[2].

2- تحقيق المصلحة المشتركة:

يهدف التكامل الى تحقيق المصالح المشتركة بين الدول المتكاملة و التي تسعى أساسا الى تحسين و تطوير مستوياتها الاقتصادية. فمن الضروري هنا تنظيم العلاقات بشكل عادل و متوازن يسمح بتوزيع المكاسب و يضمن عدم استحواذ احد الاطراف على المكاسب دون أطراف أخرى.

3- الارادة السياسية:

يعتبر غياب الارادة السياسية من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، و من اجل هذا وجب على الحكومات المتفاوضة منذ البداية ادراك الالتزامات التي تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، حيث ان هذه الحدود لا يقبلها اي بلد الا اذا اقتنع بضرورة الاستفادة من الانضمام الى تكتل اقتصادي. كما يجب ان يقتنع الرأي العام في كل بلد بان كل واحد من الأعضاء في التكتل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة، و يبذل الجهد المطلوب لإنجاح هذا التكتل[3].

4- تنسيق السياسات الاقتصادية القومية:

من الضروري توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل و المنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي ان يتناول شؤون التعريفة الجمركية، و السياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة وشؤون الأوضاع الاجتماعية و سياسة الاستثمار، و لابد من وضع أجهزة متخصصة و مؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل ضمن مقتضيات الظروف الاقتصادية.

---

[1] عبد العزيز هيكل، الاطار النظري للتكتلات الاقتصادية، معهد الانماء العربي، بيروت، الطبعة الاولى،1976، ص 132.

[2] إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 46-47.

[3] إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص 47 .

5- تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل:

يجب ان يكون هناك هياكل متجانسة و متماثلة و قابلة للتكامل، و تكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لاوجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، و الا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الاخرى و في هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة.

6- تجانس القيم الاجتماعية و الثقافية[1] :

ان تجانس القيم و النظم الاجتماعية و الثقافية في الاقتصاديات يجعلها قادرة بسهولة على التكامل الاقتصادي. كما ان التجانس بين الوحدات الدولية المتكاملة من حيث وحدة اللغة، التاريخ، التراث، الدين يساعد على نجاح التكامل الاقتصادي بالإضافة الى تقارب المعتقدات الخاصة بالديمقراطية، التداول على السلطة، حقوق الانسان و القضايا الاخرى هو شرط من شروط نجاح التكامل الاقتصادي.

المطلب الثاني: مراحل التكتلات الاقتصادية و أثارها:

للتكامل الاقتصادي عدة مراحل يمر بها من مرحلة اتفاقية التجارة التفضيلية و صولا الى الاندماج الاقتصادي الذي يمثل المرحلة الاخيرة، كما ان للتكامل نوعين من الاثار الساكنة و الديناميكية وهذا ما سنحاول معرفته خلال هذا المطلب.

أولا: مراحل التكامل الاقتصادي الاقليمي:

يمر التكامل الاقتصادي على عدة مراحل و اشكال من اتفاقية التجارة التفضيلية التي تعتبر اضعف شكل من اشكال التكامل الاقتصادي الى مرحلة الاندماج الاقتصادي.

1- مراحل التكامل الاقتصادي:

يمر التكامل الاقتصادي عبر مراحل أو اشكال متدرجة وفقا للتحليل الاقتصادي المرجعي و الاساسي الذي قام به الاقتصادي Bela Balassa في Théory of Economic Intégration) ، 1961.) كما يلي:

1-1 اتفاقية التجارة التفضيلية:[2]

تعتبر أضعف شكل من اشكال التكامل الاقليمي، حيث تميز بعض الدول من خلال فرض تعريفة جمركية أقل على الواردات منها، من دون ازالة التعريفة. و هذه المعاملة مرفوضة طبقا لمبدأ الدولة الاولى بالرعاية.

[1] خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية و المرجعيات القانونية: تجارب و تحديات، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، 2005 - 2006،ص 44.

[2] أحمد الكواز، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الاقليمي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 81، مارس 2009، ص 08.

2-1 منطقة التجارة الحرة:

يتم في هذه المرحلة الغاء كافة القيود الجمركية و الكمية و الادارية على حركة السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء في نطاقها حتى تزول بشكل نهائي و صولا الى اقامة السوق الواحدة و لا تتضمن بالضرورة حرية انتقال الاموال و الاشخاص و بموجبها تحتفظ كل دولة عضو بتعريفاتها الجمركية مع باقي دول العالم[1] و تعتبر أبسط درجات التكامل و أولى خطواته. وأوضح مثال على هذا النموذج هو معاهدة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA.

3-1 الاتحاد الجمركي[2]:

هو خطوة متقدمة للمنطقة الحرة فيه تصبح حركة السلع و البضائع بين الدول الأعضاء في الاتحاد متحررة من كل القيود الجمركية أو الادارية وتقوم الدول الاعضاء بتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه باقي دول العالم و هو ما يعرف بالجدار الجمركي . و مثال على هذا السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية .

4-1 السوق المشتركة[3]:

و هي درجة أعلى في سلم التكامل من المرحلتين السابقتين فبالإضافة الى حرية السلع بين الدول الأعضاء و انشاء جدار جمركي يتم في هذه المرحلة الغاء التعريفة الجمركية و القيود المفروضة على عناصر الانتاج كالعمل و رأس المال و التكنولوجيا بين الدول الأعضاء في السوق و اعادة توزيعها و تحقيق مبدأ الكفاية الاقتصادية القصوى في استغلال الموارد الاقتصادية. و مثال على هذا الاتحاد الأوروبي حيث يمثل سوق مشتركة منذ 1993.

5-1 الاتحاد الاقتصادي[4]:

يمتاز بنفس خصائص السوق المشتركة مضاف اليه اتخاذ مجموعة من الاجراءات التي تخدم تنسيق السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية بين الدول القصد منها مواجهة الازمات الدورية الى جانب الغاء القيود و التعريفات الجمركية التي تخضع لها عمليات انتقال السلع و الاموال و الاشخاص بين الدول الاعضاء اي توحيد هذه السياسات بشكل متماثل و التي تتجسد في تشريعات العمل و الضرائب و اعانات البطالة و الفقر . القصد من ذلك الغاء التمييز القائم بين الدول وصولا الى توحيدها.

6-1 الاندماج الاقتصادي[5]:

تمثل المرحلة الاخيرة يتم فيها توحيد السياسات الاقتصادية و الاجتماعية كافة، تتطلب سلطة اقليمية عليا لتحيد تلك السياسات و عملة موحدة و جهاز اداري تنفيذي و تكون قراراته ملزمة للأعضاء و قد يكون

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 93.

[2] موريس شيف ول وألف وينترز، التكامل الإقليمي والتنمية، مصر، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، 2003، ص 6 .

[3] حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الاولى، 1998، ص 8 .

[4] عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص 270 .

[5] محمد عبد الحليم عمر، الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية، مؤتمر الوحدة الأمة الإسلامية، مكة،2005،ص3 .

الاندماج الاقتصادي جزءا من عملية التوحيد السياسي حين تقرر دولتان أو اكثر الاندماج السياسي حتى يتحول مثل هذا التكتل الاقتصادي الى وحدة سياسية.

ثانيا: اثار التكتلات الاقتصادية:

يعتبر الاقتصادي الأمريكي "جاكوب فاينر" هو أول من وضع الاساس لتقييم جهود التكامل الاقتصادي من جهة النظر التحليلية، وذلك من خلال اقتراحه لمفهومين هما خلق التجارة و تحويل التجارة لغرض تقييم أثار التكامل[1].

و يمكن القول ان للتكتل الاقتصادي نوعين اساسيين من الأثار و التي تكون ساكنة أو ديناميكية، فيما يلي توضيح لهذه الاثار.

ثانيا: اثار التكتلات الاقتصادية:

يعتبر الاقتصادي الأمريكي "جاكوب فاينر" هو أول من وضع الاساس لتقييم جهود التكامل الاقتصادي من جهة النظر التحليلية، وذلك من خلال اقتراحه لمفهومين هما خلق التجارة و تحويل التجارة لغرض تقييم أثار التكامل[2]. و يمكن القول ان للتكتل الاقتصادي نوعين اساسيين من الأثار و التي تكون ساكنة أو ديناميكية، فيما يلي توضيح لهذه الاثار.

1- الاثار الساكنة للتكتل الاقتصادي[3]:

ينطوي هذا الاثر على معاملات مختلفة بين الدول الأعضاء و الدول غير الاعضاء، و يمكن أن يؤدي الى تغير في نمط التجارة بين الدول الاعضاء في التكتل أو الدول غير الاعضاء، و هنا نجد نوعان من الاثار الناجمة عن التحليل الساكن و التي تحدث في الاجل القصير، اثر ايجابي و هو خلق التجارة، اثر سلبي و هو تحويل التجارة.

1-1 الاثر الخاص بخلق التجارة.

يحدث عندما يتم نقل سلعة معينة من منتج محلي تكون تكلفته أعلى الى عضو في التكتل تكون تكلفته أقل، و هذا الانتقال يؤدي الى اعادة تخصيص الموارد المتاحة لحرية التجارة، و هنا الأثر يكون ايجابيا، و بالتالي يؤدي الى زيادة الرفاهية الاقتصادية. و التعمق في التخصيص الدولي يؤدي الى خلق مزيد من التبادل و التجارة الدولية، و التي بدورها تؤدي الى تحقيق مكاسب على مستوى الانتاج و الاستهلاك و من تم تتحسن الرفاهية الاقتصادية بين الدول الأعضاء[4]. بالإضافة الى تحسن مستوى الرفاهية بالدول غير الاعضاء، وذلك لان زيادة الدخل بدول التكتل الناجم عن خلق التجارة يؤدي جزئيا الى زيادة الواردات من الدول خارج التكتل.

---

[1] أحمد الكواز، مرجع سابق، ص 07.

[2] أحمد الكواز، مرجع سابق، ص 08.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 32.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 33.

2-1 الاثر الخاص بتحويل التجارة:

يحدث هذا الاثر السلبي على الرفاهية الاقتصادية، عند انتقال السلعة من منتج غير عضو في التكتل ذو التكلفة الأقل، الة منتج عضو في التكتل ذو التكلفة المرتفعة، و هذا الانتقال يحدث نتيجة لتحرير التجارة و ما ينتج عنه من اعادة تخصيص الموارد، و هو ما يؤدي الى انخفاض الرفاهية الاقتصادية.

الشكل التالي يوضح لنا باختصار الاثار الساكنة للتكتل الاقتصادي.

شكل رقم 01: الية خلق و تحويل التجارة.

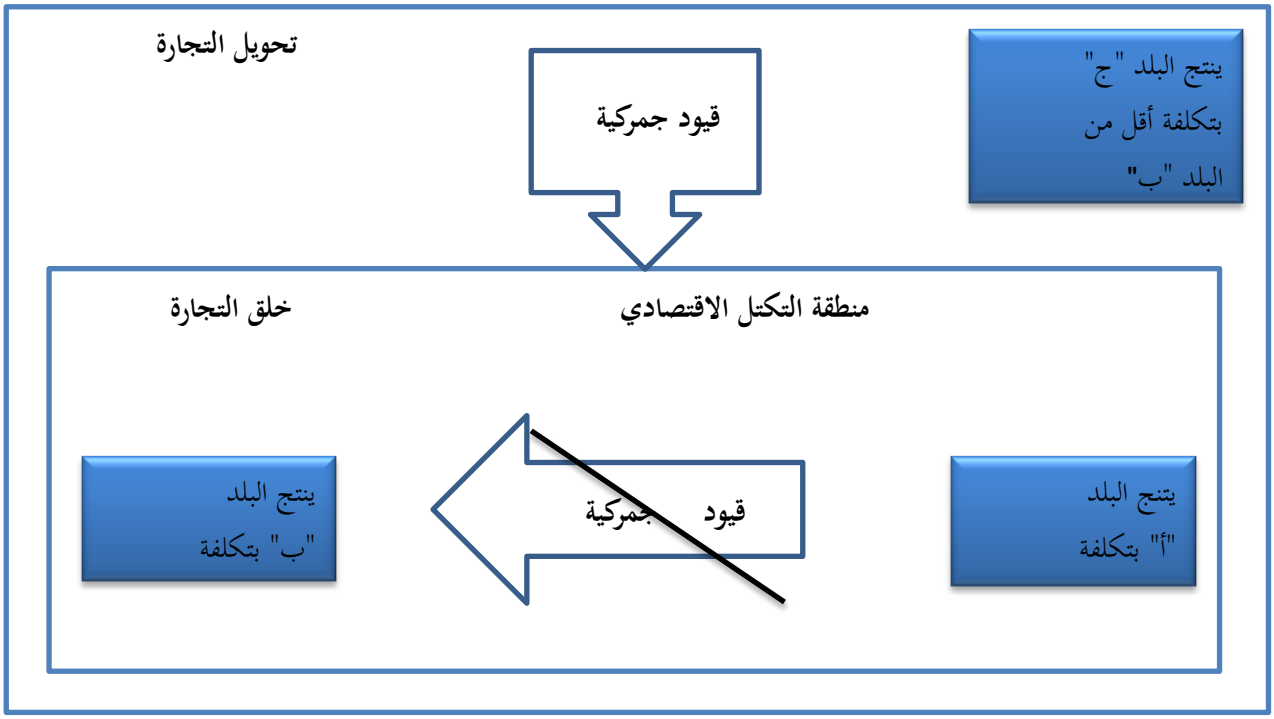

المصدر: أحمد الكواز، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الاقليمي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 81، مارس 2009، ص 08.

2- الاثار الديناميكية:

تتمثل هذه الاثار في مجموعة من تغيرات سواء كانت مرتبطة بالعوامل الخاصة بمؤشرات الاداء أو متعلقة بالهياكل الاقتصادية لدول التكتل، حيث ترتبط اساسا بالعلاقة بين الحماية و الكفاءة، و امكانية استثمار وفورات الحجم و التطور التكنولوجي، و رغم الانتقادات الموجهة الا انها تعتبر الاقرب الى الصحة، فالتكتل الاقتصادي يترتب عنه عدة اثار على الاقتصاد المتكامل المتمثلة في:

2-1 وفورات الحجم:

يعد صغر حجم السوق أحد القيود الأساسية التي تعرقل الوصول الى الحجم الأمثل للإنتاج و تحقيق وفورات الحجم، فان قيام عملية التكامل الاقتصادي، يتنج عنها تخصص الدول في انتاج سلع معينة، و انخفاض في تكلفة الوحدة، فيزيد انتاجها لمواجهة الاسواق الواسعة، التي اصبحت تتكون من اسواق الدول الاعضاء. مما

يسمح للمشروعات الاقتصادية بالوصول الى الحجم الامثل[1]. و لهذا فهناك اعتقاد يكاد يكون من المسلمات أن التكامل الاقتصادي يتيح تحقيق هذه الوفرات للمؤسسات، و بالتالي للاقتصاديات البديلة المتكاملة التي يمكن في مقدورها الانتفاع من هذه الوفرات بسبب ضيق اسواقها المنفردة قبل التكامل.

2-2 زيادة درجة المنافسة:

ان الاستفادة الديناميكية الكبرى من اقامة تكتل اقتصادي هي زيادة درجة المنافسة، عن طريق تحرير التجارة البينية و عن طريق تجميع الاسواق، حيث يمكن للتكتل من التقليل من القوى الاحتكارية داخلة كل دولة عضو، و يكسب المنتجين أعضاء اخرين نتيجة اتساع السوق، و بالتالي تدخل شركات من بلدان مختلفة منافسة أكثر شدة، و يدفع هذا المنشآت الاكبر الى انفاق المزيد على البحث و التطوير و التوصل الى التكنولوجيات التي ترفع الجودة و تخفض التكلفة[2]، مما يحفز خفض الاسعار و التوسع في المبيعات و من تم استفادة المستهلكين، كما يدفع المنتجين الاقل كفاءة الى رفع كفاءة انتاجهم أو خروجهم نهائيا من الانتاج.

2-3 جذب الاستثمار:

كما سبق وذكرنا ان التكامل الاقتصادي يؤدي الى توسيع حجم السوق و الى زيادة انتاج السلع و الخدمات، الامر الذي يتيح خلق العديد من الفرص الاستثمارية أمام الاستثمارات المحلية و الاجنبية[3]، و بالتالي يؤدي تشجيع الاستثمار الى فتح مجالات جديدة للصناعات و توسيع استثماراتهم في المنطقة.

2-4 التقدم التكنولوجي:

ان اتساع السوق و ما يترتب عليه من زيادة المنافسة، من شأنه ان يخفض اعمال البحوث و التطوير، و وهنا يشير "بالاسا" ايضا الى العلاقة بين حجم السوق و النشاط البحثي، حيث يؤكد" أن التكامل يؤدي الى حصول التقدم التكنولوجي مستقل، ذلك لان الوفرات الواسعة النطاق الناجمة عن البحوث، يمكن ان تحصد ثمارها على المستوى المحلي و المستوى الوطني، و أنه من المحتمل كذلك ان يزداد الانفاق على البحوث و التطوير بعد ازالة الحواجز التجارية"[4].

و بذلك فان احد المميزات الناتجة عن التكامل الاقتصادي هو اتباع التقدم التكنولوجي في الانتاج، و بالتالي تخفيض التكلفة و زيادة الربحية.

---

[1] محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي: الاساس النظري و التجارب الاقليمية مع الاشارة الى الواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 90.

[2] علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي و الاقليمي في ظل العولمة، الكتاب الأول، الاطار النظري للتكامل الاقتصادي، اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، الطبعة الاولى، 2004، ص 151.

[3] فؤاد ابو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2004، ص 57.

[4] اسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية و حرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2006-2007، ص 51.

2-5 تقليص المخاطر و الشكوك:

من شأن التكامل الاقتصادي ان يقلل من المخاطر و عدم التأكد، في التعامل الاقتصادي بين الدول الاعضاء في الاتحاد، فاليوم توجد عوامل شتى تجعل التعامل مع الخارج محاط بالعديد من المخاطر، و ترتبط هذه المخاطر باختلاف الانظمة التجارية و احتمالات تغيير التعريفة من جانب واحد، وكذلك الاشكال الاخرى من القيود التجارية، كما ترتبط بأنظمة الصرف الاجنبي و السياسات الاقتصادية بصفة عامة[1]. و لكن التكامل يسعى الى تعزيز التطور و التنمية بتقليله من تلك المخاطر و الشكوك.

2-6 أثار التكامل على العمالة و الاجور:

يعمل التكامل الاقتصادي على توظيف عناصر الانتاج غير المستعملة، وذلك في اطار حرية انتقال عناصر الانتاج، و التي تؤدي الى تنسيق السياسات الانتاجية، و الى التخصص و تقسيم العمل بناء على المزايا النسبية، كما ان التكامل يعمل على تحسين الانتاج و زيادته مما يزيد من نسبة توظيف عناصر الانتاج و العوائد التي تحصل عليها.

2-7 اثار التكامل على التبادل مع العالم الخارجي:

يؤدي التكامل الاقتصادي الى احلال التبادل التجاري بين الدول التي تحقق بينها التكامل محل التبادل التجاري الخارجي مع الدول الأخرى الى حد ما، كما ان التكامل يؤثر على هيكل الصادرات من حيث التركيب السلعي و التوزيع الجغرافي، فتزداد نسبة السلع المصنعة و نصف المصنعة على حساب السلع غير المصنعة و المواد الأولية، و اكتساب هذه السلع أسواقا جديدة[2]، كذلك فان الدول المتكاملة تستطيع معا الحصول على أسعار و شروط أفضل لصادراتها و وارداتها على حد سواء.

2-8 اثار التكامل على الاستهلاك و توزيع الدخل[3]:

يؤدي التكامل الى انخفاض أسعار بعض السلع و رفع مستوى الاستهلاك، نتيجة توسع الانتاج وطبيعة السلعة و حجم التحول في الاسعار و المداخيل، و تؤدي هذه الاثار على الاسعار و الدخل الى التأثير على الأفراد، داخل منطقة التكامل و داخل كل قطر بطرق مختلفة مما يؤدي الى احداث توزيع الدخل بين الأقطار المتكاملة بدرجات مختلفة.

---

[1] خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية و تأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف- مع الاشارة الى حالة الجزائر- اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 140.

[2] شحاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2009-2010، ص 182.

[3] سفيان خوجة علامة، مريم قايد، اتحاد المغرب العربي في ظل تحديات العولمة، الملتقى الوطني: الاقتصاد الجزائري و تحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي، كلية الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة02، ص 07.

المطلب الثالث :نماذج التكتلات الاقتصادية في العالم:

هناك عدة تكتلات اقتصادية اقليمية في العالم تختلف في حجمها و في درجة تكاملها وتأثيرها في التجارة العالمية ونذكر من هذه النماذج ما يلي:

أولا: الاتحاد الأوروبي:

تعتبر التجربة الأوروبية النموذج الأمثل مقارنة بالتجمعات الإقليمية العالمية ومن أهم و أقوى هذه التجمعات في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والنقدية وهذا النجاح انعكس بالإيجاب على مكانة الاتحاد الأوروبي في العالم و أصبح كقطب ينافس الهيمنة الأمريكية المتفردة بالسيطرة العالمية.

بدأت الفكرة الاولى لإنشاء الاتحاد الأوروبي ما بين 1 و 2 جوان 1955 حيث عرض اتحاد البنولكس المتكون من بلجيكا و هولندا و لوكسمبورغ، مذكرة حول امكانية تخفيف المزيد من التعاون الاوروبي بين هذه الدول من جانب و ألمانيا و فرنسا و ايطاليا من جهة أخرى و تم الاتفاق على مشروع اقامة سوق أوروبية مشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية على المدى الطويل و قد تم التوقيع على الاتفاقية في روما بتاريخ 1957/03/25 لتصبح سارية المفعول بداية من 1958/01/01[1].و في مارس 1992 و قعت المجموعة على معاهدة ماستريخت و التي نصت على تدعيم التكامل الاقتصادي و انشاء العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" ابتداء من 1999/01/01 لتصبح متداولة بين الافراد ابتداء من 2002/01/01. و ارتفع عدد الاعضاء في الاتحاد الأوروبي من 6 دول عام 1957 الى 28 دولة أخرها كرواتيا التي انضمت سنة 2013[2].

- **عوامل نجاح تجربة الاتحاد الأوروبي**[3]:

إن تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية والنقدية بين مجموعة من دول الأوروبي رغم اختلاف الديانات واللغات وعادات وتقاليد هذه الدول حتى الاختلاف من ناحية جغرافيا كل بلد كل هذا لم يكن صدفة و إنما كان نتيجة:

- إدراك القادة الأوروبية أن تشيد الجهاز الإنتاجي والبني الأساسية هو الخطوة الأولى من التكامل الاقتصادي
- تغذية الشعور القومي الأوروبي لدى الشعوب الأوروبية وذلك بإلغاء جميع التناقضات بينهم وجعل أي خطوة اقتصادية أو سياسة لا تكتمل إلا بالمشاركة الشعبية الفاعلة في التجربة واحترام الإرادة الشعبية.
- ارتكاز فكرة الاتحاد الأوروبي على فكرة أساسية من شانها إن تستعيد أوروبا مكانتها الدولية وقدرتها على التأثير في مسارات الأحداث الدولية ولا يتحقق هذا إلا بالوحدة. بالإضافة إلى مجموعة من إجراءات وتدابير كلها تصبو إلى تحقيق وحدة أوروبية ناجعة.

---

[1] حسين عمر، الجات و الخصخصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1997، ص 37-38.

[2] ar.wikipedia.org/wiki/ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

[3] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص 474.

ثانيا: اتفاقية المنطقة الحرة لشمال أمريكا "النافتا":

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في نوفمبر 1993 بين ثلاثة دول و هي الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و المكسيك على أن يبدأ العمل بها بداية جانفي 1994. و يتم بمقتضى هذه الاتفاقية ازالة القيود المفروضة على تجارة السلع و الخدمات بين هذه الدول كما يتم تخفيف القيود المفروضة على تدفق الاستثمارات بينها. و تضم هذه الدول ما يقارب 394 مليون نسمة، و تسيطر على 17% من التجارة العالمية، بينما تمثل التجارة البينية 39% من اجمالي تجارتها مع العالم[1]. و يعتبر هذا التكتل الاقليمي وسيلة ضغط من طرف امريكا من اجل اجبار الاخرين على الاستجابة لمطالبها و منافس قوي للتكتلات الاقتصادية الاقليمية الاخرى خاصة الاتحاد الأوروبي.

يسعى هذا التكتل لمجموعة من الأهداف نذكر منها:

- زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء
- إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الثلاث الأعضاء .
- علاج مشكلات البطالة في الدول الأطراف التكتل، بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين .
- تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول التكتل الاقتصادي، القائم على مزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة

ثالثا: تكتل المنطقة الاقتصادية الأوروبية "الافتا"[2]:

في ماي 1992 و بحضور وزراء خارجية دول المجموعة الأوربية تم التوقيع على هذه الاتفاقية حيث تضم في عضويتها سبع دول: النمسا، فلندا، النرويج، السويد، سويسرا، ليشتنشاتين، ايسلندا، و قد تم انشاء هذا التكتل من أجل دعم و تطوير الاتحاد الأوروبي من خلال ازالة كافة العوائق امام حركة التجارة بين دول الافتا و بينها وبين دول المجموعة الأوروبية. هذا و يسمح في اطار اتفاقية الافتا بحرية حركة السلع و الخدمات و رؤوس الاموال وفقا لنفس مبادئ الحرية التي تسري على الاتحاد الأوروبي.

رابعا: تجمع بلدان جنوب شرق اسيا "اسيان":

نشأ هذا التجمع سنة 1967 بغرض مواجهة التوسع الشيوعي بين كل من : إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند، لكنه توسع بعد ذلك ليضم كل من : بروناي، فيتنام، ميانمار، لاوس، وبذلك أصبح عدد الأعضاء 9 سنة 1997، يهدف هذا التكتل الى بناء اقتصاد متكامل قوي يرتكز أساسا على تشجيع الصادرات و زيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة و إقامة اتحاد جمركي، كما يهدف الى اقامة منطقة تبادل

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، القاهرة: النيل العربية، 2003، ص 128.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سابق، ص 135.

حر. يضم هذا التجمع حوالي 1988 مليون نسمة و يسيطر على 25% من التجارة العالمية، و تبلغ تجارته البينية 36% من اجمالي تجارته مع العالم[1].

خامسا: التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك "ابيك":[2]

أنشئ هذا الاتفاق سنة 1989 بمبادرة من أستراليا ويدعم من اليابان والولايات المتحدة، ويهدف إلى تحرير كامل للمبادلات والاستثمارات إلى غاية 2010 (بالنسبة للبلدان المتقدمة) و 2020 (بالنسبة للبلدان النامية) و هو يضم 18 عضو 6 أعضاء من تجمع اسيان وهم: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند، بروناي، و أعضاء النافتا الثلاثة اضافة الى كل من: أستراليا، نيوزلندا، اليابان، تايوان، هونغ كونغ، الصين الشيلي، كوريا الجنوبية، بابوازي نوفيل غيني.

يضم هذا التجمع 40 % من سكان العالم وتمثل تجارته 50 % من تجارة العالم وتحقق بلدانه 60 % من مجموع الناتج الداخلي الخام العالمي. وللإشارة فان نيوزيلندا و استراليا تشكلان منطقة تجارة حرة منذ1965.

سادسا: السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية:

أنشأت سنة 1991 وتضم بلدان : الأرجنتين، البرازيل، الأورغواي، الباراغواي، بوليفيا، الشيلي

تضم هذه الدول 227 مليون نسمة، وتستحوذ على نسبة ضعيفة من التجارة العالمية، إذا تبلغ حوالي 3 % بينما تمثل التجارة البينية لها 20 % من تجارتها مع العالم[3].

سابعا: مجلس التعاون الخليجي[4]:

تعد هذه التجربة التكاملية من بين التجارب الناجحة على المستوى العربي خصوصا مقارنة مع باقي التجارب العربية. يعتبر مجلس التعاون الخليجي تكتل اقتصادي سياسي اقليمي، يضم في عضويته ست دول هي: الامارات العربية المتحدة، البحرين، سلطنة عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، و الكويت. تم انشاؤه في ماي 1981 في مدينة ابو ظبي بدول الامارات العربية المتحدة، يمثل المجلس صيغة تعاون تنسيقية تضم الدول الست التي تطل على الخليج العربي، يهدف الى تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولا الى تحقيق الوحدة بينها وفق ما نصت عليه المادة الرابعة من النظام الاساسي للمجلس.

بعد التوقيع على الاتفاقية سنة 1981، تم الاتفاق على انشاء منطق التجار الحرة بين الدول الاعضاء في مارس 1983، حيث تم الاتفاق على الغاء الرسم الجمركية، بين دول المجلس على البضائع ذات المنشأ الوطني. و قد تطور الامر الى حد انشاء اتحاد جمركي بينها في ديسمبر 2001، حيث تم استبدال الاتفاقية

---

[1] حسين عمر، الجات و الخصخصة، مرجع سابق، ص 38-39.

[2] اسامة المجدوب، العولمة و الاقليمية، المستقبل الوطني العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الاولى، القاهرة، 1999، ص 87-88.

[3] سليمان ناصر، مداخلة تحت عنوان التكتلات الاقتصادية الاقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر، جامعة ورقلة، ص 88.

[4] مجلس التعاون الخليجي، اتفاقية النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، متحصل عليه من الموقع:www.fgcc.org

السابقة باتفاقية اقتصادية جديدة، أكثر قدرة على التفاعل مع المستجدات الاقتصادية عالميا و اقليميا، حيث لم تقتصر تلك الاتفاقية على الحث على التعاون و التنسيق بين الدول الاعضاء، بل تعدت ذلك الى تبني برامج محددة و اليات قابلة للتنفيذ، و قد ذهب التكامل الخليجي الى ابعد من ذلك، حيث نصت المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية الجديدة، على أن يعامل مواطنو دول المجلس في اي دولة من الدول الاعضاء معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية، و في جانفي 2008 دخلت اتفاقية السوق المشتركة حيز التنفيذ.

- **أهداف مجلس التعاون الخليجي:**

حددت الدول المتكاملة أهداف المجلس الأساسية حسب النظام الأساسي المنشئ له، و التي تتمثل في:

- تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها.
- تعميق و توثيق الروابط و الصلات و أوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة مماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاتية:
  - الشؤون الاقتصادية و المالية، الشؤون التجارية و الجمارك و المواصلات، الشؤون التعليمية و الثقافية، الشؤون الاجتماعية و الصحية، الشؤون الاعلامية السياحية، الشؤون التشريعية و الادارية.
- دفع عجلة التقدم العلمي و التقني في مجالات الصناعة و التعدين و الزراعة و الثروات المائية و الحيوانية، و انشاء مراكز بحوث علمية و اقامة مشاريع مشتركة، و تشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

لقد ادى التطور الحاصل في البيئة الاقتصادية العالمية، الى تزايد الحاجة لمزيد من التعاون و التكامل فيما بين الدول على المستوى الاقليمي، كوسيلة لمواجهة التحديات العالمية، و يعتبر الاتحاد الاوروبي من اهم نماذج التكتلات الاقتصادية الاقليمية الراهنة. و في اطار هذه التغيرات و الرغبة في توسيع حجم السوق و الاستفادة من وفرات الحجم و من مزايا التكاليف داخل التكتلات، هذا ما يفسح المجال امام صادرات هذه الدول لرفع قدرتها التنافسية في الاسواق العالمية.

المطلب الرابع: التنافسية الاقتصادية

تعتبر تنافسية الدول في الأسواق الدولية مفهوما معقدا و متعدد الجوانب و يتداخل مع العديد من المفاهيم الأخرى و منها الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و العولمة و غيرها. ونتيجة للتطورات في البيئة الاقتصادية العالمية ازداد الاهتمام ليس على مستوى المؤسسات فحسب بل أصبحت حاجة ملحة للدول بوصفها أداة لتحقيق النمو المستدام و الرفاه الاجتماعي.

أولا: مفهوم التنافسية: [1]

أصبحت التنافسية ضرورية لضمان استمرارية التنمية الاقتصادية و تحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع. ان مفهوم التنافسية ما زال غير معرف تعريفا دقيقا و يتعلق بقدرة و أداء الشركات و الدولة على بيع و توريد السلع و الخدمات التي ينتجها بجودة و يقدمها بالأسعار التنافسية في الأسواق المحلية و العالمية.

وتدفع الأبعاد الأساسية في التنافسية الى الاهتمام بجوانب عديدة، ومنها:

- مستوى التحليل: من مستوى المنشأة الى مستوى القطاع ثم الى مستوى الدولة.
- الشمول: و هي تحقيق الأهداف بفعالية و بأقل التكاليف و هي الاختيار الصحيح للغايات.
- النسبية: و هي تعني مقارنة نسبية بين الاقتصاديات سواء كانت بين أكثر من دولة أو ضمن الدولة ذاتها على امتداد فترة زمنية محددة.

وتعرف التنافسية على مستوى الاقتصاد الجزئي و على مستوى الاقتصاد الكلي حيث يمكن تعريف التنافسية على مستوى المنشأة و على مستوى القطاع و على المستوى الوطني، كما أن العلاقة بينهما هي علاقة تكاملية، حيث أن أحدهما يؤدي الى الأخر. و سيتم توضيح ذلك كما يلي:[2]

1- تعريف التنافسية على مستوى المنشأة:

تعرف على قدرة المنشأة على تلبية الرغبات المختلفة و المتنوعة للمستهلكين و ذلك بتوفير منتجات و خدمات ذات جودة معينة و سعر معين، بشكل أكثر كفاءة من المنافسين الأخرين في السوق. و باستطاعة المستهلك شراءها من جميع أنحاء العالم مما يحقق نجاحا مستمرا للشركات على الصعيد العالمي و الصعيد المحلي في ظل غياب الدعم و الحماية من قبل الحكومة و ذلك من خلال رفع انتاجية عوامل الانتاج المستخدمة.

2- تعريف التنافسية على مستوى القطاع[3]:

تعرف على أنها قدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية، ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات مرنة و ناظمة لها، تتماشى مع التطورات الاقتصادية و ضمن أليات فعالة لقوى السوق من ناحية الموردين و المستهلكين، بالإضافة الى حرية الدخول الى سوق العمل و الخروج منها.

3- تعريف التنافسية على المستوى الوطني:

يختلف تعريف التنافسية الوطنية حسب درجة التطور في الاقتصاد فيما اذا كانت دولة متقدمة أم دولة نامية، وذلك كما يلي:

---

[1] المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي،2011، ص 03.

[2] المرصد الوطني للتنافسية، التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007، برنامج الأمم المتحدة الانمائي و هيئة تخطيط الدولة، 2008، ص 24.

2 يوسف مسعداوي، إشكالية القدرات التنافسية في ظل تحديات العولمة، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف 27-28 نوفمبر 2007، ص 05.

- الدول المتقدمة: تعني التنافسية للدول المتقدمة قدرتها على الحفاظ على موقعها الريادي في الاقتصاد العالمي من خلال الابداع و الابتكار، و ذلك بعد أن قامت بتحقيق الاستخدام الأمثل لعوامل الانتاج. أي أنها وصلت الى مستويات مرتفعة من الانتاجية و لم يتبق أمامها في تحقيق النمو المستدام الا الاعتماد على الابتكار.
- الدول النامية: تعني التنافسية للدول النامية قدرتها على النمو و الحصول على حصة سوقية في المجالات التي تتوفر فيها فرصة لتحويل الميزات النسبية التي تملكها الى مزايا تنافسية، بالإضافة الى ايجاد المزيد من المزايا التنافسية عبر تبني مجموعة من الاصلاحات الهيكلية و السياسات الاقتصادية المناسبة.

كما حاولت بعض المنظمات الدولية و الاقليمية بإعطاء تعريف للتنافسية حسب وجهة نظرها.

ثانيا: تعريف التنافسية من وجهة نظر المنظمات الاقليمية و الدولية:

لقد قامت عدة منظمات اقليمية و دولية بتقديم تعريف للتنافسية حسب منظورها و رؤيتها و أهدافها و يمكن توضيح هذا فيما يلي:

1- التنافسية من وجهة نظر المنتدى الاقتصادي العالمي[1]:

ترتكز على قدرات المدن على الانتاج التنافسي. حيث ان التقرير لعام 2014-2015 للمنتدى يركز على قدرة المدن في خلق البيئة التنافسية باعتبارها شريان الحياة و محددات ثروات الأمم، لهذا السبب قام برنامج الأعمال العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي بنشر دراسة حول قدرة المدن التنافسية.

تعتمد التنافسية من وجهة نظر المنتدى الاقتصادي على انتاجية المدن من خلال استخدامها للمدخلات على انتاجية المدن من خلال استخدامها للمدخلات الوسيطة بكفاءة عالية لدفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام. جاء التركيز على المدن باعتبار أنه و منذ عام 2010 يقطنها أكثر من نصف سكان العالم و يشكلون نسبة تصل الى أكثر من 80% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي. أما على مستوى العالم وفقا لتقارير الأمم المتحدة فانه سينتقل الى المدن الرئيسية اضافة الى سكانها الحاليين حوالي 2.5 مليار شخص من المناطق الريفية بحلول عام 2050. مما يعني توافد مستهلكين جدد لهذه المدن و بالتالي مساهمتهم في القيم المضافة لجميع القطاعات الاقتصادية التي تؤدي الى زيادة معدلات النمو.

2- التنافسية من وجهة نظر معهد التنافسية الدولية[2]:

يرتكز على اليات الانتاج الحديثة يرى المعهد قدرة الدول على الانتاج بكفاءة أعلى من خلال تحسين الانتاجية و استعمال التكنولوجيا و التقنيات الحديثة في الانتاج و التنظيم العالمي لإدارة الانتاج و التخزين المناسب و

[1] محمد خضري،" أثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية للاقتصادات العربية"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس حول:" اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، 27-28 افريل 2005، ص04.

[2] ريحان الشريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري-دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الاكاديمية العربية، الدنمارك، ص 227.

السلع الوسيطة لرفع جودة المنتج من أجل طرحه في الأسواق العالمية و المحلية بمرونة عالية، و التركيز على بيع منتجات عالية التصنيع لضمان الحصول على عوائد أكبر مما يؤدي الى جذب الاستثمارات الأجنبية.

3- التنافسية من وجهة نظر منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية[1]:

لا تختلف كثيرا عن وجهة نظر معهد التنافسية الدولية إذ تعرف التنافسية على أنها قدرة الدول على زيادة حصتها في الأسواق العالمية من السلع التي تنتجها بكفاءة عالية، و الخدمات التي تقدمها في ظل المنافسة العالمية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية و رفع مستوى دخل الفرد الحقيقي.

4- التنافسية من وجهة نظر المعهد الدولي للتنمية و الادارة:[2]

عرف التنافسية هي جزء من اقتصاد المعرفة الذي يحلل الوقائع و السياسات و التي تحدد قدرة الدولة على ايجاد بيئة مناسبة و الحفاظ عليها، و التي تساعدها على توليد القيمة المضافة المستدامة لمؤسساتها و زيادة الازدهار لشعوبها.

5- التنافسية من وجهة نظر المجلس الأوروبي:

عرف المجلس الأوروبي في اجتماعه ببرشلونة عام 2000 تنافسية الأمة على أنها القدرة على التحسين المستمر لمستوى المعيشة لمواطنيها، و زيادة مستوى التشغيل و التماسك الاجتماعي. وتغطي التنافسية مجالا واسعا من العوامل، و منها مجمل السياسات الاقتصادية.

6- التنافسية من وجهة نظر المجموعة الاستشارية حول التنافسية:

تستند التنافسية الى الانتاجية و الكفاءة و الربحية. و لكنها ليست هدف بحد ذاتها، بل تعتبر وسيلة هامة لزيادة مستويات المعيشة و تحقيق الرفاه الاجتماعي. و تعتبر التنافسية بأنها أداة لزيادة العوائد بشكل غير تضخمي، عن طريق زيادة الانتاجية و الكفاءة في اطار التخصص الدولي.

7- التنافسية من وجهة نظر المعهد العربي للتخطيط:[3]

يعرف المعهد العربي للتخطيط التنافسية على أنها الأداء النسبي الحالي و الكامن للاقتصاديات في القطاعات و الأنشطة المتنافسة مع الاقتصاديات الأخرى. و يتناول هذا التعريف الأنشطة التصديرية، و منافسة المستوردات، و الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: أسباب الاهتمام بالتنافسية:

تزايد الاهتمام بالتنافسية نظرا للتغيرات الحاصلة عل كافة الأصعدة البشرية و الاقتصادية و السياسة و الاجتماعية و التقنية و العلمية، كما يلي[1]:

---

[1] وديع محمد عدنان، " القدرة التنافسية وقياسها "، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 24، 07 ديسمبر 2003، ص 06-07.

[2] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية- مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية- الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005، ص 203.

[3] تقرير التنافسية العربية 2012، الاصدار الرابع، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 21.

- شهد العالم في العقود الأخيرة تطورات كبيرة في الفكر الاقتصادي تتعلق بمحددات القدرة التنافسية مثل تطور نظريات النمو و التجارة و التغيرات في نظريات ادارة الانتاج و التوزيع و التخزين، و ظهور نظرية ادارة الجودة الشاملة و التنافسية عوضا من المنافسة.
- ان التطور الحاصل على المستوى العلمي و التقني جعل من الصناعة ترتبط بالمعرفة و مهارات العاملين و الادارة الكفؤة و لم تعد ترتبط بالضرورة بكثافة رأس المال.
- ان التوجهات الجديدة و ظهور عالم القطب الواحد و تعزيز دور المؤسسات الدولية أدى الى انعكاسات على مختلف الأنشطة مثل الانتاج و الحوكمة و منظومة القيم.
- أوضح ادم سميث في كتابه ثروة الأمم فرضية أن العولمة ستمكن الاقتصاد العالمي من تحقيق نمو اقتصادي أعلى، و بين أن مستويات الانتاجية و النمو يعتمدان على التخصص و هذا الأخير يعتمد على اتساع السوق، و أن السوق الدولية للسلع تسمح بزيادة التخصص و تحقيق عائدات أعلى و مستويات الانتاجية و معدلات النمو.

رابعا: أنواع التنافسية:

يوجد عدة أنواع من التنافسية و ذلك حسب مجال البحث، حيث يمكن التمييز بين التنافسية حسب معيار السعر أو التنافسية الكامنة و التنافسية الجارية، وذلك كما يلي[2]:

1- التنافسية حسب معيار السعر:

تنقسم التنافسية حسب معيار السعر الى التنافسية السعرية و التنافسية غير السعرية، و ذلك كما يلي:

1-1 التنافسية السعرية:

ان التنافسية السعرية تعني أنه يمكن للبلد ذي التكاليف الأقل من تصدير السلع الى الأسواق الخارجية بصورة أفضل من البلدان الأخرى، كما أن لسعر صرف العملة الوطنية له تأثير كبير على قدرتها التنافسية.

2-1 التنافسية غير السعرية[3]:

تنقسم غير السعرية الى التنافسية النوعية و التنافسية التقنية و يمكن التمييز بينهما كما يلي:

- **التنافسية النوعية:** تعتمد التنافسية النوعية على انتاج منتجات ذات جودة مرتفعة، ذلك أنه يمكن للبلد تصدير المنتجات المبتكرة ذات النوعية الجيدة بأسعار مرتفعة.
- **التنافسية التقنية:** تعتمد التنافسية التقنية على الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة المرتفعة.

---

[1] عيسى محمد الغزالي، القدرة التنافسية و قياسها، المعهد العربي للتخطيط، 2003، ص 03.

[2] كمال رزيق،" تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي العاشر حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، 09 مارس 2005، ص 03.

[3] سعيدي وصاف، محمد قويدري، مرتكزات تطوير الميزة التنافسية، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة باتنة، العدد 9، جانفي 2004، ص 17.

2- **التنافسية الكامنة و التنافسية الجارية**[1]:

تنقسم التنافسية الى التنافسية الكامنة و التنافسية الجارية و ذلك كما يلي:

2-1 **التنافسية الكامنة**: تركز التنافسية الكامنة على العوامل التي تساهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل، مثل الاستثمار في رأس المال البشري و الابتكار.

2-2 **التنافسية الجارية**: تركز التنافسية الجارية على مستوى التنافسية الحالية، ومناخ الأعمال، و عمليات الشركات و استراتيجياتها.

خامسا: مبادئ التنافسية الدولية:[2]

يعتبر مفهوم التنافسية مفهوما جديدا في عالم الأعمال و يوجد تداخل بين مفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة و التنافسية على مستوى البلد لكن هذا لا يمنع انفراد كل مستوى بخصائصه و يمكن تمييز مبادئ التنافسية كما يلي:

1- **الأداء الاقتصادي**: يتمثل هذا الأداء في الشروط التالية:

- ينعكس الازدهار و الرخاء على الأداء الاقتصادي السابق للدولة.
- يتحسن الأداء الاقتصادي عن طريق الاعتماد على التنافسية المستندة الى قوى السوق.
- تنعكس تنافسية الاقتصاد الوطني بارتفاع حصة البلد في التجارة الدولية.
- تساهم الاستثمارات الدولية في تحقيق التخصص الأفضل للموارد الاقتصادية على المستوى العالمي.
- يتحسن الأداء الاقتصادي عن طريق الانفتاح على الأنشطة الاقتصادية الخارجية.
- تتعزز قدرة المؤسسات على المنافسة في الخارج من خلال تعميق التنافس في الاقتصاد المحلي.

2- **الفعالية الحكومية**: يتمثل هذا المبدأ على الشروط التالية:

- خلق اقتصاد معرفة من خلال تحسين جودة التعليم .
- انتهاج طرق مرنة في تبني السياسات الاقتصادية من أجل مواكبة التطورات العالمية.
- تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية و الأعمال لتوفير منافسة جيدة بين الشركات.
- التقليل من تعرض المؤسسات للمخاطر التجارية من خلال توفير بيئة اقتصادية و اجتماعية شفافة.

3- **كفاءة قطاع الأعمال**: يتم هذا من خلال النقاط التالية:

- التركيز على الكفاءة و الفعالية للتكيف مع المتغيرات في بيئة تنافسية باعتبارها من العناصر الادارية الأساسية في تعزيز التنافسية على مستوى المؤسسات.
- اندماج القطاع المالي في الاقتصاد الدولي و تطويره وسيلة لتدعيم التنافسية الدولية للبلد.
- تتأثر تنافسية البلد بسلوك القوى العاملة و موقعها.

---

[1] المعهد العربي للتخطيط، الملخص التنفيذي عن تقرير التنافسية العربي 2003، الكويت 2003، ص 03.

[2] ابراهيم عبد الحفيظي، دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2007-2008، ص 60.

- تقوية الاندماج في الاقتصاد العالمي يساهم في المحافظة على مستوى معيشي مرتفع.

4- **البنية التحتية:** يتمثل هذا المبدأ فيما يلي:

- الاستناد على الابداع و الكفاءة في استخدام تقنيات عالية.
- وجود بنية تحتية متقدمة تتضمن بيئة أعمال فعالة تدعم النشاط الاقتصادي.
- المساهمة في تطوير التنمية من خلال تشجيع الاستثمار في مجال الأبحاث الأولية.
- المساهمة في تقوية مراكز المؤسسات عن طريق تنمية الاستثمارات طويلة الأجل في الابحاث و التطوير.
- يعتبر الحفاظ على مستوى معيشي مرتفع أحد عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية للبلد.

سادسا: مؤشرات التنافسية:

يعتبر قياس التنافسية عنصرا مهما في النظرية الاقتصادية، لارتباط مفهوم التنافسية بالتجارة الدولية، و بالتالي يزداد تأثيرها في رفاهية الشعوب بطريقة أو بأخرى، و نظر لعدم اعطاء مفهوم واضح للتنافسية بين الخبراء و الباحثين، وعلى مستوى المؤسسة أو على مستوى الصناعة أو على مستوى البلد لهذا يكون من الأفضل تحليل التنافسية على معظم المستويات.

1- **على مستوى المشروع:**

ان مفهوم التنافسية يبدو أكثر قبولا من على مستوى المشروع الواحد و ليس الدولة، و يقدم العالم Austin نموذجا لتحليل الصناعة و تنافسية المشروع من خلال القوى الخمس المؤثرة في تنافسية المشروع التي تعتبر من أركان السياسات الصناعية على مستوى المشروع، وهذه القوى الخمس هي:

- تهديد الداخلين المحتملين.
- قوى المساومة و التفاوض التي يمتلكها الموردون للمشروع.
- قوى المساومة و التفاوض التي يملكها المشترون للمنتجات.
- تهديد الاحلال لمنتجات المشروع.
- المنافسون الحاليون للمشروع في الصناعة.

و بالنسبة لمؤشرات التنافسية على مستوى المشروع نجد أن الخبراء الاقتصاديين يعتمدون في قياسهم للوضع التنافسي للمشروع على جملة من المقاييس أهمها:

1-1 **الربح**[1]:

يشكل الربح مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية و مقياسا لها و اذا كان ربح المشروع الذي يريد البقاء في السوق ينبغي أن يمتد الى فترة من الزمن فان القيمة الحالية لأرباح المشروع تتعلق بالقيمة السوقية له، ان نسبة

[1] سميرة مرقاش، التحالف الاستراتيجي كأداة لتحسين تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات العولمة- دراسة حالة شركات التأمين- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015-2016، ص 42.

القيمة السوقية للدين ورؤوس الأموال الخاصة بالمشروع على تكلفة استبدال أصوله تسمى مؤشر توبن و ان كانت هذه النسبة أصغر من الواحد فان المشروع ليس تنافسيا.

2-1 تكلفة الصنع:

ان تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس الى تكلفة الصنع للمنافسين تمثل مقياسا كافيا للتنافسية في فرع نشاط ذي انتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربح المستقبلي للمشروع.

3-1 الانتاجية الكلية للعوامل:

تقيس الانتاجية الكلية للعوامل الفاعلية التي يحول المشروع فيها مجموعة عوامل الانتاج الى منتجات، و من الممكن مقارنة الانتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مشروعات على المستويات المحلية و الدولية، و يمكن ارجاع نموها سواء الى التغيرات التقنية و تحرك دالة التكلفة نحو الأسفل، أو الى تحقيق وفرات الحجم كما يتأثر هذا المؤشر بالفروقات عن الأسعار المستندة الى التكلفة الحدية.

4-1 الحصة من السوق:

من الممكن لمشروع ما أن يكون مربحا و يستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية من دون أن يكون تنافسيا على المستوى الدولي و يحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمشروعات الوطنية أن تكون ذات ربح أني و لكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة تجاه تحرير التجارة أو بسبب أوضاع السوق، لذلك ينبغي مقارنة تكاليف المشروع مع تكاليف المنافسين الدوليين.

فعندما تكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ذي انتاج متجانس فانه كلما انخفضت التكلفة الحدية للمشروع بالقياس الى تكاليف منافسيه كلما كانت حصته من السوق أكبر نتيجة لانخفاض التكاليف الكلية و انعكاسها على مستوى الأسعار فيزداد ربح المشروع.

2- على مستوى فرع النشاط الاقتصادي:

يتم تقييم تنافسية فرع النشاط بمقارنته مع فرع نشاط مماثل في بلد أخر و يقصد بفرع النشاط التنافسي ذلك الفرع الذي يتضمن مؤسسات تنافسية اقليميا و دوليا أي تلك التي تحقق أرباحا في سوق حرة.

2-1 مؤشر التكاليف و الانتاجية[1]:

يكون فرع النشاط تنافسيا اذا كانت الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج فيه مساوية أو على منها لدى المشروعات الأجنبية المزاحمة أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب. و غالبا ما يتم لذلك اجراء المقارنات الدولية حول انتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحدوية لليد العاملة و التي يعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$CUMO_{ijt}=W_{ijt} * R_{jt} /(Q/L)_{ijt}$$

W_{ijt}: تمثل معدل أجر الساعة في فرع النشاط I و البلد j في الفترة t

[1] وديع محمد عدنان، مرجع سابق، ص 14.

R_{jt}: تمثل معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي بعملة البلد j في خلال الفترةt

$(Q/L)_{ijt}$: تمثل الانتاج الساعي في فرع النشاط i و البلد j خلال الفترة t

ويصبح من الممكن التعبير من خلال المعادلة التالية عن التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية مع البلد k

$$CUMOR_{ijkt}=CUMO_{ijt}/CUMO_{ikt}$$

$CUMOR_{ijkt}$: التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية في البلد j مع البلدk

$CUMO_{ijt}$: التكلفة الوحدوية لليد العاملة لفرع النشاط i و في البلدj و في الفترة t

$CUMO_{ikt}$: التكلفة الوحدوية لليد العاملة لفرع النشاط i و في البلدk و في الفترة t

و يمكن أن ترتفع CUMO للبلد j بالنسبة الى مثيلها للبلدان الأجنبية لسبب أو أكثر بسبب ما يلي

- أن يرتفع معدل الأجور و الرواتب بشكل أسرع مما يجري في الخارج.
- أن ترتفع انتاجية اليد العاملة بسرعة اقل من الخارج.
- ارتفاع قيمة العملة المحلية بالقياس لعملات البلدان الأخرى.

2-2 مؤشرات التجارة و الحصة من السوق:

يستعمل الميزان التجاري و كذلك الحصة من السوق الدولية عادة كمؤشرات عن التنافسية على مستوى فرع النشاط و هكذا ففي نطاق التبادل الحر فان فرع النشاط يخسر تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الوطنية الكلية.

3-2 مؤشر التجارة ضمن الصناعات[1]:

يبين هذا المؤشر الصلات التجارية ضمن الصناعات و كلما ارتفعت قيمته كلما دل ذلك على تقدم الصناعة في البلد المعني، و باستعمال طريقة دليل التجارة بين الصناعات، بينت دراسة هافرليشين وكنزل (Havrylyshyn & Kuzel 1997) أن بعض الدول العربية لا تمتلك قاعدة صناعية متقدمة جدا بالقياس الى أقاليم أخرى في العالم، فالدليل ضعيف لا يتجاوز 0.25 لفترة 94/92 على الرغم من التحسن الذي حصل، حيث انتقل من 0.189 لفترة 86/84 مقابل 0.878 للدول الصناعية و 0.773 لدول النافتا.

د- الميزة النسبية الظاهرة:

أنشأ بورتر مقياسا للتنافسية مستندا على الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage Index (RCA).

و يمكن حسابه لبلد ما j للمنتج أو مجموعة من منتجات أو فرع النشاط I على الشكل التالي:

[1] يوسف مسعداوي، القدرات التنافسية ومؤشراتها، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 2005، ص 131.

$$RCAij = \frac{(\text{الصادرات الكلية للبلد } j) / (\text{صادرات منتج } I \text{ للبلد } j)}{(\text{الصادرات الدولية الكلية}) / (\text{الصادرات الدولية للمنتج } I)}$$

عندما تكون RCAij أكبر من الواحد فان البلد j يمتلك ميزة نسبية ظاهرة للمنتجi، و يجدر الاهتمام بالميزان التجاري لفرع النشاط، فان فرعا صناعيا تبلغ حصته 8% من الصادرات الدولية و 9% من الواردات الدولية لا يمكن اعتباره تنافسيا.

3- **على المستوى الدولي:**

أكد معظم الباحثين على ضرورة استعمال عدة مؤشرات لقياس تنافسية دولة ما، حيث تقدم لنا مؤشرات قياس التنافسية الدلية معلومات مهمة تساعد على مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية، كما أنها تقدم تحليلا نظريا دقيقا لكل العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي للدول. و تشمل هذه المؤشرات مؤشرات جزئية و مؤشرات مركبة، و التي توضح في مجملها أداء الاقتصاد الكلي لهذه الدول و نذكر منها:

3-1 **المؤشرات الجزئية:** و تتمثل في نمو الانتاجية، الدخل الحقيقي للفرد، سعر الصرف، رصيد الحساب الجاري، و تركيب الصادرات و الحصة السوقية.

3-2 **المؤشرات الموسعة:** تنشر العديد من المنظمات و الهيئات الدولية، تقارير سنوية تتضمن مؤشرات تهدف الى تصنيف دول العالم، بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، التطور البشري، الحرية الاقتصادية، تكلفة الأعمال ...الخ. و نذكر منها:

- **تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي:**

يعتبر تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشرا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول، و اداة فاعلة لتفحص نقاط القوة و الضعف في بيئة الأعمال، كما انه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية للدول على المستويين الكلي و الجزئي بغية النهوض بتنافسية الاقتصاديات.

يعتمد التقرير الصادر عن المنتدى في قياسه للقدرة التنافسية للبلدان، على ثمان عوامل هيكلية أساسية تم تحديدها و بيان كيفية قياسها استنادا على العديد من الدراسات النظرية و التطبيقية و القياسية و تتمثل هذه العوامل فيما يلي:[1]

- مدى انفتاح الاقتصاد على التجارة الخارجية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر.
- دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.
- تطور الأسواق المالية.
- نوعية البنية التحتية.

[1] ابراهيم عبد الحفيظي، مرجع سابق،ص 70.

- نوعية التكنولوجيا.
- نوعية الادارة في قطاع الأعمال.
- مرونة سوق العمل.
- نوعية المؤسسات القضائية و السياسية.

كما انه يعتمد على مؤشرين رئيسيين[1]:

- **مؤشر تنافسية النمو:**

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الدولة على تحقيق معدل نمو مستدام في المديين المتوسط و الطويل، بحيث يعتمد في تحليله على مؤشرات فرعية تتعلق بالاقتصاد الكلي، و هي :

- **مؤشر بيئة الأعمال على مستوى الاقتصاد الكلي:**

يعكس هذا المؤشر مدى تطور بيئة الاعمال على مستوى الاقتصاد الكلي، و ذلك من خلال المؤشرات الفرعية التالية: مؤشر الاستقرار للاقتصاد الكلي، مؤشر التصنيف الائتماني للدولة، مؤشر الهدر في الانفاق الحكومي.

- **مؤشر التكنولوجيا:**

يعكس بدوره مدى التطور التكنولوجي للدول المشاركة من خلال العوامل الفرعية التالية: مؤشر الابتكار، مؤشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، مؤشر نقل التكنولوجيا.

- **مؤشر تنافسية الاعمال:**

يتناول بدوره المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الجزئي، اذ يقيس العوامل المؤثرة في مستوى الانتاجية، و بالتالي المستوى الاقتصادي الراهن المقاس بدوره بمعدل دخل الفرد، و يعتمد هذا المؤشر على عاملين فرعيين:

- **نوعية بيئة الاعمال:**

يعتمد هذا العامل على مدى الالمام بملائمة بيئة الاعمال، من حيث نوعية البنية التحتية و الانظمة و القوانين التي تعمل في بوتقتها الشركات المختلفة، و يندرج تحت هذا المؤشر عدة عوامل فرعية اهمها : مدى تطور البنية التحتية اجمالا، نوعية مؤسسات البحث و التطوير المحلية الخاصة، مدى توافر الشروط و المقاييس و اعتمادها، و مدى فعالية قانون منع الاحتكار.

- **مدى تطور سير اعمال الشركات و استراتيجياتها:**

يعكس بدوره مستوى المعرفة و التكنولوجيا و راس المال، بالإضافة الى المهارات الادارية في الشركات، و يندرج ضمنه الأمور التالية: مدى تطور العملية الانتاجية و استخدامها للتكنولوجيا الحديثة، موقع الشركات في سلسلة القيمة المضافة، مدى انفاقها على البحث و التطوير، مدى تطور عمليات التسويق و التوزيع.

[1] ابراهيم عبد الحفيظي، مرجع سابق، ص 72.

- **مؤشر صندوق النقد الدولي:**

يهتم في تقاريره على المؤشرات التالية: اسعار الصرف الحقيقية المستندة الى مؤشرات اسعار الاستهلاك، تكلفة وحدة العمل في الصناعات التحويلية، السعر النسبي للسلع المتداولة.

- **تقرير المعهد الدولي للتنمية الادارية:**[1]

يصدر هذا المعهد تقريرا سنويا منذ بداية التسعينيات، و الهدف منه هو تجميع عناصر اساسية لمقارنة خصائص بيئة الاعمال، و تلخص على شكل مؤشر وحيد يتم على اساسه تصنيف الدول، يضم هذا التقرير المؤشرات التالية:

- الاقتصاد المحلي و يتكون من 35 مؤشر.
- العولمة و يتكون من 45 مؤشر.
- الحكومة و يتكون من 48 مؤشر.
- البنية التحتية و يتكون من 30 مؤشر.
- التكنولوجيا و يتكون من 26 مؤشر.

و منذ سنة 2002 تم تجميع هذه العوامل الى اربعة فقط و هي: الانجاز الاقتصادي، فعالية الحكومة، فعالية قطاع الاعمال، البنية التحتية.

- **مؤشرات التنافسية من البنك الدولي:**

يصدر البنك الدولي مجموعة من المؤشرات و المتغيرات يبلغ عددها 64 متغير، و يضع ترتيبا للبلدان وفق كل من هذه المؤشرات التي تتجمع عموما في المجموعات التالية[2]:

- الانجاز الاجمالي.
- الديناميكية الكلية و ديناميكية السوق.
- الديناميكية المالية.
- البنية التحتية و مناخ الاستثمار.
- راس المال البشري و الفكري.

- **مؤشرات المعهد العربي للتخطيط:**[3]

يستند هذا المعهد في تقييمه لتنافسية الدول العربية على مؤشر التنافسية العربية، و هو مركب من مؤشرين اساسيين و هما التنافسية الجارية و التنافسية الكامنة، حيث يضم مؤشر التنافسية الجارية كل من : بيئة الاعمال و الجاذبية و الاسواق و التخصص و الانتاجية و التكلفة و الاداء الاقتصادي الكلي، اما مؤشر

---

[1] Institute of Management Dévelopment, "IMD World Competitiveness Yearbook", 2010.

[2] كلثوم كبابي، التنافسية و اشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة : الجزائر المغرب و تونس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،2007-2008، ص 63.

[3] المعهد العربي للتخطيط، الملخص التنفيذي عن تقرير التنافسية العربي، 2003، ص 04.

التنافسية الكامنة فيضم كال من : الطاقة الابتكارية و توطين التقانة و راس المال البشري و البنية التحتية و التكنولوجية.

- **مؤشر الحرية الاقتصادية:**

يعتبر هذا المؤشر وسيلة لقياس درجة هيمنة الحكومة على الاقتصاد و تأثيره في كافة مناحي الحياة الاقتصادية، السياسية، أداء الاعمال و علاقاتها الخارجية، و في سنة 1995 أصدر معهد (Héritage) بالتعاون مع صحيفة (Wall Street Journal) مؤشر الحرية الاقتصادية[1]. و يعتمد هذا المؤشر على خمسين متغير يتم ضمهم في عشر مجموعات مقسمة الى اربعة محاور اساسية تتمثل في[2]:

- **حكم القانون:** تتوقف الحرية الاقتصادية على تمكين الافراد و عدم التمييز و المنافسة في الاسواق، التي لن تتحقق الا بسيادة القانون الذي يشمل حقوق الملكية و التحرر من الفساد.
- **محدودية دور الحكومة:** يعكس هذا المحور مدى الاعتماد على الية السوق و اختيار تخصيص الموارد، و تقاس محدودية دور الحكومة من خلال الحرية الجبائية و الانفاق الحكومي.
- **الكفاءة التنظيمية:** تشمل كل من حرية ممارسة الأعمال، حرية العمل و الحرية النقدية.
- **الاسواق المفتوحة:** تشمل كل من حرية التجارة، حرية الاستثمار و الحرية المالية.

- **مؤشر سهولة اداء الاعمال:**

تم استحداث هذا المؤشر منذ سنة 2004، ضمن تقرير بيئة أداء الاعمال الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية، يعتبر هذا المؤشر كأداة استراتيجية في تقييم مدى تأثير القوانين و الاجراءات على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم، و يتيح عقد المقارنات فيما بينها[3].

يتكون هذا المؤشر من عشر جوانب اساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري، التي تستخدم كمؤشرات فرعية في تحليل النواتج الاقتصادية و استعراض تجارب الاصلاح الناجحة و اسباب النجاح و تتمثل في[4]:

- مؤشر بدء النشاط التجاري.
- مؤشر استخراج تراخيص البناء.
- مؤشر توصيل الكهرباء.
- مؤشر تسجيل الممتلكات.
- مؤشر الحصل على الائتمان.
- مؤشر حماية المستثمر.

---

[1] حليمي حكيمة، ريوع النفط بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي و تداعيات الازمة الحالية- قراءة تحليلية في اوجه النفط السلبية في الجزائر- مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، جامعة ميلة، العدد الخامس، جوان 2017، ص 129.

[2] Heritage Fondation , Index of Economic Freedoom Indecators, available on http: //www.heritage.org.

[3] عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 45.

[4]Allam Othman, Snousawi Saleh, Mechanisms to Activate the Competitiveness of the Algerian Economy in the Light of Competitive Indicators, Global Journal of Economics and Business – Vol.4, No. 1 , 2018, p79.

- مؤشر دفع الضرائب.
- مؤشر التجارة عبر الحدود.
- مؤشر انقاذ العقود.
- مؤشر تسوية حالات الاعسار.

تزايد الاهتمام بموضوع التنافسية و اختلفت الآراء المحددة و المعرفة لها، فلقد اصبحت الدول تبذل جهودا عديدة للتعرف عن وضعيتها التنافسية من خلال معرفة نقاط القوة و الضعف و بالتالي تتمكن من رسم السياسة المناسبة لها لمواجهة تحديات للأسواق العالمية و منافستها.

خلاصة الفصل الثالث:

ان النتائج التي حققتها برامج التكييف الاقتصادي و الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولات الأوروغواي ماهي الا الية من الأليات التي كرست و سارعت في بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية تحت هيمنة الهيئات الدولية التي تقودها الدول المتقدمة العظمى.

فلقد أصبح كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي يتدخلان في جميع أشكال المفاوضات الخاصة بالديون، و أخدا يرسمان استراتيجية التنمية لشعوب العالم النامي.

ولابد ان نشير ان الشركات متعددة الجنسيات تعد احدى الأشكال الرئيسية التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر للانطلاق نحو أسواق جديدة و أسهمت في تطوير و انتشار العولمة الاقتصادية. و ان هذه الشركات تسعى لتحقيق الحرية المطلقة لحركة انتقال رؤوس الأموال و اغراق السوق بالسلع الاستهلاكية و أصبحت تشكل قوة و سلطة مالية و اقتصادية في الاقتصاد العالمي تمكنها من الحد من نفوذ و دور الدولة و تسمح لها بالتدخل في شؤون الدول النامية.

لقد أصبحت التكتلات الاقتصادية من أهم مظاهر النظام العالمي الجديد من حيث قدرتها على رفع حجم التجارة الخارجية الدولية و تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل الذي يؤدي الى المزيد من الرفاهية الاقتصادية و من تدعيم تنافسية الدول، التي اصبحت الرهان الاساسي الذي تواجهه المؤسسات و الدول على اختلاف مستوياتهم في ظل الانفتاح الاقتصادي و التحرير التجاري.

الفصل الرابع :

تأثير العولمة الاقتصادية على تنافسية الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

ان تدهور الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر بعد الاستقلال اجبرها على اللجوء الى المؤسسات المالية و النقدية الدولية بهدف تمويل برامج الاصلاح الاقتصادي لاستعادة التوازنات الكلية الاقتصادية و معالجة الاختلالات و التشوهات الهيكلية. حيث شهدت هذه الفترة جملة من الاصلاحات و الاجراءات الصارمة فرضتها المؤسسات الدولية مقابل تمويلها لهذه البرامج . كما شهدت تغيرات ثانية لم تتحد نتائجها بعد، نتيجة التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و لحظة الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، بهدف مساعدة اقتصادها على الاندماج والتفتح على العالم في الاقتصاد العالمي و مواكبة التطورات الحاصلة في الأسواق الدولية بالإضافة إلى السعي للحصول على المزيد من الاستثمارات الأجنبية ومساعدات مالية.

وهذا ما تطرقنا اليه في هذا الفصل من خلال تحليل أثار برامج الاصلاح الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، معرفة أثار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، تحليل الأثار المحتملة لمشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، وفي الاخير تشخيص القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

المبحث الاول: واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1989-2016.

المبحث الثاني: الجزائر و اتفاق الشراكة الاورو جزائرية.

المبحث الثالث: جدلية انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الرابع: تشخيص واقع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول : واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1989-2016.

من اجل معالجة الاختلالات الاقتصادية الهيكلية لجات الجزائر الى المؤسسات المالية و النقدية الدولية خلال الفترة 1989-1998، و ذلك من خلال تطبيق جملة من البرامج و الاصلاحات، لكن هذه الاخيرة لم تحقق النتائج المرجوة و كشفت عن هشاشة الاقتصاد الجزائري، لدى قامت الجزائر بعدها بالقيام بعدة برامج اخرى تسمى ببرامج الانعاش الاقتصادي .ومن خلال هذا المبحث سندرس واقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات و خلال برامج الانعاش الاقتصادي.

المطلب الأول: مرحلة التعاون مع المؤسسات المالية الدولية 1989-2000.

ابرمت الجزائر اتفاقيات و برامج مع المؤسسات المالية الدولية حيث تتمثل في الاتفاق الاستعداد الائتماني الاول ماي 1989، الاتفاق الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991، برنامج التثبيت الاقتصادي: أفريل 1994 الى مارس 1995، برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998.

أولا: الاتفاق الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989:

قامت الجزائر باللجوء الى صندوق النقد الدولي للحصول على الاقساط المرتفعة في اطار برنامج التثبيت في 30 ماي 1889، حيث وافق الصندوق على تقديم 155.7[1] مليون وحدة حقوق سحب خاصة و قد تم استخدام المبلغ كليا كشريحة واحدة في 30 ماي 1989[2].

كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة سحب خاصة، وذلك بسبب انخفاض اسعر البترول سنة 1988، و ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية، و كان الاتفاق يهدف الى منح قروض و مساعدات ضمن شروط نذكر منها ما يلي[3]:

- تجميد الاجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة.
- مراقبة توسع الكتلة النقدية
- تقليص حجم الموازنة العامة.
- الحد من التضخم و تخفيض قيمة الدينار.
- تقليص العجز في الميزانية.
- تحرير التجارة الخارجية و السماح بتدفق رؤوس الأموال.
- تعديل سعر الصرف

[1] Banque d'Algérie , expose de programme économique et financier , soutenu par un accord de confirmation avec le FMI, Avril,1994.

[2] صالحي صالح، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟ دراسات اقتصادية، العدد الأول، 1999، ص 123.

[3] مسعود درواسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2005-2006، ص 374.

-ازالة التنظيم الإداري للأسعار.

تنفيذا للاتفاق عمدت الجزائر الى اصدار القانون 89-12، و المتعلق بالأسعار و ذلك شهرين فقط بعد التوقيع على الاتفاق.

كما تم اصدار القانون 90-10 و المتعلق بالقرض و النقد، لإحداث تحولات في الجهاز المصرفي. كما قامت السلطات العمومية بعملية التطهير المالي لعدة مؤسسات في القطاع العام، حيث ان هذه الاجراءات تهدف الى توفير ميكانيزمات داخلية للمؤسسات للانتقال نحو اقتصاد السوق.

لكن استمرار تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 الى 725 مليون دولار و استمرار عجز ميزان المدفوعات لنفس السنة ب -10 مليون دولار، دفع بالجزائر الى تطبيق أحد الشروط الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي و التي تتمثل في تخفيض قيمة العملة الوطنية.

ثانيا: الاتفاق الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991:[1]

بتاريخ 03 جوان 1991 تم الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي و ثم تحرير رسالة النية في 27 أفريل 1991.

تم بموجب هذا الاتفاق تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة الى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة[2].

- الأولى في جوان 1991.
- الثانية سبتمبر 1991.
- الثالثة في ديسمبر 1991.
- الرابعة في مارس 1992.

ولقد تم سحب ثلاث أقساط الأولى الا أن القسط الرابع لم يتم سحبة لعدم احترام الحكومة الجزائرية أنذاك لمحتوى الاتفاقية .*

يهدف هذا الاتفاق الى:

-تشجيع الادخار و ترشيد الاستهلاك عن طريق الضبط الاداري لأسعار السلع و الخدمات و كذلك أسعار الصرف و تكلفة النقود.

- اصلاح المنظومة المالية بما فيها اصلاح النظام الضريبي و الجمركي و الاستقلالية المالية للبنك المركزي.
- تحرير التجارة الخارجية و الداخلية من خلال العمل على رفع صادرات النفط.

[1] علي بطاهر، التحرير و الاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، ص 182.

[2]علواش وردة، دراسة قياسية لأثر الاصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 12،جامعة بومرداس الجزائر، جوان 2014، ص 45-53

*قامت الحكومة بتوجيه هذا القرض الى أغراض أخرى غير المتفق عليها و ذلك لمحاولة امتصاص الغضب الاجتماعي بسبب انتخابات 1991

– تخفيض قيمة سعر الصرف و اعادة الاعتبار للدينار الجزائري.

وكنتائج تحققت خلال هذه الفترة ما يلي:

14 مليار دينار جزائري فائض في رصيد الخزينة و ذلك نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة و ارتفاع الايرادات.

بلغ الفائض في الميزان التجاري بقيمة 4.70 مليار دولار حيث قدرت الواردات ب 8.03 مليار دولار و الصادرات ب12.73 مليار دولار.

انخفضت المديونية الخارجية من 28.37 مليار دولار سنة 1990 الى 27.67 مليار دولار سنة 1991 ثم الى 26.7 مليار دولار سنة 1992، مع ارتفاع في نسبة خدمة الدين حيث انتقلت من 73.8% سنة 1991 الى 76.5% سنة 1992.

لكن رغم هذه النتائج الا أن بداية سنة 1993 سجل رصيد الخزينة عجزا قدر ب 100 مليار دينار جزائري، و انخفضت قيمة الايرادات بسبب انهيار أسعار النفط حيث انخفض سعر البترول الخام من 21.07 دولار للبرميل سنة 1992 الى 17.65 دولار سنة 1993[1] مع ارتفاع سعر الصرف حيث ارتفع سعر الدولار من معدل 21.82 دينار الى 23.25 دينار من نفس الفترة. و بالتالي عاشت الجزائر خلال هذه الفترة وضعا اجتماعيا و اقتصاديا صعب جعلها في حاجة الى تمويلات جديدة .وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، التقرير حول الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر، نوفمبر 1998،ص 37 .

الجدول رقم08: تطور المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 1990-1993.

المؤشر	1990	1991	1992	1993
معدل نمو العرض النقدي %	11.31	21.06	24.23	21.61
معدل التضخم%	17.9	25.9	31.7	20.5
رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %	3.08	3.6	0.7	5.9-
رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي%	0.3-	1.07	0.4	0
معدل النمو الحقيقي%	1.3-	1.8-	1.6-	2.2-
معدل البطالة%	19.7	21.2	23.8	23.15
احتياطي الصرف مليار دولار	0.8	1.6	1.5	1.5
احتياطي الصرف شهر استيراد	0.8	2	1.8	1.9
المديونية مليار دولار	23.4	27.9	26.7	25.7
خدمة الدين كنسبة من الصادرات %	66.4	73.8	76.5	82.2
أسعار النفط دولار	21.15	28.85	18.8	18.6

المصدر: تقارير البنك المركزي و الديوان الوطني للإحصاء.

من الجدول اعلاه يتبين لنا ان الظروف السياسية و الاجتماعية الصعبة ادت الى استمرار انهيار و تدهور المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية ففي عام 1993 قارب معدل البطالة 24 % و معدل التضخم بلغ 20.5 % و سجل معدل نمو حقيقي سالب -2.2%، اما رصيد ميزان المدفوعات و الموازنة العامة بلغ 0.7% سنة 1992 و -5.9% سنة 1993. و ارتفعت المديونية الخارجية الى أكثر من 25 مليار دولار و خدمة الدين اكثر من 80% من ايرادات الصادرات. كل هذه المؤشرات دفعت بالجزائر الى اللجوء مرة اخرى الى صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاقيات جديدة.

ثالثا: برنامج التثبيت الاقتصادي: افريل 1994 الى مارس 1995 [1]

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية و تحث ضغط الأزمة الاقتصادية و المالية و الأمنية كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة اخرى الى ابرام اتفاقية للحصول على قروض و مساعدات مشروطة بالإضافة الى اعادة جدولة الديون الخارجية مع نادي باريس و لندن. و لقد جاء في رسالة النية عدة اصلاحات تنوي الدولة تفعليها في الواقع باتباع استراتيجية اقتصادية جديدة ترمي الى الدخول في اقتصاد

[1] عيسى بن ناصر، الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرامج التكييف و التعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، العدد7، ديسمبر 2002، ص 125.

السوق و التخفيف من المشاكل الاجتماعية كالسكن و البطالة و يمكن تلخيص اهداف هذا الاتفاق فيما يلي[1]:

- تعميق الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد و اعادة هيكلة مؤسسات الدولة.
- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي و تحقيق معدل نمو بين 3% و 6% .
- مواصلة تحرير الاسعار و الغاء دعمها.
- تعديل قيمة الدينار.
- تقليص معدل التضخم و كبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14%.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي و ترقية قطاع الأشغال العمومية و المؤسسات و البناء.
- رفع أسعار الفائدة المطبقة في اعادة تمويل البنوك.
- تقليص الاعفاءات من الرسم على القيمة المضافة و الحقوق الجمركية .

أما فيما يخص النتائج المحققة من خلال هذه الاجراءات فهي:

بلغت نسبة الأسعار المحررة 85 % من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك و تم رفع أسعار الخدمات بنسبة تتراوح من 20% الى 30% في مجال النقل و الخدمات البريدية.

- كبح معدل التضخم في حدود 29.05% .
- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 الى 5.7% من الناتج الداخلي الخام.
- تحرير سعر الصرف حيث يتم تحديده من خلال جلسات التسعير.
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري من 23.4 دينار جزائري للدولار الواحد الى 35.1دج، و هو ما يعادل تخفيضا قدره 50.2% .
- في ديسمبر 1995 تم الاعلان عن اقامة سوق الصرف ما بين البنوك.
- نهاية سنة 1994 ارتفع مخزون العملات الاجنبية ب قيمة 1.5 مليار دولار، مما جعل المخزون يصل الى 2.6 مليار دولار.
- ارتفاع في أسعار المواد الغذائية يقدر ب 40%،اما فيما يخص المحروقات فقد عرفت ارتفاعا قدره 15% و هذا يترجم تقليص الدعم المفروض من طرف الصندوق، و بالفعل تم خفض اجمالي النفقات بمبلغ 25.7 مليار دولا و هذا ما ادى الى تقليص العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي الى 4.4 % مقابل 5.7% المقدرة في البرنامج الحكومي.

[1] زوين ايمان، دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2014 ص 92.

رابعا: برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998:

وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض للجزائر يندرج في اطار الاتفاقيات الموسعة للقرض و الذي يمتد الى ثلاث سنوات من 22 ماي 1995 الى 21 ماي 1998[1]، و قد حدد مبلغ الاتفاق ب 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 127.9% من حصة الجزائر.

تتمثل أهداف هذا البرنامج فيما يلي[2]:

- خفض العجز في الحساب الجاري الخارجي من 6.9% من الناتج المحلي الخام سنة 1994-1995 الى 2.2% من هذا الناتج سنة 1997-1998.
- تحقيق معدل نمو سنوي بمقدار 5% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات طوال فترة البرنامج .
- رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات ب 5.5% من الناتج المحلي الخام ما بين 1994-1998-1997/1995[3] و هذا من خلال الحد من نمو الانفاق الجاري.
- مقاربة معدل التضخم الى المستوى الموجود في الدول الشريكة للجزائر.
- العمل على انشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة و انشاء مكاتب الصرف ابتداء من جانفي 1996.
- العمل على تخفيف الضريبة الجمركية بنسبة 50% كحد أقصى.
- انشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب و ذلك بالتعاون مع الصندوق و البنك الدوليين و وضع نظام التأمين و البطالة خاصة بعد اعتماد فكرة تسريح العمال و التقاعد المبكر و معدلات البطالة المتزايدة.
- رفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب و الحليب و اصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي.

لقد سطرت الحكومة مجموعة من الاجراءات المتناسقة في شقيها الاقتصاد الكلي و الهيكلي للتأثير على العرض و بعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط وعليه يمكن تلخيص هذه الاجراءات فيما يلي:

1- الاجراءات ذات طابع الاستقرار[4]:

- منح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض و تحري أسعار الفائدة.
- التحكم في التضخم و جعله في المستوى المطلوب.

---

[1] نعيمة برودي، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الاقتصادية و الانعاش الاقتصادي و مطرقة التعديل الهيكلي، الملتقى الدولي الأول، ابعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس،04-05 ديسمبر 2006، ص 8-9.

[2] رفيق بودربالة، دور صندوق النقد الدولي في ادارة المديونية الخارجية، دراسة حالة الجزائر 1970-1999، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة،2006-2007، ص 88-87

[3] Hocine Benissad, l'ajustement structural, opu ,Alger, 1999, p 59-60.

[4] برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الاقتصاد، دراسة حالة الجزائر، جامعة بسكرة، الجزائر،2008-2009، ص 160

تقليص النفقات العامة عن طريق تقليص اليد العاملة في الوظيف العمومي و التخلي عن التطهير المالي للمؤسسات العمومية وذلك بهدف القضاء على عجز الميزانية و تنمية الادخار العمومي.

- توسيع الوعاء الضريبي بهدف زيادة الايرادات العامة.
- رفع الدعم عن الأسعار الى غاية الوصول الى التحرير الكامل لأسعار كل السلع و الخدمات.
- العمل على مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية لتكون أكثر فعالية في التخفيف من الأثار السلبية لعملية التحول.

2- الاجراءات ذات الطابع الهيكلي[1]:

- العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات*.
- فتح رأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب و المحليين.
- تسهيل عمليات الخوصصة عن طريق انشاء سوق مالي للحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات.
- تسهيل عملية اعادة الهيكلة الصناعية عن طريق تعويض صناديق المساهمة بالمجمعات.
- تهيئة قطاع البنوك و اصلاح النظام المالي و المصرفي لإخضاعه لعملية اعادة الهيكلة والخوصصة، مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة.*
- طلب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة و بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم اطار للشراكة و الوصول الى انشاء منظمة للتبادل الحر.

خامسا: تقييم نتائج برنامج الاصلاح الاقتصادي:

ان الغرض من لجوء الحكومة الجزائرية لصندوق النقد الدولي هو الحصول على مساعدات لتسريع عملية الاصلاحات و الانتقال الى اقتصاد السوق و للتمكن من اعادة جدولة الديون الخارجية دون المساس بسيادة الدولة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي .فقد استكملت الجزائر مختلف مراحل تنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي خلال سنة 1998، و لقد تم تسجيل جملة من النتائج على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية خلال عملية التقييم التي قامت بها الدولة و نذكر منها ما يلي:

-انخفاض نسبة التضخم الى 6 % سنة 1997 بعدما كانت 39% سنة 1994، هذا الانخفاض تواصل في السنوات الموالية ليصل الى 2 % سنتي 1999 و 2000.

[1] حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الانسانية، العدد 32،جانفي 2007، ص

* عن طريق انشاء صندوق دعم و ترقية الصادرات و هيئة تأمين القرض عن التصدير.

* وصل التوسع في النظام المصرفي الى 28 بنكا و مؤسسة مالية خاصة نهاية 2002.

- انخفاض نسبة خدمة الديون الخارجية من 83% سنة 1993 الى 30% سنة 1997 و 28 % سنة 2000[1].

- زيادة في نسبة الناتج المحلي الخام تقدر ب 4% سنتي 1995 و 1996 و أكثر من 4.2% في السنوات الموالية حتى سنة 2000.

- زيادة في احتياطي الصرف من 2.1 مليار دولار سنة 1995 الى 8 مليار دولار في نهاية 1997 و هو ما يعادل 9 أشهر من الاستيراد.

- انخفاض سعر الفائدة الى 6 %[2]سنة 2000 بعدما وصل 21% سنة 1994.

- استقرار سعر صرف الدينار بالقياس للعملات الصعبة من الفترة 1996-2000.

- اعادة تنشيط السياسة النقدية باستقلال البنك الجزائري عن الخزينة العامة.

الا ان هذه النتائج الايجابية التي تحققت كانت بسبب تحسن أسعار المحروقات و بالتالي لم تكن بسبب تحسن الاداء الاقتصادي أو نتيجة للرشاد المالي. كما صاحب مرحلة الاصلاحات الاقتصادية تكلفة اجتماعية باهضه مست مختلف شرائح المجتمع، حيث ان التسريح المكثف للعاملين أثر على عمليات اعادة الهيكلة و حل المؤسسات فتفاقمت نسبة معدلات البطالة حيت انتقلت من 12.6% سنة 1988 الى 20.7% سنة 1991، و 24.3% سنة 1993 لتصل الى 28.6% سنة 2000. و تشير الدراسات ان عدد العمال الذين فقدوا مناصبهم خلال الفترة 1994-30 جوان 1998 يزيد عن 360 الف عامل.

كما زادت هذه الاصلاحات في تفاقم ظاهرة الفقر حيث صرح وزير العمل في شهر فيفري سنة 2000 ان نسبة الفقراء في الجزائر تزايدت من 8% سنة 1988 الى 20% منتصف التسعينات و حوالي 30% في نهاية التسعينات.

بالإضافة الى هذا فقد انتشرت الآفات الاجتماعية و الحرمان من جراء هذه الاصلاحات الاقتصادية.

خلاصة لما سبق فقد خلفت هذه البرامج المدعمة من طرف المؤسسات المالية و النقدية العالمية اثارا على الصعيديين الاقتصادي و الاجتماعي. فبالنسبة للشق الاقتصادي كانت النتائج تشير الى تحسن ملحوظ في بعض المؤشرات الكلية و يظهر هذا من خلال تقليص عجز الميزانية و ميزان المدفوعات و تسجيل فائض في بعض السنوات، انخفاض معدلات التضخم، ارتفاع في نسب الاحتياطات الخارجية و انخفاض في قيمة الديون الخارجية، تسجيل معدلات نمو ايجابية بعدما كانت سالبة في بداية الاصلاحات. ورغم التحسن الملحوظ الا ان الشق الاجتماعي كانت نتائجه وخيمة تمثلت في تدهور مستويات المعيشة خاصة مع ارتفاع

[1] مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، الاردن، 2009، ص 144.

[2] كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005،ص 15.

معدلات البطالة، حيث شهدت هذه الاخيرة ارتفاعا خلال فترة تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي ويرجع هذا الى السياسات المطبقة خلال تلك الفترة من غلق للمؤسسات و تسريح العمال و خصخصة المؤسسات العمومية. و بالتالي فان نتائج الاصلاحات اثرت سلبا على الجانب الاجتماعي.

حيث ان هذه السياسات لم تؤثر على هيكل التجارة الخارجية الجزائرية حيث بقيت معتمدة على المحروقات و همشت القطاعات الأخرى لدى فان هذه النتائج لا ترقى الى مستوى التدابير و الاجراءات المتخذة في اطار هذا التعاون .

المطلب الثاني: مرحلة برامج الانعاش و دعم النمو الاقتصادي من 2001-2014

عملت الجزائر على وضع برامج تنموية منذ الانتهاء من برامج الاصلاحات الهيكلية بهدف تدارك التأخر المسجل على مدار العشر سنوات من الازمة و تخفيف تكلفة الاصلاحات المنجزة و المساهمة في دفع جديد للاقتصاد و استدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية. و تتمثل هذه البرامج في:

- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 خصص له مبلغ 525[1] مليار دينار جزائري اي حوالي 7 مليار دولار امريكي.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 خصص له مبلغ 8705 مليار دينار جزائري اي حوالي 114 مليار دولار امريكي.
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 خصص له مبلغ 21214[2] مليار دينار جزائري حوالي 286 مليار دولار امريكي، و يعد اضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال.

أولا: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004:

يتمحور برنامج الانعاش الاقتصادي حول الانشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الانشطة الانتاجية الفلاحية، لرفع الطلب الداخلي و اعادة تحريكه عن طريق الانفاق الحكومي، اعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية و تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية و تحسين الظروف المعيشية و تنمية الموارد البشرية، و دعم التنمية المحلية، وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الاجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية و دعم المؤسسات الانتاجية الوطنية[3].

[1] مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، واقع تحرير التجارة و تأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 07، مارس 2017، ص 151.

[2] ساعو باية، الانعاش الاقتصادي في الجزائر واقع و افاق، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،2008-2009، ص 136.

[3] زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائر خلال الفترة 1980-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 65-66.

وزع الغلاف المالي لهذا البرنامج المقدر ب 525 مليار دينار[1] جزائري على النحو التالي كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 09: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاع / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة%
الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
التنمية المحلية و البشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

يتبين لنا من الجدول أعلاه ان خلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 قد خصصت أكبر نسبة لقطاع الاشغال الكبرى و الهياكل القاعدية بنسبة تقدر ب 40% من اجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج ثم قطاع التنمية المحلية و البشرية بنسبة 38.8% ثم قطاع الفلاحة و الصيد البحري بنسية تقدر ب 12.4% و في الاخير دعم الاصلاحات ب 8.6% .

لقد عزمت الحكومة على تنفيذ معظم المشاريع الخاصة بهذا البرنامج خلال اقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي تدهورت بسبب الازمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر و انعكاسات الاصلاحات السابقة على المستوى المعيشي للسكان[2]. و يتضح ذلك من خلال التوزيع السنوي الموضح في الجدول السابق حيث ركز البرنامج على سنوات 2001 بقيمة 205.4 مليار دينار جزائري،2002 بقيمة 185.9 مليار دج، 2003 بقيمة 113.9 مليار دج بينما سنة 2004 لم تخص الا ب 20.5مليار دج .

و في اطار تنفيذ هذا البرنامج اتخذت الحكومة عدة تدابير جبائية و احكام مالية لإنجاز البرنامج باقل تكلفة و الحصول على نتائج مرضية و يتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

[1] محمد راتول، الجزائر، المغرب، تونس، التقدم في مجال التنمية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، .الجزائر العدد الأول، السداسي الثاني، 2004.، ص 26.

[2] طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 64.

الجدول رقم 10: التدابير المتخذة من أجل تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار دج

التدابير	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة ادارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	90.8	20
صندوق المساهمة و الشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية القدرة التنافسية الصناعية.	0.3	1	0.7	-	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط و الطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	**6.33**	**11.35**	**13.7**	**15.2**	**46.58**

المصدر: service du chef du gouvernement programme de soutien à la relance économique a court et moyen termes 2001/2004, appui au reformes,p.3.

من الجدول اعلاه يتضح ان الحكومة قامت بتبني مجموعة من التدابير و السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي اي تخصيص موارد مالية بهدف تشجيع الاستثمار و تحسين بيئة الاعمال للمؤسسة، و الاسراع في اجراءات الشراكة و فتح راس المال، بالإضافة الى التحضير للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. ويظهر الجدول التالي بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة 2001-2004.

الجدول رقم 11: المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2004

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي %	4.61	5.60	7.20	4.30
معدل نمو حصة من الفرد الناتج الداخلي الخام الحقيقي%	3.04	3.99	5.55	2.64
معدل البطالة%	27.30	-	23.7	17.7
التضخم %	4.20	1.40	4.30	4.00
فائض الميزات التجاري مليار د.ج	620.22	446.62	754.91	885.78
سعر برميل البترول بالدولار الامريكي	24.85	25.24	29.03	38.66

المصدر: خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، مداخلة بعنوان دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 في تحقيق اقلاع و تنويع الاقتصاد الجزائري، نوفمبر 2016، ص 04 .

يشير الجدول التالي الى تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 7.20% كأعلى قيمة لها سنة 2003 بينما تم تسجيل ايضا معدلات نمو موجبة لحصة الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي التي بلغت 5.55% كأقصى قيمة لها في نفس السنة.

- استقرار معدلات التضخم حيث لم يتجاوز حدود 4.30% كما سجلت ادنى قيمة لها سنة 2002 و الذي قدر ب 1.40% .

- تراجع معدلات البطالة المرتفعة حيث انخفضت من مستوى 27.30% سنة 2001 الى حدود 17.7% سنة 2004.

- تسجيل فائض في الميزان التجاري في جميع السنوات بلغ أقصاه في حدود 855.78 مليار د.ج سنة 2004.

- ارتفاع اسعار برميل البترول حيث بلغت اقصاها في حدود 38.66 دولار امريكي سنة 2004.

- **تقييم برنامج دعم الانعاش الاقتصادي[1]:**

ان المرور من اقتصاد مخطط الى اقتصاد سوق ليس باختيار سهل لبلد كالجزائر فقد كانت حصيلة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة سبتمبر 2001 الى ديسمبر 2003 كما يلي:

- تم انجاز 73 % من المشاريع اي حوالي 1181 مشروع.
- 4093 مشروع قيد الانجاز اي حوالي 26 %من المشاريع.
- 159 مشروع لم يشرع تنفيذها اي حوالي 1% من المشاريع
- تم استهلاك 96.22% من اجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج.
- نموا سنويا خارج المحروقات بلغ 5%[2] الا أنه لم يتكمن على الصعيد الهيكلي من تجسيد هدفه في دعم النمو.
- ارتفاع حجم الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق البرنامج بغرض الاستجابة للطلب الكلي المتزايد و ذلك بسبب زيادة الانفاق المتبعة من طرف الدولة.
- عدم تجاوب القطاع الصناعي بالشكل المطلوب مع برنامج دعم الانعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية و الهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي.

[1] عبد الرحمن تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الافاق، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر،2011، ص 243.

[2] زرنوخ ياسمينة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الخطيط، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 178.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

تم اطلاق هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 وكذا برنامجي الجنوب و الهضاب العليا بتمويل من الميزانية قيمته 200[1] مليار دولار امريكي خصصت اساسا لإعادة التوازن الاقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق و السكك الحديدية و تحديثها، و التخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية و تحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن و الحصول على الرعاية الطبية و التكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية و التعليم العالي و التكوين، وكذا تطوير الخدمات العامة و تحديثها. و لقد خصص لهذا البرنامج مبلغ يقدر ب 4202.7 مليار دج موزعة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 12: التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

القطاعات	المبلغ بالملايير دج	%
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان منها:	**1.908,50**	**45**
السكنات	555,00	
الجامعة	141,00	
التربية الوطنية	200,00	
التكوين المهني	58,50	
الصحة العمومية	85,00	
تزويد السكان بالماء (خارج الاشغال الكبرى)	127,00	
الشباب و الرياضة	60,00	
الثقافة	16,00	
ايصال الغاز و الكهرباء للبيوت	65,00	
اعمال التضامن الوطني	95,00	
تطوير الاذاعة و التلفزيون	19,10	
انجاز المنشآت للعبادة	10,00	
عمليات تهيئة الاقليم	26,40	
برامج بلدية للتنمية	200,00	
تنمية مناطق الجنوب	100,00	
تنمية مناطق الهضاب العليا	150,00	

[1] راضية اسمهان خزاز، دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،2011-2012، ص 142.

2-برنامج تطوير المنشآت الاساسية ومنها:	**1.703,10**	**40,50**
قطاع النقل	700,00	
قطاع الاشغال العمومية	600,00	
قطاع الماء (السدود و التحولات)	393,00	
قطاع تهيئة الاقليم	10,15	
3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية و منها:	**337,20**	**8**
الفلاحة و التنمية الريفية	300,00	
الصناعة	13,50	
الصيد البحري	12,00	
ترقية الاستثمار	4,50	
السياحة	3,20	
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية	4,00	
4-تطويرالخدمة العمومية و تحديثها	**203,90**	**48**
العدالة	34,00	
الداخلية	64,00	
المالية	65,00	
التجارة	2,00	
البريد و التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال	16,30	
قطاعات الدولة الاخرى	22 ,60	
5-برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	**50,00**	**1,1**
مجموع البرامج الخماسي 2005-2009	**2.202,70**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009،رئاسة الحكومة، افريل 2005، ص 06-07.

يظهر جليا في الجدول السابق ان البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 اهتم بتطوير المنشآت القاعدية حيث استحوذت على نسبة 40.52% من المبلغ الاجمالي للبرنامج، و كذا الاهتمام بزيادة تحسين الظروف المعيشية للسكان حيث بلغت نسبته 45.20% من المبلغ الاجمالي للبرنامج، بالإضافة الى الاهتمام بدعم برامج التنمية الاقتصادية و تطوير و تحديث الخدمات العمومية و تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال حيث كانت نسبها على التوالي : 08.02%،04.85%، 01.19% من المبلغ الاجمالي للبرنامج .

هذا و يظهر الجدول التالي بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة:

الجدول رقم 13:المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

المؤشرات /السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي %	5.90	1.70	3.40	2.00	1.60
معدل نمو حصة من الفرد الناتج الداخلي الخام الحقيقي%	4.16	0.05-	1.53	0.54	0.35-
معدل البطالة%	15.3	12.3	13.8	11.3	10.20
التضخم %	1.40	2.30	3.70	4.90	4.20
فائض الميزات التجاري مليار د.ج	174.92	228.62	207.62	212.73	579.13-
سعر برميل البترول بالدولار الامريكي	54.64	65.85	74.95	99.97	62.25

المصدر: خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، مداخلة بعنوان دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 في تحقيق اقلاع و تنويع الاقتصاد الجزائري، نوفمبر 2016، ص 06 .

يبين الجدول السابق ما يلي:

- تراجع مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري، حيث بلغ اقصاه سنة 2006 ب 228.62 مليار دج بينما في سنة 2009 سجل عجزا يقدر ب 579.13 و ذلك نتيجة لتراجع اسعار البترول في الاسواق العالمية و الازمة المالية العالمية آنذاك.
- تسجيل معدلات نمو سالبة و موجبة فخلال سنة 2005 بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الخام 4.16%كأعلى نسبة و سنة 2009 سجلت ادنى نسبة -0.35%.
- تراجع محسوس في معدلات البطالة حيث انخفضت من 15.30% سنة 2005 الى 10.20% سنة 2009.
- عدم استقرار معدلات التضخم من 1.40% سنة 2005 الى 4.90% سنة 2008 لتنخفض الى 4.40% سنة 2009.
- تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام حيث بلغت سنة 2005 بنسبة 5.90% كأقصى قيمة لها و سنة 2009 كأدنى قيمة ب 1.60% .
- بلغت اسعار برميل البترول حدود 99.97 دولار امريكي سنة 2008 لتنخفض الى مستوى 62.25 دولار للبرميل الواحد اي انخفاض بحوالي 37.74% .

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:

يندرج هذا البرنامج ضمن خطة اعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 حسب المواد التي كانت متاحة انذاك، و تواصلت هذه

الديناميكية ببرنامج فترة 2005-2009 التي تدعم هو الاخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا و ولايات الجنوب.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 من النفقات حوالي 21214 مليار دج اي ما يعادل 286 مليار دولار امريكي و يشمل[1]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9680 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار امريكي.
- اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج ما يعادل 155 مليار دولار امريكي.

و يهدف هذا البرنامج الى تحقيق ما يلي:

- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.
- دعم التنمية البشرية و ذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة و ضرورية لتنميتها الاقتصادية.
- تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية. و تثمين الصناعة التقليدية و القدرات السياحية.
- تحسين الامن الغذائي. و تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية.
- تحسين اطار الاستثمار و محيطه. و دعم و تطوير البحث العلمي و تعبئة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال. يشمل البرنامج ستة محاور رئيسية موضحة في الجدول التالي:

[1] أنيسة عثماني، بوحصان لامية، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أبحاث المؤتمر الدولي دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف،11-12 مارس 2013، ص 9.

الجدول رقم 14: التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

القطاعات	المبلغ بملايير دج	النسبة%
أولا المحور المتعلق بالتنمية البشرية منها: -التربية الوطنية، التعليم العالي، التعليم و التكوين المهنيين، الصحة، السكن، الطاقة، قطاع المياه، التضامن الوطني، الشباب و الرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة، الاتصال.	10122	49.59
ثانيا – المحور المتعلق بالمنشآت الاساسية منها: الاشغال العمومية، النقل، تهيئة الاقليم و البيئة.	6448	31.59
ثالثا- المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية و منها:- الجماعات المحلية و الامن الوطني و الحماية المدنية، العدالة، قطاع المياه، قطاع التجارة، ادارة العمل.	1666	08.16
رابعا- المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية و منها:-الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، انعاش و تحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث و انشاء 80 منطقة صناعية و مناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي.	1566	07.67
خامسا- المحور المتعلق بمكافحة البطالة و منها:- دعم ادماج حاملي شهادات التعليم العالي و التكوين المهني، استحداث مؤسسات و نشاطات مصغرة.	360	01.76
سادسا- المحور المتعلق بالبحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة و الاتصال و منها:- تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الاعلام الالي في كل اطوار المنظومة الوطنية للتربية، و التعليم و التكوين، اقامة الحكم الالكتروني.	250	01.22
مجموع البرنامج الخماسي 2010-2014	**20412**	**%100**

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر2010، الملحق قوام برنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالنسبة للفترة من 2010-2014.

يشير الجدول الى:

- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية البشرية حيث خصص له مبلغ 10122 مليار دج اي ما يعادل ما نسبته 49.59% من المبلغ الاجمالي للبرنامج وقد انعكس ذلك على الاهمية التقليدية التي توليها الدولة لرفاهية السكان في جميع المجالات.

- زيادة اهتمام الدولة بالمحور الخاص بالمنشآت الاساسية بتخصيص مبلغ قدره 6448 مليار دج ما يعادل 31.59% من المبلغ الاجمالي للبرنامج.

- كما اهتمت الدولة بالمحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية حيث بلغت نسبته 08.16% من المبلغ الاجمالي للبرنامج، بمبلغ قدر ب 1666 مليار دج.
- اما بخصوص محور التنمية الاقتصادية فقد خصص له مبلغ 1566 مليار دج، و محور مكافحة البطالة خصص له مبلغ 360 مليار دج، اما محور البحث العلمي فقد خصص له مبلغ 250 مليار دج. هذا و يظهر الجدول التالي: بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة 2010.

الجدول رقم 15: بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2014.

السنوات/ المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي %	3.60	2.80	3.30	2.70	3.47
معدل نمو حصة من الفرد الناتج الداخلي الخام الحقيقي%	1.56	0.73	1.16	0.55	1.31
معدل البطالة%	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6
التضخم %	1.40	4.30	8.90	3.30	2.90
فائض الميزات التجاري مليار د.ج	842.10	1515.91	1367.74	477.61	249.81-
سعر برميل البترول بالدولار الامريكي	80.15	112.94	111.05	109.55	100.77

المصدر: خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، مداخلة بعنوان دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 في تحقيق اقلاع و تنويع الاقتصاد الجزائري، نوفمبر 2016، ص 08 .

ويشير الجدول السابق الى ان خلال هذه الفترة 2010-2014 تم تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 3.47% كأقصى قيمة لها سنة 2014 و معدل 2.70% كأدنى قيمة لها سنة 2013.

- بالنسبة لمعدلات البطالة فشهدت نوعا من الاستقرار في حدود 10%.
- سجلت معدلات التضخم تذبذب حيث بلغت 1.40% سنة 2010 كأدنى قيمة لها في حين بلغت 8.90% كأعلى قيمة سنة 2012.
- بالنسبة لأسعار برميل البترول شهدت اتجاه تنازلي منذ سنة 2012 حيث بلغت كأقصى حد 112.94 دولار امريكي سنة 2011، مقارنة بسنة 2008 حيث بلغت 80.15 دولار امريكي.
- ونتيجة لتراجع اسعار النفط في الاسواق العالمية و بالتالي تراجع صادرات المحروقات سجلت مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري تذبذب حيث بلغ اقصاه سنة 2006 بقيمة 1515.91 مليار دج، مع تسجيل عجز سنة 2014 قدر ب 249.88 مليار دج.

المطلب الثالث: تقييم نتائج الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

اختلفت الآراء حول النتائج و الاثار المترتبة على تطبيق الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي و هذا على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي و هذا ما سنحاول معرفته في النقاط الاتية.

أولا: الاثار الاقتصادية:

لقد كان لبرامج التصحيح الهيكلي نتائج ايجابية نوعا ما و افرزت تحسن ملحوظ في بعض المؤشرات الاقتصادية المتمثلة فيما يلي:

1- **معدل النمو الاقتصادي:**

ان استعادة النمو الاقتصادي يعتبر من بين الاهداف الرئيسية لبرامج التعديل الهيكلي و لقد حققت الجزائر نموا اقتصادي ايجابي خلال الفترة 1995-2015 بعد تسجيلها لمعدلات نمو سالبة خلال السنوات السابقة و الجدول التالي يبين هذا:

الجدول رقم 16: معدلات نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-2016.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل النمو	2.2-	0.1-	2-	2.1-	0.9-	3.8	3.3	1.2	4.6	3.9	2.2	2.7	4.7	6.9
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل النمو	5.2	5.9	1.7	3.4	2	1.6	3.6	2.8	3.3	2.7	3.47	3.8	3.6	

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على احصائيات مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات. www.ons.dz

من خلال قراءتنا للجدول يتضح ان الاقتصاد الجزائري كان يسجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 1990-1994 بسبب السياسة التقشفية الممارسة في الاقتصاد الجزائري خاصة اتجاه استعمال العملة الصعبة و هذا ما زاد من عدم استطاعت الحصول على التمويل اللازم للقطاعات الانتاجية. بينما نلاحظ خلال الفترة 1995-2016 بدأ الاقتصاد الوطني يستعيد نموه من خلال معدلات نمو ايجابية حيث يرجع الفضل الى ارتفاع اسعار البترول في الاسواق الدولية حيث قدرت نسبة النمو سنة 1995 ب 3.8% غير انه انخفض عام 1997 الى 1.2% ليعاود يرتفع بنسب متفاوتة من 2000-2003 حيث سجل اعلى قيمة له خلال سنة 2003 بمعدل 6.9% أما بالنسبة للفترة 2004-2016 فقد سجل معدل النمو على العموم ارتفاعا بنسب متذبذبة و يرجع هذا التحسن في نسب معدلات النمو الايجابية الى ارتفاع العوائد النفطية خلال هذه الفترات .

لكن هذا التطور الايجابي لا يعكس تعافي و تحسن الوضع الاقتصادي الجزائري حيث انه غير كاف و هش و ذلك لارتكاز الاقتصاد الوطني على عوائد المحروقات فقط و هذا ما يدفع بالاقتصاد الوطني لتسجيل تذبذب في المؤشرات الاقتصادية بسبب ارتفاع او انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية.

2- التضخم:

الجدول رقم 17: تطور معدلات التضخم خلال فترة 1990-2016

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل التضخم	17.9	25.9	31.7	20.5	29.04	29.78	18.69	5.73	4.95	2.64	0.34	4.23	1.42
2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
2.59	3.56	1.64	2.53	3.51	4.40	4.20	1.40	4.30	8.9	3.30	2.90	4.78	5.9

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على المعطيات المأخوذة من: الديوان الوطني للاحصائيات .www.ons.dz/ prix a la consomation

يتضح لنا من خلال قراءتنا للجدول ان الفترة التي سبقت برنامج التثبيت الاقتصادي من 1990-1993 شهدت ارتفاع في معدلات التضخم حيث بلغ اقصاه سنة 1992 بنسبة 31.7% .لكن عند ابرام اتفاق برنامج التثبيت الاقتصادي 1994-1995 بدأت معدلات التضخم في الانخفاض و ذلك راجع للأهداف المتفق عليها في اطار هذا البرنامج. حيث تراجع معدل التضخم من 29.78% سنة 1995 الى 5.73% سنة 1997 ليصل الى 4.95% سنة 1998 . لقد كانت نسب الانخفاض مذهلة حيث واصل معدل التضخم في الانخفاض ليصل الى 0.34% سنة 2000.كل هذه النتائج كانت راجعة لإصرار الجزائر على تطبيق الاجراءات اللازمة لتحسين الاقتصاد الوطني عن طريق التحكم في الكتلة النقدية و في الاجور و تحرير الاسعار و كذا تخفيض العجز في الميزانية العامة.

و مع حلول سنة 2001 ارتفع مجددا معدل التضخم حيث بلغ 4.23% و يرجع ذلك الى ارتفاع الكتلة النقدية خلال برنامج الانعاش الاقتصادي، و على الرغم من تراجعه خلال 2002 الى انه ارتفع مجددا خلال 2008 الى 4.4% ليصل سنة 2012 الى 8.9% ثم ينخفض سنة 2014 الى 2.9.%، ليرتفع بعدها الى 5.9% سنة 2016.

رغم تذبذب معدلات التضخم بين الارتفاع و الانخفاض الا انها حققت نتائج ايجابية تعود الى اتباع الجزائر لسياسة مالية تقييدية صارمة، وهذا ما جعل تسجيل معدلات تتقارب مع تلك السائدة في دول الاتحاد الاوروبي و هذا ما كان ضمن اهداف برامج الاصلاح الهيكلي.

3- **الميزانية العامة:**

لقد اعتمدت الجزائر على سياسة تقشفية صارمة مع بداية اتفاق افريل 1994 و ذلك لتخفيض عجز الميزانية العامة عن طريق ترشيد الانفاق العام و زيادة الايرادات العامة خاصة الضريبة و الجدول التالي يبين لنا تطور الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 1990-2013.

الجدول رقم 18: تطور الميزانية العامة للجزائر خلال 1990-2013 **الوحدة مليار دج**

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الإيرادات العامة	152.5	248.9	311.9	313.9	477.2	611.7	825.1	926.6	774.6	950.5	1578.1	1505.5
النفقات العامة	136.5	212.1	420.1	476.6	566.3	759.6	724.6	845.1	876	961.7	1178.1	1321
رصيد الميزانية	16	36.8	108.2-	162.7-	89.1-	147.9-	100.5	81.5	101.4-	11.2-	400	184.5
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات العامة	1603.2	1966.6	2229.7	3082.6	3639.8	3687.8	5111	3676	4392.9	5790.1	6339.3	5940.9
النفقات العامة	1550.6	1752.7	1891.8	2052.0	2453.0	3108.5	4175.7	4246.3	4466.9	5853.6	7058.1	6092.1
رصيد الميزانية	52.6	213.9	337.9	1030.6	1186.8	579.3	935.3	570.3-	74-	63.5-	718.8-	151.2-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات: بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول السابق نرى ان الوضعية الاقتصادية المتدهورة خلال فترة 1992-1995 اثرت على رصيد الميزانية حيث سجل هذا الاخير عجزا خلال هذه الفترة، ليعرف بعدها تحسن خلال سنتي 1996 و 1997 ليسجل مرة اخرى عجزا خلال سنتي 1998 و 1999 وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط، ثم عاد و سجل تحسن خلال فترة البرامج التنموية من سنة 2000 الى سنة 2008،الا ان سنة 2009 و مع بداية الازمة المالية العالمية و انخفاض اسعار البترول، شهد رصيد الميزانية عجزا قدر

ب 570.3 مليار دولار ليتواصل هذا العجز الى غاية 2013 حيث قدر ب 151.2 مليار دولار . و ترجع هذه النتائج الى ارتباط هذا المؤشر بعائدات الجزائر من المحروقات و هشاشة الاقتصاد و عدم تنويع الصادرات خارج المحروقات.

4- ميزان المدفوعات:

يعكس ميزان المدفوعات مدى صحة الاقتصاد الوطني مثلما يعكس هشاشته، فلقد شهد ميزان المدفوعات تطور ملحوظ بعد عملية اعادة الجدولة و اتباع سياسات اكثر تحررا و هذا ما سيوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 02: تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2015 الوحدة: مليار دولار

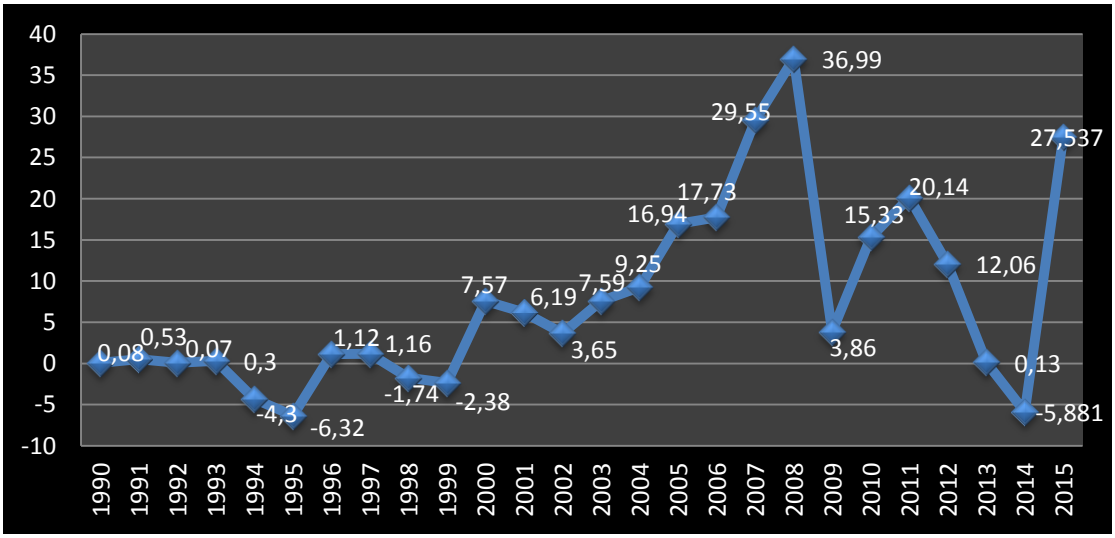

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على :

- بنك الجزائر، التطور النقدي و الاقتصادي للجزائر، التقارير السنوية 2002-2013.
- الديوان الوطني للإحصائيات .www.ons.dz

من خلال قراءتنا للشكل فقد سجل ميزان المدفوعات نتائج متذبذبة خلال الفترة 1990-1994 حيث حقق فائض بقيمة 500 مليون دولار، ليسجل عجزا بعد ذلك خلال مع بداية تطبيق برامج الاصلاح الهيكلي خلال ستي 1994 و 1995 حيث قدر العجز بحوالي 6.32 مليار دولار و هي سنوات الازمة الحادة في المدفوعات الخارجية و يرجع السبب الى انخفاض اسعار النفط و زيادة خدمات الديون الخارجية و مستحقات الديون قصيرة الاجل، ومع بداية سنة 1997حقق ميزان المدفوعات فائضا قدر ب 1.16 مليار دولار، و يرجع ذلك لارتفاع اسعار النفط، لكن خلال سنتي 1998 و 1999 سجل عجزا قدر ب 1.74 و 2.38 مليار دولار على التوالي و ذلك نتيجة تدهور أسعار النفط الى مستوى 12.9 دولار للبرميل .

و بداية من 2000 الى 2013 حقق ميزان المدفوعات فائضا نتيجة تحسن اسعار النفط حيث بلغ اعلاه سنة 2008 بقيمة 37 مليار دولار و ارتفع سعر برميل النفط من 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 الى حوالي 74.95 دولار للبرميل سنة 2007، بينما سجل انخفاض شديد سنة 2009 و ذلك نتيجة للازمة المالية العالمية، و واصل في الانخفاض حتى سنة 2013 الى 0.13 مليار دولار. و في سنة 2014 سجل عجزا بقيمة 5.881 مليار دولار الا انه ارتفع و سجل فائض بقيمة 27.537 مليار دولار سنة 2015.

انعكست كل هذه النتائج على تطور المديونية الخارجية للجزائر و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 19 : تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1990-2015 **الوحدة: مليار دولار**

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديون متوسطة و طويلة الاجل	26.588	26.636	25.886	25.024	28.85	31.317	33.194	31.06	30.261
ديون قصيرة الاجل	1.791	1.239	0.792	0.7	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212
اجمالي المديونية الخارجية	**28.379**	**27.875**	**26.678**	**25.724**	**29.486**	**31.573**	**33.615**	**31.222**	**30.473**
السنوات	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
ديون متوسطة و طويلة الاجل	28.14	25.088	22.311	22.54	23.203	21.411	16.485	5.062	4.889
ديون قصيرة الاجل	0.175	0.173	0.26	0.102	0.15	0.41	0.707	0.55	0.717
اجمالي المديونية الخارجية	**28.315**	**25.261**	**22.571**	**22.642**	**23.353**	**21.821**	**17.192**	**5.612**	**5.606**
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	
ديون متوسطة و طويلة الاجل	4.282	4.356	3.758	3.268	2.489	2.068	1.760	1.197	
ديون قصيرة الاجل	1.304	1.331	1.778	1.142	1.205	1.328	1.975	1.823	
اجمالي المديونية	**5.586**	**5.687**	**5.536**	**4.41**	**3.694**	**3.396**	3.735	3.021	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: بنك الجزائر. الديوان الوطني للإحصائيات.

1996 حيث بلغت

حوالي 33 مليار دولار ثم مع بداية 2004 الى 2013 بدأت في الانخفاض حيث بلغت سنة 2004 بقيمة 21.82 مليار دولار، و 5.58 مليار دولار سنة 2008 لتصل الى ادنى مستوى لها ب 3.021 مليار دولار سنة 2015. و يعود هذا دائما الى ارتفاع اسعار النفط و بالتالي ارتفاع حجم التدفقات الرأسمالية الخارجية مما ادى الى انخفاض مؤشر الديون الخارجية، مما ساعد على التقليل من نسبة الاقراض الخارجي.

و في نفس الصدد فلقد شهدت الاحتياطات الخارجية للجزائر تطورا ملحوظ من 0.8 مليار دولار سنة 1990 اي ما يعادل تغطية 0.8 شهر استيراد، الى 2.64 مليار دولار ليصل الى 4.23 مليار دولار سنة 1996 اي ما يعادل تغطية 4.5 شهر من الاستيراد. وذلك راجع الى ارتفاع اسعار النفط في الاسواق الدولية، و كما ذكرنا سابقا خلال سنتي 1998-1999 عرف احتياطي الصرف انخفاضا بسبب تدهور اسعار النفط. ليرتفع بعد ذلك مع بداية سنة 2000 حيث بلغ 11.91 مليار دولار ما يعادل تغطية 12 شهرا من الاستيراد، الى حوالي 194 مليار دولار سنة 2013 اي ما يعادل 35.4 شهر استيراد، و يرجع الفضل الى ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية.

و هذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 03: تطور احتياطات الصرف الاجنبي و معدل التغطية خلال الفترة 1990-2013

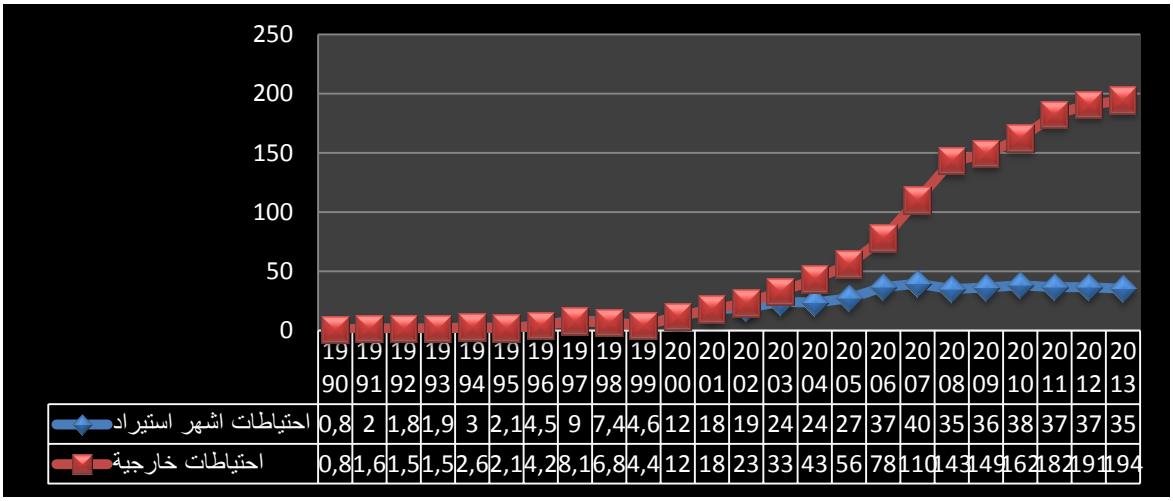

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:

- بنك الجزائر، التقارير السنوية 2002-2013.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2013-2015، العدد رقم 46.ص4.

- O.N.S , l'Algérie en quelques chiffres, résultat 1998/1999, N 30, édition 2000, p 68.

ثانيا: الاثار الاجتماعية:

على الرغم من ان خفض معدلات البطالة يعتبر من بين الاهداف الرئيسية للإصلاحات في الجزائر، فقد خلفت برامج الاصلاح الهيكلي اثار وخيمة على المستوى الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بمستوى التشغيل و حجم البطالة. و هذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 04: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 **الوحدة :%**

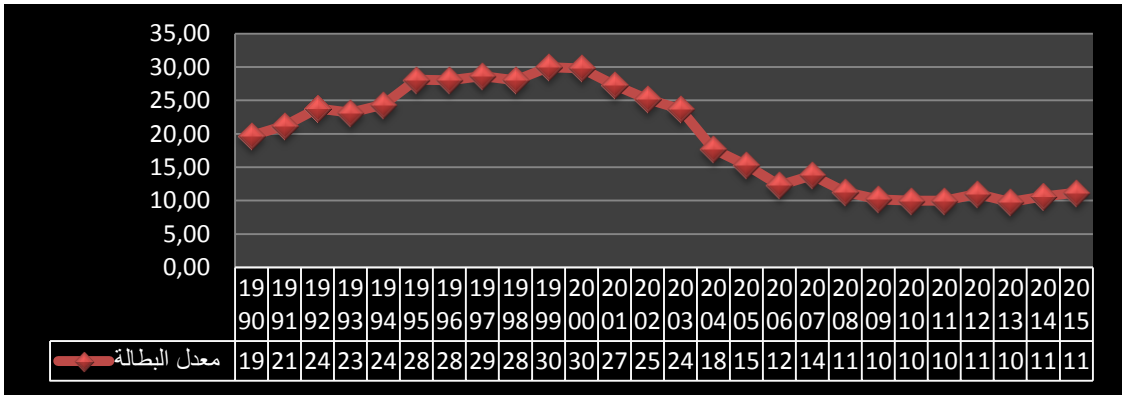

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2013-2015، العدد رقم 46.ص4.
- الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

يتبين لنا بوضوح من خلال الشكل اعلاه ارتفاع مستمر في نسب معدلات البطالة حيث ارتفع معدل البطالة من 19.7% سنة 1990 الى 24.4% سنة 1994، ليستقر في حدود 28% خلال الفترة 1995-1998 و هذه الفترة تم خلالها اللجوء الى غلق المؤسسات العمومية و اعادة خوصصتها و بالتالي تسريح كبير لعدد من العمال. ليرتفع مجددا معدل البطالة الى حدود 29% سنتي 1999 و2000 و ابتداءا من سنة 2001 سجل معدل البطالة انخفاضا مستمر من 27.3 % سنة 2001 الى 11.3% سنة 2008 ليستقر في حدود 10 % خلال السنوات الموالية 2010-2015. جراء تنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي و دعم النمو و التي ساهمت على توفير فرص عمل في قطاعات مختلفة من بينها قطاع الخدمات و كذا قطاع البناء و الاشغال العمومية الذي يساهم بشكل كبير في توظيف اليد العاملة.

خلاصة لما سبق ان الاصلاحات التي قامت بها الجزائر استطاعت ان تحقق استقرار في التوازنات الكلية و زيادة ايجابية في نسبة النمو، الا ان في المقابل تدهور الجانب الاجتماعي، و هو ما دفع الى ضرورة وجود برامج تنموية تساعد على الحد من البطالة و الفقر و تحقيق التنمية البشرية. لكن بالرغم من ضخامة البرامج التنموية الا انها لم تحقق النتائج المرجوة و ذلك لهشاشة الاقتصاد الجزائري و يرجع السبب الرئيسي للاعتماد الزائد على المحروقات و عدم تنويع الصادرات.

المبحث الثاني : الجزائر و اتفاق الشراكة الاورو جزائرية:

منذ الثمانينات بدأت الجزائر في إتباع تصحيحات لمسارها الاقتصادي بحملات تصحيح هيكلي ودخول في شراكات أجنبية أهمها اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية وهذا ما سوف نتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول : اتفاق الشراكة الاورو جزائرية : الخلفية – المضمون– المسار–الدوافع و الاهداف.

يندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995، ويهدف بدوره إلى إقامة منطقة تبادل حر بين دول البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي، سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة خلفية و مضمون اتفاق الشراكة الاورو جزائرية بالإضافة الى تحليل الدوافع و الاهداف المرجوة من هذا الاتفاق.

أولا: خلفية اتفاق الشراكة الاورو جزائرية: [1]

يعتبر الاتحاد الاوروبي أهم متعامل مع الدول المتوسطية بنسبة 60 بالمئة ويسعى إلى منافسة التكتلات الإقليمية الأخرى، والجزائر قريبة جغرافيا من الاتحاد الأوروبي من جهة ومن جهة أخرى هي مستعمرة فرنسية سابقة بالإضافة إلى وجود لوبيات يسعون لإبقاء علاقات متميزة بين الجزائر وفرنسا لضمان نفوذ اقتصادي وسياسي وثقافي كبير.

فالمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر من مديونية خارجية ومعدلات بطالة مرتفعة، وعدم كفاية معدل نموها، وعدم كفاية مصادرها التمويلية، وضعف الاستثمار المحلي وقلة الاستثمار الأجنبي، رغم ما تتوفر عليه من فرص في جميع الميادين. كلها كانت دافع قوي وراء توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والمصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين، كذلك تعتبر من أهم أسباب اتفاق الشراكة. وهذا ما عبرت عليه الاتفاقيات وهي تنص على[2] :

- الروابط التاريخية والقيم المشتركة والرغبة في تدعيمها على أساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادل المصالح والامتيازات .
- إقامة شراكة ترتكز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخا ملائما لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية ويشجع الاستثمار في الجزائر بما يسمح لها بالاستفادة من التكنولوجية الأوروبية .
- الرغبة في إقامة تعاون وحوار منظم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وباقي الميادين الأخرى.

[1] زايري بلقاسم، دربال عبد القادر، منطقة التبادل الأورو– متوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، السنة الحادية عشر، العدد السابع، ربيع 2002، ص 38 .

[2] زعباط عبد حميد، الشراكة الاورو متوسطية واثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، العدد الاول، ص 53- 60.

- تقليل نسبة التفاوت في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.
- احترام المبادئ الديمقراطية و ضمان الحريات السياسية و الاقتصادية وحقوق الإنسان.
- إقامة إطار مناسب للحوار السياسي والأمني، وبعث جو من التفاهم والتسامح بين الثقافات والحضارات وتقريب الطرفين من بعضها في مختلف الميادين .

ثانيا: المسار التاريخي للشراكة الجزائرية الأوروبية [1]

وقعت الجزائر في 1976 اتفاق تعاون مع الاتحاد الأوروبي ذو صيغة تجارية، وتجدد كل 5 سنوات والهدف منه ترقية المعاملات والمبادلات بين السوق الجزائرية والأوروبية، من اجل رفع حجم التجارة الخارجية . واستفادة الجزائر من جراء هذا التعاون من مساعدات مالية من البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض مسيرة .

بالإضافة انه يمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد وهذا الأخير لم يعد معمول به في المعاملات الجديدة الأوروبية وحتى في منظمة التجارة العالمية .

ففي ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر إلى بدء المفوضات مع الاتحاد الأوروبي في جوان 1996 لدخول في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي . امتازت هذه المفاوضات بتأجيل و تأخير بسبب تمسك الطرف الجزائري بحماية الحقوق الجمركية و الإنتاج الوطني خاصة وان الاقتصاد الجزائري حديث الهيكلة. وفيما يلي بعض أسباب تأخير المفاوضات :

- حركة وؤرس الألومل لماونفلسة.
- التنات‌لاز بخصوص الجانب فلالي‌حلا اولحوقق الجرمكية.

زيكرتلا ىلع بنالجا ني‌ملأا عاضقلاب ىلع بهارلإا ةيمرلجاو ظنلالقم

- بلط لوصحلا ىلع تلدعاسم ةيلام ثيدحتلا ةنرصعو عاطقلا لي‌لما في‌رصلاو .
- عيسوت رطاإ نولعتلا تقلاي‌داصلا لمشيل بنلوح جلتنلإا لاو رصتقي ىلع بناج لدابتلا طقف
- ي‌غبني نأ نوكت تاءارجإ عفر ةيلمحلا ىلع ةعانصلا ةسوردم قفو خيراوت ةفلتخ.

ولقد مرت الجزائر بعدة مفاوضات بينها وبين الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة المتوسطية، قصد الدراسة والإلمام بمختلف المواضيع التي تهم الطرفين، حيث وافقت الجزائر على مشروع الشراكة الاورو متوسطية عام 1993 لتأكد تأييدها لمؤتمر برشلونة المنعقد سنة 1997[2] بين دول الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط،

[1] براق محمد، ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة – دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية–، الملتقى الدولي حول: آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13- 14 نوفمبر 2006، ص 3-4.

[2] فاطمة الزهراء بن زيدان، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2011-2012، ص 165.

وتمت سلسلة طويلة من المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في بروكسل بداية من تاريخ 4 مارس 1994 وتمثلت مطالب الجزائر المعلنة في الدورة الأولى فيما يلي:

- الانفتاح الاقتصادي التدريجي نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري.
- توسيع التعامل من الطرف الأوروبي في جميع الميادين بالإضافة إلى إلغاء الحواجز الجمركية بهدف إعادة تأهيل قطاع صناعي جزائري .

أما بالنسبة للقطاع الزراعي تمت المناقشة فيه في أخر الاجتماع لأنه لم يمكن مرضي للجزائر، حتى الرد الأوروبي كان مطولا حتى 2001 حينما تمت الموافقة المبدئية وتمت المصادقة في 19ديسمبر 2001.ببروكسل وجاء الاتفاق النهائي مع منتصف 2002.

ثالثا: مضمون اتفاق الشراكة الاورو جزائرية :

تضمن اتفاق الشراكة الاورو جزائري ثمن محاور تمثلت فيما يلي[1] :

1- المحور السياسي والأمني :

نص على إقامة حوار سياسي امني بين الطرفين يسمح بإقامة علاقة دائمة للتضامن بين المتعاملين يساهم في تحقيق امن في منطقة المتوسطية .

2- المحور التجاري :

يشمل أمور متعلقة بحرية انتقال البضائع بإقامة منطقة حرة للتبادل خلال فترة 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بحيث أخد هدا المحور حصة الأسد من حيث اهتمامات الطرفين وذلك بالنسبة للمواد من 38 الى 66 وشمل الأهداف التالية :

- على الأطراف المعنية أن تلزم بتعميق التعاون الاقتصادي في ظل الشراكة في ما يشمل الإطار الجديد.
- يهدف التعاون الاقتصادي لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة مستمرة .
- يهتم التعاون بشكل أساسي بالنشاطات التي تعاني من مشاكل داخلية أو التي تتأثر بتحرير الاقتصاد الجزائري خاصة فيما يتعلق بتحرر المبادلات بين الطرفين .
- اعتماد مبدأ حماية البيئة كعنصر أساسي في التعاون .

[1] سلوى محمد مرسي، المشاركة الأورو- عربية ما لها وما عليها وسبل تفعيلها، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص 2.

- يمكن للأطراف المتعاقدة تحديد مجالات أخرى للتعاون بالرغم من كل الأهداف التي تسعى هذه الاتفاقية لتحقيقيها لكن التخوف من جانب الجزائري بسبب عدم قدرة منتجاته الصناعية منافسة المنتجات الأوروبية حتى على المدى الطويل .
- أما بالنسبة لمنتجات الفلاحية و منتجات الصيد البحري فيتم تحرير اوسع للمبادلات بصفة تدريجية .

أما بالنسبة للقطاع الزراعي: فإن المفاوضات تهدف إلى العمل على تحرير شامل للمبادلات التجارية الثنائية عبر مرحلة انتقالية مدتها 5 سنوات مع الإبقاء على التدابير السابقة لاتفاق 1976.

و من جهة أخرى بالنظر إلى خصوصية و هشاشة الفلاحة الجزائرية تم الاتفاق بتوقيع برنامج تعاوني يهدف إلى عصرنة و إعادة هيكلة قطاع الفلاحة و الصيد البحري ووفقا لهذه التوجيهات فإن طريقة المفاوضات الجزائرية تتمحور حول:[1]

- حماية السوق الوطنية بصفة دائمة، خاصة القطاع الفلاحي .
- إن فتح السوق الجزائري للسلع الزراعية مشروطة بالاستثمار المباشر في الجزائر.
- تنمية التعاون التكنولوجي و الاستثمارات المشتركة في القطاع الفلاحي .
- ضمان استفادة المنتجات الجزائرية المصدرة للشروط المطبقة على سلع أوروبا الجنوبية و دول المغرب العربي.
- تقوم المفاوضات على قاعدة مصالح الطرفين.

تم اتفاق الطرفين في هذا المحور على التحرير التام للمبادلات وتم التطرق الى جميع المنتجات حسب المصالح المشتركة بين الطرفين بالإضافة إلى بعض المنتجات التي مستها التنازلات.

أما بالنسبة للقيود الجمركية فيلتزم الطرف الأوروبي برفع القيود الجمركية بنسبة 95 % على المواد المستهلكة في الجزائر ومن ناحية أخرى الجزائر تقدم تنازلات على المنتجات المحولة المستوردة من بلدان الاتحاد الأوروبي عن طريق تقليص التسعيرة الجمركية ما بين 75 % و 80 % .

وتتم معالجتها وفق المادة 14 من الاتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بثلاث معدلات تفضيلية موجودة مئة بالمئة و 50 %و 20 % المطبقة والموضحة في البروتكول رقم 02 و هذا مع التمييز بين الحالتين :

بعض المنتجات الزراعية تستفيد من التخفيض الجمركي على الرسم الأساسي في حدود الحصص التفضيلية المحددة، والبعض الأخر يستفيد من التخفيض الجمركي دون تحديد الملكية التفضيلية .

أما جانب الصيد البحري :

[1] عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية –حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير،.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 489.

اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حافظ على التفضيلات الواردة في اتفاق سنة 1976 المتعلق بتصدير السمك الحي إلى السوق الأوروبية دون قيود جمركية وتلتزم الجزائر برفع الحواجز الجمركية على السمك الحي أو المجمد بنسبة تتراوح ما بين 25 إلى 100%.

هنا نجد معدلين تفضيليين 100 % و 25 % مطبقة على الواردات الجزائرية القادمة من الاتحاد، موضحة في البروتوكول رقم 04 من الاتفاق، ويتم تخفيض الرسم الجمركي أو اعفاءه حسب المنتج ودون تحديد كمي.

و أما المنتجات الزراعية المحلولة : وهنا نجد نوعين من التخفيضات في الرسوم الجمركية فمنها :

-التخفيضات الفورية : وتتشكل من خمس معدلات يتم التنازل عنها فوريا وهي 100 % و 50 ، 30% و 25% و20% ابتداء من سبتمبر 2005.

-التخفيضات المؤجلة :وهي عبارة عن قائمة ثانية موجودة في الملحق رقم 02 من البروتكول رقم 05 تبين المنتجات المحولة والتي ستحرر من الرسوم الجمركية على مدة 05 سنوات من بداية تطبيق الاتفاق وفق المادة 15 منه.

كذلك بالنسبة للمنتجات الصناعية :

بموجب المادة 08 من الاتفاق فان المنتجات الصناعية ذات الأصل الجزائري تدخل في الاتحاد الأوروبي معفاة من الحقوق الجمركية والرسوم المتشابهة من 1سبتمبر 2005 و هنا نميز نوعين من المنتجات الصناعية [1]:

-المجموعة الأولى: وهي السلع المقيدة في الملحق رقم 02 من الاتفاق والتي تصبح معفاة من الرسوم الجمركية ابتداء من تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاد أي سبتمبر 2005 وتبقى فقط تخضع للرسم على القيمة المضافة والمحددة بنسبة 17% .

- المجموعة الثانية : وهي سلع التي حددت في الملحق رقم 03 من الاتفاق و التي سوف تخضع لتخفيض تدريجي للرسم الجمركي ابتداء من السنة الثانية لدخول الاتفاق حيز التنفيذ وفق الرزنامة التالية:

- سنتان بعد سريان الاتفاق كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 90% من الأساس.

- 3 سنوات بعد سريان الاتفاق كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 80% من الأساس.

- 4 سنوات بعد سريان الاتفاق كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 70% من الأساس.

[1] Ministère de commerce, accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriel et les concessions tarifaires révisée des produits industrielles et agro- alimentation, Alger, 2012, p02.

- 5 سنوات بعد سريان الاتفاق كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 60% من الأساس.
- 6 سنوات بعد سريان الاتفاق كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 50% من الأساس .
- 7 سنوات بعد سريان الاتفاق كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 40 %من الأساس.
- 8 سنوات بعد سريان الاتفاق كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 30 %من الأساس.
- 9 سنوات بعد سريان الاتفاق كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 20 %من الأساس.
- 10 سنوات بعد سريان الاتفاق كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 10 %من الأساس.
- 11 سنة بعد سريان الاتفاق كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 05% من الأساس.
- 12 سنة بعد سريان الاتفاق سوف يتم إعداد كل الرسوم الجمركية المتبقية .

و هذه التخفيضات تكون على أساس النسب الموجودة للرسوم الجمركية الحالية وهي 05% و 15 % و 30%.[1]

3- محور الخدمات :

يتعلق بحقوق التأسيس أو بالإنشاء وتقديم الخدمات، تم الاتفاق على سماح الطرفين بحق احد الطرفين بإنشاء مؤسسات في إقليم الطرف الأخر دون أي عراقيل، بالإضافة إلى تحرير الخدمات المالية و البنكية و الموصلات ....الخ

4- محور تنقل رؤوس الأموال[2]:

يتعلق بدفع رأس مال و إجراءات اقتصادية، بحيث اتفق الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة لتحويل بالإضافة إلى إمكانية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال

[1] Direction général des douanes, accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne, ministère des finances Algérie,2008.

[2] عبد المجيد قدي، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية–الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08-09 ماي 2004، ص 53-54.

المستثمرة وحرية انتقال رؤوس الأموال للشركات الجزائرية المنشئة وفق التشريعات الجاري العمل بها، حسب المواد 38 و 39[1]،كما تناول هذا الجانب إجراءات تقييدية في حالة اختلال ميزان مدفوعات بلد احد الطرفين، بشرط أن يبلغ الطرف الأخر بهذه الإجراءات على أن يتم إزالة هذه الاختلالات فور تصحيحها، كما يجب أن تكون محددة وفق رزنامة متفق عليها.

5- محور التعاون الاقتصادي[2]:

تطرق هذا المحور إلى التعاون الاقتصادي بين الطرفين فيما يخدم مصالحهم المشتركة حسب ما جاءت به المادة 48 من الاتفاقية، بالنسبة للقطاعات التي تعاني من مشاكل داخلية وكل ما يسمح بتقريب الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الأوروبي، خاصة في المجلات التي تطور المبادلات بين الطرفين وتوفر فرص عمل و تعطي أولوية لصادرات الجزائرية، وهذا ضمن المادة 50 _53 من نص الاتفاقية بالإضافة إلى التعاون في مجال الإحصاء و حماية المستهلك كما تنص هذه المواد على التعاون الجهوي و ذلك كما يلي:

- دعم التكامل واندماج الاقتصاديين.
- تطور الهياكل الاقتصادية الأساسية وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية.
- التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي.
- التعاون في مجال البيئة ومحاربة التلوث.
- التعاون في المجال الجمركي لتنشيط الرقابة الجمركية و استعمال وثائق إدارية موحدة .
- دعم وتشجيع الاستثمار المباشر و وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار .
- التعاون في مجال المحاسبة و المراجعة المالية .
- دعم إعادة هيكلة قطاع النقل و الإعلام والاتصال والطاقة والمناجم و السياحة والحرف التقليدية وتحديثهم.

[1] سمينة عزيزة، الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، جامعة بسكرة، الجزائر،مجلة الباحث عدد 09، 2011.

[2] تومي عبد الرحمان، الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو متوسطية، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، ص 10.

6- محور التعاون المالي[1] :

يتعلق هذا المحور بدعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية، و ذلك من خلال ما يلي:

- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية وترقية الاستثمارات الخاصة و الأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل .
- إعادة تأهيل الاقتصاد وذلك بالأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة تبادل على الاقتصاد الجزائري .

7- برنامج ميدا [2]:

يعد برنامج ميدا الذي دشن في عام 1995 الأداة المالية الرئيسة لاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الاورو متوسطية وأنشطتها وتمنح مساعدات ميدا الثنائية للجزائر وتونس والمغرب ومصر و الأردن وسوريا ولبنان والأراضي الفلسطينية ، كما تستفيد هذه الدول بالإضافة إلى إسرائيل وتركيا من برنامج ميدا الإقليمي المشترك وللدعم الذي يقدمه البرنامج لهذه الدول في تحقيق ثلاث أهداف :

- تعزيز الاستقرار السياسي و الديمقراطية في منطقة مشتركة للسلام و الأمن .
- إقامة منطقة للرخاء المشترك ولدعم إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين بحلول عام 2010 .
- توثيق العلاقات بين شعوب هذه الدول عن طريق الشراكة الثقافية والاجتماعية و الإنسانية.

ويعد برنامج ميدا 2 خلفية لبرنامج ميدا 1، ففي ظل ميدا 2 سيتم توفير مبلغ إرشادي قدره 5.35 مليار يورو مقارنة ب 3.4 مليار في ظل ميدا 1 وفي ظل ميدا 2 يتحقق تقدم كبير في النهوض بالتعاون المالي والفني الاورو متوسطي. وتقترن هذه المنح من ميزانية الاتحاد الأوروبي بحجم إقراض كبير من بنك الاستثمار الأوروبي : 14 مليار يورو خلال الفترة من 1974 و2003 و 10.8 ملايير يورو يتصور تقديمها خلال الفترة من 2006/2002 وخلال ميدا 2 تم ضخ حوالي 90 % من الموارد المخصصة لميدا على مستوى ثنائي إلى الشركاء للحصول على تمويل ثنائي وتم تخصيص 10 % أخرى من الموارد للأنشطة الإقليمية وجميع الشركاء المتوسطيون والدول أعضاء الاتحاد الأوروبي مؤهلين للاستفادة من هذه الأنشطة .

[1] بشير مصطفى، الشراكة الأجنبية ومبدأ حماية المنتوج الوطني، ملتقى الاقتصادي الثامن، نادي الدراسات الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ماي 1999 ص 17.

[2] جمال عمورة، منطقة التبادل الحرفي في ظل الشراكة الأورو- متوسطية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 13-2005، ص 163.

إن تكامل المنهج الوطني مع برنامج ميدا الإقليمي من شانه ضمن انجاز أهداف الشراكة الاورو متوسطية نظرا لما يلي :

- هناك مكاسب كبيرة يمكن تحقيقها فيما يخص الفعالية أو رفع مستوى النتائج من خلال تنفيذ برنامج إقليمي واحد بدلا من عدة برامج وطنية .
- القضايا التي يتم تناولها لها بعد يتعدى البعد الوطني وتتطلب تعاونا إقليميا أو شبه إقليمي من اجل ضمان معالجتها بشكل ناجح وخاصة من منظور التكامل بين الجنوب .

8- محور التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية [1]:

يتعلق هذا التعاون بتقوية مؤسسة الدولة والقانون بالإضافة إلى التعاون في مجال تنقل الأشخاص و رقابة على الهجرة غير شرعية، كما ينص على تكتيف جهود الطرفين للقضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد.

رابعا: دوافع الشراكة الاورو جزائرية [2]:

فكرة اتفاق الشراكة الاورو متوسطي او حتى الاورو جزائري لم تنشئ من العدم وإنما كانت وليدة عدة دوافع وأهداف معلنة وأخرى خفية من الطرفين الأوروبي والجزائري، برغم من هناك تحفيزات دفعت الطرفين لتوقيع عقد شراكة لكن هناك عوائق ستواجه تنفيذ هذه الاتفاقية.

1- الدوافع الجيوسياسية:

إن الوزن الذي اكتسبته الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط يعود إلى قوتها الاقتصادية. و السياسية مقارنة مع دول المجموعة الأوروبية التي تقدر تدفقاتها المالية في إطار علاقاتها الثنائية و الجماعية في المنطقة بحوالي 24% من المجموع المالي الموجه للدول المتوسطية، في حين نجد التدفقات المالية الأمريكية تقدر بحوالي 41%في شكل استثمارات وقروض، مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية قوة منافسة للاتحاد الأوروبي في المنطقة .

انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الصراع في منطقة الشرق الأوسط بين فلسطين و إسرائيل، بالإضافة إلى الطرح الأمريكي لمشروع" السوق الشرق أوسطية" بالدار البيضاء1994، مما دفع بالدول الأوروبية بالسعي لفتح أبوابها للشراكة مع جيرانها بدلا من سياسات التعاون، و بات من المؤكد لدى باقي الدول في العالم عامة و الدول الأوروبية خاصة بضرورة إعادة ترتيب البيت و إعادة الحسابات لأن العالم يشهد نوعا من الفوضى، وسعيا منفردا للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على زمامه، حتى يتسنى للدول الأوروبية

[1] بشير مصيطفى، مرجع سابق، ص 17.

[2].بوشنافة الصادق، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية" حالة مجمع صيدال"،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 224.

و دول أخرى الاستفادة من التقسيمات الجديدة على الساحة الدولية ومحاولة البروز كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية و خلق توازن في القوة والمصالح.

2- الدوافع الاقتصادية [1]:

عولمة النظام العالمي، وخاصة في جانبه المالي و التجاري منذ التوقيع على اتفاقية مراكش في أفريل 1994القاضية بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة و التي كان من أهم نتائجها :

- تخفيض الرسوم المفروضة على الواردات الصناعية بمعدل 04%.
- إزالة القيود غير الجمركية على الواردات الزراعية المتمثلة في الحصص وإحلالها بقيود جمركية أخف.
- التزام الدول النامية بتخفيض التعريفة الجمركية على وارداتها الزراعية بـ 24%، والمتقدمة بـ 36%.
- تخفيض الدعم الحكومي للصادرات الزراعية إلى 21%.
- إلغاء اتفاقية النسيج و التي كانت الدول النامية تتمتع خلالها بحصص صادرات اختيارية لدول متقدمة.
- فرض العقوبات ضد الإغراق من طرف كل دولة.

و لقد تم إعطاء مدة زمنية تقدر بحوالي 10سنوات للدول الأكثر فقرا من أجل تنفيذ بنود هذه الاتفاقية، الأمر الذي فرض على الاتحاد الأوربي محاولة إقحامه للدول المجاورة له في حوض البحر الأبيض المتوسط في خطة الاستراتيجية العامة في المنطقة وذلك حفاظا على نفوذه السياسي و الاقتصادي في المنطقة.

-السعي الأوروبي إلى تكوين قطب اقتصادي عالمي يواكب التطورات والتغيرات الدولية الراهنة التي أفرزت بروز العديد من الأقطاب الاقتصادية التي تهدف إلى التعاون و التكتل الاقتصادي على غرار نافتا (اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا)و (رابطة دول أمريكا الجنوبية)و التعاون الاقتصادي لدول الباسفيك إضافة على آسيان (تجمع دول جنوب شرق آسيا).

إن هذا التغيير الذي عرفه الاقتصاد العالمي، جعل من أوروبا تغير من سياستها تجاه البحر الأبيض المتوسط و تجاه جيرانها من جنوب و شرق الحوض، حيث أصبحت تنظر إلى دول المنطقة على أنها دول شريكة بدلا من دفع عجلة التعاون و المساعدة في علاقاتها معها، و هو الأمر الذي حدث فعلا عندما أعلنت على ميلاد شراكة أورو متوسطية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

[1] بن يعقوب الطاهر، آثار اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة- فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13- 14 نوفمبر 2006، ص 12.

3- الدوافع الأوروبية[1] :

بات من الواضح للدول الأوروبية أن أمنهم واستقرارهم مرهون بضرورة إنشاء منطقة يسودها السلام والاستقرار، الشيء الذي يفرض عليهم التعاون مع جيرانهم في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، ولقد جسد ذلك البيان الختامي لمؤتمر برشلونة من خلال تأكيده على أن كل المشاركين يعبرون عن قناعتهم بأن السلام و الاستقرار و الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يعد مكسبا مشتركا، يتعهدون بضرورة تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي في حوزتهم.

التخوف الأوروبي من إمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل في المناطق العربية التي تعتبر قريبة جغرافيا منها، مما قد يهدد أمنها، فبامتلاك العرب للتكنولوجية النووية سوف يتجاوزون بذلك التأخر العلمي والتكنولوجي مما يشجعهم أكثر على التكتل، وهذا يثير مخاوف الاتحاد الأوروبي ويهدد أيضا مصالحه في المنطقة.

ضف إلى ذلك تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة، وما يترتب عنها من مخاطر كالجريمة المنظمة، التطرف، تجارة المخدرات. والتي أثارت ذعرا في الأوساط الأوروبية، خوفا من انتشار الظاهرة ووصولها إلى أوروبا.

الانفجار السكاني الذي تعاني منه الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط ⅔من سكان الحوض المتوسطي وما قد ينجر عنه من هجرة ونزوح إلى الدول الأوروبية، فرارا من الفقر و البطالة و عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي داخل دولهم الأصلية، الشيء الذي يهدد الاستقرار الاقتصادي و النمو الديموغرافي للدول الأوروبية، لذلك تسعى الدول الأوروبية لإيجاد سياسات تحد من هذا التدفق على أراضيها بالتعاون مع دول الجنوب السعي الأوروبي إلى التحرر من الهيمنة الأمريكية و محاولة الاستقلال بذاتها في مختلف القضايا الدولية و رغبة منها للبروز كقوة عالمية صاعدة تلغي قواعد النظام العالمي الجديد.

يضاف إلى هذا رغبة الدول الأوروبية في الإبقاء على علاقاتها مع دول الشرق الأوسط و دول شمال إفريقيا خاصة، نظرا لما تلعبه هذه الدول من دور هام في اقتصاديات الدول الأوروبية وخاصة لضمان تدفق النفط و الغاز من المنطقة التي تعد قريبة منها جغرافيا و تربطها علاقات تبعية وولاء شبه تام، ناجم عن الفترة الاستعمارية، كما تعتبر هذه الضفة سوقا واسعة تتميز بكثافة سكانية كبيرة وقدرة إنتاجية منخفضة لتسويق المنتجات الأوروبية.

كما تسعى الدول الأوروبية إلى دعم نفوذها الثقافي و اللغوي و الفكري في الفضاء المتوسطي من خلال عدة وسائل، كالمنظمة الفرانكوفونية، المجلس الأوروبي مؤسسة الثقافة الأوروبية، الملتقيات والمنتديات العلمية و الثقافية، نتيجة التمازج الثقافي و الاحتكاك بين الضفتين الناجم عن الفترة الاستعمارية .

[1] عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الحديثة- دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي 2000-2010، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 81.

4- دوافع دول جنوب المتوسط :

الرغبة في الحصول على المساعدات المالية والتقنية لإعادة الهيكلة، يضاف إلى ذلك الرغبة في الحصول على المساعدات المالية والقروض لتمويل المشاريع و تحديث القطاعات الاقتصادية، كما تسعى جاهدة لجلب الاستثمار الأجنبي بصفة عامة و الأوروبي بصفة خاصة لضمان تدفق رؤوس الأموال من البنوك الأوروبية على غرار البنك الأوروبي للاستثمار*BEI*في هذا الميدان.

حاجة هذه الدول الماسة للاستثمارات الأجنبية [1] و بالأخص الأوروبية منها من أجل الاستفادة من الخبرة و التجربة الأوروبية، يضاف إلى ذلك هدف نقل التكنولوجيا و لتحقيق الإنعاش الاقتصادي وتطوير الاستثمارات المحلية وهذا ما يتيح لها فرصا كبيرة للعمل، والقضاء على مشكل البطالة، وبالتالي الآفات الاجتماعية المنجزة من وراء هذا المشكل و المؤدية إلى هجرة الأدمغة.

يضاف إلى هذا ذلك الفراغ على المستوى الإقليمي في المنطقة التي نتج عن فشل المشاريع التكاملية المغربية والعربية، الرغبة في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل إنشاء المنطقة الاقتصادية الحرة و فتح الأسواق الأوروبية للمنتجات المتوسطية.

الاحتكاك بالخبرة و التجربة الأوروبية في كافة الميادين من أجل تحسين المنتجات و الاستفادة من برامج المساعدات المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي في شكل إعانات مالية وأخرى تقنية من خلال الدورات التكوينية و التمهينية، و إدراك دول الضفة الجنوبية أن التعاون مع الاتحاد الأوروبي الذي يسعى جاهدا لكي يصبح قطبا عالميا منافسا للأقطاب الأخرى، سيمكنهم من مسايرة العولمة و الدخول في الاقتصاد العالمي.

خامسا: أهمية وأهداف الشراكة الاورو جزائرية :

لاتفاق الشراكة الاورو جزائرية أهمية للطرفين بالإضافة إلى الأهداف المرغوب تحقيقها من قبل الطرف الأوروبي والجزائري على حد سواء.

1- أهمية الشراكة الاورو جزائرية :

سنحاول في هذه النقاط معرفة الاهمية بالنسبة للطرف الاوروبي و الطرف الجزائري

1-1 من جانب الأوروبي :

- توسيع نفوذ المجموعة الأوروبية على المستوى العالمي .
- توسيع نطاق سوق منتجاتها للاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم الكبير .
- التحكم في ظاهرة الهجرة الغير شرعية من طرف دول جنوب المتوسط و العمل على تقليص انعكاساتها.

[1] عرباوي نصير، مستقبل الشراكة الاورو متوسطية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف،2013 ص292.

2-1 من جانب الجزائري[1]:

- تحسين مستوى اليد العاملة و الرفع في حجم العمالة .
- إعادة التوزيع القطاعي للعمل ونوعيته و إنتاجه .
- الاستفادة من الخبرة التكنولوجية وتحويلها إلى الجزائر لزيادة التنافسية في الأسواق الخارجية .
- تعلم التحكم في تقنيات التسويق الدولي و تأهيل الموارد البشرية .
- رفع الإيرادات الجبائية للدول المستقبلة لكون الشراكة عبارة عن استثمار أجنبي مباشر .

2- أهداف اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية:

يضم اتفاق الشراكة عدة أهداف ومنبثقة من إعلان برشلونة ومن أهم هده الأهداف الاقتصادية والسياسية وحتى اجتماعية ...الخ لأنها الأكثر تأثيرا على الاتفاقية وتتمثل في :

- إنشاء منطقة تبادل حر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ونعني بذلك حرية انتقال الأشخاص والسلع دون رسوم جمركية وبدون ضرائب وبدون أي عوائق .
- استفادة الجزائر من مساعدات مالية لتمويل برامج التأهيل والتكوين الاقتصادي .
- توفير الإطار الملائم للحوار السياسي بين الأطراف المعنية لتدعيم علاقتهم وتعاونهم في المجالات التي يعتبرونها ملائمة .
- تطوير المبادلات التجارية، وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.
- تحديد الشروط اللازمة لإضفاء التحرير التدريجي على عمليات تبادل السلع والخدمات وتنقل رؤوس الأموال.
- تحقيق الأمن الجماعي في المتوسط، من منطلق أن دول الضفة الجنوبية تشكل مصدر التهديدات، سواء تعلق الأمر بالهجرة غير الشرعية، أو تصاعد ما تسميه أوروبا بالأصولية الإسلامية وكذا تامين المصادر الطاقوية.
- المسؤولية الإنسانية والدور التنموي الذي يتميز به الاتحاد إزاء جيرانه في الفضاء الاورو متوسطي كأساس لتحرير الأسواق .
- التنافس الجيوبوليتيكي بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، سباق السيطرة على مناطق النفوذ.

كما هو معلوم في جميع المفاوضات والاتفاقيات، أنه بالرغم من الأهداف التي يتم الإعلان عنها، يحتفظ كل طرف في بأهداف خفية يسعى من خلالها إلى الاستفادة أكثر من بنود الاتفاق تحقيقا لمصالحه الشخصية.

[1]غراب رزيقة، محتوى الشراكة الاورو جزائرية، الملتقى الدولي :أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة- فرحات عباس، سطيف، الجزائر،13-14 نوفمبر 2006، ص 9.

أهم ما يسعى إليه الجانب الجزائري والأوروبي ما يلي :

2-1 بالنسبة للطرف الجزائري[1]:

كانت تسعى الجزائر بكل الطرق إلى :

- **تأهيل المؤسسات الجزائرية** : وذلك بانتهاج جملة من الاجراءات بهدف تحسين اداء المؤسسة في ظل المنافسة الدولية و التأقلم مع التغيرات الاقتصادية الدولية قصد الاندماج في الاقتصاد الدولي والاستعداد للمنافسة التي ستنتج عن الدخول الحر للسلع الاوروبية حتى تصبح المؤسسات الجزائرية من حيث الاسعار والجودة و قادرة على مواكبة تطور الاسواق الدولية ولا يتحقق هذا الا بتقليل من النقائص الكبيرة التي تعاني من المؤسسات الجزائرية .

- **الاستفادة من نقل التكنولوجيا:** باعتبار ان التطور التكنولوجي عامل اساسي للرفع من اداء المؤسسات وذلك باستيرادها عن طريق الشراكة فيجب الاحتكاك بدول الاوروبية لاكتساب التكنولوجيا الحديثة .

- **تأهيل المحيط** : تكون القدرة التنافسية للمؤسسة مرتبطة بطبيعة محيطها لذلك يجب تأهيل المؤسسات حسب تحولات المحيط المحلي و الدولي .

- تطوير قطاع النقل وتحسين مستوى البنية الاساسية للطرقات والموانئ البحرية

- مراجعة التشريع الجزائري قصد ملائمته مع التشريع الدولي و خاصة مجال ضرائب الجمارك

- مرونة القوانين الاستثمارية بما يشجع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

- الحفاظ على البيئة حيث ان النمو الاقتصادي على حساب تمير الموارد الطبيعية يشكل خطرا على التنمية .

- تنمية قطاعاتها والنهوض باقتصادها وتجاوز آثار العشرية السوداء المدمرة.

- البحث عن نمو خارج قطاع المحروقات من خلال الاستثمارات الأوروبية.

- تجديد التجهيزات وتحديث تقنيتها والتي تؤدي الى تخفيض في التكاليف وتحسين الانتاجية .

2-2 بالنسبة للطرف الأوروبي: فقد كان يهدف إلى [2]:

- مواجهة المنافسة الأمريكية واليابانية لاكتساب أسواق دول متوسطية تتميز اقتصادياتها بالميزة الاستهلاكية.

- توسيع السوق الأوروبية بما يسمح بتصريف المنتجات الأوروبية إلى أسواق عالمية جديدة خاصة إذا كانت متوسطية و اقتصادياتها ضعيفة خاصة بعد ازالة القيود الجمركية، فالسوق الجزائري مشبع بالسلع الاوروبية ومن تم توسيع نفود الاتحاد الاوروبي داخل الجزائر خاصة في المجال الاقتصادي .

[1] السيد ياسين، البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية، الإسكندرية، مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، 17 ديسمبر2006، ص 8.

[2] معسكري سمرة، تقيم اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاورو جزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة المدية،2011-2012، ص 151.

- التحكم في الهجرة التي تعاني منها الدول الأوروبية من تدفق المهاجرين المتوسطين بطرق قانونية وغير قانونية باعتبار أن الهجرة تشكل عائق نقشت هذه القضية باهتمام في إعلان برشلونة بمعاهدة الاتحاد الأوروبي التي تكفل الأفراد حرية الانتقال بين دول الاتحاد.

2-2 الأهداف المشتركة بين طرفين[1] :

- توفير الإطار المناسب للحوار السياسي بين الطرفين، يسم بتعزيز علاقتهما وتعاونهما في كل الميادين .
- توسيع التبادلات لتنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين .
- ترقية التعاون في ميدان الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، المالي، و في ميدان القضاء والشؤون الداخلية .

المطلب الثاني : آثار الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري:

للشراكة الاورو جزائرية اثار على القطاع الصناعي و الزراعي و الجمركي و كذا قطاع الشغل و المؤسسات الاقتصادية و الاستثمار لدى سنحاول من خلال هذا المطلب نوعا ما الالمام بهذه الاثار على الاقتصاد الجزائري.

أولا: أثار الشراكة على القطاع الصناعي:

يعتبر قطاع الصناعة من أهم القطاعات الحيوية في اقتصاد أي بلد فهو يعلب دور مهم وفعال في زيادة ودعم القيمة المضافة على المستوى الوطني .حيث يزخر القطاع الصناعي في الجزائر بعدة موارد وخيرات لذلك تسعى الجزائر جاهدة لتطويره من خلال تزويده بجملة من الاستثمارات لإنعاشه رغم هذا تواجه الصناعة في الجزائر عدة تحديات ومشاكل نذكر منها:

- ضعف الجودة و ضعف القاعدة التكنولوجيا.
- التركيز على إحلال الواردات وعدم الاهتمام الكافي بالتصدير.
- ضعف التوجه نحو التعاون الإقليمي .
- ضعف دور البحث العلمي في ابتكار التطبيقات الصناعية .
- كثرة الأعباء الضريبية و جمركية التي تقع على عاتق المنتجين .[2]

في ظل هذه المشاكل والمعوقات وفي ظل المتغيرات الدولية ومحاولة تعرف الجزائر على السياسيات الواجب إتباعها لتعظيم مكاسب القطاع الصناعي والتقليل من مشاكله، في ظل هذه الظروف سارعت الجزائر إلى تطبيق برنامج إعادة التأهيل الصناعي من اجل إعادة هيكلة الشركات لمواجهة العولمة والاندماج في الاقتصاد

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد رقم31،2005،ص 04.

[2] عايش كمال، اثار الشراكة الجزائرية الأوروبية على القطاع الصناعي، ملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، ص 5.

العالمي و هذا ما تحدثنا عنه سابقا في المبحث الأول . ولعل ابرز طرق الاندماج كان توقيع عقد اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية .

إن إقامة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي نتج عنها جملة من الآثار، وفيما يلي سلبيات والايجابيات الشراكة الاورو جزائرية على القطاع الصناعي[1] :

1- السلبيات :

- الانتقال من نظام التفضيلي القائم على أساس التنازلات التجارية المقدمة من طرف واحد الأوروبي إلى نظام جديد للتنازلات التجارية .
- الاستفادة التامة للاقتصاد الأوروبي من تصريف فائض وتوسع في ظل السياسات المشتركة بينه وبين الجزائر.
- انفتاح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية خاصة في القطاعات التي تكون فيها حصة الواردات محدودة أو التي يكون فيها مستوى التنافسي لصناعة المحلية ضعيف .
- معاناة الاقتصاد الجزائري من مشاكل واختلالات الهيكلية[2] .
- انخفاض نسبة منافسة المنتجات الوطنية أمام المنتجات الأوروبية.
- اعتماد الكلي على محروقات وعدم تنويع الصادرات خارج هذا القطاع .

إن الآثار الظاهرة حاليا والمتوقعة في المستقبل تختلف حسب القطاعات وحسب درجة انفتاحها ومستوى كفاءتها في الأداء ضف إلى ذلك الرسوم الجمركية وغير جمركية التي تقدم العديد من المزايا للمصدرين الأوروبيين

2- الايجابيات[3] :

- انكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية الشرسة والتحديات التي من شانها أن تحثها على تحسين أدائها والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتسيير و التكنولوجيا.
- خلق مناخ استثماري مناسب عبر الأساليب البيروقراطية و إدخال مزيد من المرونة في القوانين الاستثمارات مما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر .

[1] زرقين عبودة، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، دائرة العلوم التجارية، المركز الجامعي، أم البواقي، ص 23 .

[2] بوديار زهية، أفاق منطقة التبادل الحر الاورو متوسطية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 2003-2004، ص 178.

[3] محمد فرحي، المخاطر الاقتصادية للشراكة الأورو- جزائرية وشروط تخطيها، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة- فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13- 14 نوفمبر 2006، ص 02.

- زيادة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الوسطية وقطع الغيار المستوردة مما يؤدي إلى تحسين نتائج المؤسسات .
- إن قطاع الصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية تتطلب قدرا متواضعا من التأهيل الاقتصادي لدخولها إلى الأسواق الدولية لما تحمله من مزايا نسبية مقارنة بالدول الأوروبية.

الجدول رقم 20 :المبادلات التجارية الاورو جزائرية من المنتجات الصناعية:2010-2014

الوحدة : مليون اورو

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات من المنتجات الصناعية	115	87	56	44	41
الصادرات من المنتجات الصناعية	3,319	3,687	4 ,345	4,340	4,696

المصدر: من اعداد الباحثة من خلال المعطيات التالية:

European commission, European union trade in goods with Algeria , directorate general for trade , p 8.

يوضح الجدول أعلاه عدم تكافؤ القوى الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر هذا بسبب التناقص الواضح لوردات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي مع تزايد صادرات الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر، هذا ما يعود بسلب على المؤسسات الجزائرية الغير قادرة على المنافسة الدولية.

ثانيا: اثر الشراكة الاورو جزائرية على قطاع الزراعة في الجزائر:

كان الجانب الزراعي من بين أهم المحاور التي دارت في جولة مفوضات اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية وبعدها عقد هذه الاتفاقية .

وبموجب هذه الاتفاقية ومنذ دخولها حيز التنفيذ تمت تحرير جميع المبادلات الخاصة بالمنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري .

الجدول رقم 21: حجم واردات وصادرات المنتجات الزراعية للاتحاد الأوروبي نحو السوق الجزائرية 2010 –2016 **الوحدة: مليون اورو**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات من المنتجات الزراعية	200 ,7	3 ,156	2 ,842	3,199	3,611	3 ,211	2 ,586
الواردات من المنتجات الزراعية	28	111	64	100	77	56	91

المصدر: من اعداد الباحثة من خلال المعطيات التالية:

-European commission, European union trade in goods with Algeria, directorate general for trade, p 8.

-European commission, European union trade in goods with Algeria, directorate general for trade, 2013-2016 p7.

من خلال جدول أعلاه يتضح أن صادرات الاتحاد الأوروبي نحو السوق الجزائرية من المنتجات الفلاحية يفوق بشكل كبير صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي هذا راجع إلى إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الفلاحية والذي يعتبر في صالح الجانب الأوروبي هذا الأخير الذي يطبق السياسة الحمائية لمواجهة المنتوجات الجزائرية التي للجزائر مصلحة في تحريرها .

1- سلبيات الشراكة الاورو جزائرية على القطاع الزراعي[1] :

- انخفاض مداخيل الدولة بعد إزالة الحقوق الجمركية على منتوجات الأوروبية بصفة كلية أو جزئية.
- مشاكل عدم التكافؤ بين القطاعات بسبب انخفاض الدعم المقدم لبعض قطاعات الاقتصادية أهمها القطاع الزراعي الذي يتلقى الدعم من مداخيل الجباية .
- مشكل الإغراق التي تتخبط فيه الأسواق الجزائرية بغزو المنتوجات الأوروبية الزراعية ذات الجودة وأسعار تنافسية .

[1] اينال أمينة، محاولة نمذجة قطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1984-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقصاد الاسواق و المؤسسات، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2016-2017، ص 74.

2- الايجابيات :

- دفع الجزائر لإعادة النظر في سياستها الزراعية من اجل زيادة إنتاجها الزراعي لتلبية السوق المحلية ومن اجل التصدير.
- تحفيز الجزائر إلى النهوض بالقطاع الزراعي من اجل عصرنته واستعمل طرق وتقنيات حديثة تسيير موارد تتميز بعقلانية أكثر على ماهي عليه الان.
- توفير الكمية، الجودة والأسعار التنافسية مما تتيح الفرصة اختيار الأفضل للمستهلك الجزائري.

ثالثا: أثار الشراكة الاورو جزائرية على قطاع الشغل:

قد تتسبب الشراكة الأوربية في تسريح عدد مهم من العمال بسبب غلق المؤسسات الاقتصادية المحلية وذلك نتيجة لانخفاض الطلب الكلي للمنتجات المحلية بسبب دناءة جودتها وارتفاع أسعارها مقارنة مع المنتجات الأوروبية الأكثر جودة والأقل سعرا بالإضافة إلى أن لا تستطيع المؤسسات المحلية مواجهة ومنافسة المنتجات الأوروبية وهذا راجع إلى خصائص سوق العمل الجزائري المتمثلة فيما يلي :

- ضآلة اليد العاملة المؤهلة .
- عدم وجود توافق بين عدد خرجي الجامعات ومتطلبات سوق العمل .
- عدم وجود بنك معلوماتي يحوي جميع المعلومات المتعلقة بالشغل.
- تفشي البيروقراطية داخل إدارات مما يعيق حركة الاستثمارات .
- صعوبة الحصول على القروض البنكية[1] خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.

1- السلبيات :

من الآثار المترتبة على سوق العمل نجد أن تحرير المبادلات سيؤدي إلى:

- إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى نشوء بطالة ناجمة عن تحويل العمل أو التسريح.
- كما أن تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى رفع المنافسة وهذا بدوره يؤدي إلى إغلاق المؤسسات الأقل منافسة.

فالدراسات أبرزت أن الجزائر ستفقد ما قدره 96000 وظيفة مهددة للقطاع الخارجي، وتقدرها وزارة التجارة بأكثر من 49000 وظيفة في القطاع الخاص وتعتبر الوظائف العمومية هي الأكثر تهديدا من عملية التجارة (24.8 % بالنسبة للجزائر) حسب إحصائيات 2005.

- بالنسبة إلى الأجور فالانفتاح الاقتصادي سيؤدي إلى انخفاض الأجور في القطاعات ذات الوفرة في اليد العاملة.

[1] رحيم حسين، حاجي فطيمة، الإشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية،بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة،ص 10-11.

عموما النتيجة التي ينبغي التأكد منها بالنسبة للعمل هو أن التبادل الحر سيزيد من تدهور الوضع في المدى القصير مسببا بذلك بطالة، وبالتالي لابد من مواجهة هذه الآثار اعتمادا على إجراءات حمائية للصناعات و على المساعدات الأوروبية في المجال الاجتماعي والعمل لجذب رؤوس الأموال الأجنبية من أجل خلق فرص شغل جديدة.[1]

رابعا: اثر الشراكة على المؤسسات الاقتصادية:

هناك سلبيات و ايجابيات لاتفاق الشراكة على المؤسسات الاقتصادية نذكر منها:

1- **الايجابيات :**

- التطور الدائم لنوعية منتجاتها و خدماتها وكذا طريقة تسييرها.
- تؤدي بالمؤسسة الجزائرية إلى الصمود و المحافظة على حصتها في السوق، بل اقتحام أسواق جديدة
- تساعد المؤسسة على البقاء في السوق و الديمومة.
- الرفع من قدرة المؤسسة التنافسية.
- القضاء على العجز المالي (المديونية).
- زيادة رأس المال و بالتالي الزيادة في الاستثمار.
- التحكم في التكاليف الإنتاجية وتقليصها.

كما لاحظنا أن الشراكة تساعد المؤسسات على أن تكون في تطوير دائم من خلال الإيجابيات المترتبة عن تطبيقها .

2- السلبيات :

رغم ايجابيات المذكورة أعلاه لكن هناك سلبيات يمكن أن تكون مهددة للاقتصاد الوطني منها:

- عدم قدرة المنتجات الجزائرية على منافسة نظيرتها الأوروبية مما يؤثر على المؤسسات الإنتاجية و بالتالي على الاقتصادالوطني.
- غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة وهذا قد يرفع معدلات البطالة.
- التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية مما يؤدي إلى زيادة الواردات نتيجة ضعف المنتوج الصناعي الجزائري من جهة، و جودة المنتوج الأوروبي من جهة أخرى.
- انخفاض المدخول الجبائي نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية أو تخفيضها وهي التي تشكل منذ الاستقلال مورد هام لتمويل الميزانية، مما سيؤثر سلبا على إيرادات الدولة.

[1] بوزهرة محمد، بن سدرة عمر، واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الاورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،13-14 نوفمبر 2006، ص 9.

- نقص الدعم المالي و التقني المقدم للقطاع الزراعي.

خامسا: أثر الشراكة على مستوى الاستثمار[1]:

تعتبر الجزائر من دول المقيدة للاستثمارات الأجنبية بحيث لم تكن هناك قوانين و تحفيزات لتشجيع الأجانب على توظيف أموالهم في مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري رغم تقديم الجزائر بعد أزمة البترولية لثمانينات من القرن الماضي لامتيازات وضمانات كافية للمستثمرين الأجانب بقيت حصة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر ضعيفة باستثناء مجال البترولي.

الجدول رقم 22 : ملخص المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2011

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ مليون دج	النسبة %	عدد مناصب الشغل	النسبة %
الاستثمارات المحلية	46.833	05, 99	4.414.144	67,10	672.921	89,19
الشراكة	209	0,44	851.473	12,94	26.106	3,46
الاستثمارات الاجنبية المباشرة	242	0,51	1.312.905	19,96	55.424	7,35
مجموع الاستثمارات الاجنبية	451	0,95	2.164.378	32,90	81.530	10,81
المجموع العام	**47.284**	**100**	**6.578.522**	**100**	**754.451**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير للاستثمار http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

ما يستخلص من الجدول اعلاه ان : الاستثمار المحلي في الجزائر يأخذ الحصة الاكبر من اجمالي الاستثمارات بنسبة 67.10 % ويضم اكثر من اجمالي المبالغ المستثمرة ب 89% من عدد مناصب الشغل اما بالنسبة للاستثمارات الاجنبية فلا تتعدى 1% من عدد المشاريع الاجمالي و نسبة 90%, 32 من اجمالي المبالغ المستثمرة وبنسبة 10.5%فقط من عدد المناصب المشغولة خلال فترة 2002-2011

[1] سمينة عزيزة، الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث العدد09، 2011، ص159. .

الجدول رقم 23: مشاريع الاستثمارات الاجنبية في الجزائر حسب الاقليم للفترة 2002-2016

الاقليم	عدد المشاريع	القيمة بمليون دج	مناصب الشغل
اوروبا	437	955.161	71.010
داخل الاتحاد الأوروبي	313	677.209	42.649
اسيا	98	163.102	10.567
امريكا	19	68.163	3.755
الدول العربية	236	997.528	30.199
افريقيا	5	5.686	209
استراليا	1	2.974	264
متعددة الجنسيات	26	24.085	3.521
المجموع	**822**	**2.216.699**	**119.525**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير للاستثمار http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

من الجدول يتبين لنا أن الاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المستثمرة في الجزائر بقيمة 313 مشروع ويعتبر اكبر متعامل اقتصادي في الجزائر بالإضافة إلى دخول الجزائر في اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي آما الدول العربية فهي الأولى من حيث المبلغ الإجمالي المستثمر بقيمة 997.528 مليون دج ثم تليها دول أسيا بمبلغ 163.102 مليون د ج من حيث المبلغ الاجمالي للمشاريع .

سادسا: اثر الشراكة الاورو جزائرية على الميزانية العامة .

من خصائص الاقتصاد الجزائري انه يعتمد بشكل كبير على الاستيراد وبعد الاتفاق استمر في ذلك و بشكل أوسع وهذا الاستيراد يؤثر على الميزان التجاري. ان صادرات الجزائر لا تستطيع منافسة المنتجات الأوروبية وبالتالي لا تطلب في الأسواق الخارجية رغم هذا قامت الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية بالتخفيض التدريجي لكل الرسوم الجمركية المفروضة على منتجات الصناعية بالإضافة إلى تحرير تجارة الخدمات وبإصدار الأمر01_02 في 2001 الذي جاء بعض النسب الجمركية الجديدة ضف إلى ذلك ارتفاع كمية الواردات التي قدرت سنة 2008 و2009ب28 مليار دولار مقابل 11و12مليار دولار في ألفية الأولى والثانية وهذا راجع أساسا إلى تخفيض التعريفات الجمركية على واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي هذا ما أدى إلى تراجع كبير وخسارة في الموارد المالية الناتجة عن إيرادات الجبائية.

الجدول رقم 24: خسائر الموارد المالية من الناتج المحلي الإجمالي 2004-2015.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة%	0	0.2	0.4	0.6	0.7	0.9
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة%	1	1.1	1.1	1	1	1

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الاحصائية و الجمركية

من الواضح أن انخفاض الرسوم الجمركية خلال الفترة الممتدة من2004 إلى 2015 اثر سلبا على موارد المالية للجزائر مما أدى إلى خسائر مالية معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة وان الجزائر من البلدان النامية والتي تعتمد على الموارد الجبائية لتغذية خزينتها العمومية و انخفاض الناتج المحلي الإجمالي يؤدي كذلك إلى انخفاض موازي في النفقات العمومية [1].

سابعا: اثر الشراكة على القطاع الجمركي :

من بين انعكاسات اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في بداية 2002 نذكر ما يلي:

- خسائر تفكيك الرسوم و التعريفات الجمركية بالنسبة للجزائر في مرحلته الأولى تتجاوز 100 مليار أو ما فوق 2.1 % من الناتج المحلي الخام.
- سيرتفع نصيب المواد غير الخاضعة للضرائب و الرسوم الجمركية عام 2004 إلى 2.01 % لترتفع إلى 13.6 % عام 2005 وقرابة 37 % عام 2010 و يتجاوز 60 % عام 2015.
- معدل الخسائر المسجلة بالنسبة للعائدات و المداخيل الجبائية و الجمركية تقدر بـ: 7.78 % سنويا، أما الخسائر المرتقبة خلال 10 سنوات فتقدر بـ: 40.75 % من هذه العائدات و المداخيل.
- معدل الخسائر المسجلة بإضافة الحق الإضافي المؤقت يقدر بنسبة 20.52 % عام 2005 و 10.29 عام 2006.

1 فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية، دراسة حالة الجزائر و الشراكة الاورو متوسطية، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012-2013،ص 184- 185 .

صادرات الجزائر اتجاه الاتحاد الأوروبي خارج قطاع المحروقات تظل هامشية و ضعيفة و لا تتعدى نسبة 3 %

– نسبة فقدان مناصب العمل بالنسبة للقطاعات الصناعية تتراوح ما بين 1 و 5 % من تعداد العمال.

و فيما يلي جدول يبين الاهمية النسبية للمبادلات الجزائرية الاوروبية خلال الفترة 2005-2016 و كذا تطور الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الاوربي خلال نفس الفترة .

الجدول رقم25 :الاهمية النسبية للاتحاد الاوروبي في المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة 2005-2016 **الوحدة :مليون أورو**

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
اجمالي المبادلات مع دول العالم	52.970	60.466	63.105	80.790	60.582	73.588	86.749	95.171	90.991	87.840	75.970	68.689
المبادلات مع الاتحاد الاوروبي	31.383	34.132	31.855	43.661	32.232	36.671	45.161	53.889	54.312	52.850	43.160	36.921
% مساهمة الاتحاد في اجمالي المبادلات	59.25	56.45	50.48	54.04	53.20	49.83	52.06	56.62	59.69	60.16	56.82	53.75

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على :

European commission, European union trade in goods with Algeria, directorate general for trade, 2013-2016 p3 p 8.

European commission, European union trade in goods with Algeria, directorate general for trade, 2007-2017 p3 p8.

يتضح من الجدول اعلاه ان الاتحاد الاوروبي يمثل الشريك التجاري الاول في المبادلات التجارية الخارجية للجزائر، حيث يأخذ النصيب الاكبر من المعاملات، اذ تفوق حصته 55.20% في المتوسط من اجمالي المبادلات التجارية الخارجية خلال الفترة 2005-2016، فلقد انتقلت حصة الاتحاد الاوروبي من 59.25% عام 2005 الى 53.20% عام 2009، لتتراجع الى 49.83 % عام 2010 و يعود هذا الانخفاض الى الازمة المالية العالمية، و على الرغم من ذلك فقد عرفت الجزائر المبادلات ارتفاعا وصل الى 60.16% سنة 2014 . فلقد بلغت صادرات الجزائر نحو الاتحاد الاوروبي 16.512 مليون اورو سنة 2016 بينما الواردات بلغت 20.409 مليون اورو من نفس السنة و بالتالي فلقد سجل الميزان التجاري عجزا يقدر ب 3.898 مليون اورو فبينما يعتبر الاتحاد الاوروبي هو الشريك الاول للجزائر لكن بالمقابل يعتبر المساهم الاكبر في العجز الذي يلازم الميزان التجاري خارج المحروقات .

- **تطور الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الاوروبي:**

يرتبط الميزان التجاري الجزائري أساسا بصادرات المحروقات، و لذلك فان ارتفاع اسعار البترول و زيادة الطلب العالمي عليه أخرج الميزان التجاري الجزائري خارج المحروقات من حالة العجز منذ فترة طويلة، و هذا ما يوضحه الجدول التالي خلال الفترة 2005-2016.

جدول رقم 26: تطور الميزان التجاري بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2005-2016

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	20.885	24.154	20.585	28.260	17.411	21.075	27.850	32.764	31.920	29.458	20.908	16.512
الواردات	10.498	9.977	11.270	15.401	14.821	15.595	17.312	21.125	22.392	23.376	22.253	20.409
الميزان التجاري	10.387	14.177	9.315	12.859	2.59	5.48	10.538	11.639	9.528	6.082	1.345-	3.898-

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

European commission, European union trade in goods with Algeria, directorate general for trade, 2013-2016 p3.

European commission, European union trade in goods with Algeria, directorate general for trade, 2007-2017 p3.

يتضح من الجدول اعلاه أن الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الاوروبي سجل فائضا خلال الفترة 2005-2016 الا انه سجل تذبذب من فترة لأخرى، و هذا نتيجة تذبذب حركة الصادرات و الواردات، حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من 10.387 مليون أورو عام 2005 الى 14.177 مليون اورو عام 2006، بمعدل تغطية بلغ 242.1% و هذا ما يبين زيادة الصادرات بنسبة اكبر من زيادة الواردات خلال هذه الفترة، و يمكن تفسير هذه النتائج بالمخططات التنموية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2005 مثل مخطط الانعاش الاقتصادي و مخطط النمو الاقتصادي.

اما عام 2007 انخفض فائض الميزان التجاري بنحو 34.29% مقارنة بعام 2006، نتيجة انخفاض الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي بنحو 14.78% مقابل زيادة الواردات من الاتحاد الاوروبي بمعدل 12.96% مما ادى الى تراجع معدل التغطية الى 182.64% سنة 2007.

و في عام 2008 ارتفع فائض الميزان التجاري من جديد، حيث بلغ 12.859 مليون اورو بمعدل تغطية بلغ 183.49%، و يعود الفضل في ذلك و بدرجة كبيرة الى ارتفاع أسعار النفط و التي حطمت رقما قياسيا حيث بلغت 99.97 دولار للبرميل عام 2008، لينخفض هذا الفائض الى حالي 2.59 مليون اورو عام 2009، نتيجة الانخفاض الكبير لقيمة الصادرات السلعية الاجمالية تجاه دول الاتحاد الاوروبي، فقد تراجعت اسعار لنفظ من 133.19 دولار الى حوالي 47 دولار للبرميل في فترة لا تتجاوز ستة اشهر، و لقد تزامن ذلك مع تراجع طلب الاتحاد الاوروبي نتيجة الازمة المالية و تباطؤ النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة، و هذا ما يشير بوضوح الى تأثر المبادلات الاوروبية الجزائرية بالأزمة الأوروبية.

اما خلال الفترة 2010-2012 عرف الميزان التجاري فائضا وصل سنة 2012 الى 11.639 مليون اورو و ذلك نتيجة ارتفاع الصادرات لاسيما النفطية منها، لكن بحلول سنة 2014 عاد الميزان التجاري للانخفاض حيت سجل رصيده حوالي 6.082 مليون اورو، و ذلك نتيجة تراجع حجم الصادرات بنسبة 10.09% و ارتفاع حجم الواردات بنسبة 10.65% و يرجع ذلك الى التسهيلات الممنوحة للمستوردين من حيث التخفيض في معدلات التعريفة الجمركية و التسهيلات في الاجراءات، بالإضافة الى تحرير التجارة الخارجية من القيود التعريفية و غير التعريفية، و الزيادة في واردات التجهيزات الفلاحية و الصناعية نتيجة للسياسة التي تبنتها الحكومة الجزائرية لتطوير القطاع الفلاحي.

يتضح مما سبق ان الفائض الذي حققه الميزان التجاري، لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الجزائري و لا مرونة الهيكل الانتاجي، فبالرغم من تطبيق المخططات التنموية و الاصلاحات الهيكلية و برامج الانعاش الاقتصادي الا ان هذا الفائض تحقق نتيجة لارتفاع اسعار النفط، [1] و بالتالي فان الشراكة الاورو جزائرية تبقى

[1] عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان،2010-2011، ص .303

رهينة صادرات المحروقات و ذلك بسبب ضعف و هشاشة الجهاز الانتاجي و غياب الشراكة في بعض الفروع الانتاجية و عدم قدرة المنتجات المحلية على المنافسة من حيث الجودة و النوعية و الاسعار.

المطلب الثالث : تقيم الشراكة الاورو جزائرية

اولا :الجانب الجمركي:

الجدول رقم 27: الخسائر المحتملة للخزينة العامة من الإجراءات الجمركية نتيجة التفكيك الجمركي 2005_2017: **الوحدة : مليار دينار جزائري**

السنوات	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة	المجموع خارج TVA
2005	10.497	_	_	10.497
2006	10.497	_	_	10.497
2007	10.497	2.561	1.660	14.718
2008	10.497	3.825	3.307	17.629
2009	10.497	5.106	4.954	20.557
2010	10.497	7.667	6.601	24.765
2011	10.497	10.228	8.247	28.972
2012	10.497	12.789	9.894	33.918
2013	10.497	12.789	11.541	34.473
2014	10.497	12.789	13.187	36.473
2015	10.497	12.789	14.834	38.120
2016	10.497	12.789	15.657	38.943
2017	10.497	12.789	16.533	39.819
المجموع	**136.461**	**106.121**	**106.415**	**349.381**

المصدر :المديرية العامة للجمارك 2005.

من خلال الجدول يظهر لنا أن الجزائر تخسر كل سنة ايرادات الجمركية بسبب التفكك الجمركي المتواصل حيث أثرت خسائر الخزينة على الإنفاق العام مما ينجم عنه اختلال في مستوى الطلب العام ومن تم اختلال في مستوى التوازنات الاقتصادية .هذه الخسائر تمس القوائم أدوات الإنتاج والمادة الأولية والتجهيزات نصف مصنعة وأخيرا المنتجات الكاملة الصنع التي تخدم مصالح الاتحاد الأوروبي دون الطرف الجزائري .

ثانيا: الميزان التجاري:

الجدول رقم 28:حصيلة نتائج الميزان التجاري 2005-2016 **الوحدة : مليون دولار**

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
صادرات خارج المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	1969	27102
صادرات محروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	32699	1781
مجموع الصادرات	45036	54613	60153	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	34668	28883
مجموع الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852	58580	70251	46727
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	11065	4306	17034-	-17844

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الاحصائية و الجمركية.

حسب المعطيات المسجلة في الجدول أعلاه يظهر لنا أن الصادرات الجزائرية شهدت تطور ملحوظ من 2005_2008 لكن تراجعت بعد ذلك لتعود ترتفع تدرجيا ثم عادت لتراجع بحلول سنة 2012حتى اليوم هذا التذبذب كان نتيجة الأزمة المالية العالمية أما بالنسبة لسنوات الأخيرة كانت نتيجة لانخفاض أسعار البترول في الأسواق النفطية الدولية. أما بالنسبة لوردات الجزائر تشهد تطورا مستمرا لكن تراجعت فاتورة الواردات في سنة الأخيرة مقارنة مع إجمالي واردات 2015. بالنسبة لميزان التجاري هو الأخر عرف تذبذب خلال فترة العشر سنوات الماضية أي منذ تطبيق اتفاقيه الشراكة الاورو جزائرية خاصة سنة 2015 و 2016 التي عرف تسجيل قيمة سالبة 17034، 17844 مليون دولار على التوالي .

ثالثا: الجانب المالي .

1- الاستثمار الأجنبي :

الجدول رقم 29: تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 2005_2010

الوحدة :مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الاستثمارات الأوروبية	275.25	552.24	589.10	1178.2	_	_
حجم الاستثمارات الأجنبية	1081	1795	1665	2446	2847	2050
نسبة الاستثمار الأوروبي %	25.46	30.76	35.38	48.17	_	_

المصدر :RAPPORTT DE FEMISE 2010

الجدول أعلاه يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر فنلاحظ آن الاتحاد الأوروبي يحتل نسبة لابأس بها من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بالإضافة إلى تطوره من سنوات 2005_2008 أما سنتين 2009 و2010 تراجعت حجم الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر، لكن يبقى حجم الاستثمارات محدود راجع إلى صلابة القوانين التشريعية والبيروقراطية الإدارية الجزائرية .

2- التعاون المالي :

الجدول رقم 30: برنامج التعاون المالي(مساعدات مالية) في إطار اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية 2005-2010 **الوحدة: مليون اورو**

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	40	66	57	32.5	62.5	68

المصدر :المعهد الأوروبي للشراكة الاورو جزائرية 2011

من خلال الجدول اعلاه يظهر التعاون المالي المؤطر في برنامج ميد الأول والثاني حيث خصص الاتحاد الأوروبي ما قيمته 326 مليون اورو كمساعدات مالية موجه إلى الجزائر .

تركز التعاون المالي للاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الاورو جزائرية على دعم البرامج التحويل الاقتصادي والإصلاحات الإدارية والبحوث العلمية وتحديث البنية التحتية .

3- القروض:

الجدول رقم 31 :القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار إلى الجزائر في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية 2005_2010 **الوحدة : مليون أورو**

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	10	_	21.4	_	_	500

المصدر : 2011WWW.EIB.ORG

استفادة الجزائر من 3 قروض خلال فترة 6 سنوات من 2005_2010 قرض 2005 موجه إلى قطاع الخدمات من اجل تطوير القطاع، أما قرض 2007 وجهت 3 ملايين اورو لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لشركة "رويبة" لمدة 8 سنوات أما باقي القرض وجه لتطوير المؤسسات الصغيرة .

وبالنسبة لقرض 2010 وجه لقطاع الطاقة لمشروع ميدا غاز (خط لأنابيب الغاز) يربط مباشرة الجزائر بأوروبا. بالمقارنة مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط استفادت الجزائر من قروض قليلة للاستثمار .

رابعا: الصادرات و الواردات

1- الصادرات:

الجدول رقم32: أهم شركاء الصادرات الجزائرية لسنة 2016 الوحدة : مليون دولار

بلد التصدير	الحجم	الهيكل %
اسبانيا	6565	%17.37
ايطاليا	8 369	%22.15
فرنسا	4 921	%13.02
بريطانيا العظمى	2 883	%7.63
هولندا	2 281	%6.04
تركيا	2 071	%5.48
امريكا	1 977	%5.23
البرازيل	1 393	%3.69
بلجيكا	1 282	%3.39
الصين	2 179	%5.77
البرتغال	1 009	%2.67
تونس	856	%2.27
كندا	748	%1.98
كوريا	671	1.78%
المغرب	667	1.77%
اليابان	602	1.59%
المجموع	**37787**	**100%**

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك

من خلال الجدول نلاحظ أن جل تعاملات الجزائر من ناحية التصدير كانت مع الدول الأقل قوة ونمو في الاتحاد الأوروبي (اسبانيا و ايطاليا) تم تليها فرنسا التي تعتبر أقوى دولة في الاتحاد الأوروبي، فالجزائر كانت تأمل بشراكة حقيقية متوازنة مع دول قوية مثل (فرنسا، ألمانيا) لترفع من نموها الاقتصادي وتستفيد من استثمارات

حقيقية في مجالات مختلفة تتطلب تكنولوجيا عالية وخبرة ومهارات في إطار مبادئ اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية .

2- الواردات :

الجدول رقم 33 : أهم شركاء الواردات الجزائرية لسنة 2016 الوحدة : مليون دولار

بلد الاستيراد	الحجم	الهيكل %
الصين	8 223	%15.97
فرنسا	5 420	%10.52
إيطاليا	4 828	%9.37
إسبانيا	3 934	%7.64
ألمانيا	3 382	%6.57
الولايات المتحدة الامريكية	2 710	%5.26
تركيا	2 036	%3.95
الأرجنتين	1 281	%2.49
جمهورية كوريا	1 171	%2.27
البرازيل	1 146	%2.23
الهند	1 114	%2.16
هولندا	922	%1.79
بريطانيا العظمى	903	1.75%
روسيا	746	1.63%
بلجيكا	834	1.62%
المجموع	**51501**	**100**

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك

خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن الجزائر تستورد 15,97% من إجمالي وارداتها من الصين التي تعتبر دولة آسيوية خارج الاتحاد الأوروبي وليس للجزائر شراكة معها ثم تليها فرنسا و من تم باقي دول العالم بنسب

متفاوتة الأمر الذي يجعل الجزائر تعيد النظر في شراكتها مع الاتحاد الأوروبي من عدة جوانب أهممها المبادلات الغير متوازنة.[1]

ان التعاون القائم بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي في المجال الاقتصادي و المالي كان المحور الاهم لإقامة الشراكة، الا ان النتائج الواردة عكس ذلك فالجزائر لم تنال الكثير من هذه الاتفاقية سواء في مجال التجارة الخارجية الذي أظهر و بوضوح عدم التوازن في المبادلات بين الطرفين في مجال الصادرات و الواردات خارج المحروقات، حيث تعتبر السوق الجزائرية مكان لتصريف الفائض السلعي الاوروبي وهذا راجع لضعف الانتاج الجزائري و نقص الخبرة و التكنولوجيا الحديثة. كما ان المساعدات المالية التي منحت للجزائر ضئيلة بالنسبة للوعود التي قدمها الاتحاد الاوروبي.

1 الوكالة الوطنية لتطوير للاستثمار http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur 27/05/2016.

المبحث الثالث : الاثار المحتملة لمشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

قدمت الجزائر طلبها للانضمام الى الاتفاقية العامة في جوان 1987، و لكنها لم تتمكن من الحصول على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة بسبب القيود العراقيل الداخلية، فعملية الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة تتطلب قوانين و أنظمة تتماشى مع الانظمة المطبقة في الدول الاعضاء للمنظمة، فلقد مرت الجزائر بعدة مفاوضات من اجل الانضمام . من خلال هذا المبحث سنحاول معرفة مسار و دوافع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و بالإضافة الى تحليل الاثار المحتملة للانضمام .

المطلب الأول : مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

قامت الجزائر بجملة من الاصلاحات الضخمة لإدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي و الاستفادة من الفوائد التجارية التي يمنحها السوق الدولي. حيث كانت هذه الاصلاحات مواكبة لشروط و قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

أولا: دوافع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:

ان نية الجزائر في الانضمام الى المنظمة كان بعد قناعة منها بان الانضمام سيتيح لها فرصا افضل في انعاش الاقتصاد الوطني و تطويره، وهذا عن طريق تحرير التجارة الخارجية حيث قامت الجزائر بعدة اصلاحات اقتصادية رغبة منها في الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق. و من بين دوافع الجزائر للانضمام للمنظمة ما يلي[1]:

1- انعاش الاقتصاد الوطني:

ان تقييد حدود التعريفة الجمركية و الامتناع عن استعمال القيود الكمية ينتج عنه الزيادة في حجم الواردات من الدول الاعضاء، و بالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة و التقنيات المتطورة المستعملة في الانتاج، حيث يمكن للجزائر الاستفادة من هذه الاساليب كوسيلة لتطوير و تنويع الاقتصاد الوطني.

2- تشجيع و تحفيز الاستثمارات:

ان انضمام الجزائر الى المنظمة يمنحها فرصة الانتفاع من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي تنعكس عليها بالإيجاب خاصة مع الانتفاع من اثر الشبكات التي تكونها الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الجهوي و الدولي، و ما تمثله من وسائل ضرورية في تبادل السلع و الخدمات و في استغلال الهوامش المتاحة في الربحية و مردودية عوامل الانتاج بين التكتلات و الدول.

[1] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف و العراقيل، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2004/03، ص 70-71.

3- مسايرة التجارة الخارجية:

ان ضعف قطاع الانتاج الجزائري و عدم قدرته على منافسة المنتوجات الاجنبية المستوردة، دفع به الى الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة للاستفادة من المزايا التي تقدمها المنظمة، و الحصول على احتياجاتها المختلفة، وبذلك تستطيع ان تساير المستجدات الحديثة الواقعة في ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية.

4- الانتفاع من المزايا التي تقدم للدول الاعضاء النامية بالمنظمة:

و ذلك بحماية المنتوج الوطني من المنافسة عن طريق الابقاء على تعريفة جمركية مرتفعة وكذلك مدة التحرير قد تصل الى 10 سنوات بدلا من 06 سنوات للدول المتقدمة.

ثانيا: شروط انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة:

تملي المنظمة العالمية للتجارة جملة من الشروط للبلد الراغب في الانضمام اليها و نذكر من هذه الشروط ما يلي[1]:

1- التعريفة الجمركية:

التزام الدول الراغبة بالانضمام بتعريفات جمركية محددة في اطار الاتفاق مع المنظمة، و لا يمكن التراجع عنها الا في حالات خاصة تحددها قواعد المنظمة.

2- الخدمات:

التزام الدول الراغبة بالانضمام بجدول يتضمن اطار زمني لإزالة القيود المفروضة على نشاطات الخدمات.

3- تطبيق اتفاقات و التزامات المنظمة:

على الدول الراغبة في الانضمام توقيع بروتوكول يشمل تطبيق جميع اتفاقات المنظمة، وذلك تطبيقا لمبدأ القبول الكلي للنتائج.

4- التفاوض:

يحق للبلدان الاعضاء في المنظمة التفاوض مع الدول الراغبة في الانضمام، عن طريق تلقي هذه الاخيرة طلبات من الدول الكبرى الصناعية فيما يتعلق بقائمة السلع و الخدمات المطروحة للتخفيض الجمركي، او تقديم الدول الراغبة في الانضمام جدول للسلع و الخدمات المعرضة للتخفيضات الجمركية. و بالانتهاء من هذه المرحلة تتوجه الدول الى مجلس المنظمة و بحصولها على 2/3 من اصوات الاعضاء تصبح عضوا في المنظمة.

[1] عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، اثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 2،ص 61.

ثالثا: مراحل مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة:

بتاريخ 05 جوان 1996 تقدمت الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بتسليم طلب الانضمام و تقديم مذكرة تبين فيها بيان السياسة التجارية، بعدها دخلت الجزائر في مفاوضات مع اعضاء المنظمة العالمية للتجارة و تلخصت هذه المفاوضات فيما يلي[1]:

1- **المرحلة الأولى**: جرت هذه المفاوضات سنة 1998 حيث اجابت الجزائر على 300 سؤال مطروح من قبل الهيأة الدولية، و كانت الاسئلة تتمحور حول هيكلة الاقتصاد الوطني و تطوره بغية من المنظمة في التعرف اكثر على اقتصاد الجزائر.

2- **المرحلة الثانية**: امتدت المفاوضات لسنة 1999♣ و قدمت الجزائر مدونة تتضمن مبادئ و قواعد السياسة التجارية الجزائرية، و قدمت توضيحات اكثر عن الاسئلة المطروحة لاهم الشركاء و هم اوروبا و الولايات المتحدة الامريكية .

3- **المرحلة الثالثة**: وقعت الجزائر على اتفاق الشراكة الاورو متوسطية في 2002/04/19 بعدها اتجهت الجزائر الى مسار المفاوضات الثنائية التي استمرت 18 شهرا وذلك من خلال محاولة الجزائر التوفيق بين الالتزام بتحرير الاقتصاد الوطني من جهة و الحفاظ على المصلحة الوطنية من جهة اخرى.

4- **المرحلة الرابعة**: بدأت في 2003/11/28 بجنيف بوفد جزائري♣ حيث تمحورت المفاوضات حول تأهيل الاطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية، محادثات متعددة الاطراف حول قطاع الفلاحة، التطرق الى المستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري.

و في 2005/02/25 عقدت دورة للمفاوضات و كانت تخص مسألة الحصص، التعريفات الجمركية و مختلف المساعدات.

و في 2005/10/21 دارت المفاوضات بين الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة لكن لم تسجل اي تطور و ذلك بسبب اصرار الدول الاعضاء على الجزائر بتقديم توضيحات اكثر فيما يخص الجوانب المتعلقة بالسياسة التجارية الجزائرية و بدخول سوق السلع و الخدمات.[2]

5- و بتاريخ 2006/06/10 قامت الجزائر بتقديم مختلف التعديلات التي ادخلت على بعض القوانين لتتماشى مع شروط و قواعد المنظمة العالمية للتجارة. و لقد شاركت أكثر من 40 دولة في نشاط فوج

[1] عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، مرجع سابق، ص 62-63.

♣انعقاد مؤتمر سياتل بالولايات الامريكية المتحدة و بدأت الجزائر بالمفاوضات الثنائية.

♣تكون الوفد من 28 عضو ممثلين للقطاعات الاقتصادية الهامة بالإضافة الى الشركاء الاجتماعيين برئاسة و زير التجارة السيد نور الدين بوكروح.

[2] اكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، ص 238.

العمل الذي عقد 10 اجتماعات رسمية و اجتماعين غير رسميين أخرهما كان في 30 /03/ 2012 حيث تقرر احياء دورة جديدة من المفاوضات.

6- انعقدت هذه الجولة في 2013/04/13 بجنيف بحسب ما أعلن عنه مصدر بوزارة التجارة الجزائرية حيث أكد وزير التجارة الجزائري أنداك مصطفى بن بادة بأن " دراسة النظام التجاري الجزائري لا يزال متواصلا في الجانب المتعلق بنظام رخص الاستيراد و العراقيل التقنية التي تواجهها التجارة و تنفيذ الاجراءات الصحية و الخاصة بالصحة النباتية و تطبيق الرسوم الداخلية و المؤسسات العمومية و عمليات الخصخصة و الاعانات و بعض الجوانب المتعلقة بحماية الملكية الفكرية التي تخص التجارة" و تمت خلال هذه الجولة دراسة حوالي 20 مشروع اتفاق التزام حول المسائل المتعلقة بهذا النظام.

7- جرت هذه الجولة في 2014/03/31 بجنيف حيث سمحت بدراسة الاصلاحات التشريعية و التنظيمية ووفي هذا الصدد تلقت الجزائر 170 سؤال جديد و طلبات توضيح من طرف الدول الاعضاء.

8- حددت هذه الجولة خلال الثلاثي الأول من 2015 و حسب وزير التجارة أنداك عمارة بن يونس أن هذا الاجتماع سيكون حاسما بالنظر الى كونه سيسمح للجزائر بتحديد تاريخ انضمامها للمنظم العالمية للتجارة.

مرت الجزائر بعدة مفاوضات من أجل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة فمنذ 1996 الى حد الأن لاتزال المفاوضات متواصلة حول مشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني: الصعوبات و العراقيل المواجهة لمسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة:

1- غياب رؤية استراتيجية واضحة عن دوافع و اهداف الانضمام، و كذا عدم جدية الحكومات المتعاقبة بالنسبة لاستقرار التشريعات الخاصة بالتجارة الخارجية.[1]

2- غموض شروط الانضمام حيث يتم التفاوض مع اعضائها وفق المادة 12 و التي لا تحتوي على شروط و قواعد محددة، مما فتح المجال لشروط مختلفة يتم الانضمام على اساسها بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة، و بالتالي تتحمل الدول الراغبة في الانضمام شروط و التزامات تزيد عن الالتزامات المتفق عليها و التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الاوروغواي.[2]

[1] فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورو متوسطية و الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012، ص 116.

[2] جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012، ص 229.

3- التسرع في التوجه من النظام الاشتراكي الى نظام السوق دون تخطيط مسبق.
4- الاستناد الكبير على المستوردات الفلاحية و عدم احداث تغيير او تطوير في البنية الصناعية و هذا لا يتماشى مع قواعد الانضمام الى المنظمة.
5- عدم تطبيق الاصلاحات و التعهدات التي قدمتها الجزائر اثر سلبا على ملفها.
6- صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية حيث اصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى و ان كانت الدولة الراغبة في الانضمام دولة نامية اذ يتم التفاوض مع الدول على اساس التخلي عن صفتها كدولة نامية و هذا ما حدث مع الصين و المملكة السعودية حيث رفضتا ذلك و تمسكت بصفة الدولة النامية.[1]
7- بقاء الترسانة القانونية في الميدان التجاري متأخرة و لا تتساير مع العصرنة، حيث كتفت الجهود في السنوات الماضية على التكوين و التحسيس بأهمية الانضمام الى المنظمة و الشروع في التحرير الاقتصادي في حين اهمل الاصلاح التشريعي[2].

قامت الجزائر بجملة من الاصلاحات مست العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة، غاية منها في دمج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي. و في هذا السياق مرت الجزائر بعدة مفاوضات من أجل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة رغم هذا لا تزال المفاوضات قائمة حتى الأن بسبب ما تواجهه الجزائر من عراقيل تعيق مسار الانضمام.

المطلب الثالث : الاثار المحتملة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة:

من المتوقع أن تكون هناك أثار سلبية و ايجابية لمشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و يمكن معرفة هذا من خلال تحليل مكانة القطاع الزراعي و الصناعي و كذا قطاع الخدمات المالية و المصرفية في الاقتصاد الجزائري.

أولا: الأثار المحتملة على القطاع الزراعي :

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الحساسة فقد حاولت الجزائر اصلاح هذا القطاع عن طريق ادخال عدة تعديلات على السياسة الزراعية .و لكن رغم هذا ما زالت الجزائر تعاني من التبعية الغذائية. سنحاول تحليل الاثار المحتملة على القطاع الزراعي لمشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

[1] عائشة العانز، الاثار المحتملة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي، مذكرة تخرج ماستر اكاديمي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2014-2015، ص 47.

[2] سليم سعداوي، الجزائر و منظمة التجارة العالمية، معوقات الانضمام و افاقه، دار الخلدونية، الطبعة الاولى، الجزائر، 2008، ص 78-79.

الجدول رقم: 34 مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الاجمالي 2000-2016

السنوات	الناتج الزراعي (مليون دولار)	مساهمة الزراعة في الناتج الزراعي (%)	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)
2000	4451	8.27	114.8
2001	5334	9.74	162.0
2002	5236	9.22	156.0
2003	6589	9.70	192.0
2004	8032	9.41	248.0
2005	7902	7.66	240.0
2006	8805	7.50	263.0
2007	10105	7.50	297.0
2008	11197	6.6	323.0
2009	12775	9.2	363.0
2010	13645	8.4	379.0
2011	16106	8.2	439.0
2012	18332	9.0	489.0
2013	21029	9.3	550.0
2014	21990	10.3	562.0
2015	19274	11.7	482.0
2016	18586	11.6	456.0

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على المعطيات التالية:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2009.

الملاحق الاحصائية التابعة لصندوق النقد العربي:2010-2011-2012-2014-2016.

من الجدول أعلاه نلاحظ ان الناتج الزراعي سجل عام 2000 مبلغ قدر ب 4451 مليون دولار بنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي قدرت ب 8.27% ليصل في السنوات الموالية ارتفاع ملحوظ حيث بلغ سنة 2009 مبلغ قدر ب 12775 مليون دولار ليواصل الارتفاع ليصل 21990 مليون دولار عام 2014 لينخفض سنة 2016 الى 18586 مليون دولار. و يعود هذا التحسن المسجل في الناتج الزراعي خلال فترة الدراسة الى برامج التمويل الموسع و سياسات الاصلاح التي طبقتها الجزائر في مجال تحرير أسعار

السلع الزراعية و أسعار الصرف و ازالة الرقابة و التدخل الحكومي مما شجع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال الزراعي. وكما هو ملاحظ في الجدول فقد سجل الناتج الزراعي مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع محسوس خلال سنوات الدراسة حيث سجل نسبة قدرت ب 8.27% سنة 2000 ثم شهدت ارتفاع حتى سنة 2004 قدر ب 9.41% ثم شهد تذبذب في النسبة حيث بلغت أدناها سنة 2008 قدرت ب 6.6% و يرجع هذا الى ضالة رقعة الأراضي المزروعة بالإضافة الى النمو الكبير في قطاع الصناعة الاستخراجية و زيادة حصتها في الناتج المحلي الاجمالي. أما من سنة 2009 الى 2016 فقد شهدت نسبة المساهمة تذبذب بين ارتفاع و انخفاض حيث بلغت النسبة 11.6% سنة 2016. اما فيما يخص نصيب الفرد من الناتج الزراعي فقد شهد زيادات معتبرة حيث يبقى عامل الانتاجية هو المسؤول الأول اذ أن النمو الكبير الذي يتحقق في انتاج الغذاء يأتي من خلال الارتقاء بإنتاجية وحدة المساحة من الأرض و ليس من خلال المساحة المزروعة أي من خلال استخدام التكنولوجيا، لكن يبقي نمو الانتاج الزراعي دون الطموح المطلوب مقارنة مع المعدلات العالمية.

بعد تحليل مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الاجمالي سنتطرق الى رصد واقع الميزان الزراعي الجزائري.

الجدول رقم 35: تطور الميزان التجاري الزراعي الجزائري خلال الفترة 2008-2015 الوحدة: مليون دولار امريكي.

السنوات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	العجز
2008	85	7879	7794
2009	124	6459	6335
2010	134	6223	6089
2011	148	6807	6659
2012	314	11245	10931
2013	399	11934	11535
2014	403	11798	11395
2015	407	11210	10803

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على المعطيات التالية:

- التقرير العربي الموحد، صندوق النقد العربي،2008-2009-2010.
- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة قاعدة البيانات الزراعية 2012.
- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة قاعدة البيانات الزراعية 2014.
- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة قاعدة البيانات الزراعية 2017.

نلاحظ من الجدول التالي أن الميزان الزراعي الجزائري يعاني من عجز كبير و ما زاد الطين بلة ان تواصل هذا العجز خلال السنوات الاخيرة، حيث ارتفع هذا العجز من 7794 مليون دولار عام 2008 الى 11535 مليون دولار عام 2013 ليصل الى 10803 مليار دولار عام 2015. ان مؤشرات الثروة الزراعية المتمثلة في الارض و المياه و قوة العمل تشير الى أن الهوية الاقتصادية للجزائر هي هوية زراعية، لكن المتتبع للمؤشرات الخاصة بالإنتاج الزراعي الجزائري توضح تناقض بين الهوية الزراعية و مؤشرات الانتاج. فهذا القطاع عاجز عن تلبية حاجات السكان المحليين من السلع الزراعية المختلفة و كذلك غير قادر على توفير فائض مناسب للتصدير و المنافسة في الأسواق الخارجية. كما هو مبين في الجدول أن الجزائر تعتبر مستوردا صافيا للمنتوجات الزراعية حيث نرى أن الواردات الزراعية في تزايد مستمر خلال السنوات الاخيرة من 7879 مليون دولار سنة 2008 الى 11210 مليون دولار سنة 2015.و تشكل معظم الواردات المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع من حبوب و حليب و سكر و زيوت، مقارنة مع الصادرات فهي تمثل نسب ضئيلة مقارنة مع الامكانيات الزراعية الجزائرية حيث تتمثل معظم المواد الغذائية المصدرة في التمور و الاسماك و الزيوت و الشحوم. و الشكل التالي يوضح اكثر منحنى الصادرات و الواردات الزراعية الجزائرية.

الشكل رقم 05:منحنى الصادرات و الواردات الزراعية الجزائرية خلال الفترة 2008-2015.

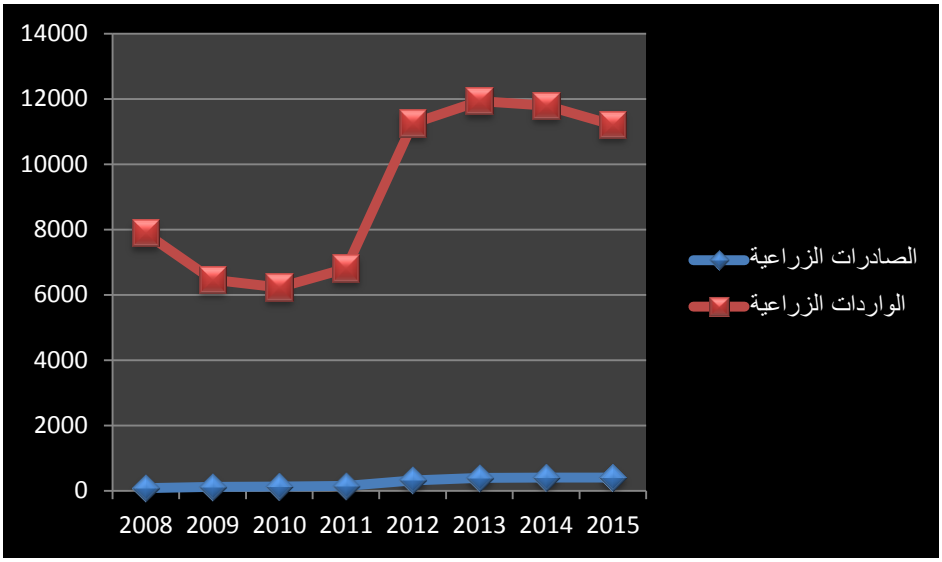

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق.

1- الاثار السلبية للقطاع الزراعي:[1]

يعتبر قطاع الزراعة في الجزائر رهين الظروف المناخية، و بالتالي فان اتفاق الغاء الدعم سيزيد الطين بلة، و ستترتب عنه أثار سلبية و خيمة خاصة على المدى القصير، و يكمن حصر الاثار السلبية المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة:

[1] خزار محمد، الأثار المحتملة للمنظمة العالمية على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 152.

- ان تخفيض الدعم الزراعي بموجب اتفاقية الزراعة لها اثرا مباشرا على الدول النامية و الجزائر واحدة منها، اذ سيؤذي انخفاض الدعم الزراعي الى ترك الاراضي الزراعية في الدول المصدرة للحبوب مما يؤدي الى انخفاض في حجم الانتاج العالمي الأمر الذي يؤدي بدوره الى التقليل في حجم الصادرات الزراعية في الأسواق العالمية و هذا ما يجعل ارتفاع في اسعار الواردات من المنتجات الزراعية. و باعتبار الجزائر واحدة من الدول المستوردة للغذاء فسيكون وقع هذا الارتفاع شديدا على الجزائر باعتبارها تعاني من عجز كبير في هذا المجال.
- ينجم عن انضمام الجزائر المرتقب منافسة غير عادلة بين المنتوج المحلي الغير قادر على المنافسة و المنتوج الاجنبي الذي يتمتع بالجودة و التكلفة الأقل و ذلك لان الانضمام يفتح الباب على السوق الجزائرية و تصبح محل اهتمام من المزارعين الاجانب وذلك لعدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي.[1]
- من المحتمل ان يحصل تحولا لغير صالح الجزائر في التبادل التجاري بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي باعتباره الشريك الاول للجزائر في التجارة الدولية. حيث يمكن ان تحقق صادرات المواد الغذائية و بالذات للاتحاد الاوروبي انخفاض في الميزات التجاري الزراعي بحيث الصادرات تدخل الى اسواق الاتحاد الاوروبي بدون رسوم جمركية ومن ثم فان خفض او الغاء تلك الامتيازات التي كانت تحصل عليها الجزائر في تعاملها مع الاتحاد الأوروبي استنادا الى قاعدة معاملة الدولة الأولى بالرعاية.
- سيحد تطبيق اتفاقية الزراعة من امكانيات نفاذ المنتجات الزراعية الجزائرية الى الأسواق الخارجية، نظرا لضعف حجم الانتاج القابل للتصدير من جهة وارتفاع تكلفة الانتاج من جهة أخرى في ظل الاعتماد على استيراد مدخلات الانتاج بأسعار مرتفعة.
- يؤدي رفع القيود على السلع الموردة الى الجزائر الى اغراق السوق المحلية بالسلع الزراعية و الغذائية مما يؤدي الى انخفاض الأسعار و تدهور الطلب على السلع الزراعية المحلية.
- يعتبر تطبيق اجراءات حماية الصحة والنبات، من اهم التحديات التي ستواجه القطاع الزراعي الجزائري، بسبب الارتباط الوثيق بين المعايير الصحية والتطور التكنولوجي الذي تفتقر اليه الجزائر، بسبب قلة الموارد اللازمة للقيام بالأبحاث والتطوير، وعليه قد تتأثر الجزائر من استخدام الدول المتقدمة للإجراءات الصحية كقيد على دخول المنتجات الزراعية لأسواقها خاصة على المدى البعيد.

[1] عائشة العانز، الأثار المحتملة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي، مرجع سابق، ص 60.

2- **الأثار الايجابية للقطاع الزراعي:** [1]

- امكانية زيادة الصادرات الزراعية للجزائر بعد الاهتمام بالمواصفات القياسية و كذلك الاهتمام بالقيود البيئية.
- زيادة امكانية ارتفاع صادرات الجزائر الى أسواق الدول المتقدمة.
- زيادة الكفاءة الانتاجية للمنتجات الزراعية في الجزائر، بسبب زيادة المنافسة مما يساهم في فعالية أداء المشروعات في الجزائر، و ذلك ينعكس ايجابيا على الناتج المحلي الخام و من ثم على مستوى المعيشة للذين يعتمد مداخيلهم على الزراعة.
- ان خفض الرسوم الجمركية على مدخلات الانتاج يؤدي الى انخفاض محتمل في تكاليف الانتاج.
- امكانية زيادة النفاذ للمنتجات الزراعية من الجزائر الى اسواق الدول المتقدمة، و هذا نتيجة لاتفاقيات التي اعطت امكانية اكبر نسبية لصادرات الجزائر، نتيجة الالغاء التدريجي للدعم و قيود النفاذ للأسواق.
- الاستفادة من التدرج في خفض التعريفات على الواردات الزراعية، و الاعفاء من تحويل القيود غير التجارية على المنتجات الزراعية الى قيود تعريفية بالنسبة الى بعض المنتجات الزراعية.
- من المحتمل ان يتأثر القطاع الزراعي الجزائري بالإيجاب نتيجة تحرير قطاع الخدمات، حيث ان توفير خدمات التسويق و الترويج، و التأمينات و النقل، خدمات التدريب و التكوين، يمكن ان يساهم بطريقة مباشرة في تطوير وسائل الانتاج و زيادته.
- قد يؤدي تطبيق اتفاق الاستثمار الاجنبي المباشر الى دخول مستثمرين وشركات متخصصة الى حث المزارعين على استخدام استعمال طرق ووسائل الانتاج المتطورة قصد الرفع من مستوى الانتاج وتنافسيته.
- قد يؤدي رفع الدعم عن المنتجات التصديرية المباشر وغير المباشر الى حدوث فائض في الموازنة يمكن استخدامه في تمويل أنشطة أخرى[2].

ثانيا: الاثار المحتملة للانضمام على القطاع الصناعي:

يمكن تحليل أهم الاثار المحتملة على القطاع الصناعي من خلال رصد الاثار السلبية و الايجابية.

[1] خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2011-2012، ص 83.

[2] أيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر- مصر، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة،2010-2011، ص 289.

الجدول رقم 36: القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري و نسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام 2000-2016.

السنوات	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		اجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي%	القيمة المضافة مليون دولار	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي%	القيمة المضافة مليون دولار	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي%
2000	21935	40.77	3896	7,24	25831	48
2001	19261	35,2	3323,1	6,07	22584,1	41,27
2002	19091,2	33,6	3456	6,08	22547,2	39,68
2003	24790,5	36,5	3658,2	5,4	28448,7	41,9
2004	32935,3	38,6	4185,5	4,9	37120,8	43,5
2005	16578 ,7	45,2	4347,8	4,2	50926,5	49,4
2006	54521,2	46,48	4537,1	3,87	59058,3	50,35
2007	63651 ,2	47,45	5378,6	4	69029,8	51,45
2008	77454 ,3	45,5	6540,4	3,8	83994,7	49,3
2009	41894	30	5814	4,2	47708	34,2
2010	56185	34,7	8036	5	64221	39.7
2011	72500	36,7	7126	3,6	79625	40,3
2012	71567	35	7785	4	79351	38
2013	63359	28.9	9035	4	74394	32,9
2015	36411	20	7760	4,3	44171	24,3
2016	24138	15	8884	5,5	33022	20,5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات التالية:

- تقرير الاقتصاد العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2000 الى 2009.
- تقرير الاقتصاد العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010 الى 2016 .

ينبغي أن نشير ان الصناعة الاستخراجية المتمثلة في المنتجات البترولية و الغازية لا تدخل ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية اي ان هذا القطاع لا يستفيد من المزايا التي تقدمها المنظمة و هذا يعني أن 97% من صادرات الجزائر لا تستفيد من مزايا الانضمام. حيث نلاحظ في الجدول أعلاه أن القيمة المضافة للقطاع

الصناعي عرفت نتائج متذبذبة خلال الفترة 2000-2002 و يرجع هذا الى عدة اسباب منها الى هشاشة البنى التحتية الصناعية، و غياب العوامل الفنية التي تتعلق بالمواصفات و المقاييس الدولية و ضعف الجودة مما جعلها حبيسة السوق المحلي. الا أنه و مع خلال الفترة 2003-2008 عرفت القيمة المضافة للقطاع الصناعي زيادات معتبرة حققت أقصاها سنة 2008. لكن عادت و انخفضت سنة 2009 بسبب انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية جراء الازمة المالية العالمية، أما خلال الفترة 2010-2016 عرفت القيمة المضافة تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض. كما يتضح لنا من الجدول أن القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية بلغت أقصاها سنة 2008 بمبلغ قدر ب 77.454 مليار دولار و يعود هذا الى ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية، لتنخفض خلال السنوات الموالية لتصل الى 24.138 مليار دولار سنة 2016. هذا و تساهم الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002-2008 بنسبة تقدر بين 30% الى 45% اما خلال الفترات الموالية فقد ساهمت بنسب ضئيلة و صلت 15% سنة 2016.أما فيما يتعلق بالقيمة المضافة للصناعة التحويلية فقد عرفت ارتفاعا محسوسا خلال الفترة 2000-2016 حيث بلغت سنة 2013 اقصاها بقيمة 9.035 مليار دولار اما خلال سنة 2016 قدرت بمبلغ 8.884 مليار دولار بنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي قدرت ب 5.5% و تبقى هذه النسب ضئيلة مقارنة بالدول العربية الأخرى و يرجع ذلك الى محدودية القاعدة الانتاجية للجزائر التي لاتزال ترتكز على الصناعات الخفيفة ذات القيمة المضافة المتدنية حيث ما زالت الجزائر من الدول المصدرة للسلع الأولية بشكل رئيسي و مستوردة للسلع المصنعة حيث انها تستورد أكثر مما تصدر، لكن يمكن أن تتحسن مستقبلا اذ ما تم توظيف عوائد الصناعة الاستخراجية في الصناعة التحويلية، خصوصا في الصناعة ذات القيمة المضافة العالية و المرتبطة بإنتاج النفط و الغاز، مثل البتروكيماويات و الصناعة المعدنية الكثيفة. وهذا ما يؤكد أن للصناعة الاستخراجية أثر كبير في تنمية الصناعة التحويلية.

1- الاثار السلبية للقطاع الصناعي:[1]

- سيؤدي انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة الى فتح السوق الجزائرية أمام الدول الأعضاء في المنظمة مما يؤدي الى اغراق السوق بالسلع الأجنبية ذات الجودة العالية و الأسعار المنخفضة، و هو ما يؤدي الى كساد الصناعة الجزائرية بسبب تفضيل المستهلك للمنتج الأجنبي على المحلي.
- اعتماد الجزائر على صادرات المحروقات التي تمثل حوالي 97% من اجمالي الصادرات يجعلها بعيدة عن الاستفادة من المزايا التي يمنحها الانفتاح التجاري ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، كما أن صعف

[1] أيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر- مصر، مرجع سابق، ص 301.

حجم الصادرات الصناعية يجعلها غير قادرة للوقوف في وجه المنافسة الدولية نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج وعدم خبرة المؤسسات الجزائرية في مجال التكنولوجيا والتسويق.

- الغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية يزيد الى شدة المنافسة بين المنتوج المحلي و المنتوج الأجنبي، الأمر الذي يجعل المؤسسات الوطنية تتكبد خسائر ضخمة وبالتالي خروج هذه المؤسسات من المنافسة و بالتالي يتم غلق هذه الأخيرة، هذا ما يجعل الجزائر تتجه الى الاستيراد من الدول المتقدمة التي تتمتع بالجودة العالية وقلة التكاليف مما يؤدي الى انخفاض الصادرات الجزائرية وبالتالي انخفاض الدخل وانخفاض حجم العمالة وانخفاض مستوى المعيشة.

2- الأثار الايجابية للقطاع الصناعي:

- من المتوقع أن يكون هناك تأثير على صادرات الجزائر من المنتجات البتروكيمياوية، فتحرير التجارة العالمية ورفع القيود و الحواجز أمام دخول هذه المنتجات الى الأسواق العالمية، سيؤدي الى زيادة الصادرات الجزائرية لمختلف الأسواق بسبب قدرتها التنافسية، كما ستستفيد الجزائر من الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على المنتجات الكيميائية الناجمة عن تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة تصل الى 30%.
- سيؤدي الغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية الى دخول المؤسسات الصناعية الجزائرية في شراكة مع المؤسسات الاجنبية و مثال على هذا الشراكة بين مؤسسة "ENAD" والمؤسسة الألمانية "HENKEL" لمواد التنظيف.
- يمثل تحرير الكثير من القطاعات دافعا للصناعات المحلية على رفع مستوى الانتاج و الجودة و تحسين الكفاءة في تخصيص الموارد و من تم ارتفاع مستوى المعيشة.
- من المحتمل أن يترتب على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني و التوسع في قاعدة تقسيم العمل و التخصص، مما قد يؤدي الى تقليص التكاليف و الأسعار و زيادة الطلب على السلع الصناعية الجزائرية، بالإضافة الى امكانية استفادة المستهلك من المنتجات بأسعار منخفضة من جراء خفض الرسوم الجمركية و شدة المنافسة الدولية.

ثالثا: الاثار المحتملة على تجارة الخدمات المالية و المصرفية:

ان النتائج السلبية التي سجلها قطاع الخدمات دليل على هشاشته و عدم قدرته على المنافسة الدولية و هذا ما يبينه لنا الجدول التالي:

جدول رقم 37: تطور ميزان الخدمات الجزائري 1990-2016

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
صادرات الخدمات	0.07	0.07	0.62	0.6	0.69	0.68	0.75	1.07	0.74	0.72	0.91	0.91
واردات الخدمات	2.16	2.28	1.76	1.61	1.93	2.01	2.15	2.15	2.22	2.56	2.36	2.44
الرصيد	2.09-	2.21-	1.14-	1.01-	1.24-	1.33-	1.40-	1.08-	1.48-	1.84-	1.45-	1.53-
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
صادرات الخدمات	1.30	1.57	1.85	2.51	2.58	2.89	2.79	2.79	3.58	3.72	3.81	3.91
واردات الخدمات	2.48	2.92	3.86	4.78	4.78	6.93	11.7	11.7	11.58	12.59	10.86	10.75
الرصيد	1.18-	1.35-	2.01-	2.27-	2.20-	4.04-	8.91-	8.91-	8-	8.87-	7.05-	6.84-
السنوات	2014	2015	2016									
صادرات الخدمات	3.55	3.47	3.43									
واردات الخدمات	11.69	10.99	10.76									
الرصيد	-8.14	7.52-	-7.33									

المصدر:

- O.N.S , annuaire statistiques de l'Algérie ;résultat 1997-1998 ;n 19 ,édition 2001,p.345
- Banque d'Algérie , rapport annuel de la banque d'Algérie 2008.
- www.douane.gov.dz , statistiques du commerce extérieur de l'Algérie. période premier trimestre 2010.
- Arab monetary fund , economic statistics bulletin of arab countries,2015,balance of payments, Algeria,p 187.
- Banque d'Algérie , rapport annuel de la banque d'Algérie 2016 p 16

باعتبار الجزائر من الدول المصدرة و المستوردة للخدمات في نفس الوقت، الا ان صادراتها من الخدمات ضئيلة جدا مقارنة مع وارداتها، و هذا ما يوضحه الجدول اعلاه.

بحيث سجل الميزان التجاري الجزائري للخدمات عجزا واضحا على طول فترة الدراسة (1990-2016)، فقد بلغ العجز 2.09 سنة 1990، و استمر في التذبذب الى ان بلغ8.91 سنتي 2008-2009 على التوالي، اي بعد عشرين سنة تقريبا، حيث تعتبر هذه القيمة اعلى قيمة عجز خلال فترة الدراسة، اما سنة 2016 فقد قدر العجز ب 7.33

يرجع سبب هذا العجز المستمر و المتزايد بين الحين و الاخر، الى زيادة تكاليف النقل بنوعيه الجوي و البحري بالأخص على مستوى البضائع، بالإضافة الى تكاليف التأمينات و صيانة هذه البضائع. و ينجم عن هذا العجز مجوعة من الاثار السلبية التي شكلت عبئا على الاقتصاد الوطني من جهة و اثار ايجابية من جهة اخرى، كانت نتيجة لتدارك العجز و محاولة النهوض بقطاع الخدمات في الجزائر. فيمكن ادراج الاثار الايجابية و السلبية في النقاط التالية:

1- **الاثار الايجابية لقطاع الخدمات المالية و المصرفية:**

- الاستفادة من فترات السماح المقدمة من طرف المنظمة العالمية للتجارة، من اجل المراجعة النقدية و المالية بهدف تحسين الكفاءة الاقتصادية و المركز التنافسي، و تحرير قطاع الخدمات المالية.
- لزيادة الاستثمار المحلي ورفع معدل النمو الاقتصادي، وجب على الجزائر الانفتاح المالي للوصول الى الاسواق المالية الدولية، و الحصول على المزيد من الاموال لتغطية العجز و تمويل الاستثمارات .
- اقامة فروع للبنوك الاجنبية في الجزائر و تحرير الجهاز المصرفي و المالي من شانه ان يجلب تكنولوجيا حديثة للسوق المحلي و الحد من ظاهرة تهريب رؤوس الاموال الى الخارج، بالإضافة الى خلق جو من المنافسة بين البنوك المحلية و الاجنبية.
- ان فتح مجال التامين امام القطاع الخاص يؤدي الى زيادة المنافسة في السوق، من خلال تصدير الخدمات الى دول اقل نموا و بأسعار تنافسية، و حصول المواطن الجزائري على خدمات تأمينية مميزة.

2- **الاثار السلبية لقطاع الخدمات المالية و المصرفية:**

- محدودية الادوات المالية و النقدية عدم تنويعها، يؤدي الى عدم القدرة على مواجهة الاختلالات النقدية، هذا راجع الى القطاع البنكي الناشئ في الجزائر الذي يتطلب المزيد من الجهود لتحسين اساليب و طرق العمل.
- تحرير حركة رؤوس الاموال أدى الى زيادة التوسع النقدي و رفع سعر الصرف الحقيقي، مما نتج عنه تراجع في موقف الحساب الجاري.
- ان المنافسة بين المؤسسة المصرفية الجزائرية و الاجنبية هي منافسة غير متكافئة، لان المؤسسات المصرفية الوطنية لا تمتلك الخبرات و المهارات التكنولوجية الكافية بعكس البنوك الاجنبية المتطورة التي تتميز بقدرة

و جودة و تنوع خدماتها و قدراتها التسويقية، هذا ما يمكنها من استقطاب معظم الودائع و توجيهها الى مجالات الاستثمار مع ما يتناسب مع استراتيجياتها دون النظر الى مصلحة الاقتصاد الوطني.

رابعا: الاثار المحتملة على قطاع السياحة[1]:

يعتبر القطاع السياحي أحد اهم القطاعات الاقتصادية ضمن عملية التنويع الاقتصادي كما انه يمثل مصدر من مصادر العملات الاجنبية من خلال الانفاق السياحي على السلع و الخدمات من عملات اجنبية. بالنظر الى الاداء المالي للقطاع السياحي الجزائري نلاحظ انه مازال ضعيفا جدا مقارنة بالإيرادات المحققة على مستوى افريقيا، وذلك على الرغم من الاغلفة المالية المخصصة له، فقد بلغت الايرادات السياحية 220 مليون دولار امريكي سنة 2010 لتصل الى 258مليون دولار امريكي سنة 2014،(**أنظر الملحق رقم 04**) فالقطاع السياحي لم يرقى بعد الى المستوى الذي يؤهل الجزائر الى اعتماد السياحة كبديل عن قطاع المحروقات. و من جهة اخرى فان المساهمة الاجمالية لقطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة حيث لا تتجاوز 8% خلال الفترة 2000-2014،(**أنظر الملحق 05**) توضح هذه النتائج ان مخطط العمل الذي يمتد الى غاية 2025 و الذي يستهدف قطاع السياحة كاقتصاد بديل عن الاقتصاد الريعي لم يحقق النتائج المرجوة. سنتطرق فيما يلي الى الاثار المحتملة لقطاع السياحة الجزائري اثر الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

1- الاثار الايجابية:

- المنافسة الدولية تؤدي الى زيادة توافر الخدمات و نقل التقنيات المتطورة في الميدان السياحي، بالإضافة الى ذلك فتح سوق الخدمات السياحية للمؤسسات الاجنبية بصفة عامة، و ينعكس ايجابا على القطاعات الاخرى.
- ان ارتباط القطاع السياحي بالعديد من القطاعات الاقتصادية المهمة سيساعد على نمو الميدان السياحي.
- ان اختفاء المعوقات امام شركات السياحة سيؤدي الى تخفيف نمو ملحوظ في قطاع السياحة و يزيد من تركيز الشركات السياحية على جودة الخدمات.

2- الاثار السلبية:

- سيطرة المؤسسات الاجنبية على أغلب القطاعات السياحية بسبب امتلاكهم لكفاءة اعلى في انتاج الخدمات السياحية و توفرهم على الامكانيات و الخبرات اللازمة للمنافسة العالمية بعكس المؤسسات المحلية.
- التقليل من توظيف العمالة المحلية بسبب جلب العمالة الاجنبية بشكل كبير نظرا لخبرتهم في مجال الفنادق و المطاعم و المركبات السياحية.

[1] براجي صباح، عمران الزين، دور السياسة السياحية الجزائرية في تحقيق التنويع الاقتصادي: تحليل اثر قطاع السياحة على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، ص 149.

- سيطرة الشركات العالمية على الاستثمارات الوطنية من خلال الاحتكار الدولي و خلق طلب سياحي على القطاعات السياحية في الدول النامية لا سيما الجزائر.

ان المتتبع لمشهد التجارة الخارجية الجزائرية يؤكد مدى سيطرة قطاع المحروقات على اجمالي الصادرات الجزائرية، حيث تمثل الصادرات خارج المحروقات نسب ضئيلة و محدودة جدا. كما ان العجز الذي حققه الميزان الزراعي الجزائري خاصة في السنوات الاخيرة من الدراسة يوضح التناقض بين الهوية الزراعية و بين النتائج المحققة. اما فيما يخص قطاع الخدمات فان الاثار المحتملة لانضمام الجزائر الى المنظمة ستكون مكلفة خاصة على المدى القصير ذلك نتيجة عدم تهيئة هذا القطاع للمنافسة، و لدى وجب على الجزائر وضع خطط ملائمة للنهوض بهذا القطاع الحساس.

وهنا تجدر الاشارة الى أن الأثار المتوقعة من مشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة تخلف أثار سلبية تؤثر على الاقتصاد الجزائري و أثار ايجابية احتمال الاستفادة منها اذ تسنى للجزائر بذل جهود لتحويل المنافع المحتملة لصالحها.

المبحث الرابع : تشخيص واقع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري

قامت الجزائر بعدة مجهودات من أجل العمل على خلق استقرار اقتصادي عن طريق اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات و تخفيض العجز في الميزانية العامة للدولة، بغية منها في تحسين و تعزيز قدراتها التنافسية. ويمكن تشخيص القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري من خلال بعض المؤشرات الصادرة عن المعاهد الدولية للتنافسية أو من خلال النتائج التجارية الخاصة بالجزائر، سنحاول في هذا المبحث تشخيص القدرة التنافسية للجزائر من خلال مؤشرات تقرير التنافسية العالمي، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر سهولة أداء الاعمال.

المطلب الأول: نظرة حول تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري:

ان تطبيق الجزائر لبرامج الاصلاح الاقتصادي مكنها تدريجيا من استعادة مؤشراتها الاقتصادية الكلية، الا ان هناك حقيقة لا يمكن انكارها و هي أن هذه المؤشرات لا تعكس واقع الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد بالدرجة الأولى على مورد واحد من العائدات النفطية، مما جعله يتأثر بتقلبات أسعاره في السوق الدولية.

فمن خلال هذا المطلب سنحاول تحليل مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005 الى 2016 و المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 38: تطور بعض مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2005-2015

السنوات	معدل نمو الناتج الداخلي%	معدل التضخم%	رصيد الميزانية العامة مليار دج	رصيد ميزان المدفوعات مليار دج	المديونية الخارجية مليار دولار	سعر صرف الدينار مقابل الدولار
2005	5.9	1.64	1030.6	16.94	17.19	73.35
2006	1.7	2.53	1186.8	17.73	5.612	72.64
2007	3.4	3.5	579.3	29.55	5.606	69.37
2008	2.0	4.4	935.3	36.99	5.586	64.58
2009	1.6	4.2	570.3-	3.86	5.687	72.63
2010	3.6	1.4	74.0-	15.33	5.536	74.39
2011	2.8	4.3	63.5-	20.141	4.41	76.05
2012	3.3	8.9	718.8-	12.06	3.694	78.10
2013	2.7	3.3	151.2-	0.133	3.396	87.90
2014	3.7	2.9	1257.3-	5.881-	3.735	83.57
2015	3.8	4.8	2553.2-	27.537-	3.02	117.05

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجداول السابقة للفصل الرابع.

من خلال دراستنا في ما سبق لواقع المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري يمكننا تقديم ملخص لهذه المؤشرات كالتالي:

1- **معدل نمو الناتج الداخلي**: سجل معدل النمو على العموم ارتفاعا بنسب متذبذبة و يرجع هذا التحسن في نسب معدلات النمو الايجابية الى ارتفاع العوائد النفطية خلال هذه الفترات .

2- **معدل التضخم**: رغم تذبذب معدلات التضخم بين الارتفاع و الانخفاض الا انها حققت نتائج ايجابية تعود الى اتباع الجزائر لسياسة مالية تقييدية صارمة، وهذا ما جعل تسجيل معدلات تتقارب مع تلك السائدة في دول الاتحاد الاوروبي و هذا ما كان ضمن اهداف برامج الاصلاح الهيكلي و المخططات التنموية.

3- **رصيد الميزانية العامة**: ترجع هذه النتائج السلبية الى ارتباط هذا المؤشر بعائدات الجزائر من المحروقات و هشاشة الاقتصاد و عدم تنويع الصادرات خارج المحروقات، و هذه الهشاشة المعتبرة ناتجة عن انخفاض الجباية البترولية و ارتفاع النفقات العمومية.

4- **ميزان المدفوعات**: شهد ميزان المدفوعات تطور ملحوظ بعد عملية اعادة الجدولة و اتباع سياسات اكثر تحررا، و هذا يعود هذا دائما الى ارتفاع اسعار النفط و بالتالي ارتفاع حجم التدفقات الرأسمالية الخارجية، الا انه بعد سنة 2013 شهد عجزا متتاليا و يرجع ذلك الى انخفاض اسعار البترول.

5- **المديونية الخارجية**: انخفضت المديونية بشكل كبير، و يعود هذا الانخفاض في الديون الخارجية الى سياسة تسريع تسديد الديون التي باشرتها الجزائر منذ سنة 2004.

6- **سعر الصرف**: عرف سعر الصرف استقرار بالرغم من الارتفاع الذي عرفه الدولار في السنوات الاخيرة، و في سياق التقلبات في اسعار الصرف و انخفاض اسعار النفط، واصل بنك الجزائر تدخله في سوق الصرف ما بين البنوك الجزائرية لضمان الحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قريبا من مستواه التوازني.

خلاصة لما سبق يمكننا القول ان الجزائر تمكنت الى حد ما من تحقيق توازنات كلية للاقتصاد، حيت عرفت الفترة ما بين 2005 الى 2015 نوعا من الاستقرار الاقتصادي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، لكن هذا الاستقرار دائما يكون مرتبط بالدرجة الاولى بأسعار النفط في الاسواق الدولية، و بالتالي فان هذه التوازنات تدل على هشاشتها و تلاشيها بمجرد تراجع سعر النفط و مثال على ذلك ما حصل سنة 2014 عند انخفاض اسعار النفط.

المطلب الثاني: تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية الدولية:

يعتبر تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى العالمي للتنافسية مؤشرا فاعلا لقياس التنافسية للدول و أداة لترقب نقاط القوة و الضعف في بيئة الاعمال، كما يعتبر أداة توجيه السياسات الاقتصادية للدول للنهوض بتنافسية اقتصاداتهم. نقاط المؤشر تتوزع من 1 كأدنى درجة تنافسية الى 7 كأعلى درجة تنافسية، و كلما ارتفع

رصيد الدولة من النقاط عبر هذا المؤشر دل ذلك على مستوى أعلى من التنافسية، و كلما انخفض دل على مستور منخفض من التنافسية.

شمل تقرير التنافسية العالمي لسنة (2016-2017) 140 دولة حيت احتلت الجزائر المرتبة 87 عالميا و الجدول التالي يبين ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي من سنة 2012 الى 2016:

جدول رقم 39: تطور الأداء التنافسي للجزائر في تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة 2012-2016

2013-2012 من أصل 144 دولة		2014-2013 من أصل 148 دولة		2015-2014 من أصل 144 دولة		2016-2015 من أصل 140 دولة		2017-2016 من أصل 138 دولة	
المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر
110	3.7	100	3.8	79	4.1	87	4	87	4

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- The World Economic Forum,The Global Compétitivités Index 2016-2017.

The World Economic Forum,The Global Competitiveness reports 2012-2013/ 2013-2014/ 2014-2015/ 2015-2016.

كما نلاحظ من الجدول اعلاه ان بالرغم من انخفاض الاداء التنافسي للجزائر في ترتيب 2015 مقارنة بسنة 2014، الا انها حافظت على ترتيبها لسنة 2016، و بذلك قد حققت 4 درجة عام 2015 و 2016 على التوالي من أصل 7 درجات وهذا يعني انها تراجعت ب 0.1 درجة مقارنة ب 2014، و يعبر هذا عن تراجع أهمية السوق الجزائرية بالنسبة للمستثمرين الاجانب.

و من جهة اخرى فان هذا المؤشر يعتمد على منهجية استطلاع الراي و هي تشكل ما نسبته 70% من وزن المؤشر ثم البيانات و الاحصائيات من المصادر الدولية تشكل 30% من وزن المؤشر، و يتم التوصل الى النتائج من خلال مجموعة من الاستبيانات التي تقدم الى عينة من رجال الاعمال و المديرين التنفيذيين في قطاع الاعمال في الدولة في اطار استطلاع الرأي الخاص عن بيئة الاعمال و العراقيل التي تعترض حركة النمو في بلدانهم وفق المعايير ♣الموحدة للمنتدى الاقتصادي العالمي. و بالنسبة للجزائر فقد اكدت نتائج استطلاع الراي عن اكثر التحديات التي تعيق اداء الاعمال في الجزائر هي مشكل البيروقراطية الحكومية بمعدل17.5% يليها امكانية الحصول على التمويل بمعدل 13.7%، مشكل الفساد 13.3 %(**انظر الملحق رقم03**)

♣ تطبق معايير المنتدى الاقتصادي العالمي في جميع دول العالم بنفس الاسلوب، و يتم تدعيم نتائج الاستطلاع من خلال تحليل البيانات الاحصائية المنشورة عن الدولة في المصادر المحلية و الاجنبية في مختلف المجالات كسوق العمل و الممارسات السلبية في الاقتصاد، البيئة الاقتصادية الكلية، البيئة الضريبية، نوعية البنية الاساسي، مشكل الفساد، مشكل البيروقراطية الحكومية.

و الجدول التالي يبين لنا تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية العالمية لسنة 2016.

الجدول رقم 40: تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية العالمية خلال الفترة 2012– 2016.

المحاور الرئيسية	2012 من أصل 144 دولة	2013 من أصل 148 دولة	2014 من اصل 144 دولة	2015 من اصل 140 دولة	2016 من اصل 138 دولة	
					الترتيب	المؤشر (1–7)
المؤشر الاجمالي للتنافسية	**110**	**100**	**79**	**87**	**87**	**4**
المؤشر الفرعي أ: المتطلبات الأساسية	**89**	**92**	**65**	**82**	**88**	**4.3**
1-مؤشر المؤسسات	141	135	101	99	99	3.5
2-مؤشر البنية التحتية	100	106	106	105	100	3.3
3-مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي	23	34	11	38	63	4.8
4-مؤشر الصحة و التعليم الأساسي	93	92	81	81	73	5.7
المؤشر الفرعي ب: معززات الكفاءة	**136**	**133**	**125**	**117**	**110**	**3.6**
5-مؤشر التعليم العالي و التدريب	108	101	98	99	96	3.9
6-مؤشر كفاءة سوق السلع	143	142	136	134	133	3.5
7-مؤشر كفاءة سوق العمل	144	147	139	135	132	3.2
8-مؤشر تطور السوق المالية	142	143	137	135	132	2.9
9-مؤشر الجاهزية التكنولوجية	133	136	129	126	108	3.1
10-حجم السوق	49	48	47	37	36	4.7
المؤشر الفرعي ج: الاختراع و عامل التطور	**144**	**143**	**133**	**124**	**119**	**3.1**
11-مؤشر تطور بيئة الاعمال	144	144	131	128	121	3.3
12-مؤشر الابتكار	141	141	128	119	112	2.9

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على : The World Economic Forum,The Global Competitiveness reports (2012-2013).(2013-2014).(2014-2015).(2015-2016). (2016-2017) .

اعتمد ترتيب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي لسنة 2016، على عدة مؤشرات فرعية من بينها محور المتطلبات الاساسية، حيت احتلت الجزائر المرتبة الثامنة و الثمانين، اما محور عوامل تعزيز الفعالية، فقد تحصلت الجزائر على المرتبة العاشرة بعد المائة، أما المحور المتعلق بالابتكار و عوامل تعزيز التطور احتلت الجزائر

المرتبة التاسعة عشر بعد المائة. و للمزيد اكثر سنتطرق للمؤشرات الفرعية التي من خلالها تحدد نقاط القوة التي يمتاز بها الاقتصاد الجزائري و نقاط الضعف التي تقف عائقا امام بناء قدرته التنافسية و هي كما يلي:

نقاط القوة:

على الرغم من تراجع ترتيب الجزائر ضمن مجموعة الدول التنافسية على المستوى العالمي فان ذلك لا يمنع من أنها تحظى بمجموعة من المزايا التنافسية و نلاحظ ذلك من خلال بعض المؤشرات المتمثلة في :

حجم السوق: يتميز الاقتصاد الجزائري باتساع حجم السوق حيث احتلت الجزائر المرتبة السادسة و الثلاثين فقد تحسن هذا المؤشر مقارنة بالسنوات الماضية 2012-2013-2014-2015 حيث بلغ تسعة و اربعين، ثمانية و اربعين، سبعة و اربعين، و سبعة و ثلاثين، على التوالي.

بيئة الاقتصاد الكلي: على الرغم من تراجع ترتيب الجزائر في هذا الركن الا انه احتل المرتبة الرابعة في مؤشر الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وذلك بنسبة 13.02% سنة 2016، و المرتبة العاشرة في مؤشر الادخار الوطني.

الصحة و التعليم الابتدائي: احتلت الجزائر المرتبة الثالثة و السبعون و يرجع هذا التحسن مقارنة بالسنوات الماضية للتحسن في مؤشر الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، حيث احتلت الجزائر المرتبة الاولى، و المرتبة الحادية عشر في الاصابة بداء الملاريا، أما فيما يتعلق بالتسجيل الابتدائي فهي تحتل المرتبة الاربعين.

التعليم العالي و التدريب: من حيث التسجيل الثانوي فلقد جاء ترتيب الجزائر في المرتبة السادسة و الاربعين.

نلاحظ مما سبق ان الجزائر تتمتع ببعض المزايا التنافسية في بعض المؤشرات الفرعية لكن هذا لم يسمح لها من احتلال مراتب متقدمة في المؤشر العام و ذلك لان الجزائر تعاني من عدة نقاط ضعف في مؤشرات عوامل الفعالية و الابتكار و التكنولوجية.

نقاط الضعف: بالنسبة لنقاط الضعف فقد سجلت الجزائر مراتب متأخرة في كل المؤشرات الفرعية:

المؤسسات: يظهر المؤشر ضعف أداء المؤسسات العامة خاصة في مجالات احترام قوانين الملكية الفكرية، حيث احتلت الجزائر المرتبة الثامنة بعد المائة، و التي تعتبر من اهم المؤشرات في قياس مستوى القدرات التنافسية العالمية، و المرتبة الواحدة بعد المائة في المدفوعات غير القانونية و الرشاوي، و المرتبة الرابعة و التسعين في استقلالية القضاء، و المرتبة الخامسة و السبعين في مؤشر التبذير في الانفاق الحكومي، و المرتبة السابعة و الستين في مؤشر كفاءة الاطار القانوني في تسويات النزاعات، اما بالنسبة لشفافية السياسات الحكومية فقد احتلت المرتبة السابعة و العشرين بعد المائة.

بالنسبة للمؤسسات الخاصة فقد سجلت الجزائر مراتب متدنية خاصة في أداء مجالس الادارة حيت احتلت الجزائر المرتبة السادسة و الثلاثون بعد المائة، و المرتبة الخامسة و الثلاثين بعد المائة من حيث قوة معايير التدقيق و اعداد التقارير، اما فيما يخص قوة حماية المستثمرين فقد جاءت الجزائر في المرتبة الثالثة و الثلاثين بعد المائة.

البنية التحتية: احتلت الجزائر المرتبة الواحدة بعد المائة، حيث يستند هذا المؤشر في تقدير جودة البنية التحتية على جودة البنى التحتية للنقل الجوي و جودة البنى التحتية للموانئ وجودة الطرق و احتلت الجزائر بذلك المرتبة السابعة عشر بعد المائة، و المرتبة الخامسة بعد المائة، السادسة و التسعين على التوالي في الترتيب العالمي للتنافسية، اما فيما يخص التزويد بالكهرباء فقد سجلت الجزائر المرتبة الثانية و التسعين.

بيئة الاقتصاد الكلي: حصلت الجزائر على المرتبة الثالثة و الستين، و يرجع ذلك الى احتلال الجزائر للمرتبات المتدنية في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا الركن، حيث احتلت الجزائر المرتبة الخامسة و الثلاثين بعد المائة، و المرتبة التاسعة و التسعين، في كل من مؤشر توازن الميزانية الحكومية، و مؤشر التضخم على التوالي.

التعليم العالي و التدريب: سجلت الجزائر نتائج متوسطة، من خلال احتلالها للمرتبة الثامنة و السبعين في مؤشر الالتحاق بالتعليم العالي، أما فيما يخص جودة النظام التعليمي وجودة ادارة المدارس، فقد احتلت الجزائر على التوالي، المرتبة الخامسة و الثمانين، و المرتبة السابعة و العشرين بعد المائة. و فيما يتعلق بمدى تدريب الموظفين فقد احتلت الجزائر المرتبة الحادية و الثلاثين بعد المائة، و المرتبة العشرين بعد المائة في مؤشر التوفر المحلي لخدمات التدريب المتخصص.

سوق السلع: لا زالت الجزائر تتبنى سياسات حمائية باحتلالها المرتبة الخامسة و العشرين بعد المائة في انتشار الحواجز غير الجمركية و المرتبة السابعة و العشرين بعد المائة في التعريفات الجمركية، و المرتبة الرابعة عشر بعد المائة فيما يتعلق بأعباء الاجراءات الجمركية، أما فيما يخص عن انتشار الملكية الأجنبية فهي تحتل المرتبة الثانية و الثلاثين بعد المائة عالميا، حيث تتميز بوضع القيود أمام التملك الاجنبي و هو احد اهم العوائق التي تقف امام الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى البلد.

فيما يخص المنافسة المحلية جاءت الجزائر في المرتبة السادسة و الثلاثين بعد المائة من حيث كثافة المنافسة المحلية، وفي المرتبة الخامسة و الثلاثين بعد المائة في معدل الضرائب الاجمالي، و في المرتبة الثالثة عشر بعد المائة في فعالية سياسة مكافحة الاحتكار و المرتبة السادسة و العشرين بعد المائة، من حيث عدد الاجراءات اللازمة للبدء في المشروع، و المرتبة الثالثة بعد المائة من حيث المدة اللازمة لبداية الاعمال.

كفاءة سوق العمل: تشتكي الجزائر من ضعف الكفاءة في الاداء من جانب المرونة و جانب كفاءة استعمال المواهب، فحسب معيار المرونة احتلت الجزائر المرتبة الثالثة عشر بعد المائة من حيث مرونة تحديد الاجور، و المرتبة الحادية عشر بعد المائة في مؤشر ممارسات التوظيف، و المرتبة الخامسة عشر بعد المائة في مدى التعاون بين العامل و صاحب العمل، فيما يخص معيار كفاءة استعمال المواهب فيبدو الضعف جاليا بضعف مؤشر الانتاجية و الاجور ما جعل الجزائر تحتل المرتبة الثانية و العشرين بعد المائة، كما تعاني الجزائر من هجرة الادمغة، حيت احتلت الجزائر السادسة عشر بعد المائة، من حيث قدرة البلد على الاحتفاظ بالمواهب، و يرجع ذلك الى عدم توفر المناخ الملائم لهذه الفئة للبحث و الابداع، حيث تقوم هذه الاطارات بالتوجه الى الدول المتقدمة لتوفيرها كل المغريات و الظروف اللازمة، و بالتالي تستفيد هذه الدول من كفاءة هذه الاطارات

و بالتالي تدعم قدرتها على تطوير نشاط البحث و التطوير و الانتاج و بالتالي المنافسة، و فيما يخص مشاركة المرأة في القوى العاملة نسبة الى الرجل، تحتل الجزائر المرتبة السادسة و الثلاثين بعد المائة، حيث بلغت نسبة البطالة 10.5 سنة 2016، و هذا ما يدفع بالجزائر الى خلق بيئة مناسبة للتشغيل.

تطور السوق المالية: من حيث كفاءة السوق المالية فهي تكاد غير موجودة من حيث مساهمتها في توفير التمويل الشيء الذي جعل الجزائر تحتل المرتبة الرابعة و العشرين بعد المائة في مؤشر التمويل عن طريق سوق الاسهم المحلية، و في المرتبة الخامسة و الثمانين من حيث توفر راس المال المخاطر، اما في سهولة الحصول على القروض فقد احتلت الجزائر المرتبة الثانية و العشرين بعد المائة. أما من حيث الجدارة و الثقة فالجزائر تتميز بضعف الجهاز المصرفي الذي جعلها تحتل المرتبة الثالثة و العشرين بعد الثالثة و العشرين بعد المائة و فيما يخص تنظيم مبادلات الاوراق المالية فقد احتلت الجزائر المرتبة التاسعة و العشرين بعد المائة.

الاستعداد التكنولوجي: احتلت الجزائر مراتب متأخرة، حيث كانت رتبتها الثامنة و العشرين بعد المائة في مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا، و المرتبة الثامنة و العشرين بعد المائة من حيث مستوى استيعاب الشركات للتكنولوجيا، أما عن مؤشر توافر احدث التكنولوجيات فقد رتبت في المرتبة الثامنة و العشرين بعد المائة، و في نفس السياق فلقد احتلت الجزائر المرتبة الخامسة و التسعين عن مستخدمي الانترنيت، اما عن مشتركي الهاتف النقال فهي تحتل المرتبة الخامسة و الثمانين.

تطور الاعمال: احتلت الجزائر في هذا الركن المرتبة الحادية و العشرين بعد المائة، هذا الاخير انعكس على ادائها في المؤشرات المكونة له، نذكر منها مؤشر درجة تطور العناقيد اين احتلت الجزائر المرتبة الخامسة عشر بعد المائة، و المرتبة الثلاثين بعد المائة في مؤشر نوعية الموردين المحليين، و المرتبة الثالثة و التسعين في طبيعة الميزة التنافسية، و المرتبة التاسعة بعد المائة، و المرتبة الخامسة و العشرين بعد المائة، و الرابعة و العشرين بعد المائة، في مؤشر اكتمال سلسلة القيمة، و مؤشر البعد التسويقي، و مؤشر الاستعداد لتفويض السلطة على التوالي.

الابتكار: بالنسبة لهذا الركن فانه يمثل احد اهم المجددات التي تعكس القدرة التنافسية لأي اقتصاد، فلقد حصلت الجزائر على المرتبة الثانية عشر بعد المائة، و المرتبة العشرين بعد المائة في مؤشر التعاون في مجال البحث التطوير بين الصناعة و الجامعة و هي مرتبة جد متدنية، اما عن نوعية مؤسسات البحث فقد احتلت المرتبة التاسعة و التسعين و هذا ما ذكرناه سابقا في ركن كفاءة سوق العمل، في سياق هجرة الاطارات وذلك لعدم توفر الشروط الملائمة للبحث مقارنة بالدول المتطورة، كما احتلت المرتبة الثالثة عشر بعد المائة في انفاق الشركات على نشاط البحث و التطوير، اما عن توفر العلماء و المهندسين و تسجيل براءات الاختراع فقد احتلت الجزائر المرتبة الحادية و الثمانين، و المرتبة الرابعة و التسعين على التوالي، من أصل مائة و ثمانية و ثلاثين دولة .

و خلاصة لكل هذه الارقام نرى ان الجزائر تعاني من عدة عراقيل و صعوبات اترث سلبا على المناخ التنافسي و التجاري، و جعلته ضمن قائمة الدول الاقل تنافسية على المستوى العالمي. و يرجع هذا التدهور الكبير الى

الاعتماد المتزايد على المحروقات لبناء الاقتصاد الوطني، حيث ان اي تغيرات تطرأ على أسعار البترول في الاسواق العالمية، تؤثر بشكل كبير على الترتيب التنافسي للاقتصاد الجزائري. و من خلال تحليل المؤشرات الفرعية لتنافسية الاقتصاد الجزائري نجد انه في مرحلة انتقالية من الاقتصاد المعتمد على الكفاءة و الفعالية الى الاقتصاد المعتمد على المعرفة و الابتكار، من خلال الاعتماد على محور الاستقرار في مستوى الاقتصاد الكلي و محور حجم السوق و ضعف المحاور الأخرى.

المطلب الثالث : موقع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية و مؤشر سهولة اداء الاعمال:

سنحاول في هذا المطلب دراسة موقع الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية و مؤشر سهولة اداء الاعمال الصادر عن البنك الدولي.

أولا: مؤشر الحرية الاقتصادية:

احتلت الجزائر المرتبة 172 عالميا سنة 2017 حيث شاركت 186 بلدا في مؤشر الحرية الاقتصادية و الجدول التالي يوضح موقع الجزائر و بعض الدول العربية :

الجدول رقم 41 : مؤشر الحرية الاقتصادية لبعض الدول العربية 2015-2017

الدولة	2015		2016		2017	
	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر
الجزائر	**157**	**48.9**	**154**	**50.1**	**172**	**46.5**
الامارات	25	72.4	25	72.6	8	76.9
الكويت	74	62.5	74	62.7	61	65.1
السعودية	77	62.1	78	62.1	64	64.4
قطر	32	70.8	34	70.7	29	73.1
موريتانيا	135	53.3	128	54.8	131	54.4
البحرين	18	73.4	25	72.6	44	68.5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: Heritage Fonndation , Index of Economic Freedom Indicators ,Available on ; www.heritage.org/index.

اعطى تقرير سنة 2017 الجزائر مجموع نقاط 46.5 من 100 في مؤشر الحرية الاقتصادية، لتحتل بذلك المرتبة 172 عالميا من اصل 186 دولة شملها التقرير .و من خلال تحليلينا للجدول نرى ان الجزائر تراجعت ب 18 مرتبة مقارنة بسنة 2016 و بالتالي انخفضت بمعدل 3.6 نقطة. و يرجع سبب هذا التراجع حسب التقرير للمؤشرات الفرعية المتمثلة في حقوق الملكية و التحرر من الفساد و حرية الاستثمار.

كما يمكن الاشارة أنه بالرغم من محاولة الحكومة تحسين المناخ الاقتصادي و التحكم في الميزانية بشكل محتشم خلال السنوات الاخيرة، و قيامها بوضع حد لمسار خصخصة الشركات العمومية، و تقليص بشكل حاد من

الواردات و تدخل الأجانب في اقتصادها، الا ان موقع الجزائر في المراتب الأخيرة راجع الى هيمنة الدولة على الاقتصاد، و هو نظام موروث عن نموذج النمو للدول الاشتراكية في فترة ما بعد الاستقلال.

بالإضافة الى السياسات التي تتزامن مع ظرف سياسي خاص هي المتسببة في رهن افاق تطور الاقتصاد بشكل دائم على المدى الطويل .

كما سبق و ذكرنا ان مؤشر الحرية الاقتصادية يعتمد على أربع مؤشرات رئيسية تتفرع الى عدة مؤشرات فرعية و هي سيادة القانون، حجم الحكومة، فعالية الاجراءات التنظيمية، انفتاح السوق.

فبخصوص سيادة القانون فقد سجل التقرير ان الملكية في الجزائر يضمنها القانون وهي متاحة، الا ان معظم العقارات و الاملاك هي في يد الحكومة، كما ان النظام القضائي ضعيف و بطيء و غامض، بينما القطاعات التجارية ينخرها الفساد خاصة قطاع الطاقة، كما ان المعاملات الاقتصادية تتم في القطاعات الموازية.

اما بالنسبة للمؤشر الخاص بحجم الحكومة فقد ذكر التقرير ان اكبر نسبة الاقتطاع الضريبي تصل الى 35 بالمئة، في حين تبلغ الضريبة على ارباح المؤسسات 23 بالمئة، بالإضافة الى الضرائب الاخرى المعتبرة على القيمة المضافة. كما اشار التقرير الى ان الانفاق العام شكل 42.5 بالمائة من الناتج المحلي الخام، بينما كان العجز في الموازنة في حدود 11.4 بالمئة من الناتج المحلي الخام، بلغ الدين العمومي حوالي 20.4بالمائة من الناتج المحلي الخام وذلك خلال السنوات الثلاثة الاخيرة.

كما رصد التقرير انه طرأت بعض التحسينات في مناخ الأعمال الا انها غير كافية امام العراقيل البيروقراطية الهائلة بالنسبة للعمل المقاولاتي. كما اوضح ايضا على افتقاد سوق العمل الى اليد العاملة المؤهلة .

و عن مؤشر انفتاح السوق فيوضح التقرير ان التجارة الخارجية تمثل جزءا هاما من الاقتصاد الجزائري اذ ان القيمة المشتركة للصادرات و الواردات تعادل 58 بالمئة من الناتج المحلي الخام، و هنا يمكننا القول ان الحواجز غير حكومية تعرقل بشكل كبير التجارة، كما ان السياسات الحكومية الخاصة بحرية تملك الاجانب تحد بوضوح من الاستثمارات الاجنبية، بالإضافة الى صعوبة الحصول على قروض، و بدائية عمل البورصة كل هذا يحد من الزيادة في الحرية الاقتصادية.

كخلاصة لما سبق نرى ان كل هذه النقائص الموجودة في المؤشرات الفرعية التي تحصلت عليها الجزائر، صنفت اقتصادها في مجال الحرية الاقتصادية الضعيفة.

اما بالنسبة للدول العربية الاخرى نرى ان الامارات العربية المتحدة تحصلت على المرتبة الثامنة عالميا سنة 2017 بعدما كانت تحتل المرتبة 25 في السنتين الماضيتين، هذا ما اهلها لتصنيف اقتصادها في مجال الحرية الاقتصادية شبه الكاملة، مع وجود نقائص في حرية الاستثمار، الحرية المالية، حقوق الملكية، و التحرر من الفساد. و نفس الشيء بالنسبة لقطر فلقد صنف اقتصادها في مجال الحرية الاقتصادية شبه الكاملة بحصولها على الرتبة 29 بما يعادل 73.1 نقطة سنة 2017.

أما المملكة العربية السعودية، موريتانيا، الكويت: حققت هذه الدول نقاط تتراوح بين 54.4 الى 65.1 نقطة سنة 2017 مما يؤهلهم الى تصنيف اقتصادهم في مجال الحرية الاقتصادية المتوسطة، مع وجود نقائص في المؤشرات الفرعية.

ثانيا: موقع الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يستند مؤشر سهولة أداء الأعمال على البيانات الصادرة عن البنك الدولي المتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية في اعداد التقرير السنوي لممارسة الاعمال.

و لإعطاء نظرة عامة حول مؤشر ممارسة الاعمال سنتطرق الى المؤشرات الفرعية المركبة له لسنة 2016،حيث احتلت الجزائر المرتبة 163 من مجموع 189 بلدا، متأخرة بذلك عن تونس و المغرب، و احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة 31 عالميا و المرتبة الاولى في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا.

1- مؤشر بدء النشاط التجاري:

يقوم هذا المؤشر برصد التحديات التي تواجه الشركات و المؤسسات الاقتصادية و رجال الاعمال عند البدء في المشروع، حيث احتلت الجزائر المرتبة 145 سنة 2016 هذا و يلاحظ وجود تخفيض مستمر و مستقر للمؤشرات الفرعية، مما يدل على ان نشاط ممارسة الاعمال يتجه ليكون اقل تكلفة، مما يحفز على تأسيس مشاريع استثمارية جديدة. الجدول الموالي يوضح تطور مؤشر بدء المشروع في الجزائر خلال الفترة 2013-2016.

الجدول رقم 42: تطور مؤشر بدء المشروع في الجزائر خلال الفترة 2013-2016.

البيان	2013	2014	2015	2016	فرق الأداء بين عامي 2016-2015
	نسبة المؤشر	**نسبة المؤشر**	**نسبة المؤشر**	**نسبة المؤشر**	
عدد الاجراءات	14	14	13	12	1
الزمن (الايام)	25	25	22	20	2
التكلفة(نسبة من دخل الفرد)	12.5	12.4	11.0	10.9	0.1
الحد الأدنى من راس المال نسبة من دخل الفرد	27.2	28.6	24.1	23.6	0.5

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مجموعة البنك الدولي، ممارسة أنشطة الاعمال، متاح على:arabic.doingbusiness.org

بناء على معطيات الجدول يمكن القول ان الجزائر من الدول المتأخرة سواء على المستوى العالمي او العربي، و ذلك باحتلالها للمرتبة 145 سنة 2016 حيث تقدمت كل من الامارات و موريتانيا، تونس، قطر، السعودية، البحرين.

و يتضح من الجدول ان تجسيد مشروع استثماري في الجزائر عام 2016 يتطلب المرور ب 12 اجراء خلال 20 يوم، نلاحظ ان كل من عدد الاجراءات و المدة الزمنية لاستكمال الاجراءات القانونية قد انخفضت مقارنة بالسنوات السابقة، كما نرى ان تكلفة التأسيس انخفضت ب 0.1 % عام 2016، كما عرف الحد الادنى الواجب توفيره لبدء مشروع جديد عام 2016 تراجعا بفارق0.5% عن عام 2015. و بالتالي نستنتج ان الجزائر يسودها صعوبة في انشاء كيان قانوني لبداية نشاط تجاري، خاصة في مجال تكلفة الانشاء ووقت و عدد اجراءات التأسيس، و هذا كله يحد من تنافسية الاقتصاد الجزائري.

1- **مؤشر استخراج تراخيص البناء:**

يقيس هذا المؤشر الاجراءات و الوقت و التكلفة اللازمة للتشييد الفعلي لمبنى المشروع، و يشمل ذلك الحصول على التراخيص و التصاريح، و تقديم جميع الاشعارات المطلوبة، وطلب و تلقي جميع عمليات التفتيش، و الحصول على توصيلات المرافق. و الجدول التالي يوضح لنا مؤشر استخراج تراخيص البناء 2013-2016.

الجدول رقم 43: تطور مؤشر استخراج تراخيص البناء في الجزائر خلال الفترة 2013-2016.

البيان	2013	2014	2015	2016	فرق الاداء بين عامي 2016-2015
	المؤشر	**المؤشر**	**المؤشر**	**المؤشر**	
عدد الاجراءات	19	19	17	17	0
الزمن(الايام)	281	241	204	204	0
التكلفة (نسبة من قيمة المستودع)	54.6	60.1	0.7	0.9	0.2
مؤشر بناء مراقبة الجودة(0-15)	-	-	-	9	9

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على : مجموعة البنك الدولي، ممارسة أنشطة الاعمال، متاح على:arabic.doingbusiness.org

حسب تقرير البنك الدولي فقد سجل ترتيب الجزائر في هذا المؤشر تحسنا، حيث انتقلت من المرتبة 147 عام 2015 الى المرتبة 130 عام 2016.

و مقارنة بالدول العربية نجد ان الجزائر من الدول المتأخرة سواء في اجراءات ووقت استخراج التراخيص حيث يتراوح عدد الاجراءات في كل من الامارات و البحرين و السعودية بين 8 الى 13 اجراء اما الوقت يبن 43 يوم الى 145 يوم اما من حيث التكلفة و مؤشر جودة رقابة البناء نجد ان الجزائر من الدول غير مكلفة ماليا عند استخراج التراخيص .

كما نلاحظ من الجدول ان الجزائر قلصت من عدد الاجراءات من 19 سنة 2013 الى 17 سنة 2016.لتتطلب هذه الاجراءات مدة زمنية قدرها 204 يوم مقارنة ب 281 سنة 2013 و 241 سنة 2014، و هذا التحسن في الاجراءات و المدة ساهم في تخفيض التكلفة، حيث تراجعت من 54.6% سنة 2013 الى 60.1 % سنة 2014 لتصل 0.9% سنة 2016. وقد استحدث مؤشر فرعي جديد عام 2016 مؤشر بناء مراقبة الجودة و الذي سجل بالنسبة للجزائر قيمة قدرها 9.

2- **مؤشر الحصول على الكهرباء:**

استحدث هذا المؤشر عام 2012، ويقيس الاجراءات و الوقت و التكلفة اللازمة من منشأة الاعمال لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة الى مستودع حديث البناء. و قد سجل ترتيب الجزائر في هذا المؤشر تحسنا بواقع 35 مرتبة بين عامي 2013-2016 حيث انتقل من الترتيب 165 عالميا الى الترتيب 130. و الجدول التالي يوضح تطور مؤشر الحصول على الكهرباء في الجزائر خلال الفترة 2013-2016.

جدول رقم 44: تطور مؤشر الحصول على الكهرباء في الجزائر خلال الفترة 2013-2016

البيان	2013	2014	2015	2016	فرق الاداء بين عامي 2016-2015
	المؤشر	**المؤشر**	**المؤشر**	**المؤشر**	
عدد الاجراءات	6	5	5	5	0
الزمن(الايام)	159	180	180	180	0
التكلفة (نسبة من متوسط الدخل الوطني للفرد)	1.489	1.562	1.318	1.295	0.023
مؤشر الاعتماد على العرض و شفافية مؤشر التعريفة(0-15)	-	-	-	4	4

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على : مجموعة البنك الدولي، ممارسة أنشطة الاعمال، متاح على:arabic.doingbusiness.org

يتضح من خلال الجدول أن عدد اجراءات التسجيل و تنظيم عمليات توصيل الكهرباء تقلص من 6 اجراءات عام 2013 الى 5 اجراءات خلال الفترة 2014-2016. غير ان المدة الزمنية اللازمة لتوصيل التيار ارتفعت من 159 يوم عام 2013 الى 180 يوم خلال الفترة 2014-2016، مما ادى الى ارتفاع تكلفة العملية من 1.489% من متوسط الدخل الوطني للفرد عام 2013 الى 1.562% عام 2014 لتتقلص عام 2016 الى 1.295% . واستحدث مؤشر الاعتماد على العرض و شفافية مؤشر التعريفة سنة 2016 حيث سجلت الجزائر قيمة قدرها 4.

3- مؤشر تسجيل الملكية:

يقيس هذا المؤشر مدى مرونة النصوص القانونية و الاجراءات الادارية المنظمة لمختلف العمليات الخاصة بتسجيل ملكية الاصول العقارية أو تسويتها أو نقلها، و تشمل التدابير المتعلقة بتحصيل الشهادات و التعامل مع مختلف الهيئات المختصة. سجل هذا المؤشر اتجاها تصاعديا من حيث الترتيب، اذ انتقل من المرتبة 172 عالميا عام 2013، الى المرتبة 176 عالميا عام 2014، ليتحسن الترتيب سنة 2015 الى المركز 157 ثم تراجع مرة اخرى الى المركز 163 عالميا عام 2016. و الجدول التالي يوضح تطور مؤشر تسجيل الملكية في الجزائر خلال الفترة 2013-2016.

الجدول رقم 45: تطور مؤشر تسجيل الملكية في الجزائر خلال الفترة 2013-2016.

البيان	2013	2014	2015	2016	فرق الاداء بين عامي 2016-2015
	المؤشر	**المؤشر**	**المؤشر**	**المؤشر**	
عدد الاجراءات	10	10	10	10	0
الزمن(الايام)	63	63	55	55	0
التكلفة (نسبة من قيمة العقار)	7.1	7.1	7.1	7.1	0
مؤشر جودة ادارة الاراضي(0-30)	-	-	-	7	7

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على : مجموعة البنك الدولي، ممارسة أنشطة الاعمال، متاح على:arabic.doingbusiness.org

من خلال الجدول نجد ان الجزائر من الدول التي يسودها صعوبة في تسجيل الملكية، هذا من حيث اجراءات التسجيل و فترة التسجيل، بالإضافة تكلفة تسجيل الملكية. فلقد تراوحت مراكز الدول العربية (البحرين، الامارات، قطر، الكويت، السعودية، تونس، موريتانيا). بين المرتبة 10 الى المرتبة 100 سنة 2016 بينما احتلت الجزائر المرتبة 163 عالميا.

و لقد سجل المؤشر استقرارا بقيمة 10 في عدد الاجراءات خلال الفترة 2013-2016 بينما المدة الزمنية اللازمة لتنفيذ هذه الاجراءات تقلصت الى 55 يوما عامي 2015-2016 بعدما كانت 63 يوما عامي 2013-2014.فيما استقر مؤشر تكلفة تسجيل الملكية عند 7.1% من قيمة العقار طيلة المدة 2013-2016.

هذا و قد استحدث مؤشر جديد حول جودة ادارة الاراضي لقياس موثوقية و شفافية نظام ادارة الاراضي و تغطيته الجغرافية و بلغت قيمة هذا المؤشر 7 و هي قيمة متدنية مقارنة بالدول العربية التي سبق ذكرها فقد تراوحت قيمة المؤشر بين 9.5 الى 23.5 . و هذا كله يحد من نشاط المؤسسات في الجزائر مما يفقدها تنافسية لاقتصادها.

4- مؤشر الحصول على الائتمان:

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 2005، و يعكس مدى سهولة أو صعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع، كما يعكس احتياجات السوق للمعلومات الائتمانية التي تتعلق عادة بسجل السداد و الديون المتعثرة و الالتزامات القائمة للعملاء و البنوك لاستخدامها من قبل المؤسسات المالية و المصرفية.

و فيما يلي جدول يبين تطور مؤشر الحصول على الائتمان للجزائر خلال الفترة 2013-2016.

الجدول رقم 46: تطور مؤشر الحصول على الائتمان في الجزائر خلال الفترة 2013-2016.

البيان	2013	2014	2015	2016	فرق الاداء بين عامي 2016-2015
	المؤشر	المؤشر	المؤشر	المؤشر	
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-12)	3	3	2	2	0
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية(0-8)	4	4	0	0	0
تغطية السجلات الائتمانية (% من عدد السكان البالغين)	2.3	2.4	2.0	1.9	0.1
تغطية المكاتب الائتمانية (% من عدد السكان البالغين)	0.0	0.0	0.0	0.0	0

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على : مجموعة البنك الدولي، ممارسة أنشطة الاعمال، متاح على:arabic.doingbusiness.org

نجد ان مؤشر الحصول على الائتمان اخد اتجاها تصاعديا مستمرا حيث انتقل من المركز 129 عالميا عام 2013 الى المركز 174 عام 2016،هذا ما يؤكد درجة التعقيد التي تميز قطاع الائتمان في الجزائر.

يتضح من خلال الجدول ان مؤشر قوة الحقوق القانونية سجل قيمة 2 عامي 2015-2016 مقابل قيمة 3 عامي 2013-2014، و هذا ما يوضح نوع من القصور في الحقوق القانونية التي يوفرها القانون لحماية المقرضين و المقترضين، و هذا ما يفسر صعوبة في الحصول على التمويل. اما بالنسبة لكل من مؤشر عمق المعلومات فلم تسجل اي معلومات حوله عامي 2015-2016 و هذا ما يعني وجود صعوبة نسبية للحصول على المعلومات الائتمانية. و نفس الحال بالنسبة لتغطية المكاتب الائتمانية فلم تسجل اي احصائية خلال الفترة 2013-2016. و فيما يتعلق بمؤشر تغطية السجلات الائتمانية فقد تراجع المعدل من

2.3% سنة 2013 الى 1.9% من عدد السكان البالغين سنة 2016، و هي نسبة ضئيلة مقارنة باحتياجات أصحاب المشاريع و رجال الأعمال و المؤسسات.

5- مؤشر حماية صغار المستثمرين:

يقيس هذا المؤشر قوة حماية المساهمين الأقلية ضد قيام أعضاء مجلس ادارات الشركات بإساءة استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية بالإضافة الى حقوق المساهمين، و ضمانات الحكومة و متطلبات الشفافية للشركات التي تقلل من خطر التعرض للإساءة، و حسب تقرير ممارسة الأعمال 2013 فقد سجلت الجزائر المرتبة 82 عالميا مقارنة بالمرتبة 174 سنة 2016، و هي مرتبة متدنية، ذلك راجع الى تدني ترتيب الجزائر للمؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر حماية المستثمرين الأقلية. والجدول التالي يبين تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة 2013-2016.

جدول رقم 47: تطور مؤشر حماية المستثمرين الأقلية في الجزائر خلال الفترة 2013-2016.

البيان	2013	2014	2015	2016	فرق الاداء بين عامي 2016-2015
	المؤشر	**المؤشر**	**المؤشر**	**المؤشر**	
مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح (0-10)	5.3	5.0	5	3	2
مؤشر نطاق الحكومة و حقوق المساهمين الائتمانية(0-10)	--	--	4	3.7	0.3
مؤشر قوة حماية المستثمرين الأقلية(0-10)	--	--	4.5	3.3	1.2

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على : مجموعة البنك الدولي، ممارسة أنشطة الاعمال، متاح على:arabic.doingbusiness.org

يتضح من الجدول أن مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح تراجع بواقع نقطتين عام 2016 مسجلا قيمة قدرها 3 مقابل القيمة 5 عام 2015، فيما تراجع مؤشر نطاق الحكومة و حقوق المساهمين بواقع 0.3 نقطة عام 2016 مسجلا قيمة قدرها 3.7 مقابل القيمة 4 عام 2015، فيما سجل مؤشر قوة حماية المستثمرين الأقلية عام 2016 قيمة قدرها 3.3 بتراجع وصل الى 1.2 نقطة مقارنة بعام 2015، هذا ما يفسر عدم حصول المستثمرين الأقلية في الجزائر على الحماية الأفضل، مقارنة بالدول العربية الاخرى فقد احتلت الامارات المرتبة 49 عالميا سنة 2016، الكويت المرتبة 66 عالميا، السعودية المرتبة 99عالميا، تونس المرتبة 105 عالميا، موريتانيا المرتبة 134 عالميا سنة 2016.

6- مؤشر دفع الضرائب:

يقيس هذا المؤشر الضرائب و الاشتراكات الاجبارية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها أو سحبها في سنة ما، و كذلك الاجراءات التي تمثل عبئا اداريا في دفع الضرائب. و حسب تقرير ممارسة الأعمال لسنة

2016، سجلت الجزائر المرتبة 169 عالميا، مقارنة بالإمارات و قطر فقد احتلتا المرتبة الأولى عالميا، اما السعودية و البحرين و الكويت فقد احتلت المراتب التالية 3، 8، 11 عالميا على التوالي، أما تونس فقد احتلت المرتبة 81. و الجدول التالي يبين تطور مؤشر دفع الضرائب في الجزائر خلال الفترة 2013-2016.

جدول رقم 48: تطور مؤشر دفع الضرائب في الجزائر خلال الفترة 2013-2016.

البيان	2013	2014	2015	2016	فرق الاداء بين عامي 2016-2015
	المؤشر	**المؤشر**	**المؤشر**	**المؤشر**	
عدد المدفوعات (عدد المرات سنويا)	29	29	27	27	0
الزمن (عدد الساعات سنويا)	451	451	451	385	66
اجمالي سعر الضريبة (% من الارباح)	72.0	71.9	72.7	72.7	0

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على : مجموعة البنك الدولي، ممارسة أنشطة الاعمال، متاح على:arabic.doingbusiness.org

من الجدول يتضح لنا أن عدد الاجراءات المرتبطة بدفع مختلف الرسوم و الضرائب في الجزائر تراجع عامي 2015-2016 الى 27 اجراء سنويا مقابل 29 اجراء عامي 2013-2014، مما أدى الى تراجع الوقت اللازم لتنفيذ اجراءات الدفع الى 385 ساعة سنويا بدل من 451 ساعة سنويا طيلة الفترة 2013-2015. في حين عرف اجمالي سعر الضريبة واجبة الدفع استقرار في حدود 72.7% من الارباح خلال الفترة 2015-2016، مقابل 72% عامي 2013-2014.

من خلال تحليلنا لهذه المؤشرات نجد ان الجزائر من الدول المكلفة ضريبيا مقارنة بالدول العربية المذكورة سابقا، هذا ما يدل و يؤكد على وجود مناخ معيق للاستثمارات، مما يجعل من بيئة ممارسة الاعمال غير جذابة و يطرح اشكالية كبيرة بالنسبة لمسألة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

7- مؤشر تنفيذ العقود:

يقيس هذا المؤشر مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية و الاجراءات الادارية المنظمة للأنظمة القضائية و كيفية تسوية النزاعات التجارية و الفصل فيها. تحسن ترتيب الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر الى المركز 106 عالميا عام 2016 مقابل 129 عام 2014. فيما تحصلت الامارات على المرتبة الاولى عربيا و 18 عالميا سنة 2016. و الجدول التالي يبين تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة 2013-2016.

جدول رقم 49: تطور مؤشر تنفيذ العقود في الجزائر خلال الفترة 2013-2016.

البيان	2013	2014	2015	2016	فرق الاداء بين عامي 2016-2015
	المؤشر	**المؤشر**	**المؤشر**	**المؤشر**	
عدد الاجراءات	45	45	45	--	
الزمن(الايام)	630	630	630	630	0
التكلفة (نسبة من قيمة المطالبة)	21.9	21.9	21.9	19.9	2
مؤشر جودة الاجراءات القضائية	-	-	-	5.5	5.5

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على : مجموعة البنك الدولي، ممارسة أنشطة الاعمال، متاح على:arabic.doingbusiness.org

من خلال استقراء الجدول نجد أن عدد الاجراءات اللازمة لتنفيذ العقود التجارية استقر عند 45 اجراء خلال المدة 2013-2015، فيما لم يسجل اي معلومات في تقرير ممارسة انشطة الاعمال لسنة 2016. كما ان عملية تنفيذ العقود تستغرق وقتا طويلا حوالي 21 شهرا، مما يؤدي الى ارتفاع التكاليف، حيت استقرت التكلفة الرسمية لإنجاز اجراءات تسجيل القضية في المحكمة، حتى يتمكن الدائن من تحصيل مستحقاته التجارية من الشركة المدينة عند 21.9% من الديون المتأخر سدادها خلال الفترة 2013-2015. لتتراجع الى 19.9 % سنة 2016. هذا و قد تم اضافة مؤشر جديد سنة 2016 و هو مؤشر جودة الاجراءات القضائية حيث تحصلت الجزائر على قيمة قدرها 5.5.

8- **مؤشر التجارة عبر الحدود:**

يقيس هذا المؤشر مدى شفافية عمليات الاستيراد و التصدير و فعالية الاجراءات من خلال عدد الوثائق المستعملة لإتمامها و المدة اللازمة لذلك، بالإضافة الى تكلفة الاستيراد و التصدير.

احتلت الجزائر المرتبة 176 عالميا سنة 2016 مقابل المرتبة 131 عالميا سنة 2015، و هو ما يؤكد ان الجزائر ليست بوضع تنافسي مريح، مما يتوجب ضرورة استغلال امكانياتها الجغرافية من خلال تفعيل مناطق التجارة الحرة. و الجدول التالي يوضح تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة 2013-2016.

جدول رقم 50: تطور مؤشر التجارة عبر الحدود في الجزائر خلال الفترة 2013-2016.

البيان	2013	2014	2015	2016	فرق الاداء بين عامي 2015-2014
	المؤشر	المؤشر	المؤشر	المؤشر	
عدد الوثائق اللازمة للتصدير	8	8	8	--	0
الوقت اللازم للتصدير(الايام)	17	17	17	--	0
تكلفة التصدير (سنت من الدولار)	1.260	1.270	1.270	--	0
عدد الوثائق اللازمة للاستيراد	9	9	9	--	0
الوقت اللازم للاستيراد(الايام)	27	27	26	--	1
تكلفة الاستيراد (سنت من الدولار)	1.330	1.330	1.330	--	0

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على : مجموعة البنك الدولي، ممارسة أنشطة الاعمال، متاح على:arabic.doingbusiness.org

يتبين من الجدول أن عدد الوثائق اللازمة للتصدير استقر عند 8 وثائق خلال الفترة 2013-2015، في حين استغرقت مدة العملية 17 يوم، بتكلفة لم تتعدى 1.270 دولار للحاوية الواحدة خلال الفترة ذاتها، فيما تراجع الوقت اللازم لإجراء عملية الاستيراد ل26 يوم عام 2015 مقابل 27 يوم خلال عامي 2013-2014 مع استقرار تكاليف و اجراءات الاستيراد.

المطلب الرابع: أليات تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في ظل العولمة الاقتصادية.

استفادت الدول من اجراءات تحرير التجارة الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، الذي أدى الى بناء اقتصاد عالمي لا حدود له، تنفتح فيه اقتصاديات الدول على بعضها عبر توجيه إنتاج مؤسساتها من المحلية الى العالمية. هذا الانفتاح أدى الى اشتداد المنافسة بين المؤسسات على الصعيدين المحلي و الدولي مما يتطلب العمل على تحقيق التميز للمنتجات الوطنية أمام نظيرتها الأجنبية، وذلك عن طريق تبني سياسات لبناء اقتصاد تنافسي سليم استجابة لتحديات النظام العالمي الجديد.

ان هذه التحديات تتطلب جهودا جادة للقيام بتعديلات و تغيرات جوهرية في منظومة متكاملة من العوامل، هذا ما دفع الجزائر الى التفكير في سياسات و استراتيجيات جديدة بهدف الرفع من قدتها التنافسية، من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة للقطاعات السلعية و الخدمية، و اتباع السياسات الاقتصادية و الاجراءات الادارية المعززة للقدرة التنافسية. ومن خلال هذا المطلب سنحاول صياغة السياسات الكفيلة لدعم و ارتقاء القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

أولا: تحسين بيئة الأعمال و مناخ الاستثمار و اصلاح القطاع العام:

يعتبر جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من القضايا المهمة بالنسبة لكافة الدول النامية بما فيها الجزائر، حيث تمكن أهميته في زيادة كفاءة النظام الانتاجي، و امكانية نقل التكنولوجيا، و تحسين الانتاجية و زيادة الطلب

على العمالة، بالإضافة الى منح فرص أوسع لترقية المؤسسات، و الاسهام في تخفيض تكاليف الانتاج عن طريق اقتصاديات الحجم، كما انه يساهم في النهوض بالقدرات البشرية و تحسين القدرة التنافسية للدول المستقبلة له، و لتحقيق هذه المزايا وجب الاهتمام بالعناصر التالية الخاصة بالمناخ الاستثماري:

1-ضبط التدخل الحكومي: من خلال جعل دور الدولة كمستثمر مباشر أو منظم لعملية الاستثمار، زيادة على ذلك ضرورة القضاء على الممارسات الطاردة للاستثمار و التي تشكل حاجزا امام تحسين الاداء الاقتصادي، مثل البيروقراطية، الرشوة، الفساد.

2-تبسيط اجراءات منح التراخيص: و التسجيل للمشاريع الاستثمارية الجديدة، و الاجراءات الجمركية و الضريبية .

3-تطوير السوق المالي : تلعب البورصة دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي و تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، باعتبارها وعاء ضروريا لبناء الادخارات الوطنية و قاعدة لحفز الاستثمارات المحلية و جذب الاجنبية منها، و لذلك ينبغي انشاء اسواق مالية فعالة و تطويرها مثل أسواق القيم العقارية، اسواق السندات ووضع الاجراءات اللازمة لحماية المستهلكين.

4-تقديم حوافز مالية و تسهيلات للاستفادة من الاراضي بإيجار رمزي.

5-منح مزايا للمستثمرين و تشجيعهم على توجيه استثماراتهم نحو الانشطة الاقتصادية ذات الانتاجية العالية،بدل الاستثمار في الانشطة الاستهلاكية التي ترتبط في الغالب بنشاط الاستيراد.

6-انشاء و تطوير مؤسسات ترويج الاستثمار و التي تعمل على البحث على المستثمرين.

7-وضع اطار تشريعي ملائم محفز للاستثمارات المحلية و الاجنبية، وذلك للأهمية التي تلعبها البيئة القانونية في تحسين الانتاجية و تعزيز القدرة التنافسية، لدى يجب على الحكومة اجراء مراجعة شاملة لقانون الاستثمار و استحداث قانون يحفز و ينظم الاستثمار، و يحمي حقوق المستثمرين ضمن ضوابط واضحة محددة.

8-مواصلة اصلاح السياسة النقدية باعتبارها الركن الاساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وزيادة التنافسية للاقتصاد الوطني، و للاستفادة من هذا يجب العمل على الاستغلال الامثل لاحتياطات الصرف المودعة لدى البنك المركزي.

9-تحسين نوعية البنية التحتية عن طريق تطوير الهياكل القاعدية وذلك بتوفير التمويل اللازم لمشروعات تكوير البنية التحتية، مثل انتاج الكهرباء، خدمات الاتصالات كالربط بشبكات الهاتف الثابت و الهاتف النقال و الانترنت، مع ضرورة الاستثمار في خدمات المواصلات عبر اقامة شبكات الطرق و السكك الحديدية و الموانئ و المطارات وصيانتها باعتبارها واجهة الاقتصاد.

10-اشراك القطاعين العام و الخاص في احداث التنمية الاقتصادية، وذلك عبر تطوير اداء المؤسسات العمومية و رفع انتاجيتها ضمن اصلاحات القطاع العام، مع ضرورة تنمية دور القطاع الخاص ضمن تنظيم

عمليات الخصخصة و تعزيز مشاركته في مشاريع الاستثمار و التصدير، و يتم ذلك كله في اطار عمليات الرقابة و الاشراف التي تمارسها الحكومة.

ثانيا: السياسات الموجهة للنهوض بالقطاع الانتاجي:

تتمثل هذه السياسة في النظر لجوانب مختلفة تتعلق بالقطاع الانتاجي و التي تتمثل فيما يلي:

1- **اعادة تنظيم الانتاج و اصلاح التركيب الاقتصادي القائم:** تسمح هذه العملية بنقل النشاط الاقتصادي في المجتمع من مستوى معين الى مستوى اعلى، و الاستقرار عند هذا المستوى الجديد. بمعنى انها تقوم بالاستغلال الأمثل للموارد الانتاجية المتاحة في المجتمع، ليس عن طريق توظيف الموارد العاطلة في استثمارات جديدة، و انما عن طريق رفع انتاجية الموارد المستخدمة فعلا، و ذلك بإعادة تنظيم استخدامها و اعادة توزيعها بين الاستعمالات الاخرى، اي ان الامر لا يتطلب زيادة في رأس المال و هو ما يجعل هذه العملية هامة جدا بالنسبة للدول التي تعاني نقصا في رؤوس الاموال[1].

2-**تحديد أولويات الاقتصاد الوطني:** نقصد به تحديد الحاجيات الحقيقية للاقتصاد الجزائري، و النظر في القطاعات اكثر حساسية، و تدعيمها أو اعادة تأهيلها. فبهذا الشكل يمكن ابقاء المشاريع القادرة على مواصلة النشاط و الوقوف امام المنافسة القوية للشركات الاجنبية، و تغيير النشاطات الاخرى بما يتوافق مع معطيات السوق. و بالتالي يتم توجيه الاستثمارات الى القطاعات ذات الأولوية في الانعاش الاقتصادي.

3-**الاستثمار في التكنولوجيا العالية:** ان تقديم سلع و خدمات ذات مواصفات عالمية في مجالات الصناعة و الزراعة و الخدمات، و القيام باستثمارات ضخمة ذات تكنولوجيا عالية، كفيل بتطوير الجهاز الانتاجي و الارتقاء بمستويات المبادلات التجارية مما يعزز من القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري. هذا ما يتطلب تطوير مؤسسات التعليم لتامين كوادر بشرية متخصصة في استعمال التكنولوجيا العالية و المتطورة.

4-**اعادة الهيكلة الصناعية:** تعتمد سياسة اعادة الهيكلة الصناعية على سياسة طويلة المدى، تستهدف ترقية دور القطاع الخاص في الحركة التنموية للاقتصاد الوطني في ظل اقتصاد السوق، فوفقا لهذه الاستراتيجية يجب ان تكون هذه العملية مهيأة تخص الفروع الصناعية التي تتمتع بمزايا تنافسية حقيقية، و النشاطات التي تمتلك قيمة مضافة عالية، لدى يجب ان تضمن عملية اعادة الهيكلة الصناعية استمرار عملية التصنيع، اذ يعتبر القطاع الخاص المحلي و الأجنبي المحرك الأساسي للعملية[2].

5-**الاهتمام بالقطاع الزراعي:** يعتبر القطاع الزراعي من الاولويات بالنظر لما تملكه الجزائر من مقومات فضلا عن دوره في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء و توفير مناصب الشغل. و لقد أكد المجلس الوطني الاقتصادي و

---

[1] الزين منصوري، اليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، 2006/2005،ص 269.

[2] نصيرة قوريش، دراسة و تحليل اعادة هيكلة جهاز الانتاج الصناعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص تخطيط، 2008/2007،ص159.

الاجتماعي أن تحدي الحكومة خلال الفترة الخماسية الممتدة بين 2014-2019 لبناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة، و في مستوى المطالب الانتاجية يتطلب الاستثمار في قطاع الفلاحة باعتباره بديلا لقطاع المحروقات ضمانا للاكتفاء الذاتي من الغذاء المحلي، بل وحتى الانتقال الى التصدير[1].

6-**تحسين اداء قطاع السياحة:** يعتبر قطاع السياحة في الجزائر من القطاعات الحيوية الاكثر قدرة على تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بالنظر للتنوع الكبير و التراث الحضاري المتنوع الذي تتميز به الجزائر، ولذلك يجب العناية بالقطاع ليؤدي الدور المنوط به، وذلك عن طريق الاستثمار في الهياكل الاساسية و مشروعات البنية التحتية، الى جانب الاهتمام بالصناعة التقليدية لارتباط منتجاتها بالنشاط السياحي.

ثالثا: النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

بهدف تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وجب على الحكومة تبني برنامج متكامل لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة، وتأهيل محيطها من جهة اخرى. و يرتكز هذا البرنامج فيما يلي:

1-تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: عن طريق تشخيص أداء في كل عناصر التسيير، و التموضع الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تقوية مستواها التنافسي و تحسين مستوى كفاءة و تأهيل رؤساء و عمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2-دعم الابتكار و ترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3-دعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[2]: تهدف هذه العملية الى تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال تهيئة البيئة التي تنشط فيها هذه المؤسسات و أقلمتها في ظل الاقتصاد التنافسي، و ذلك من خلال اعطاء دفع لهذا القطاع ضمن ديناميكية تنافسية مكيفة مع متطلبات السياق الجديد لعولمة المبادلات.

رابعا: النهوض بالقطاع التكنولوجي:

في ظل الاندماج في الاقتصاد العالمي أصبح مفهوم الاقتصاد التنافسي يعتمد على الربط بين التطور التكنولوجي و تحقيق التنافسية، حيث ان تحقيق تنافسية عالية و مستديمة مرهونا بعوامل تطور التكنولوجيا. و في هذا السياق هناك عدة سياسات موجهة للنهوض بالقطاع التكنولوجي نذكر منها:

1-تطوير تكنولوجيات الاعلام و الاتصال[3]: من الضروري تطوير هذا القطاع و الاعتماد عليه لمواجهة المنافسة الاجنبية، من خلال تكثيف الاستثمار في مجال الاتصالات و التقنيات الرقمية، و في هذا الصدد حققت الجزائر تقدما ملحوظا بفضل الاصلاحات التي تمت في قطاع الاتصالات من خلال استقطاب الاستثمار العربي و فتح القطاع للمنافسة، أما في مجال الخطوط الأرضية فلا زال انتشارها منخفضا، وذلك بالرغم من استمرار أهمية الهاتف الثابت في استخدام الانترنت و نقل المعلومات.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الاول من سنة 2015، ص 68.

[2] منى مسغوني، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد10،2012،ص 128.

[3] تقرير التنافسية العربية 2012، ص 52.

خامسا: النهوض بالقطاع التعليمي:

يجب على الدولة الاستثمار في هذا الجانب، من خلال اعادة مراجعة المنظومة التربوية و التكوينية، حتى تصبح قادرة على مواكبة التغيرات الدولية و تثمين الموارد البشرية، و تقديم كل الحوافز الاجتماعية بهدف تشجيع التعليم و التكوين المهني .

خلاصة الفصل الرابع:

لجأت الجزائر الى المؤسسات المالية و النقدية بسبب الحالة الاقتصادية و الاجتماعية المتدهورة خلال الفترة 1989-1998، وذلك لتمويل برامج الاصلاح الاقتصادي من اجل معالجة الاختلالات الاقتصادية الهيكلية. حيث خلفت هذه البرامج المدعمة من طرف المؤسسات المالية و النقدية العالمية اثارا على الصعيديين الاقتصادي و الاجتماعي. فبالنسبة للشق الاقتصادي كانت النتائج تشير الى تحسن ملحوظ في بعض المؤشرات الكلية، ورغم التحسن الملحوظ الا ان الشق الاجتماعي كانت نتائجه وخيمة تمثلت في تدهور مستويات المعيشة خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة، حيث شهدت هذه الاخيرة ارتفاعا خلال فترة تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي.

كما أن ما حصلت عليه الجزائر من خلال الاتفاقية المبرة كان قليل جدا بالمقارنة بما وعدها بها الاتحاد الأوروبي من اجل تحديث البنى التحتية وإقامة إصلاحات هيكلية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية لمواكبة التطور بما يليق بالشراكة الأوروبية . و اصبح السوق الجزائري مكان لتصريف الفائض السلعي الاوروبي و هذا راجع الى نقص الخبرة و التكنولوجيا الحديثة و ضعف الانتاج الوطني.

ان المتتبع لمشهد التجارة الخارجية الجزائرية يؤكد مدى سيطرة قطاع المحروقات على اجمالي الصادرات الجزائرية، حيث تمثل الصادرات خارج المحروقات نسب ضئيلة و محدودة جدا. كما أن مؤشرات الثروة الزراعية تشير الى أن الهوية الاقتصادية للجزائر هوية زراعية لكن العجز الذي حققه الميزان الزراعي الجزائري خاصة في السنوات الاخيرة من الدراسة يوضح التناقض بين الهوية الزراعية و بين النتائج المحققة. وهنا تجدر الاشارة الى أن الأثار المتوقعة من مشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة تخلف أثار سلبية تؤثر على الاقتصاد الجزائري و أثار ايجابية احتمال الاستفادة منها اذ تسنى للجزائر بذل جهود لتحويل المنافع المحتملة لصالحها.

خـــاتـــــمـــــة

اتضح لنا أن العولمة الاقتصادية قديمة قدم التاريخ الرأسمالي غير أن ظهورها بصيغتها الجديدة تمثل مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية ليصبح فيها الاقتصاد الدولي أكثرا تكاملا و اندماجا.

حيث أن جوهر العولمة لا يكمن في مظهرها بقدر ما يكمن في مضمونها اذ تمثل العولمة الاقتصادية مشروعا سياسيا لليبرالية الجديدة التي ترتكز على قوانين السوق والحرية المطلقة في انتقال البضائع و الاموال و الاشخاص و المعلومات عبر الحدود دون اية قيود، و كذا انهاء تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية و تصفية القطاع العام.

ان التزايد المستمر في التكتلات الاقتصادية و قرارات المؤسسات المالية و الشركات متعددة الجنسيات المعولمة التي تدير عملياتها الاستثمارية و الانتاجية كقوة مستقلة بعيدة عن تدخل الدولة و اندماج الاسواق في مجال التجارة و الاستثمارات المباشرة، أدى الى التقسيم الدولي للعمل و اختراق الحدود القومية و تفكك هياكل الانتاج الوطنية و احلال هيكل انتاجي عالمي.

و قد لعبت الدول الصناعية دورا محوريا في السعي لزيادة التكتلات الاقتصادية الاقليمية، و بروزها في هذا الزخم يؤكد قوة الدوافع التي قادت الى قيامها، فالتجمعات لا ترمي لعرقلة مسيرة العولمة التي تقودها منظمة التجارة العالمية بل لتعزيزها فالتكتلات الاقتصادية الاقليمية مظهر دال على العولمة الاقتصادية.

و في ظل هذه التغيرات المتسارعة تعيش الجزائر كبقية دول العالم متأثرة بما حصل في البيئة الاقتصادية الدولية، فهي عايشت تجربة المد العالمي للخصخصة في تسعينيات القرن الماضي بالإضافة الى الاستعانة بالمؤسسات المالية و النقدية العالمية لتمويل برامج الاصلاح الاقتصادي من اجل معالجة الاختلالات الاقتصادية الهيكلية، فقد تمثلت هذه الاستعانة في اتفاقيات الاستعداد الائتماني الاول ماي 1989، الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991، برنامج التثبيت الاقتصادي أفريل 1994 الى مارس 1995 و كذا برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998، لكن هذه البرامج خلفت اثارا على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي، و بهدف تدارك

هذا التأخر المسجل على مدار العشر سنوات من الازمة و تخفيف تكلفة الاصلاحات المنجزة و المساهمة في دفع جديد للاقتصاد، قامت الجزائر بتطبيق برامج الانعاش الاقتصادي المتمثلة في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

و حاليا تعيش الجزائر مع تجربة الشراكة الأورو جزائرية حيث جاء هذا الاتفاق ليطرح تصور جديد للتعاون الاقتصادي و التجاري بمضامين و أطر و اليات عمل تفتح أبواب التقرب المتفائل و الحذر في نفس الوقت.

و في نفس الاطار يبقى مشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة من الملفات الغامضة حيث سعت الجزائر الى أقلمه تشريعاتها مع تلك المعمول بها عالميا، لكن في ظل هشاشة النتائج الاقتصادية المحققة و عدم تنويع الصادرات خارج المحروقات، فلن تستفيد الجزائر كثيرا.

و مما سبق ذكره نستنتج ان مركز الجزائر من خلال تحليل تنافسيتها ضعيف، لاسيما مع استمرار تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. حيث احتلت الجزائر سنة 2016 المرتبة 87 من بين 138 دولة وفقا للتقرير السنوي للتنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. وبالتالي تجد الجزائر نفسها أمام تخوفات عديدة بين البقاء في معزل عن التطورات الاقتصادية الحالية و بين الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

نتائج الدراسة:

1-بات مؤكدا أن العولمة تمثل مرحلة تاريخية غيرت ملامح الاقتصاد العالمي، فهي امتداد لجوهر النظام الرأسمالي المرتكز على التفوق العلمي و التكنولوجي، الذي يعتمد على الهيئات المالية و الاقتصادية العالمية وكذا على تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات، ليترجم مفهومه الايديولوجي الليبرالي من أجل المساهمة في تنشيط توجهات وسياسات العولمة الاقتصادية. هذا ما يثبت **صحة الفرضية الاولى**.

2-بينت الدراسة أن الآراء و الأفكار لم تتفق على تعريف واحد شامل و جامع للعولمة، نظرا لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم، و امتداداه من ناحية مجالات التطبيق إلى العديد من الجوانب الاقتصادية و السياسية و الثقافية و الاجتماعية و التكنولوجية و المعلوماتية.

3- أكدت الدراسة أن النظام الاقتصادي العالمي مر بثلاث مراحل، تغيرت فيها قواعد عمل السوق، كما تغير دور الدولة التي هي مركز اتخاذ القرار على المستوى الكلي، و انتقلت البنية العالمية من نظام دولي الى نظام عالمي و تعتبر العولمة الاقتصادية نتاجا للمرحلة الثالثة.

4-اصبح واضحا ان مفاهيم و اليات النظام الرأسمالي تقوم على التحول نحو اقتصاد السوق و منع الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي، و رفع الحواجز و الحدود أمام حركة رأس المال و انتقاله، و هذا ما تهدف اليه العولمة الاقتصادية.

5-ان تطور النظام الاقتصادي العالمي يبين لنا أن العولمة غيرت من صيغة المنشأة، ومن ثم دور الدولة، صاحبه تغير موضوعي اخر هو التغير في أهمية عناصر الانتاج، حيث ظهرت المعرفة، وغيرت من مفهوم التراكم، وأصبحت هي أهم مصادر القوة السياسية والاقتصادية والاعلامية والعسكرية.

6-ان الاليات التي تقوم عليها العولمة الاقتصادية أعطت لها الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية و رسم السياسات الاقتصادية و الاجتماعية لها.

7-ان برامج التكييف و التثبيت الاقتصادي التي يقدمها كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بمثابة وصفة جاهزة لكل اقتصاد يعاني من اختلالات هيكلية.

8-تتلخص اليات برامج توأمة بروتون وودز في تقديم قروض مشروطة لتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي من خلال تحرير الاسعار و الخصخصة و فتح الاسواق و تحرير التجارة الخارجية و الغاء الدعم و تقليص أنشطة القطاع العام.

9-تمكن رأس المال الاجنبي من التغلغل في البلدان و السيطرة على مواردها و فتح اسواقها، من خلال الدور المتنامي الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في الهيمنة على التسويق و التكنولوجيا و التصنيع و التجارة في البلدان النامية. ان النتائج الاربعة السابقة تؤكد لنا مدى **صحة الفرضية الثانية**.

10-تتجلى أهمية انشاء المنظمة العالمية للتجارة في استكمال ثلاثية ادارة الاقتصاد العالمي، و القيام بالدور المكمل لدور صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في كونها مظلة لأليات العولمة الاقتصادية، حيث تسعى الى ابقاء اسواق البلدان النامية مفتوحة أمام فائض السلع و خدمات البلدان المتطورة و بالتالي ضمان التبعية الاقتصادية.

11-تعتبر اتفاقية الملكية الفكرية من أهم الاتفاقيات التي جاءت بها المنظمة العالمية للتجارة، حيث ان ادراج هذه الاتفاقية من شأنه ان يؤدي الى زيادة تكاليف التصنيع وذلك لارتفاع اسعار براءات الاختراع مما يؤدي الى احتكار التكنولوجية، فبالتالي اتفاقية الملكية الفكرية هي مجرد وسيلة ابتزاز وضعتها الدول المتقدمة امام الدول النامية للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا الا بالشروط التي تفرضها الدول المتقدمة باعتبارها هي التي تحتكر التكنولوجيا.

12-استثناء النفط و الغاز من اتفاقية القطاع الصناعي يشكل ضعفا في مجموع الفوائد التي تتحصل عليها الدول النامية خاصة العربية باعتبارها اهم الصادرات الصناعية العربية.

13-يترتب على تحرير السلع الغذائية أثار ايجابية مثل اعادة الاعتبار للقطاع الزراعي و تنمية الميزة التنافسية نتيجة زيادة الحافز الاستثماري لكن يتوفق هذا على ضرورة الاعتماد على سياسة زراعية تأهيلية مدعمة من قبل الدولة.

14-يمثل ربط الدول النامية بتكتلات اقتصادية اقليمية حتمية فرضها تطور النظام الرأسمالي، فمن خلال هذا الاسلوب تحاول الدول المتقدمة بسط سيطرتها وهيمنتها على الاقتصاد، الذي انتقل من اقتصاد دولي متمحور على الذات الى اقتصاد عالمي عابر للحدود قائم على مبدأ اللا حواجز.

15-تعتبر تجربة الاتحاد الاوروبي النموذج الأمثل مقارنة بالتجمعات الإقليمية العالمية ومن أهم و أقوى هذه التجمعات في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والنقدية، وهذا النجاح انعكس بالإيجاب على مكانة الاتحاد الأوروبي في العالم و أصبح كقطب ينافس الهيمنة الأمريكية المتفردة بالسيطرة العالمية.

16-يعتبر مجلس التعاون الخليجي تكتل اقتصادي سياسي اقليمي، تعد هذه التجربة التكاملية من بين التجارب الناجحة على المستوى العربي خصوصا مقارنة مع باقي التجارب العربية.

17-لجأت الحكومة الجزائرية لصندوق النقد الدولي بهدف الحصول على مساعدات لتسريع عملية الاصلاحات و الانتقال الى اقتصاد السوق و للتمكن من اعادة جدولة الديون الخارجية دون المساس بسيادة الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، و قد استكملت الجزائر مختلف مراحل تنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي خلال سنة 1998.

18-تم تسجيل جملة من النتائج تشير الى تحسن مستوى التوازنات الكلية خلال تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي تمثلت في تقليص عجز الميزانية و ميزان المدفوعات و تسجيل فائض في بعض السنوات، انخفاض معدلات التضخم، ارتفاع في نسب الاحتياطات الخارجية و انخفاض في قيمة الديون الخارجية، تسجيل معدلات نمو ايجابية بعدما كانت سالبة في بداية الاصلاحات، بالمقابل فان الشق الاجتماعي كانت نتائجه وخيمة تمثلت في تدهور مستويات المعيشة خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة، حيث ارتفعت هذه الاخيرة من 12.6% سنة 1988 لتصل الى 28.6% سنة 2000. كما زادت هذه الاصلاحات من تفاقم ظاهرة

الفقر و الحرمان و الآفات الاجتماعية، اذ انتقلت نسبة الفقر من 8% سنة 1988 الى حوالي 30% نهاية التسعينات. و هذا ما **ينفي صحة الفرضية الثالثة**.

19-ان النتائج الايجابية التي تحققت في اطار الاصلاحات الاقتصادية لم تكن نتيجة لتحسن الاداء الاقتصادي أو نتيجة للرشاد المالي بل بسبب تحسن أسعار المحروقات.

20-عملت الجزائر على وضع برامج تنموية منذ الانتهاء من برامج الاصلاحات الهيكلية بهدف تدارك التأخر المسجل على مدار العشر سنوات من الازمة و تخفيف تكلفة الاصلاحات المنجزة و المساهمة في دفع جديد للاقتصاد و استدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، لكن رغم النتائج الايجابية المحققة في بعض المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية و رغم ضخامة هذه البرامج التنموية، الا انها لم تخلق الاستدامة المرجوة في النمو الاقتصادي بل كانت نتائجها ظرفية في ظل عدم تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات و ارتباط النمو الاقتصادي بنمو هذا القطاع.

21-ان اقامة اي اتفاق وجد من أجل ان يلبي المصالح و الطموحات المشروعة لكلا الطرفين، فاتفاق الشراكة الاورو جزائرية هو اتفاق غير متكافئ، حيث التزمت الجزائر بتحقيق نتائج تتمثل في تفكيك النظام الجمركي، اما نظيرها الأوروبي التزم بوعود أكثرها غير قابل للتطبيق.

22-بالرغم من المزايا التي توفرها اتفاقية الشراكة الا أنها تطغى عليها العديد من الاثار التي تنعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري، فقد شرعت الجزائر في تطوير التشريع المتعلق بالاستثمار و الامتيازات الممنوحة في اطار هذا الاتفاقية، الا ان المناخ الاستثماري للجزائر مازال غير مؤهل لجلب الاستثمارات المباشرة و التي يعول عليها كثيرا في تحقيق التنمية.

23-ان التخلي عن الحماية الجمركية على الواردات القادمة من الاتحاد الاوروبي في اطار الشراكة الاورو جزائرية ادى الى خسائر مالية كثيرة في الايرادات الجبائية.

24-عدم استفادة الجزائر من الانفتاح على الاسواق الاوروبية لعدم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية و الزراعية أمام نظيرتها الاوروبية.

25-ان نية الجزائر في الانضمام الى المنظمة كان بعد قناعة منها بان الانضمام سيتيح لها فرصا افضل في انعاش الاقتصاد الوطني و تطويره، لكن مع عدم ادراج منتجات المحروقات ضمن بنود المنظمة العالمية للتجارة يجعل استفادة الجزائر من الانضمام محدودة باعتبار الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الاولى على المحروقات، و بالتالي يتأثر سلبا بالتغيرات التي تطرأ على اسعار النفط في الاسواق العالمية.

26-من المتوقع أن يكون هناك تأثير ايجابي على صادرات الجزائر من المنتجات البتروكيمياوية، فتحرير التجارة العالمية ورفع القيود و الحواجز أمام دخول هذه المنتجات الى الأسواق العالمية، سيؤدي الى زيادة الصادرات الجزائرية لمختلف الأسواق بسبب قدرتها التنافسية، كما ستستفيد الجزائر من الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على المنتجات الكيميائية الناجمة عن تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة تصل الى 30%.

27-أن مؤشرات الثروة الزراعية تشير الى أن الهوية الاقتصادية للجزائر هوية زراعية لكن العجز الذي حققه الميزان الزراعي الجزائري خاصة في السنوات الاخيرة من الدراسة يوضح التناقض بين الهوية الزراعية و بين النتائج المحققة.

28-ان اقامة فروع للبنوك الاجنبية في الجزائر و تحرير الجهاز المصرفي و المالي من شانه ان يجلب تكنولوجيا حديثة للسوق المحلي و الحد من ظاهرة تهريب رؤوس الاموال الى الخارج، بالإضافة الى خلق جو من المنافسة بين البنوك المحلية و الاجنبية.

29- تعتبر مؤشرات التنافسية مقياس للقدرة التنافسية للدول و أداة لفحص نقاط القوة و الضعف ولتوجيه السياسات الاقتصادية للدول بغية النهوض بتنافسية الاقتصاديات.

30-عرفت الفترة ما بين 2005 الى 2016 نوعا من الاستقرار الاقتصادي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، و تمكنت الى حد ما من تحقيق توازنات كلية للاقتصاد لكن هذا الاستقرار دائما يكون مرتبط بالدرجة الاولى بأسعار النفط في الاسواق الدولية، و بالتالي فان هذه التوازنات تدل على هشاشتها و تلاشيها، و مثال على ذلك ضعف الاداء التنافسي للمؤشرات الموسعة للجزائر حيث تأخرت عن معظم الدول العربية، فقد احتلت المرتبة 87 من أصل 138 دولة في تقرير التنافسية العالمي لسنة 2016-2017، و المرتبة 172 من اصل 186 دولة في مؤشر الحرية الاقتصادية سنة 2017، أما عن مؤشر ممارسة الاعمال فاحتلت المرتبة 163 من مجموع 189 بلد. و هو ما يؤكد **نفي الفرضية الرابعة** حيت ان الاستقرار في التوازنات الكلية فقط لا يجعل من الجزائر بلدا تنافسيا.

المقترحات: بعد تحديد أبرز النتائج المستخلصة من الدراسة نقترح بعض الاقتراحات التي نعتقد أنها مهمة نذكر منها:

- ضرورة اثراء اتفاق الشراكة بمزيد من البحث و الدراسة خاصة في الجوانب المتعلقة بحرية تنقل السلع و الخدمات و رؤوس الاموال و الاشخاص لما لها من أهمية في تأهيل الاقتصاد الوطني و بما يعين أيضا المسؤولين على اتخاذ القرارات المفيدة.

- ان الموقع الجغرافي المتميز للجزائر يوجب عليها التفكير بسرعة في الدخول الى تكتلات اقتصادية جديدة التي أصبحت حتمية، و ذلك لضمان مصالحها الاقتصادية و مسارها ضمن التغيرات الاقتصادية التي افرزتها العولمة الاقتصادية، خاصة و ان الانعزال لم يعد مبررا في ظل هذه التغيرات. و يمكن ان يكون هذا عن طريق تشجيع التعاون بين الدول المغاربية للوصول الى التكامل في شتى الميادين ضمن مشروع اتحاد المغرب العربي لمواجهة تحديات و اثار الشراكة و الاندماج في الاقتصاد العالمي.

- على الطرف الجزائري مواصلة المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة برؤى متوازنة و براعة في التفاوض.

– اعادة النظر في سياسات تسيير المؤسسات الجزائرية سواء العمومية أو الخاصة و في جميع القطاعات، عن طريق تحسين المنتوج الوطني و ضمان قدرته على المنافسة الدولية من خلال استعمال احدث التقنيات في جميع المجالات.

– ان تنويع الاقتصاد و ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال اعادة تشكيل قائمة الصادرات من شانه ان يخلق مناصب شغل و يقلل من حدة البطالة عن طريق تطوير و تنويع القطاعات الانتاجية و العمل على تشجيع القطاع الفلاحي و السياحي.

– تطوير الجهاز المصرفي و اصلاح المنظومة الجبائية و الجمركية و العمل على خلق مناخ مناسب للمستثمرين الاجانب.

– الاهتمام بقطاع الخدمات و تطويره لمواكبة العصرنة خاصة و انه يفتقر للخبرات و التكنولوجيا العالية لتطوير تنافسية هذا القطاع.

–الاستمرار في تعديل و تكييف المنظومة القانونية و التشريعية بما يتلاءم مع مقتضيات الانضمام. الى المنظمة العالمية للتجارة.

– الاستمرار في مراجعة السياسات الاقتصادية اللازمة لتشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي لتطوير الهياكل الانتاجية من خلال مواصلة العمل في اطار التأهيل الاداري للمؤسسات الاقتصادية، و تطوير النسيج الصناعي الوطني.

أفاق الدراسة: يفتح موضوع الدراسة أكثر من باب للبحث فيه والتي يمكن أن تشكل افاقا مستقبلية للدراسة نذكر منها:

1- التكامل الاقتصادي كألية لتدعيم التنافسية في ظل الانفتاح الاقتصادي.

2- دراسة تحليلية للقدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية في ظل العولمة الاقتصادية.

3- افاق الشراكة الأورو متوسطية على دول المغرب العربي.

4- المنظمة العالمية للتجارة و اثارها على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

قائمـــــة المـــراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- القران الكريم، سورة الحجرات، الآية 13

2- إبراهيم العيسوي، الجات و أخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، يناير، 2001.

3- إبراهيم توهامي، اسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، العولمة و الاقتصاد غير الرسمي، دار الهدى للطباعة و النشر، 2004.

4- إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية، الانسانية، بين النظرية و الواقع، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2008.

5- أبو عبد السلام، أحمد عبد الله، العولمة رؤية موضوعية، دار التنوير الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر 2000.

6- أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة و التخطيط الاستراتيجي، دار الكتب، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2000.

7- إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر

8- إسماعيل صبري عبد الله و أخرون، التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية و العولمة، مؤسسة عبد الحميد تومان، الأردن،2000.

9- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة و التكتلات الاقليمية البديلة، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2000

10- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

11- بثينة حسين عمارة، العولمة و تحديات العصر، دار الأمين، الطبعة الأولى،2000.

12- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات، الطبعة الاولى، بيروت، 2003 .

13- جودة عبد الخالق، الاصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، مصر2002

14- حسن عوض الله زينب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية،1999

15- حسن عوض الله زينب، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة و النشر، القاهرة، مصر،1998.

16- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الاولى، 1998، ص 8 .

17- حسين عمر، الجات و الخوصصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة،

18- خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006

19- سالم احمد الفرجاني، العولمة والدول النامية من منظور استثماري، دار الكتب الوطنية، طرابلس، 2004.

20- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية- مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية- الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005.

21- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1991،

22- سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية و أثارها السلبية و الايجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية، دار حامد للنشر، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2004.

23- سمير أمين، صراع الحضارات أم حوار الثقافات، مجموعة باحثين، دار التضامن، 1997.

24- سهيل حسن الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية و الاقليمية، دار الثقافة للنشر، الاردن، الطبعة الثانية، 2012.

25- سيد طه بدوي، دور الشركات العابرة للحدد في اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

26- ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2005

27- ضياء مجيد، اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005

28- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000

29- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005.

30- عبد الحليم عمار غربي، العولمة الاقتصادية: رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد و العشرين، مجموعة دار ابي الفداء العالمية للنشر و التوزيع و الترجمة، سوريا، الطبعة الاولى، جانفي 2013.

31- عبد السلام أبو القحف، ادارة الاعمال الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.

32- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي، الطبعة الاولى، دار الاشعاع الفنية، بيروت، لبنان، 2001.

33- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، الدار الجامعية، القاهرة، 1993.

34- عبد السلام أبو قحف، العولمة و حاضنات الأعمال، دار الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر،

35- عبد العزيز هيكل، الاطار النظري للتكتلات الاقتصادية، معهد الانماء العربي، بيروت، الطبعة الاولى.

36- عبد الله بن حسين الموجان، العولمة الاقتصادية من منظور اسلامي، مركز الكون، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الاولى، مكة المكرمة، 2004.

37- عبد المجيد الصالحين، و اخرون، العولمة من منظور شرعي، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2002.

38- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

39- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.

40- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، مصر، 2005 .

41- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2002.

42- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، اسكندرية، 2006.

43- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001.

44- عصام نور، العولمة و أثرها في المجتمع الاسلامي، مؤسسة شهاب الجامعية، الطبعة الأولى، 2002.

45- عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، الدار المصرية، القاهرة، 2005.

46- ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة و الأبعاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر،2001.

47- موريس شيف ول وألف وينترز، التكامل الإقليمي والتنمية، مصر، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، 2003 .

48- نبيل حشاد، الجات و منظمة التجارة العالمية: اهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مكتبة الاسرة، القاهرة، 2001.

49- نزيه عبد المقصود مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007

50- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومة، الجزائر، 1996.

51- هيفاء عبد الرحمن التكريتي، اليات العولمة الاقتصادية و اثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد، الاردن، 2010.

52- يوسف سعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010.

53- يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

الأطروحات و الرسائل الجامعية:

الأطروحات:

54- الاء عبد السلام عبد الرزاق، اثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الدول النامية، بالتطبيق على صناعة السكر في السودان في الفترة 1987-1997، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا و البحث العلمي، جامعة الرباط الوطني،2000.

55- أسماء سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية- افاق ما بعد 2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016-2017

56- أيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر- مصر، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة،2010-2011.

57- اينال أمينة، محاولة نمذجة قطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1984-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقصاد الاسواق و المؤسسات، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2016-2017.

58- بن الطاهر حسين، دراسة و تحليل مديونية بلدان العالم الثالث- دراسة حالة الجزائر-أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008

59- بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، اطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010

60- بوشنافة الصادق، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية" حالة مجمع صيدال"،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007.

61- خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية و تأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف- مع الاشارة الى حالة الجزائر- اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

62- زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائر خلال الفترة 1980-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014

63- الزين منصوري، اليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، 2006/2005

64- سميرة مرقاش، التحالف الاستراتيجي كأداة لتحسين تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات العولمة- دراسة حالة شركات التأمين- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015-2016

65- طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014،

66- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية —حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.

67- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشر و اثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

68- مسعود درواسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2005-2006.

69- نصيرة قوريش، دراسة و تحليل اعادة هيكلة جهاز الانتاج الصناعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص تخطيط، 2007-2008.

الرسائل الجامعية:

70- ابراهيم عبد الحفيظي، دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2007-2008.

71- برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الاقتصاد، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص نقود و تمويل، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر،2008-2009

72- بقندوز حسين، الشركات المتعددة الجنسية و استراتيجياتها في التوغل في الاسواق الأجنبية – دراسة تحليلية–، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المالية و الاقتصاد الدولي، تخصص مالية و اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران، 2001-2002.

73- بوديار زهية، أفاق منطقة التبادل الحر الاورو متوسطية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 2004-2003.

74- حسن علي حسن عنانزة، اثر العولمة على اقتصاديات الدول الاسلامية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي، قسم الفقه و الدراسات الاسلامية، كلية الشريعة و الدراسات الاسلامية، جامعة اليرموك، 2000-2001.

75- حمزة بن حافظ، دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 1998-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع التمويل الدولي و الهيئات المالية و النقدية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة،2010-2011.

76- خزاز راضية اسمهان، دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، دراسة حالة الجزائر 2001 -2012، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 2011-2012.

77- خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية و المرجعيات القانونية: تجارب و تحديات، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، 2005 – 2006.

78- رسول حميد، العولمة و ضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

79- رضوان ايمان، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، اثر الشراكة الاورو جزائرية على التجارة الخارجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014-2015.

80- رفيق بودربالة، دور صندوق النقد الدولي في ادارة المديونية الخارجية، دراسة حالة الجزائر 1970-1999، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة،2006-2007.

81- زرنوخ ياسمينة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

82- زوين ايمان، دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2014 .

83- ساعو باية، الانعاش الاقتصادي في الجزائر واقع و افاق، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،2008-2009.

84- شحاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2009-2010.

85- طابوش مولود، أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

86- عبد الخالق بوعتروس، الانعكاسات لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية، حالة الجزائر، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007 -2008.

87- عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الحديثة- دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي 2000-2010، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

88- عبد اللاوي خديجة، الية المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قانون الاعمال المقارن، كلية الحقوق، جامعة وهران،2012-2013.

89- عبو هودة، أثار العولمة المالية على الاستثمار الاجنبي المباشر" دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2007-2008.

90- فاطمة الزهراء بن زيدان، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2011-2012.

91- فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية، دراسة حالة الجزائر و الشراكة الاورو متوسطية، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012-2013.

92- كلثوم كبابي، التنافسية و اشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة : الجزائر المغرب و تونس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،2007-2008.

93- معسكري سمرة، تقيم اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاورو جزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة المدية،2011-2012.

94- مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي : دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و التجربة المغاربية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2013-2014.

المقالات و المجلات :

95- أحمد الكواز، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الاقليمي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 81، مارس 2009.

96- احمد عباس عبد الله، احمد محمد جاسم، دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29، 2012

97- أحمد عبد الرحمن، العولمة مظاهرها و مسبباتها، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26، الكويت، 1998. أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، العولمة الاقتصادية و تأثيرها على الدول العربية، مجلة الادارة و الاقتصاد، العدد 86، 2011.

98- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، مجلة المستقبل العربي، العدد 222، اوت

99- براجي صباح، عمران الزين، دور السياسة السياحية الجزائرية في تحقيق التنويع الاقتصادي: تحليل اثر قطاع السياحة على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، ص 149.

100- جمال عمورة، منطقة التبادل الحرفي في ظل الشراكة الأورو- متوسطية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 13-2005، ص 163

101- الجوزي جميلة، دحماني سامية، دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد رقم 06، 2015.

102- حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الانسانية، العدد 32،جانفي 2007

103- حليمي حكيمة، ريوع النفط بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي و تداعيات الازمة الحالية- قراءة تحليلية في اوجه النفط السلبية في الجزائر- مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، جامعة ميلة، العدد الخامس، جوان 2017،

104- حميد الجميلي، الشركات متعددة الجنسية ودورها في الإنتاج الدولي، مجلة أخبار النفط والصناعة،

105- رمزي زكي، الخصخصة و الاصلاح الاقتصادي، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، العدد 1، جوان 1994.

106- ريحان الشريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري- دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الاكاديمية العربية، الدنمارك.

107- زعباط عبد حميد، الشراكة الاورو متوسطية واثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، العدد الاول.

108- زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية و اصلاحات صندوق النقد الدولي " تحليل دروس الامس للاستفادة لازمة اليوم"، مجلة المالية و الاسواق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار.

109- سعيدي وصاف، محمد قويدري، مرتكزات تطوير الميزة التنافسية، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة باتنة، العدد 9، جانفي 2004،

110- سمينة عزيزة، الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، جامعة بسكرة، الجزائر، مجلة الباحث عدد 09، 2011.

111- شهاب حمد شيحان، اشكالية الخصخصة و انعكاساتها في رفع كفاءة الاداء الاقتصادية" دراسة تحليلية تطبيقية"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، العدد الثاني،

112- عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

113- عبد الفتاح علي الرشدان، رؤية في التنمية العربية: نحو الحد من التبعية وتحقيق التنمية المستقلة، مجلة شؤون عربية، جوان 1999.

114- عبد الله بلوناس، عولمة الاقتصاد- الفرص و التحديات- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية

115- عرباوي نصير، مستقبل الشراكة الاورو متوسطية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف،2013

116- علواش وردة، دراسة قياسية لأثر الاصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 12،جامعة بومرداس الجزائر، جوان 2014،

117- علي بطاهر، التحرير و الاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، ص 182.

118- عيسى بن ناصر، الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرامج التكييف و التعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، العدد7، ديسمبر

119- فضيل دليلو، التحديات المعاصرة، العولمة الانترنيت، الفقر، اللغة، مخبر علم الاجتماع و الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2002

120- القانونية، المجلد24، العدد الاول 2008، ص 187.

121- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005،

122- كريم نعمة، أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة علوم إنسانية، مجلة شهرية الكترونية، السنة الثالثة، العدد 27، 2006.

123- مبارك بوعشة، البعد الاقتصادي للعولمة، مجلة العلوم الانسانية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 16، ديسمبر 2001.

124- محمد الأطرش، العرب والعولمة : ما العمل ؟، ورقة مقدمة إلى ندوة العرب والعالم، مركز د راسات الوحدة العربية، بيروت 18-20 كانون الأول1997، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، 1998.

125- محمد راتول، الجزائر، المغرب، تونس، التقدم في مجال التنمية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، .الجزائر العدد الأول، السداسي الثاني، 2004.

126- محمد زيدان، الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية- نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر-، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد01، السداسي الثاني 2004.

127- محمد عابد الجابري، العولمة و الهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان عدد228، فيفري1998.

128- محمد عمارة، بين العولمة الاسلامية و العولمة الغربية، مجلة الهلال عدد خاص ماي 2001.

129- مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، واقع تحرير التجارة و تأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 07، مارس 2017.

130- منى مسغوني، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد10،2012.

131- يوسف مسعداوي، القدرات التنافسية ومؤشراتها، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 2005.

الملتقيات و المؤتمرات و الندوات العلمية:

132- احمد لعمى، غراب عمر، انعكاسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لقطاع الزراعي وأثرها على السياسات الزراعية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة،2003.

133- أسامة أمين الخوالي، العرب و العولمة، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998.

134- أنيسة عثماني، بوحصان لامية، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أبحاث المؤتمر الدولي دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف،11-12 مارس 2013.

135- براق محمد، ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة – دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية-، الملتقى الدولي حول: آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13- 14 نوفمبر 2006

136- بشير مصطفى، الشراكة الأجنبية ومبدأ حماية المنتوج الوطني، ملتقى الاقتصادي الثامن، نادي الدراسات الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ماي 1999

137- بن يعقوب الطاهر، آثار اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة- فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-4 1 نوفمبر 2006.

138- بوزهرة محمد، بن سدرة عمر، واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الاورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،13-14 نوفمبر 2006.

139- تومي عبد الرحمان، الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو متوسطية، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006،

140- خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، مداخلة بعنوان دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 في تحقيق اقلاع و تنويع الاقتصاد الجزائري، نوفمبر 2016.

141- رحيم حسين، حاجي فطيمة، إشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة 1999.

142- سفيان خوجة علامة، مريم قايد، اتحاد المغرب العربي في ظل تحديات العولمة، الملتقى الوطني: الاقتصاد الجزائري و تحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي، كلية الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة02.

143- سلوى محمد مرسي، المشاركة الأورو- عربية ما لها وما عليها وسبل تفعيلها، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004.

144- عايش كمال، اثار الشراكة الجزائرية الأوروبية على القطاع الصناعي، ملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة

145- عبد الفتاح علي الرشدان، رؤية في التنمية العربية: نحو الحد من التبعية وتحقيق التنمية المستقلة، مجلة شؤون عربية، جوان 1999

146- عبد المجيد قدي، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية—الأوربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08-09 ماي 2004.

147- عبيدات ياسين، بيوض محمد العيد، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الاقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل، دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء، مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، 08-09 ديسمبر، 2014

148- عزيزة بن سمينة، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،10 نوفمبر 2010

149- غراب رزيقة، محتوى الشراكة الاورو جزائرية، الملتقى الدولي :أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة- فرحات عباس، سطيف، الجزائر،13-14 نوفمبر 2006،

150- كمال رزيق،" تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي العاشر

151- محمد الاطرش، العرب و العولمة،: ما العمل؟ بحوث و مناقشات ندوة فكرية لمركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2000

152- محمد عبد الحليم عمر، الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية، مؤتمر الوحدة الأمة الإسلامية، مكة،2005.

153- محمد فرحي، المخاطر الاقتصادية للشراكة الأورو- جزائرية وشروط تخطيها، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة- فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006.

154- محمد ناجي حسن خليفة، اتفاقية منظمة التجارة العالمية و اثارها على الدول النامية، الملتقى العلمي الدولي الاول، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر،31 ماي-02 جوان 2003.

155- نعيمة برودي، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الاقتصادية و الانعاش الاقتصادي و مطرقة التعديل الهيكلي، الملتقى الدولي الأول، ابعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس،04-05 ديسمبر 2006.

تقارير و منشورات الهيئات الرسمية:

156- البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009،رئاسة الحكومة، افريل 2005

157- بنك الجزائر، التطور النقدي و الاقتصادي للجزائر، التقارير السنوية 2002-2013.

158- بنك الجزائر، التقارير السنوية 2002-2013

159- تقارير البنك المركزي و الديوان الوطني للإحصاء

160- تقرير الاقتصاد العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2000 الى 2009.

161- تقرير الاقتصاد العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2009.

162- تقرير الاقتصاد العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010 الى 2016.

163- تقرير التنافسية العربية 2012، الاصدار الرابع، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

164- تقرير العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2008 -2009-2010.

165- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2013-2015، العدد رقم46

166- صندوق النقد العربي، العدد الثاني تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، 2017

167- صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، يناير 2016.

168- عيسى محمد الغزالي، القدرة التنافسية و قياسها، المعهد العربي للتخطيط، 2003.

169- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، التقرير حول الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر، نوفمبر 1998.

170- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الاول من سنة 2015.

171- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 .

172- المعهد العربي للتخطيط، الملخص التنفيذي عن تقرير التنافسية العربي، الكويت،2003.

173- الملاحق الاحصائية التابعة لصندوق النقد العربي:2010-2011-2012-2014

174- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة قاعدة البيانات الزراعية 2012.

175- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة قاعدة البيانات الزراعية 2014

176- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة قاعدة البيانات الزراعية 2017.

177- نواف ابو شمالة، التكامل الاقتصادي: اليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 50، جانفي 2016.

178- وديع محمد عدنان، " القدرة التنافسية وقياسها "، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 24، 07 ديسمبر 2003.

القوانين و الاوامر:

179- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر2010، الملحق قوام برنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالنسبة للفترة من 2010-2014.

180- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد رقم31،2005

مواقع الانترنيت

181- www.EIB.ORG

182- www.wttc.org

183- http://web.worldbank.org

184- www.ons.dz

185- الوكالة الوطنية لتطوير للاستثمار

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur 27/05/2016

186- www.ons.dz/ prix a la consommation

187- www.imf.org

188- بنك الجزائر

189- المعهد الأوروبي للشراكة الاورو جزائرية2011

190- الديوان الوطني للإحصائيات .

191- مجموعة البنك الدولي، ممارسة أنشطة الاعمال، :arabic.doingbusiness.or

192- مصطفى ولد سيد محمد، الاثار السياسية و الاقتصادية للدول العربية، على موقع www.aljazeera.net

193- المديرية العامة لجمارك، المركز الوطني للإعلام والاحصاء

194- المديرية العامة للجمارك .

195- CNISالمبادلات الخارجية الجزائرية الفترة بين 1963-2010

196- صباح نعوش، العرب ومنظمة التجارة العالمية،www.aljazeera.net/NR/exeres

ثانيا: المراجع الاجنبية :

Ouvrages

197- Hocine Benissad, l'ajustement structural, opu ,Alger, 1999

198- Pierre Jacquemot, La firme multinational une introduction économique, paris,ed, economica,1990.

Articles et Séminaires:

199- Allam Othman, Snousawi Saleh, Mechanisms to Activate the Competitiveness of the Algerian Economy in the Light of Competitive Indicators, Global Journal of Economics and Business – Vol.4, No. 1 , 2018.

200- F. Allaouat, Mondialisation et globalisation, ses notions équivoques, Revue de l'INPS, Alger,

201- Mehdi ABBAS, Le processus d'accession à l'OMC. Une analyse d'économie politique appliquée à l'Algérie, note de travaille de LEPII, n° 13/2008.

Rapports:

202- Banque d'Algérie , expose de programme économique et financier , soutenu par un accord de confirmation avec le FMI, Avril,1994.

203- Direction général des douanes, accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne, ministère des finances Algérie,2008.

204- European commission, European union trade in goods with Algeria , directorate general for trade.

205- European commission, European union trade in goods with Algeria, directorate general for trade, 2013-2016

206- Heritage Fondation , Index of Economic Freedoom Indecators, available on http: //www.heritage.org.

207- Heritage Fonndation , Index of Economic Freedom Indicators ,Available on ; www.heritage.org/index.

208- Institute of Management Dévelopment, "IMD World Competitiveness Yearbook", 2010.

209- Ministère de commerce, accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriel et les concessions tarifaires révisée des produits industrielles et agro- alimentation, Alger, 2012, p02.

210- O.N.S , l'Algérie en quelques chiffres, résultat 1998/1999, N 30, édition 2000.

211- organisation, tourism highlights, 2015 edition.

212- Rapport de femise 2010.

213- service du chef du gouvernement programme de soutien à la relance économique a court et moyen termes 2001/2004, appui au reformes.

214- The World Economic Forum,The Global Competitiveness reports 2012-2013

215- The World Economic Forum,The Global Competitiveness reports 2012-2013/ 2013-2014/ 2014-2015/ 2015-2016.

216- The World Economic Forum,The Global Competitiveness reports 2013-2014

217- The World Economic Forum,The Global Compétitivités Index -World Economic Forum,The Global Competitiveness reports 2014-2015.

218- World Economic Forum,The Global Competitiveness reports 2015-2016.

219- World Economic Forum,The Global Competitiveness reports 2016-2017.

220- world tourism organisation, tourism highlights,2016 editio

الملاحق

الملحق رقم 01: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

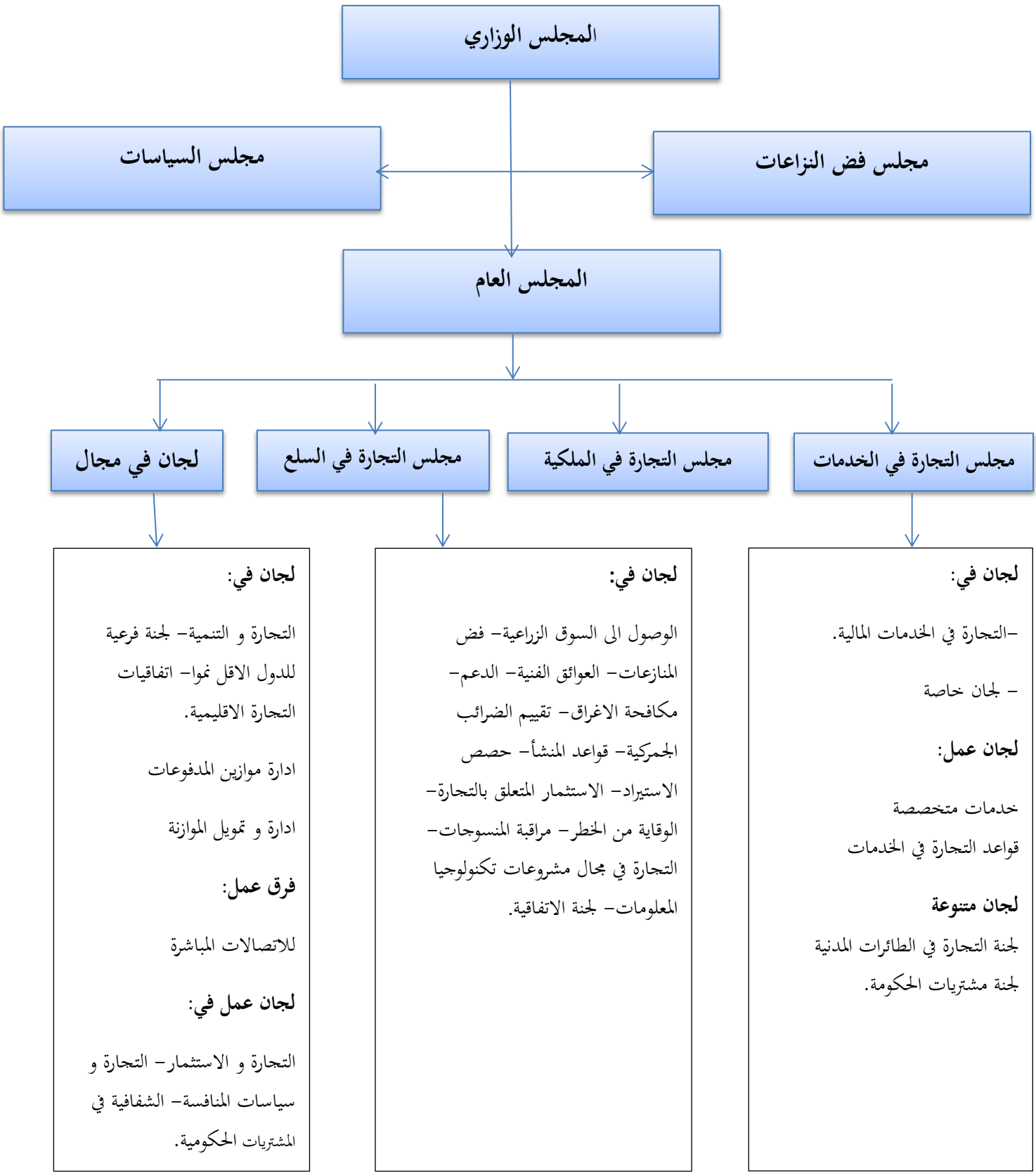

المصدر: محمد ناجي حسن خليفة، اتفاقية منظمة التجارة العالمية و اثارها على الدول النامية، الملتقى العلمي الدولي الاول، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 31 ماي–02 جوان 2003، ص08.

الملحق رقم02: جولات الجات

الجولة و تاريخ ومكان الانعقاد	النتائج
الأولى – جولة جنيف 1947-1946	تأسيس الجات بمبادرة من أمريكا التي لم تكن تشجع المنظمة العالمية للتجارة، اجتمع 23 دولة في قصر الامم في جنيف، ووقعوا على انشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و بنودها الأولى. ركزت المباحثات عل بحث الامتيازات الخاصة بالتعريفة الجمركية و تخفيضها و الالتزام بعدم زيادة الموجود منها اصلا فقد شملت الاتفاقية 45 الف امتياز جمركي بقيمة 10 مليار دولار من التجارة أي ما يعادل 5 اجمالي انتاج العالم حينذاك.
مؤتمر هافانا 1948	في جويلية 1948 أصبحت سارية المفعول بعد تطبيق الجات و المصادقة من 33 دولة" الأطراف المتعاقدة". باشرت الجات أعمالها عقب الاجتماع الأول للأعضاء كما تم المصادقة على ميثاق المنظمة العالمية للتجارة في مؤتمر للأمم المتحدة حول التجارة و العمالة في هافانا–كوبا.
الثانية – جولة انيسي- فرنسا 1949	شارك في المفاوضات 13 دولة و انضمت اليها 10 دول جديدة بعد أن ظهرت لها الفرص التي تتاح من خلال تحرير التجارة خاصة بعد استقرار الاوضاع فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ثم الاتفاق على تخفيضات للتعريفة الجمركية شملت 5000 سلعة.
الثالثة – جولة توركي- انجلترا 1950	انضمت ألمانيا و ثلاث دول أخرى للاتفاقية. حققت الاتفاقية 80% من التجارة العالمية. بلغت نسبة التخفيض الجمركي 25% عما كانت عليه عام 1948. تبادل الأطراف المتعاقدون 8700 امتياز تجاري. بدأت الصعوبات تظهر بشكل واضح منذ هذه الجولة لسعي مجموعة الدول لتزويد نفسها بحماية مصطنعة ضد المنافسة الخارجية خصوصا أمريكا و تميزت دول الكومنولث البريطانية باتخاذ تلك السياسات .شاركت في الدورة 38 دولة.
الرابعة –جولة جنيف- سويسرا 1951/01/18لغاية 1956/05	تمخضت عن المفاوضات 160 اتفاقية ثنائية. تم اقرار تخفيضات للتعريفة الجمركية بقيمة 1.3 ترليون دولار من التبادل التجاري بأسعار 1955. بلغت قيمة التجارة 2 بليون دولار. شارك في الجولة 26 دولة.
الخامسة – جولة ديلون- جنيف 1961-1960	تضمنت المباحثات مع الاتحاد الاوروبي لتحقيق اعادة تنظيم التعريفات، كما تضمنت اقرار اعفاءات للمجموعات الاقتصادية الاقليمية.–حققت الجولة المزيد من التخفيضات شملت 400 سلعة. بلغت قيمة التجارة 4.9 بليون دولار. شارك في الجولة 26 دولة. لقد تركزت في الجولات الاربع على التعريفة الجمركية و رفع حواجز الحدود، و كانت تدور بين البلدان الصناعية بشكل خاص.
السادسة –جولة كيندي- 1967-1964	التخفيض على مدى 5 سنوات الضرائب المحلية على السلع الصناعية بنسبة 35% و اختلف التخفيض من دولة لأخرى تراوح بين 24% -50%. الاتفاق على تدابير مكافحة الانحراف و المسائل الزراعية لتعارضه مع المنافسة المشروع و لم يوافق الكونكرس الامريكي على تشريع المسائل.

	تخفيض الضرائب الجمركية على المنتجات الزراعية بنسبة 25%. تخفيض الضرائب الجمركية على المنتجات الكيمياوية بنسبة 50%.في امريكا و نسبة 20% لدول السوق الاوروبية المشتركة و بريطانيا لتعويض طريقة تقدير القيمة للأغراض الجمركية الذي يجعل الضريبة الأصلية اعلى في امريكا منها في باقي الدول الأطراف للاتفاقية. منح بعض المزايا للمنتجات التي تشكل اهمية خاصة بين صادرات دول الجنوب. شارك في الجولة 62 دولة.
السابعة –جولة طوكيو- 1973-1979	اعتبرت من اهم الجولات حينها لتوسيع نظام الجات فيها طرحت مسائل لا علاقة لها بالقضايا الجمركية و كما هي موضحة: 1- اصدار وثيقة اعلان طوكيو تضمنت قواعد و مجالات التعاون في : أ- مجال تخفيض أو ازالة القيود الجمركية و غير الجمركية المفروضة على التجارة العالمية يتم تطبيقها اعتبارا من 1979/11/01. ب- الاتفاقيات المنظمة للقواعد الجمركية و المساعدات و الحواجز الفنية للتجارة و تراخيص الاستيراد و مراجعة نظم الانحراف السلعي و الترتيبات الخاصة باللحوم و منتجات الالبان و الطيران المدني ابتداء من 1980/01/01. ج- الاتفاقيات الخاصة بتقييم الرسوم الجمركية فتسري اعتبارا من 1980/01/01. -خفض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية بنسبة 30% مع زيادة نسب التخفيض كلما زادت درجة التصنيع تؤثر التخفيضات على ما قيمته 110مليون دولار من المنتجات الصناعية بأسعار 1976. -خفض التعريفات و بنسبة أقل على المنتجات الزراعية تعطي ما قيمته 12 بليون دولار من المنتجات الزراعية و التي بلغت حوالي 48 بليون دولار لأسعار 1976 بالنسبة للدول المتعاقدة. 2- وضع مبادئ لتقنين استخدام العوائق التجارية غير الجمركية: - الاعانات و الرسوم الموازية أو التعويضية: تقديم اعانات حكومية لبعض السلع في حالة عدم تأثيرها على التجارة الخارجية للدول الأخرى. وعدم شمول هذه الاعانات منتجات الصناعات التمويلية و المعادن. و تقديم اعانات محدودة للمنتجات الزراعية و الأسماك و المنتجات الاستوائية. - تخفيض اجراءات الاستيراد: تعهدت الحكومات بإدارة التراخيص بطريقة محايدة و عادلة اتجاه أعضاء الجات. - التقييم الجمركي: استخدام نظام موحد لتقييم اسعار السلع لأغراض الجمارك و منع التقديرات الجزئية التي تقدر في بعض الدول. العوائق الفنية التكنيكية: الاتفاق على استخدام معايير دولية بدلا من المعايير الوطنية "الامنية أو الصحية أو البيئية" التي تختلف بين الدول مما قد يتسبب في اعادة التجارة الدولية. -المشتريات الحكومية حددت القواعد التفضيلية لطرح المناقصات الحكومية دوليا بتقدير قيمة المشتريات الحكومية التي تغطيها القواعد المتفق عليها حوالى 35 مليون دولار، لضمان تحقيق منافسة دولية قوية في سوق المشتريات الحكومية. - وضع أسس قانونية ثابتة ضمن الجات بالنسبة لتجارة دول الجنوب "منح دول الجنوب معاملة

	تفضيلية في تجارتها الدولية" و منح امتيازات اكبر لدول الجنوب منخفضة الدخل. -منح امتيازات تعريفية و غير تعريفية للمنتجات الاستوائية. - تخفيض متوسط التعريفة على السلع المصنعة في الاسواق السبع الكبرى من 7% -4.7%. شارك في الجولة 102 دولة.
الثامنة جولة الاورغواي المتغيرات الدولية- المفاوضات 1982-1986	عقدت الجولة التي تعد الثامنة بين الجولات و أكثرها أهمية و تعقيدا و تأزما لتأخر انعقادها تمان سنوات من عام 1979 الى سبتمبر 1986 و اخر الجولات أهمها على الاطلاق للتفاوض في اطار الجات. ففي نوفمبر 1982 بادرت أمريكا عقد الاجتماع الوزاري للأطراف المتعاقدة في اطار الجات و لم يسفر الاجتماع الوزاري و الدورة الأربعين التي عقدت عام 1984 عن تحقيق أيتقدم سواء في تحسين الخدمات ضمن المجالات التجارية التي تشملها مفاوضات التحرير أو على صعيد تعديل السياسات الزراعية للجماعة الاقتصادية الأوروبية و ازالة الدعم الذي تمنحه دولها للصادرات الزراعية و قد جاء الفشل نتيجة: رفض دول الجنوب فكرة ادراج المسائل الجديدة كالخدمات و حقوق الملكية الفكرية. رفض المجموعة الاوروبية تقديم اية تنازلات على صعيد سياستها الزراعية المعروفة بالسياسة الزراعية المشتركة. عدم استعداد الدول التصدي للمشكلات التجارية العالقة. الصراع بين البلدان المتقدمة بعضها ضد البعض الاخر، كان وراء صعوبة انعقادها و تعقيدها ايضا. وقد دعت مجموعة من العوامل الى عقد الجولة من قبل امريكا و الدول الرأسمالية و التي تنحصر في الاتي: - اعادة رسم الخريطة الاقتصادية الدولية، ووضع قوانين حركة التجارة العالمية وفق منظور النظام العالمي الجديد الذي أخذ يتشكل في منتصف الثمانينات و حرص امريكا و الدول الصناعية مواصلة سيطرتها على النظام الاقتصادي العالمي في احتواء النزاعات الاقتصادية فيما بين الدول الصناعية خاصة في مجال الصراع و الدخول الى الاسواق الخارجية و حماية اسواقها من المنافسين الجدد. -ايقاف التدهور الذي اصاب النظام التجاري لانتشار السياسات الحمائية و ازالة القيود الحمائية التمييزية. - التجاوز على قواعد الجات أو التحايل عليها بالاتفاقيات الثنائية. - ضعف الية المنازعات في الجات و عرقلة هذه الالية من بعض الدول و قد اشتدت الحاجة لتقوية

قدرة الجات على فض النزاعات التجارية بين الدول.

– رغبة امريكا في تحسين وضعها و هيمنتها الاقتصادية و حماية مصالح و توسيع نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الداخل. و في شتى ارجاء العالم و ازالة العوائق التي تقف امام ذلك.

– سياسات الدعم الزراعي في اوروبا خاصة سياسة دعم صادرات السلع الاوروبية.

– تنامي تجارة الخدمات التي اصبحت تشكل 20% من التجارة العالمية و فتح الاسواق على ما تملكه في هذا المجال من مزايا نسبية ضخمة منها التجارة في حقوق الملكية الفكرية و ضعف القوانين السائدة لحمايتها و الحاجة الى فرض الضوابط في هذا المجال لحماية مصالح الشركات المتعددة الجنسيات.

– تراجع النشاط الاقتصادي العالمي وظهور الكساد العالمي 1986-1993 و السعي لتفادي الكساد الاقتصادي بالدعوة لتحرير التجارة و انعاش الاقتصاد العالمي و زيادة التدويل في النشاط الاقتصادي.

– اعادة تشكيل هياكل على النطاق العالمي من خلال تمتع راس المال الاجنبي بمزايا كبيرة في مجالات الاستثمار و الملكية الفكرية و الخدمات.

– تعديل تقسيم العمل على النطاق الكوني بالشكل الذي يعزز قدرة الاقوياء و فرص استغلالهم من خلال الجات. و ذلك لإبقاء دول الجنوب تابعة للدول الصناعية في المجال الثقافي، و الحيلولة دون ظهور منافسين من دول الجنوب و دوافع اعتماد الجات للاستثمار الاجنبي هو افساح المجال للشركات المتعددة الجنسيات لتوسيع نطاق عملها في دول الجنوب و اقامة عمليات متكاملة مع عملياتها الانتاجية و التوزيعية في العالم مما يتطلب ازالة القيود التي تضعها دول الجنوب و لتحقيق قوة الربط للشركات بين عملياتها في داخل الجنوب مع القطاعات المحلية لتلك الدولة. حتى تتولد قوة دفع اكبر للتنمية فيها. قد عارضت دول الجنوب بشدة ادراج قضايا الاستثمار و الملكية الفكرية و الخدمات في مفاوضات جولة الاورغواي.

– انهيار النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي ودول شرق اوروبا مما يعني اعادة النظر في قواعد النظام التجاري الدولي.

لقد تضافرت هذه العوامل لعقد الجولة كما استحدثت عوامل وظروف اخرى سياسية و اقتصادية كانت جميعها بمثابة دوافع اساسية للإسراع بحسم المفاوضات التي طالت اكثر مما ينبغي وقد كان لهذه الدوافع تأثير واضح في صياغة ما تم الوصول اليه في الجولة من أهداف و اتفاقات.

المصدر: هيفاء عبد الرحمن التكريتي، اليات العولمة الاقتصادية و اثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد، الاردن، 2010،ص 399-403.

الملحق رقم 03: ترتيب أكثر العوامل اشكالية لممارسة الاعمال في الاقتصاد الجزائري من وجهة نظر رجال الاعمال

	عوامل تعيق ممارسة الاعمال	نسبة اجابات رجال الاعمال %
1	البيروقراطية الحكومية	17.5
2	امكانية الحصول على التمويل	13.7
3	الفساد	13.3
4	سياسة عدم الاستقرار	6.5
5	أنظمة العملات الاجنبية	6.2
6	ضعف اخلاقيات العمل للقوى العاملة الوطنية	5.7
7	ضعف مستوى التعليم للقوى العاملة	5.7
8	التضخم	5.7
9	ضعف المعروض من البنية التحتية	5.6
10	أنظمة ولوائح العمل المقيدة	5.3
11	تعقد الانظمة الضريبية	4.6
12	معدلات الضرائب	4.5
13	عدم كفاية القدرة على الابتكار	2.5
14	الجريمة و السرقة	2.2
15	الانقلابات و عدم الاستقرار الحكومي	0.6
16	ضعف الصحة العمومية	0.5

المصدر:-world Economic Forum, the global competitiveness repport 2016-2017,p 96.

الملحق رقم 04:تطور ايرادات السياحة الدولية في الجزائر 2010–20104

الوحدة مليون دولار امريكي

	2010	2012	2013	2014
افريقيا	31.183	34.753	35.562	36.121
شمال افريقيا	9.662	9.918	10.063	10.640
الجزائر	220	217	250	258

المصدر: world tourism organisation, tourism highlights,2016 edition
organisation, tourism highlights, 2015 edition.

الملحق رقم 05:تطور المساهمة الاجمالية لقطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي طبقا لمجلس السياحة السفر العالمي

السنوات	نسبة المساهمة الاجمالية في الناتج المحلي الاجمالي %
2000	6.65
2001	6.27
2002	6.69
2003	7.29
2004	8.00
2005	7.64
2006	7.71
2007	7.58
2008	6.80
2009	7.74
2010	6.89
2011	6.45
2012	6.44
2013	6.76
2014	6.26

المصدر: www.wttc.org

الملخص:

تهدف الدراسة الى محاولة فهم طبيعة الاليات المساهمة في ترسيخ العولمة الاقتصادية، باعتبارها ظاهرة غامضة، و كذا التعرف عن مدى تأثير هذه الاليات على تنافسية الاقتصاد الجزائري الذي يسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية العالمية. حيث اقتضت طبيعة الدراسة الى انتهاج المنهج الاستنباطي باستخدام اداتي الوصف و التحليل، و توصلنا في نهاية الدراسة الى ان الاليات التي تقوم عليها العولمة الاقتصادية أعطت لها الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية و رسم السياسات الاقتصادية و الاجتماعية لها من خلال الهيئات المالية و الاقتصادية الدولية التي تعمل على تكريس سياسات العولمة الاقتصادية، و في ظل هذه التطورات التي افرزتها اليات العولمة الاقتصادية وامام ازياد حدة المنافسة وجب على الجزائر اعادة النظر في سياساتها و توجهاتها الاقتصادية للاندماج في الاقتصاد العالمي و النهوض بالقدرات التنافسية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: العولمة الاقتصادية، الهيئات المالية و الاقتصادية الدولية، تنافسية الاقتصاد الجزائري.

Résumé

La présente étude a pour objet de clarifier les mécanismes contribuant à l'enracinement de la mondialisation économique considérée comme un phénomène ambigu, ainsi que d'identifier l'impact desdits mécanismes sur la compétitivité de l'économie algérienne qui vise à s'intégrer dans l'économie mondiale à la lumière des mutations économiques internationales. Par conséquent, la nature de l'étude nous a amené à suivre la méthode déductive basée sur la description et l'analyse. A l'issue de notre étude nous avons constaté que les mécanismes sur lesquels la mondialisation économique est fondée, lui confèrent le droit de s'ingérer dans les affaires internes des pays en voie de développement et de tracer les politiques économiques et sociales, à travers les institutions financières et économiques internationales visant à consacrer les politiques de la mondialisation économique. Face à cette situation et à la lumière des changements résultant de la mondialisation économique, notamment l'intensification de la concurrence, l'Algérie devra revoir ses politiques et ses orientations économiques vers l'intégration dans l'économie mondiale et renforcer la compétitivité nationale.

Mots clés :Mondialisation économique, institutions financières et économiques internationales, compétitivité de l'économie algérienne.

Abstract

The aim of our study is to highlight the mechanisms contributing to the establishment of economic globalization considered as an ambiguous phenomenon, as well as to identify the impact of such mechanisms of the Algerian economic competitiveness, seeking to be integrated in the international economy on the light of the current international transformations. Consequently, the nature of our study leads us to use the deductive method based on description and analysis. At the end of our study, we deduced that the mechanism on which economic globalization is based, have empowered it to interfere with developing countries internal affairs by defining their political and social policies throughout international financial and economic institutions, working hardly to devote international economic globalization. Facing such situation and in the light of transformations resulting from economic globalization, mainly increase of competition, Algeria has to review its policies and economic orientations towards integration in the international economy and strengthen its national competitiveness.

Key words :Economic globalization, financial and economic institutions, Algerian economic competitiveness.